الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــــوع:

تحليل وقياس أثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2017)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في شعبة علوم اقتصادية
تخصص: تقنيات التحليل الاقتصادي والمالي، نمذجة واستشراف

إعداد الطالب:
عبد السلام عطية

إشراف:
د. جبار بوكثير

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ د. عبود زرقين	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيساً
د. جبار بوكثير	أستاذ محاضر -أ-	جامعة أم البواقي	مشرفاً ومقرراً
د. فاتح بن نونة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة أم البواقي	عضواً
أ د. طارق جدي	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	عضواً
أ د. إسماعيل بن قانة	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	عضواً
د. إسماعيل بن ديلمي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة باتنة 1	عضواً

السنة الجامعية 2019/ 2020

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي الذي اصطفى.

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليَّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحًا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" النمل 19.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور/ جبار بوكثير على تفضله بالإشراف على هذه الأطروحة والنصائح والتوجيهات التي لم يبخل بها علينا

وإلى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين تشرفت بقبولهم مناقشة هذا البحث المتواضع.

وإلى كل من ساهم من قريبٍ أو بعيدٍ في إتمام هذا العمل.

عبد السلام

إهداء

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

التوبة 105.

يطيب لي أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

روح أبي الطاهرة.

أعز ما أملك في هذه الدنيا أمي.

زوجتي وأبنائي "شيماء" و"مفدي زكريا" و"شذى".

كما أهدي هذا العمل إلى كل أفراد العائلة

وكل الأصدقاء والزملاء والأحباب

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

عبد السلام

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	III
إهداء	IV
فهرس المحتويات	VI
قائمة الأشكال والجداول	X
الملخص	XV
مقدمة عامة	ب-ح
الفصل الأول: مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي	41-02
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	03
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه	03
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه	08
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به	12
المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	16
المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي التقليدية	16
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي الحديثة	21
المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي	24
المبحث الثالث: المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها على النمو الاقتصادي	29
المطلب الأول:أثر الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي	29
المطلب الثاني: اثر سعر الصرف و التضخم على النمو الاقتصادي	33
المطلب الثالث: أثر الرأسمال البشري والحكم الراشد على النمو الاقتصادي	37
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: اقتصاديات الريع النفطي، التنويع الاقتصادي والأزمات النفطية	96-43
تمهيد الفصل	43
المبحث الأول: مدخل عام لاقتصاديات النفط	44
المطلب الأول: ماهية الثروة النفطية	44
المطلب الثاني: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي	48
المطلب الثالث: الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية	50
المبحث الثاني : اقتصاديات الريع والتنويع الاقتصادي	59
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الريعي	59

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي وتجنب نقمة الموارد الطبيعية	65
المطلب الثالث: تجارب دولية رائدة في إدارة الريع النفطي	71
المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط والأزمات النفطية	80
المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد العالمي	80
المطلب الثاني: الأزمات النفطية قبل الألفية الثالثة	88
المطلب الثالث: الأزمات النفطية مطلع الألفية الثالثة	93
خلاصة الفصل	96
الفصل الثالث: منظمة الأوبك والمؤشرات العامة لأعضائها	124-98
تمهيد الفصل	98
المبحث الأول: تقديم عام لمنظمة الأوبك	99
المطلب الأول: نشأة منظمة الأوبك وتطورها التاريخي	99
المطلب الثاني: مهام منظمة الأوبك وأجهزتها	102
المطلب الثالث: تحديات منظمة الأوبك	104
المبحث الثاني: المؤشرات العامة لدول منظمة الأوبك	106
المطلب الأول: دول منظمة الأوبك جغرافيا وديمغرافيا	107
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك	109
المطلب الثالث: مساهمة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في اقتصاديات دول الأوبك	112
المبحث الثالث: الريع النفطي، الحوكمة والتنويع الاقتصادي في دول منظمة الأوبك	116
المطلب الأول: إمكانيات دول منظمة الأوبك من الثروة النفطية	116
المطلب الثاني: الريع النفطي وتركيز الصادرات في دول منظمة الأوبك	120
المطلب الثالث: الحوكمة والتنويع الاقتصادي في دول منظمة الأوبك	122
خلاصة الفصل	124
الفصل الرابع: أثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك	169-126
تمهيد الفصل	126
المبحث الأول: التقنيات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة	127
المطلب الأول: وصف عينة ومتغيرات الدراسة	127
المطلب الثاني: مدخل نظري لطريقة المركبات الأساسية	130
المطلب الثالث: مدخل نطري لبيانات البانل	132
المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التحليلية	143
المطلب الأول: الكشف عن البيانات المفقودة ومعالجتها	143

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة	146
المطلب الثالث: نتائج طريقة تحليل المركبات الأساسية	148
المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية	154
المطلب الأول: التحليل الساكن للنموذج المقدر	154
المطلب الثاني: تحسين النموذج المقدر وتقييمه إحصائيا واقتصاديا	160
المطلب الثالث: التحليل الديناميكي للنموذج المقدر	164
خلاصة الفصل	169
خاتمة عامة	171
قائمة المصادر والمراجع	179
قائمة الملاحق	188

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حسب الفكر الحديث	30
01-02	تشكل النفط والمصائد البترولية	46
02-02	توزيع الاحتياطات النفطية حسب المناطق الجغرافية لسنتي 2012و 2017	52
03-02	نسبة احتياطي دول الأوبك من النفط الخام إلى الاحتياطي العالمي 2012- 2017	53
04-02	العلاقة بين الموارد النفطية والاحتياطات النفطية	53
05-02	توزيع الإنتاج العالمي من النفط حسب المناطق الجغرافية لسنتي 2012و 2017	56
06-02	نسبة مساهمة دول الأوبك في الإنتاج العالمي من النفط الخام 2012- 2017	56
07-02	ذروة إنتاج النفط وانحداره "نموذج هوبرت"	57
08-02	تطور إنتاج و واردات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية	58
09-02	مقارنة مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد والدول الأخرى	61
10-02	العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال الطبيعي	62
11-02	العلاقة بين صندوق الثروة النرويجي والميزانية العامة	75
12-02	سياسة جهاز أبو ظبي للاستثمار لإدارة الاستثمارات	78
13-02	تطور معدلات العائد السنوي لجهاز أبو ظبي للاستثمارات	79
14-02	تقلبات أسعار النفط بين 1970 و2015 بأسعار (West Texas)	85
15-02	سعر برميل النفط الذي يحقق معادلة ميزانيات بعض الدول لسنة 2015	87
16-02	حجم الصادرات من النفط الخام لدول الأوبك خلال الفترة (1960- 2007)	88
17-02	تطور أسعار النفط بين سبتمبر وديسمبر 2014	94
01-03	شعار منظمة الأوبك	100
02-03	الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك	103
03-03	التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء في منظمة الأوبك	107
04-03	عدد السكان في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال 2017	108
05-03	تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة الأوبك	109
06-03	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة الأوبك خلال سنة 2017	111
07-03	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي لدول الأوبك خلال 2017	112
08-03	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الإجمالي لدول الأوبك خلال 2017	113
09-03	نفقات الواردات كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي لدول الأوبك خلال 2017	114
10-03	إجمالي الإنفاق المحلي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي لدول الأوبك خلال 2017	115
11-03	حجم الاحتياطات النفطية لدول الأوبك خلال 2017	116

12-03	حجم إنتاج دول منظمة الأوبك من الثروة النفطية لدول الأوبك خلال 2017	118
13-03	الريع النفطي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي لدول الأوبك خلال 2017	120
14-03	مؤشر تركيز الصادرات في دول منظمة الأوبك خلال 2017	121
15-03	مستويات الحوكمة في دول منظمة الأوبك خلال سنة 2017	122
16-03	مؤشر التنويع الاقتصادي في دول منظمة الأوبك خلال سنة 2017	123
01-04	جدول المعطيات الأساسية	130
02-04	خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao	136
03-04	حوصلة عامة لأنماط البيانات المفقودة	144
04-04	الرسم البياني للقيم الذاتية	152
05-04	نتائج اختبار Hsiao للتجانس	154
06-04	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج التأثيرات الثابتة	160
07-04	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المُحَسن	161

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	13
01-02	الاحتياطي العالمي من النفط الخام خلال الفترة 2012-2017	51
02-02	الإنتاج العالمي من النفط خلال الفترة 2012-2017	55
03-02	أهم مؤشرات الاقتصاد النرويجي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017	72
04-02	تطور احتياطي النفط وحجم الإنتاج في النرويج خلال الفترة (2010-2017)	73
05-02	أهم مؤشرات الاقتصاد الإماراتي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017	76
06-02	نسبة مساهمة بعض القطاعات في الناتج الإجمالي للإمارات لسنة 2017	77
07-02	تطور احتياطي النفط وحجم الإنتاج في الإمارات خلال الفترة (2010-2017)	77
08-02	تطور الأسعار الاسمية للخام العربي الخفيف من 1970إلى 1979	88
09-02	تطور الأسعار الاسمية للخام العربي الخفيف من 1980إلى 1989	91
10-02	تطور الأسعار الاسمية للخام العربي الخفيف من 1990إلى 1999	92
11-02	تطور الأسعار الاسمية للخام العربي الخفيف من 1998 إلى 2007	92
01-03	تواريخ انضمام الدول الأعضاء في منظمة الأوبك	100
02-03	معلومات عن الدول الأعضاء في منظمة الأوبك	106
03-03	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة الأوبك	110
04-03	تطور احتياطيات النفط في دول منظمة الأوبك	117
05-03	تطور حجم إنتاج النفط في دول منظمة الأوبك	119
01-04	حوصلة لاختبارات جذر الوحدة	139
02-04	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الأصلية (قبل ملء القيم المفقودة)	143
03-04	اختبار عشوائية البيانات المفقودة (Test MCAR)	145
04-04	المتوسطات الحسابية الأصلية والمتوقَعة للمتغيرات	145
05-04	التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة	146
06-04	مصفوفة الارتباطات لمتغيرات الدراسة	147
07-04	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لدول الأوبك لسنة 2017	148
08-04	مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة لدول الأوبك لسنة 2017	149
09-04	كفاية حجم العينة الكلية للمتغيرات واختبار بارتليت (Bartlett)	150
10-04	كفاية حجم العينة لكل متغير على حدا	150
11-04	القيم التشاركية (الاشتراكات)	151
12-04	القيم الذاتية والتباين الكلي	152

13-04	مصفوفة المركبات قبل وبعد التدوير	153
14-04	نتائج تقدير النماذج الثلاث	155
15-04	نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM	157
16-04	نتائج اختبار Hausman	157
17-04	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	158
18-04	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	159
19-04	نتائج الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين	159
20-04	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة المُحَسَّن	160
21-04	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج المُحَسن	161
22-04	نتائج اختبارات جذر الوحدة	164
23-04	نتائج معايير قياس درجات التأخير	165
24-04	نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقتي PMGو MG	166
25-04	نتائج المفاضلة بين نموذجي PMGو MG	166
25-04	الآثار الفردية في الأجل القصير باستخدام طريقة PMG	168

ملخص الدراسة

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة تحليل وقياس أثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي في بلدان منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" من خلال دراسة تحليلية قياسية تضم 12 دولة خلال الفترة 2000-2017، ولتحقيق هذا الهدف أُستخدمت تقنيات تحليل المعطيات قصد تحديد المتغيرات الأكثر مساهمة في الظاهرة المدروسة، بعدما تم معالجة القيم المفقودة في البيانات، ثم تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)، حيث تم تقدير النماذج الثلاثة (نموذج الانحدار المتجمع، نموذج الآثار الثابتة والتأثيرات العشوائية) والمفاضلة بينهم لتحديد أيهم الملائم للدراسة استنادا على معدل النمو الاقتصادي مُمثلا في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام GDP_P كمتغير تابع، ونسبة مساهمة الريع النفطي فيه بمشاركة بعض المتغيرات المختارة تِبَعًا لنتائج تحليل المركبات الأساسية.

تشير نتائج الدراسة في شقها التحليلي أن المتغيرين التابع والمفسر الرئيسي يشتركان في تشكيل المركبة الأكبر مساهمة في تفسير التباين الكلي بمساهمة بعض المتغيرات، أما بالنسبة للجانب القياسي تبّين أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم، كما أن تقديرات وسط المجموعة التجميعية (PMG) هي الملائمة لتقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، وتبين أن الريع النفطي له تأثير معنوي وموجب على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، كما أن حد تصحيح الخطأ أظهر معنوية عند مستوى 5%، وكانت إشارته سالبة كما هو متوقع، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية التعديل أو تصحيح الخطأ نحو التوازن من فترة لأخرى.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الريع النفطي، منظمة الأوبك، التحليل العاملي، نماذج بانل.

Abstract:

This study aims to analyze and measure the impact of oil rents on economic growth in OPEC member countries during the period (2000-2017); to achieve that goal. Data analysis techniques were used to identify the most contributing variables to the phenomenon, after the statistical analysis of the missing values in data, then the application of panel data. The three models (pooled regression model, fixed effects model, and random effects) were estimated and differentiated to determine the most appropriate model for this study based on the economic growth represented by GDP per capita as a dependent variable, the percentage of the contribution of oil rents with the participation of certain other variables determined according to the results of the principal components analysis.

The results of the study in its analytical segment using the principal component method indicate that the two variables (dependent and independent principal) participate in the formation of the most contributing components in the interpretation of the total variance of the data.

Regarding the econometric aspect, showed that the fixed individual effects model is the appropriate one. And pooled mean group (PMG) estimators are appropriate for long-term and short-term estimation. It was found that oil rents have a significant and positive effect on the economic growth of OPEC member countries, and the error correction term is significant at the 5 % level, and has a negative sign as expected, which means that the model includes a balancing mechanism.

Key Words:

Economic Growth, oil rents, OPEC, factor Analysis, Panel data.

Résumé :

L'objectif de cette étude est d'analyser et de mesurer l'impact des rentes pétrolières sur la croissance économique des pays membres de l'OPEP, à travers une étude analytique et économétrique de 12 pays durant la période 2000-2017, et pour atteindre cet objectif, des techniques d'analyse de données ont été utilisées pour identifier les variables les plus contributives au phénomène après L'analyse statistique des valeurs manquantes, puis l'application des données de panel. Les trois modèles (modèle de régression globale, modèle à effets fixes et effets aléatoires) ont été estimés et différenciés afin de déterminer celui le plus adéquat à cette étude sur la base de la croissance économique représenté par le PIB par habitant en tant que variable dépendante, et le pourcentage de la contribution des rentes pétrolières avec la participation de certaines autres variables déterminés en fonction des résultats de l'analyse des composantes principales .

Les résultats de l'étude dans son segment analytique utilisant la méthode des composantes principale indiquent que les deux variables le dépendant et l'indépendant principal participent à la formation de la composante la plus contributive dans l'interprétation de la variance totale des données. En ce qui concerne l'aspect économétrique, l'analyse a montré que le modèle des effets individuels fixes est l'approprié, et la méthode « POOLED MEAN GROUP » (PMG) sont appropriées pour l'estimation à long et à court terme. Il a été constaté que les rentes pétrolières ont un effet significatif et positif sur la croissance économique des pays membres de l'OPEP, et le seuil de correction d'erreur indiquait un niveau significatif de 5% et de signe négatif comme prévu, c'est-à-dire que le modèle comprend un mécanisme d'ajustement vers l'équilibre.

Mots clés : croissance économique ; rente pétrolière ; l'OPEP ; Analyse Factorielle ; panel.

مقدمة عامـــة

تمهيد:

إن النمو الاقتصادي ممثلا في مدى تطور الناتج الداخلي الخام، يعتبر هدفا تسعى إليه جميع الدول و تعمل على تحقيقه، حيث يرتبط بمدى التطور الايجابي للمتغيرات التي يتشكل منها كالإنفاق والاستثمار ومساهمة مختلف القطاعات كالفلاحة والصناعة والسياحة إضافة إلى صافي الميزان التجاري، وتعتبر عائدات الموارد الطبيعة أيضا عنصرا مهما في تمويل ميزانيات الدول، حيث سيتم التركيز في هذه الدراسة على الريع النفطي كأحد المتغيرات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول الأعضاء في منظمة الأوبك وكذا الدور الكبير الذي يلعبه في التأثير في حجم النمو الاقتصادي و اتجاه تغيره.

من جهة أخرى تواجه الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية المختلفة كمصدر وحيد للدخل في تمويل اقتصادياتها دون الاهتمام ببناء هيكل إنتاجي صلب ومتنوع العديد من العراقيل والمشاكل مما جعل اقتصادها هش وريعي إلى أبعد الحدود، بحكم تأثره الشديد بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتصبح بذلك مشكلة التنمية أكثر تعقيدا، ولتفادي مخلفات الاعتماد على الريع النفطي، بات من الضروري على هذه الدول السعي إلى تنويع اقتصادياتها، من أجل تجنب المخاطر والتقلبات التي من الممكن أن تطرأ على اقتصاديات الدول، أو ما يعرف بنقمة الموارد الطبيعية.

ولمعرفة تأثير الريع النفطي على النمو الاقتصادي في هذه الدول مجتمعة تم الاستعانة بنماذج بانل التي اكتسبت في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً خصوصاً في الدراسات الاقتصادية، نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية الكائن في بيانات عينة الدراسة، وذلك بعد استخدام العديد من التقنيات الإحصائية على غرار فحص البيانات ومعرفة خصائصها، ومن ثم التطرق إلى البيانات المفقودة وطرق معالجتها، إضافة إلى استخدام طريقة المركبات الأساسية كمرحلة أولية من أجل فحص العلاقات الارتباطية وتحديد المتغيرات التي تشترك مع النمو الاقتصادي و الريع النفطي في تشكيل المحور العاملي الأكثر مساهمة في تحليل التباين الكلي لبيانات الدراسة قبل الدخول في مرحلة النمذجة لتقدير أثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2017) في الأجلين الطويل والقصير.

إشكالية الدراسة

يسعى هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين الريع النفطي والنمو الاقتصادي الذي حققته البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، وعليه فإن الإشكالية المطروحة تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الريع النفطي للدول الأعضاء في منظمة الأوبك على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017)؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما مفهوم النمو الاقتصادي؟ وما هي نظرياته ونماذجه؟
- ✓ ما هو واقع الموارد النفطية في العالم وفي الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خصوصاً؟
- ✓ إلى أي مدى يساهم التنويع الاقتصادي في تجنب التقلبات التي تطرأ على اقتصاديات الدول؟

- ✓ هل هناك اختلاف بين اقتصاديات هذه الدول فيما يخص حجم الريع النفطي وتأثيره على النمو الاقتصادي؟ وما هو النموذج الملائم لتقدير هذه العلاقة؟
- ✓ ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لها تأثير على النمو الاقتصادي إلى جانب الريع النفطي في دول منظمة الأوبك في الأجل القصير و الطويل خلال الفترة (2000-2017)؟

فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها، يمكن وضع جملة من الفرضيات تكون منطلقا للدراسة وهي كالتالي:

- ✓ تختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وعلاقته بالموارد الطبيعية؛
- ✓ هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك إضافة إلى الريع النفطي؛
- ✓ يوجد اختلاف بين اقتصاديات هذه الدول فيما يخص حجم الريع النفطي وتأثيره على النمو الاقتصادي، وبالتالي نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لهذه الدراسة؛
- ✓ توجد علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين نسبة مساهمة الريع النفطي والنمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أحد المواضيع الذي كان ولا يزال يحظى بمكانة هامة على مستوى الاقتصاد الدولي وفي الدول النفطية بصفة خاصة، وذلك لمعرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم الريع النفطي لهذه الدول، هذا الأخير الذي يعد الركيزة الأساسية في اقتصاديات الدول الغنية بالموارد النفطية مع استثناءات قليلة، لذلك يُعد فحص وتقدير حجم هذا الأثر بعد معرفة الإمكانيات والاحتياطات النفطية من السبل التي تعطي نظرة شاملة للوضعية الاقتصادية ومن ثم معرفة أفضل السبل وأنجعها للتحرر من نقمة الموارد الطبيعية والسير نحو بناء هيكل اقتصادي متنوع تفاديا لتأثير الصدمات والتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

أهداف الدراسة

تتمثل أبرز الأهداف المرجوة من هذه الدراسة فيما يلي:

- ✓ إبراز أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وكذا مؤشراته ومحدداته وطرق قياسه؛
- ✓ التعرف على حجم الإمكانيات النفطية في العالم ودول منظمة الأوبك على وجه الخصوص؛
- ✓ بيان العلاقة بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية؛
- ✓ التعرف على العوامل المؤثرة في أسعار النفط، وطرق تسعيره وتطوره التاريخي؛
- ✓ إلقاء الضوء على منظمة الأوبك، من خلال ظروف نشأتها، أهدافها، وتحدياتها؛
- ✓ التعرف على مختلف التقنيات الإحصائية المساعدة في فحص بيانات الدول وتحليلها؛
- ✓ إبراز أهمية التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية "بانل"؛

- ✓ تقدير العلاقة بين الريع النفطي والنمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2017)؛
- ✓ فحص العلاقة القصيرة والطويلة الأجل لأثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي في دول الأوبك خلال الفترة (2000-2017).

منهجية الدراسة والأساليب المتبعة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع والدول عينة الدراسة وبغية الوصول إلى الأهداف المسطرة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تمت الاستعانة بالعديد من الأساليب والمناهج المعتمدة في التحليل العلمي، حيث يبرز في هذه الدراسة المنهج التاريخي في جانب التحليل النظري للمتغيرين الرئيسين للدراسة وعلاقتهما ببعضهما البعض في ضوء النظريات الاقتصاديات والدراسات التحليلية والتجريبية السابقة في هذا المجال، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي أُعتمد لتحليل وإبراز الإمكانيات النفطية للدول الأعضاء في منظمة الأوبك، ونسبة مساهمة الريع المتأتي من هذا المورد في تطور النمو الاقتصادي الذي يُعَبَّر عنه في هذه الدراسة بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لهذه الدول موازاتا مع تحليل العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية وكذا مستويات الحوكمة والتنويع الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الجداول والرسومات البيانية، بالإضافة إلى تقنيات الكشف عن البيانات المفقودة ومعالجتها وتحليل المركبات الرئيسية باستخدام برمجية التحليل الإحصائي(spss)، وأخيرا المنهج التجريبي الذي من خلاله تم استخدام أدوات التحليل القياسي للسلاسل الزمنية المقطعية "بانل" في شِقَّيْهِ الساكن والديناميكي، وذلك بالاستعانة ببرمجيات التحليل الإحصائي والقياسي (Eviews, Stata)، من أجل تقدير أثر الريع النفطي بمساعدة بعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2017) في الأجلين القصير والطويل.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع نظرا لمجموعة من المبررات الموضوعية والذاتية، نذكر منها ما يلي:

- ✓ الأهمية الكبرى التي يكتسيها الموضوع في حد ذاته، باعتبار أن اقتصاديات الدول النفطية التي عادة ما تعتمد على المصدر الوحيد ألا وهو الريع النفطي، الشيء الذي يجعلها في وضعية غير مريحة جرّاءَ التذبذبات العديدة والمتكررة لأسعار البترول، مما يجعلها في أَمَسِّ الحاجة لتنويع مصادر دخلها.
- ✓ أخذ نظرة شاملة على السوق النفطية وتطورها التاريخي ودور المنظمة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تعترضها؛
- ✓ ا لميول الشخصي للمواضيع التي تعطي أهمية للجانب التطبيقي في مجال البحث العلمي؛
- ✓ محاولة التطرق لبعض التقنيات الكمية المساهمة في التحليل المالي والاقتصادي؛

- ✓ الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

قمنا بالتركيز في هذه الدراسة على المعلومات الخاصة بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، من خلال:

الحد الموضوعي: حيث يكون النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام GDPp لكل دولة هو المتغير التابع و حجم الريع النفطي هو المتغير المستقل الرئيسي، إضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى .

الحد المقطعي: 12 دولة الأعضاء في المنظمة البترولية أوبك.

الحد الزمـنـي: 18 سنة ملاحظة خلال الفترة (2000 إلى 2017).

صعوبات الدراسة

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة نقص البيانات المتعلقة ببعض متغيرات الدراسة وفي بعض الدول بعينها، ويرجع السبب الرئيس في انعدام بيانات بعض الدول إلى الظروف العامة التي مرت بها خلال هذه الفترة، حيث ركزنا على معلومات الدول الأعضاء من خلال الموقع الرسمي للمنظمة وباستعمال تقاريرها السنوية، إضافة إلى بيانات البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"

الدراسات السابقة

اهتم الكثير من الباحثين بموضوع الريع النفطي والنمو الاقتصادي، حيث تعددت واختلفت باختلاف الأهداف والفرضيات المقترحة والطرق القياسية وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

الدراسة الأولى:

- ✓ **Ben-Salha, Ousama, Hajer Dachraoui, and Maamar Sebri. (2018) "Natural resource rents and economic growth in the top resource-abundant countries: a PMG estimation." Resources Policy**

هدفت الدراسة إلى التركيز على العلاقات السببية بين مجموع إيرادات الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في عينة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية خلال الفترة (1970-2013)، باستعمال منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطأة (Panel ARDL)، أي باستخدام طريقة مقدرات وسط المجموعة (PMGو MG)، لأجل الكشف عن العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل و القصير.

وتشير أهم **نتائج الدراسة** إلى:

- ✓ أن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على ريع الموارد الطبيعية.

- ✓ وجود علاقة سببية بين المتغيرين.
- ✓ أفضلية استخدام مقدر PMG في تقدير العلاقة بين إيرادات الموارد والنمو الاقتصادي.

الدراسة الثانية:

- ✓ **Matallah, S., & Matallah, A. (2016). Oil rents and economic growth in oil-abundant MENA countries: Governance is the trump card to escape the resource trap. Topics in Middle Eastern and African Economies, 18(2), 87-116.**

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير الريع النفطي على النمو الاقتصادي ودراسة الأعراض الرئيسية لنقمة الموارد الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إضافة إلى التطرق والتحقق من دور الحكم الراشد في تجنب لعنة الموارد لمصدري النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة (1996-2014)، باستعمال منهجية المربعات الصغرى العادية المجمعة POOLED OLS ونموذجي الآثار الثابتة والعشوائية، إضافة إلى تقدير النموذج بطريقة العزوم المعممة (GMM).

وتشير أهم **نتائج الدراسة** إلى أن:

- ✓ النمو الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتأثر بشكل كبير وإيجابي بالريع النفطي، مما جعل الباحثين يؤكدان أن هذه الدول تعاني من لعنة الموارد الطبيعية.
- ✓ الحكم الراشد هو عنصر رئيسي في التحول نحو التنويع الاقتصادي.
- ✓ الإيرادات النفطية تحبط عملية التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع أنشطة البحث عن الريع.
- ✓ التفاعل المضاعف بين الحوكمة والريع النفطي فعال في تعزيز التنويع.

الدراسة الثالثة:

- ✓ **Olajide, J. T., Fantola, J. O., & Ayansola, O. A. (2015). Measuring economic growth in OPEC countries: A panel data approach. International Journal of Applied Mathematics Research, 4(2), 345.**

هدفت الدراسة إلى فحص محددات النمو الاقتصادي ممثلا في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في دول 12 دولة أعضاء في منظمة الأوبك خلال الفترة (1986-2010)، باستعمال بيانات البانل من خلال تقدير النماذج الثلاث الرئيسية ، باستخدام بعض المتغيرات الكلية لغرض تقييم العلاقة بين هذه المتغيرات.

وتشير أهم **نتائج الدراسة** إلى أن سعر الصرف والاستثمار إضافة الرقم القياسي للأسعار لها علاقة تأثير موجب على النمو الاقتصادي، كما أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم لهذه الدراسة، في حين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.

الدراسة الرابعة:

- ✓ **Almulali, U., & Sab, C. N. B. C. (2013). Exploring the impact of oil revenues on OPEC members' macroeconomy. OPEC Energy Review, 37(4), 416-428.**

بحثت **هذه الدراسة** في تأثير عائدات النفط على الاقتصاد الكلي في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) باستخدام نموذج السلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة 2000-2011، حيث أنه مع وصول أسعار النفط إلى مستويات عالية يتزايد معها حجم الإيراد النفطي لهذه الدول

حيث أظهرت **النتائج** أن:

- ✓ صادرات النفط لها علاقة إيجابية طويلة المدى مع الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي ونفقات الاستهلاك الحكومي ومؤشر أسعار المستهلك.
- ✓ العلاقة مع سعر الصرف الحقيقي، والمدخرات المحلية الإجمالية ورصيد الحساب الجاري كانت عكسية على المدى القصير.

لذلك، أوصى الباحث بأن تخفض هذه البلدان من مستوى الاستهلاك المحلي ومدخراتهم المحلية، إضافة إلى استخدام أسعار صرف أكثر مرونة.

الدراسة الخامسة:

- ✓ **Narges Pourhosseingholi,2013 causality between oil consumption and economic growth in OPEC countries: a panel co-integration approach, Asian Economic and Financial Review, 3(12):1642-1650.**

هدفت الدراسة إلى بيان السببية بين الاستهلاك النفطي والنمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك خلال الفترة 1980-2011، باستعمال منهجية التكامل المشترك والسببية لبيانات الدول إضافة إلى طريقة تصحيح الخطأ.

وخلصت أهم **نتائج الدراسة** إلى:

- ✓ وجود علاقة طويلة الأجل بين استهلاك النفط الناتج الداخلي الخام الحقيقي.
- ✓ وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين استهلاك النفط والنمو الاقتصادي في اتجاهين.
- ✓ عدم وجود علاقة سببية في المدى الطويل.

الدراسة السادسة:

- ✓ **سيدي محمد شكوري، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012**

كان **الهدف** من هذه الأطروحة هو محاولة معرفة هل الاقتصاد الجزائري يعاني حقيقية من ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية، و هذا من خلال عرض لأدبيات الاقتصاد الحديث التي تبين علاقة الارتباط السلبي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وتقديم أهم السياسات التي من شأنها مساعدة البلدان الغنية بالموارد الطبيعية على تجنب نقمة مواردها.

وخلصت أهم **نتائج الدراسة** إلى:

- ✓ أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي ، لاسيما التراجع الكبير في القطاع الصناعي و القطاع الفلاحي.
- ✓ أن ريع النفط ساهم في انتشار ظاهرة الفساد والبيروقراطية وعرقلة و إبطاء سرعة التحولات الهيكلية و تنويع الاقتصاد الجزائري.
- ✓ أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر، و له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل في الجزائر.

الدراسة السابعة:

- ✓ **Rajhi, T., M. Benabdallah, and W. Hmissi. (2005), "Impact des Chocs Pétroliers sur les Economies Africaines: Une Enquête Empirique," banque africaine de développement.**

هدفت الدراسة إلى فحص حساسة اقتصاد 24 بلدا إفريقياً للتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط خلال الفترة (1960-2002)، باستعمال منهجية التكامل المشترك والسببية من أجل الكشف عن العلاقة بين سعر النفط والعديد من المؤشرات الاقتصادية.

وخلصت أهم **نتائج الدراسة** إلى ما يلي:

- ✓ وجود الأثر المعنوي إحصائيا لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، في الأجل الطويل لبعض الدول والقصير للبعض الآخر.
- ✓ لتقلبات أسعار النفط تأثير كبير على النشاط الاقتصادي لهذه الدول بصفة عامة.

هيكل وخطة الدراسة

سيتم تقسيم هذه الدراسة أربع فصول، الفصلين الأول والثاني يشملان الجانب النظري من موضوع الدراسة المتمثل في النمو الاقتصادي والإطار المفاهيمي المتعلق به ومختلف نظرياته ونماذجه له، وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى التطرق إلى اقتصاديات الريع النفطي، من خلال مدخل عام للتعريف بالنفط ونشأته والإمكانيات العالمية منه، وكذا التعرف على مصطلح الاقتصاد الريعي وتميزه عن الدولة الريعية ثم تقديم تجارب دول نفطية رائدة في التنويع الاقتصادي أما الفصل الثالث سنتطرق من خلاله إلى تحليل الواقع الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة الأوبك من خلال بعض المؤشرات العامة، وذلك بعد تقديم عام لمنظمة الأوبك يتطرق فيه الى نشأتها، أهدافها، تحدياتها، ومساهمتها في الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء، أما الفصل الرابع والأخير يشتمل على الدراسة التطبيقية لأثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة الممتدة بين سنتي 2000 و2017، وذلك بدءا بفحص البيانات وتحضيرها، ثم استخدام طريقة المركبات الأساسية لمعرفة المتغيرات ذات العلاقة الارتباطية بمتغيري الدراسة الرئيسيين انتهاءً بمحاولة نمذجة العلاقة الانحدارية لموضوع البحث من خلال نماذج البانل الساكنة والديناميكية.

الفصل الأول
مفاهيم ونظريات
حول النمو الاقتصادي

تمهيد الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين المواضيع التي لاقت اهتماما كبيراً لدى المفكرين الاقتصاديين، المنظمات الدولية، والحكومات، حيث تطورت البحوث بشأنه بدءاً من النظرية الكلاسيكية بزعامة كل من "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو"، التي اهتمت بدراسة المفاهيم المحددة لتقدم الأمم والشعوب، ثم جاء بعدهم النيوكلاسيك الذين اهتموا بدور الابتكارات التكنولوجية، إضافةً إلى النظرية الكينزية التي عبّر عنها كل من "DomarوHarrod" في نموذجهما، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بإيجاد الحلول للمشاكل التنموية التي ظهرت خلال الألفية الماضية.

قد كان إلى وقت قريب مفهوما النمو والتنمية مرادفان لموضوع واحد وهو التقدم الاقتصادي، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية وظهور الفوارق الشاسعة بين الدول أدى إلى إعادة النظر في ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، الشيء الذي جعل الباحثين يدرسون كل واحد منهما على حدا.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إبراز أهم تعريفات النمو الاقتصادي ومحدداته وخصائصه، وكذا المقارنة بينه وبين المفاهيم والمصطلحات المرتبطة به، فضلا عن مختلف نماذجه ونظرياته وعلاقته بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.
- المبحث الثالث: المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي هدفا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وإيديولوجياتها إلى تحقيقه، والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، كما يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية، وهدفُ أي سياسة اقتصادية، بحكم أنه من جهة يبرز حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة، ومن جهة أخرى يُعبِّر عن مدى تحسن رفاهية المجتمع.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه

عني الفكر الاقتصادي بتحديد العديد من المفاهيم التنموية سواء في الدول النامية أو المتقدمة لتعزيز قدراتها التنموية أكثر فأكثر، ومن أهم المفاهيم واسعة التناول من قبل المنظرين الاقتصاديين أو الهيئات الدولية والحكومية هو مفهوم النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها موضوع النمو الاقتصادي في التحليل الاقتصادي، فقد تعددت وتنوعت مفاهيمه، وذلك حسب تنوع واختلاف أراء المفكرين والمحللين، واختلاف أماكنهم وبيئاتهم، وعلى هذا الأساس فللنمو الاقتصادي عدة تعريفات يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر كما يلي:

- ✓ النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط.[1]
- ✓ يعبر عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.[2]
- ✓ هو الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى، من خلال التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلالها، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح.[3]
- ✓ هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.[4]
- ✓ النمو الاقتصادي يعبر عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني.[5]
- ✓ كما يعرف بأنه الزيادة المستدامة في الحجم، مصحوبة بتغييرات هيكلية تؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، ويعتبر هذا المؤشر دليل على حجم التغير في الاقتصاد، ويستخدم الناتج المحلي الإجمالي لقياسه.

---

[1] Shapiro Edward, **macroeconomic analysis**, Thomson learning, 1995, P 429.

[2] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى،2013، ص63.

[3] عبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 371.

[4] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريفات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل، عمان، 1999، ص 373.

[5] Mare Nouchi, **croissance, histoire économique**, édition Hazan, paris, 1990, P 44.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نشير إلى نقطتين توضيحيتين لهذا المفهوم:

- ✓ النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الإنتاج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، وعلى ضوء ذلك يكون:

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - معدل نمو السكان

- ✓ أن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استبعاد أثر التضخم، ومنه لابد أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو المحسوب بالأسعار الثابتة وهو الأكثر تعبيرا ومصداقية والناتج المحلي الإجمالي الجاري والذي يحتوي على أثر التضخم.

وإجمالا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه، كما يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مصاحبا للتقدم الاقتصادي إذا كان معدل الزيادة في الناتج الداخلي الخام أكبر من أو يساوي معدل نمو السكان في المتوسط، أما في حالة كون معدل السكان أرفَع من النمو الاقتصادي فيكون هذا الأخير حينئذ مصحوبا بتراجع اقتصادي، وجدير بالذكر هنا أن الناتج الحقيقي يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها المقياس[1] ، ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:

- ✓ معدل نمو ثابت: أي منظم عبر الزمن
- ✓ معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن
- ✓ معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن (أزمنة)

من جهة أخرى يعتبر متوسط الدخل الفردي الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، ونميز هنا طريقتين لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، أولها معدل النمو البسيط الذي يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى باستعمال سنة الأساس والسنة التي بعدها، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$TC_S = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100.$$

حيث: TC_S معدل النمو البسيط، Y_t متوسط الدخل الحقيقي في السنة t، Y_{t-1} متوسط الدخل الحقيقي في السنة الماضية (t-1).

[1] محمد ناجي حسين خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 22.

وثانيها معدل النمو المركب الذي يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، وتعطى علاقته بالشكل التالي:

$$TC_C = \sqrt[N]{Y_N / Y_0} - 1 \quad ،$$

حيث: TC_C هو معدل النمو المركب، N فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة من الفترة المدروسة. Y_0 الدخل الحقيقي لسنة الأساس، Y_N الدخل الحقيقي لأخر فترة[1].

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

إن المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد أنواع النمو الاقتصادي، تخضع لمعيارين أساسيين هما معيار درجة التخطيط، و معيار درجة حدة النمو[2]

1.أنوع النمو حسب معيار درجة التخطيط: ينقسم النمو الاقتصادي وفقا لهذا المعيار إلى:

1.1 النمو الطبيعي: وهو النمو الذي يتحدد دون إتباع تخطيط علمي مسبق، حيث يتكون تلقائيا بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد دون تدخل الدولة، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بفعل الانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية.

2.1 النمو العابر: وهو ذلك النمو الذي يظهر في ظروف استثنائية نتيجة لعوامل طارئة خارجية وظرفية وقد يحدث نتيجة رواج التجارة الخارجية في إحدى الدول أو إلى اكتشافات مهمة للموارد الطبيعية وبحكم طبيعته العابرة لا يدوم هذا النمو طويلا ويزول بزوال العوامل التي أدت إليه.

3.1 النمو المخطط: وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته.

2.أنوع النمو حسب معيار درجة حدة النمو : ينقسم النمو الاقتصادي وفقا لهذا المعيار إلى:

1.2 النمو واسع النطاق: يقصد بهذا النوع ذلك النمو الحاصل نتيجة زيادة حجم كافة عوامل النمو الاقتصادي، من عمالة و تجهيزات ومعدات...الخ.

2.2 النمو المكثف: وهو عبارة عن النمو الراجع بشكل رئيسي إلى الاستخدام الأكثر كفاءةً للقوة الإنتاجية، وحسن استغلال التقدم التقني والتكنولوجي لخدمة الاقتصاد.

3.2 النمو المتوازن: ويتم الحصول عليه في ظل تحقق التوازنات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في توازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات، التشغيل الكامل، وتقليل الفجوات التضخمية.

4.2 النمو المتسارع: يعني أن النمو الاقتصادي يتزايد بنسبة ثابتة، على حسب التطور المستمر والثابت للناتج الداخلي الخام بين فترتين متتاليتين، وعادة ما يطلق على هذا النوع بالنمو الهندسي.

[1] محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، كلية الاقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 279.

[2] شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2015، ص 93.

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي:

استنادًا إلى التعريف الذي وضعه (S.Kuznets)* لمصطلح النمو الاقتصادي، والذي حسبه يكون مرده إلى قدرة الدول على عرض توليفة متنوعة من السلع والخدمات لسكانها، والسعي لإحداث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية المبنية على ستة(6) خصائص للنمو الاقتصادي وهي :

1- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:

سعت الدول المتقدمة حاليا عبر تاريخها الاقتصادي إلى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول نحو 2%، 1% بالنسبة للنمو السكاني و 3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وقد بدأت هذه المعدلات بالتضاعف شيئا فشيئا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، فعلى سبيل المثال قدر نصيب الفرد من الناتج حوالي 10 مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول الثورة الصناعية، وكذلك قد تضاعف معدل النمو السكاني من 4 إلى 5 مرات، وكذلك تضاعف معدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي من 40 إلى 50 مرة[1].

2- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، فقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج، حيث أكدت الدراسات التي يعدها مختلف الهيئات الدولية ذات الصلة، ومن أهمها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول، وقد أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50% إلى 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة[2].

3- المعدلات المرتفعة في التحويل الهيكلي الاقتصادي:

تتميز الدول المتقدمة حديثا بالمعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي الاقتصادي المصاحب لعملية النمو،وهو ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية ومن ثم إلى أنشطة الخدمات، الشيء الذي أدى إلى تحول الشركات الأسرية إلى متعددة الجنسيات من جهة ومن جهة أخرى تحول القوى المهيمنة من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ويصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية، فعلى سبيل المثال كان إجمالي قوى العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي عام 1846

---

* **سيمون كوزنتس (1901- 1985)**، اقتصادي وإحصائي أمريكي من أصل بيلاروسي ، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971.

[1] ميشيل تودارو، ترجمة: محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود ، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، الرياض، 2006 ص 174.

[2] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، حالة الجزائر،مصر، السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، غير منشورة، ص 10.

في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 53.5% وقد انخفضت هذه النسبة بحلول عام 1960 لتصل إلى 7% فقط.

4- المعدلات المرتفعة للتحويل الاجتماعي والسياسي والاديولوجي:

إن التغير الممكن الحدوث في الهيكل الاقتصادي لبلد ما يرتبط ارتباطا وثيقا بما يحصل من تطورات في التوجهات والمؤسسات والاديولوجيات، ومن أهم مظاهر هذه التحولات الحديثة نجد:

1.4 الرشادة : وتشمل مختلف النواحي كالعمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتي يجب أن تطبق في كل شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو المواصلات ... الخ، كما أن الأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضا لابد أن يصاحبها تفكير حديث، علمي وتكنولوجي، وهو ما تحتاجه الاقتصاديات السائرة في طريق النمو.

2.4 التخطيط الاقتصادي: هو الذي يشترط فيه تحديد أهداف السياسية العامة للدول المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وكذا تحديد الاستراتيجيات التنموية قصد تحويل هذه الأهداف إلى واقع ملموس في مدة زمنية محددة مسبقا بالاستعانة والاستخدام الكامل للوسائل الضرورية، الشيء الذي من شأنه أن يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

3.4 التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: ويقصد به التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

4.4 تحسين الاتجاهات والمؤسسات: يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المبادرات الفردية وتكافؤ الفرص مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق غرس المثل العليا، الكفاءة، الذكاء، الالتزام، الأمانة، القيادة، التعاون، الاعتماد على الذات، الاستقامة والنزاهة وبعد النظر.

5- الهيمنة الدولية: تتميز المجتمعات المتقدمة بميلها المتزايد للسيطرة على الموارد الأولية الخامة والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية في مستعمراتها السابقة، ففي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت هناك سيطرة استعمارية للدول المتقدمة على الدول الفقيرة في إفريقيا وأجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية، الأمر الذي فتح المجال على مصراعيه لتوسيع اقتصادياتها، عبر الحصول على المواد الأولية الرخيصة وفتح الأسواق للتصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات.

6- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي: بالرغم من المكاسب الهامة التي حققها الناتج العالمي خلال القرنين الماضيين، إلا أنه لم يشمل كل شعوب العالم، كون هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80% من الناتج العالمي، في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعمق الفجوة بينهما[1].

[1] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص 31.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه

هناك مجموعة من العوامل تشترك فيها جميع الدول تلعب دورا مهما في بلوغ النمو الاقتصادي مستويات مقبولة، فالمحددات التي ينبغي أن يتسم بها العمل الاقتصادي في الدول النامية هي نفسها التي استعملتها الدول المتقدمة في تحقيق نموها الاقتصادي السريع، إضافة لذلك فإنه توجد عدة طرق لقياس النمو الاقتصادي مرورا بالناتج الداخلي الخام.

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي

تتمثل محددات النمو الاقتصادي التي ينبغي أن يتسم بها العمل الاقتصادي في ما يلي:

أولا: كمية ونوعية الموارد البشرية

بما أنه يمكن الحصول متوسط الدخل الحقيقي للفرد من خلال قسمة الناتج الإجمالي الحقيقي على عدد السكان بالعلاقة التالية:[1]

متوسط الدخل الحقيقي للفرد = الناتج الإجمالي الحقيقي/ عدد السكان

من المعادلة أعلاه يمكن الاستنتاج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كان الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، والعكس بالعكس، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير، ومن هنا يظهر الدور الكبير الذي يلعبه عدد السكان من كونه يقف عقبةً في وجه عملية التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، من جهة أخرى لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن الزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي. هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية.

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

تعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية كتوفر المياه و الأراضي الخصبة و مصادر الطاقة كالنفط و الغاز و المعادن في دولة ما أحد المحددات والسمات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، لكنه مرهون بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد، وعلى النقيض فإن سوء التوزيع و الاستغلال السيئ المبني على سياسات غير سليمة يسبب تدني الوضع الاقتصادي، وفي نفس الوقت هناك دول لا تتوفر على موارد طبيعية استطاعت التغلب على هذه الوضعية وتعويض ما يلزمها عن طريق الاستيراد وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، غير أن عدم توفر الموارد الطبيعية يمكن أن يجعل مجهودات الإنماء أكثر صعوبة ومشقة[2].

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد –التحليل الكلي-**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006 ص 270.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها- نظرياتها- سياساتها**، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003، ص54.

ثالثا: تراكم رأس المال

يمثل تراكم رأس المال في اقتصاد معين مقدار ما يحوزه البلد من السلع الرأسمالية كالمعامل، الطرق، الجسور، المدارس،الجامعات، المستشفيات وغيرها من البُنى التحتية، الناشئة بشكل مباشر عن حجم الادخار، ومنه فالزيادة في تراكم رأس المال يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي ويتعلق هذا الأثر بشكل مباشر بحجم الادخار، وبزيادة هذا الأخير يزداد كذلك الاستثمار، إذ أنه من غير المعقول تصور بقاء الأموال المدخرة دون استثمارها، ويمكن تحديد معدل تراكم رأس المال وفقا للعوامل التي تؤثر في الاستثمار ألا وهي: توقعات الأرباح والسياسات الحكومية تجاه الاستثمار بنوعيه المادي الذي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها،والبشري المتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة[1].

رابعا: معدل التقدم التكنولوجي والتقني

إن التقدم التكنولوجي، المعرفة والابتكار تساهم بشكل فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويحدث التقدم التكنولوجي نتيجة الاختراعات والابتكارات داخل المجتمع أو من خلال استيراد المعرفة من الخارج الشيء الذي يؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة[2]، ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي والتقني شرط أساسي للنمو والتقدم الاقتصادي، لكنه يبقى غير كاف إذ لابد من توافر الرغبة والقدرة على تحمل المخاطرة بإدخال تقنيات جديدة للإنتاج[3].

خامسا: العوامل البيئية

يحتاج النمو الاقتصادي إلى ضرورة توفر مناخ مشجع على ذلك، سواءً كان سياسيا، اجتماعيا ثقافيا أو اقتصاديا، أي بمعنى وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني يعمل على إرساء قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي يشجع الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الاقتصادي، ومن هنا يظهر الفرق جليا بين دول تحقق معدلات نمو مرتفعة لتحكمها بشكل جيد في هذه العوامل وإعطائها الأهمية اللازمة، بينما الدول الأخرى لم تصل الى هذه الدرجة من التقدم رغم امتلاكها الموارد الطبيعية و العنصر البشري.[4]

سادسا: التخصص والإنتاج الواسع

وهو الذي دعا إليه Adam Smith في كتابه ثروة الأمم 1776، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم الدول النامية فإن

---

[1] مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني خلال الفترة (1970-2001)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005ص8.

[2] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد –التحليل الكلي-**، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها- نظرياتها- سياساتها**، مرجع سبق ذكره، ص52.

[4] عائشة مسلم،**اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 22.

تقسيم العمل سيكون أقل ومنه يقل حجم العمليات الإنتاجية، وعند توسع السوق يزداد التخصص في الإنتاج ليتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين بمدى قدرته على زيادة التخصيص في موارده الاقتصادية[1].

الفرع الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

كان لابد من البحث عن الوسيلة التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما، لذلك عالجت الأبحاث الحديثة هذا الموضوع وقامت بتوضيح المتغيرات المفسرة للنمو من خلال الناتج المحلي الخام واعتباره كمؤشر وأداة أساسية لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما، وهذا رغم الاختلافات الموجودة في النظم المحاسبية للدول والمفاهيم والاعتبارات التي تعطيها هذه الدول، إلاّ أنه يبقى الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي[2]، وكون النمو الاقتصادي يتمثل في مدى تطور الناتج الداخلي الخام للدول فإنه لقياس النمو الاقتصادي لا بد من المرور عليه، و توجد عدة طرق لحسابه وهي:

أولا: طريقة الإنتاج

1- طريقة القيمة المضافة: من المعلوم أن الناتج الداخلي الخام يمثل قيمة السلعة النهائية، لكن في نفس الوقت هذه السلع النهائية قد تكون أيضا مدخلات لعمليات إنتاج أخرى، وبالتالي إذا احتسبت مرة أخرى وقعنا في مشكل الازدواجية، وتعبر القيمة المضافة عن قيمة الإنتاج النهائي للسلع و الخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة[3]، وبالتالي يكون الناتج الداخلي الخام (GDP) يمثل مجموع القيم المضافة في كل قطاع خلال سنة معينة مضاف إليه الضرائب على القيمة المضافة و الرسوم الجمركية، وعليه يحسب الناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

الناتج الداخلي الخام= القيمة المضافة الكلية + الضريبة على القيمة المضافة + الرسوم الجمركية

2- طريقة المنتجات النهائية: يمثل المنتج النهائي قيمة ما تم شراؤه أو إنتاجه بغرض الاستخدام النهائي وتمثل المنتجات الوسيطة السلع والخدمات التي تنتج أو تشترى بغرض الاستخدام في عملية إنتاج جديدة حيث يتضمن حساب الناتج بهذه الطريقة جميع السلع و الخدمات النهائية المباعة لمختلف القطاعات كالمؤسسات، المستهلكين، الحكومة والعالم الخارجي، مضافاً إليها السلع الوسطية التي تؤدي إلى زيادة رأس المال المنتج كالتجهيزات، البيانات...الخ[4].

ثانيا: طريقة الدخل

في هذه الطريقة يتم جمع كل العوائد الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي الذي يكون في شكله النهائي عند مزج عوامل الإنتاج المختلفة سويةً لظهور السلع و الخدمات بشكلها النهائي وهي كالتالي:[5]

---

[1] فتيحة بناني، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009، ص9.

[2] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، غير منشورة، 2014، ص14.

[3] صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004، ص45.

[4] صالح تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

[5] سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص220.

الأجور(w): وتشمل المرتبات والمعاشات وكذلك مداخيل الأعمال الحرة مضافا إليها المكافآت والعمولات وتحسب قبل خصم الضرائب والاقتطاعات الأخرى، كما لا يتم حساب المدفوعات التحويلية.

الريع (R): ويشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها، ويتم حساب المستعمل للاستهلاك الشخصي أيضاً إضافة إلى ربح إيجار العقارات و المنازل ويتضمن الأجزاء الشخصية منها.

الفائدة (i): وهو ما يدفع من أجل خدمة القروض الاستثمارية، وتشمل أيضاً المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الأعمال إلى أصحاب رأس المال و يستثنى من ذلك الفوائد على سندات الخزينة والإيجار.

الأرباح (P): وتشمل الأرباح على دخل المالكين وأرباح الشركات والمؤسسات الإنتاجية ويتم ذلك قبل خصم الضرائب وكذا الجزء المعاد للاستثمار.، وبذلك يكون:

الناتج الداخلي الخام = الأجور(**w**) + الريع (**R**) + الفائدة (**I**) + الأرباح (**P**)

ثالثا: طريقة الإنفاق

في هذه الطريقة تُجمع المبالغ المنفقة على السلع والخدمات والموجودات الثابتة كالطرق والجسور من قبل القطاعين العام والخاص، إضافة إلى صافي الميزان التجاري، وينقسم الإنفاق الكلي إلى ما يلي:

الإنفاق العائلي(الاستهلاك الشخصي): مجموع الإنفاق على السلع المعمرة وغير المعمرة ويرمز له بالرمز (C).

الإنفاق الاستثماري: ويشمل الإنفاق على بناء المصانع، التغير في حجم المخزون والإنفاق على التجهيزات والمعدات و الأدوات ويرمز له بالرمز (I).

الإنفاق الحكومي: ويشمل الإنفاق الجاري للحكومة (الأجور، الرواتب)، الإنفاق على الأصول الثابتة (بناء أو شراء المباني والتجهيزات) والإنفاق الاستهلاكي (مشتريات الحكومة من السلع والخدمات).

صافي الصادرات: ويطلق عليها أيضاً رصيد الميزان التجاري ويساوي الفرق بين الصادرات والواردات (X-M).

وعليه فإن الناتج الداخلي الخام حسب الطريقة يعطى بالعلاقة التالية:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الاستهلاكي **C** + الإنفاق الاستثماري **I** + الإنفاق الحكومي **G** + صافي الصادرات**X- M**

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به

إن تشابه المصطلحات في مختلف العلوم تفرض على الباحثين ضرورة التمييز بينها، كحال مصطلحي المؤسسة والمنظمة المتشابهان ظاهريا لكنهما مختلفين عند المختصين في إدارة الأعمال، وكذلك الشأن بالنسبة لمصطلحي التشريع والقانون في مجال الحقوق والعلوم الإدارية، كذلك نجد أيضا أن النمو الاقتصادي كغيره من المصطلحات يشترك مع بعض المفاهيم التي تشابهه في المعنى، كالتنمية الاقتصادية والتطور أو الإقلاع الاقتصادي، ولمحاولة رفع هذا اللبس سنتطرق في هذا المطلب إلى توضيح هذه المفاهيم والتطرق إلى نقاط التشابه والاختلاف بينها.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تهدف التنمية الاقتصادية إلى زيادة الإنتاجية في حدود الموارد المتاحة باستخدام كافة العوامل والطاقات الموجودة بالطريقة المثلى، عن طريق إحداث تغيُرات جذرية وعميقة على كافة الأصعدة، خاصة منها الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات، وبالتالي فهي تعبر عن ذلك الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة في الإنتاجية[1] ومن ثم فان التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على التغيرات الاقتصادية بل تشمل كذلك تغيرات هامة على الصعيد الاجتماعي و الهيكلي و التنظيمي، وعلى هذا الأساس يتضح انه هناك فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية خاصة فيما يتعلق بمدى مصاحبة حدوث النمو الاقتصادي بتغيرات تنموية في مختلف المجالات، مسجلين عدة ملاحظات عديدة حول هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

- ✓ النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة الكَمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، أو التغير النسبي في الناتج الداخلي الخام، هذا الأخير لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، بينما التنمية تعتبر ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغيرات في مختلف الميادين والهياكل.[2]
- ✓ المفهوم العكسي للتنمية هو التخلف، بينما المفهوم العكسي للنمو هو الركود الاقتصادي.
- ✓ إن عملية التنمية تتطلب إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات الوطنية والمحلية، بينما النمو الاقتصادي قد يحدث دون أن يكون هناك مشاركة في التخطيط واتخاذ القرار.
- ✓ من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[3]
- ✓ إن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج قد يكون مردُهُ إلى الاعتماد للتبعية الاقتصادية للخارج، بينما تتطلب التنمية التحرر من قيود التبعية والسعي إلى تحقيق الأهداف المرجوة ذاتيا.[4]

---

[1] عبد الرحمن إسماعيل، **الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 273.

[2] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 31.

[3] وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[4] إبراهيم العيسوي، **نفس المرجع**، ص 32.

والجدول الموالي يختصر أهم الفروقات بين النمو والتنمية الاقتصاديين[1].

الجدول رقم (01-01): الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم دون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. - يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. - لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي. - المفهوم العكسي للنمو هو الركود الاقتصادي. - النمو الاقتصادي قد يحدث دون أن يكون هناك مشاركة في التخطيط واتخاذ القرار	- عملية مقصودة وبتخطيط مسبق تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع وتوفير حياة أفضل لأفراده. - تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، ومن ثم المجتمع ككل، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. - تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه. - المفهوم العكسي للتنمية هو التخلف. - التنمية تتطلب إشراك المواطنين على أوسع نطاق

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون مصاحبا لتنمية شاملة على جميع الأصعدة، الشيء الذي جعل جميع الباحثين يُقرون بأن مصطلح التنمية أوسع وأشمل من النمو، حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن - بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها - إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول إن التنمية هي عبارة عن نمو مشروطا أو مصحوبا بالسعي إلى:

- ✓ إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ✓ ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ✓ ضمان استمرارية النُّمو من خلال استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي.

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي، التطور وإشكالية توزيع الدخل

شهدت العقود التي تلت الستينيات والسبعينيات جدلا واسعا حول عوائد النمو الاقتصادي على الأفراد والمجتمعات، أي مدى استفادة أفراد المجتمع من النمو الاقتصادي من حيث التفاوت والمساواة من جهة، وعلى مستوى العالم ككل أي مدى عدالة توزيع الدخل العالمي بين سكان العالم من جهة أخرى، وفي كلتا الحالتين يتضح أن هناك تفاوت كبير بين أفراد المجتمع الواحد وبين سكان العالم بصفة عامة مما أدى إلى بلورة فكرة جعل النمو الاقتصادي أكثر إنصافا عن طريق عدالة توزيع الدخل وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من الفقر.

[1] فتيحة بناني، مرجع سبق ذكره، ص 4.

أولا: النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي

التطور لغة هو الحركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدم اقتصاد ما نحو أهداف محددة مسبقا، إما كَمِّية كزيادة المنتج أو نوعية كتوزيع أفضل للمداخيل داخل الدولة، فالتطور غالبا ما يستعمل للدلالة على حالة اقتصادية لبلد ما، وهو ليس مرادفا للنمو، إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخفض من تزايد السكان وبالتالي لا يوجد نمو، كما أنه ليس مرادف للتنمية، إذ أنه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية وذهنية تتضمن استمرارية وانتظام هذا التطور (أي أنه لا توجد تنمية)[1].

ثانيا: النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل:

تركز الاهتمام في الدول الفقيرة على وجه الخصوص بعلاقة النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل، فكما أن التنمية تتطلب ناتج وطني إجمالي مرتفع ومعدل نمو سريع بشكل واضح، فإن الموضوع الأساسي في ذلك ليس زيادة الناتج الوطني الإجمالي فقط ولكن أيضا من سيستفيد من هذا النمو الاقتصادي، فإذا كان الأغنياء هم الأكثر حظا في الحصول على عوائد النمو فإن الفقراء يستمرون في اتجاههم للأسوأ وتتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل، لذلك فإن العديد من دول العالم الثالث التي شهدت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة تذهب في معظمها إلى الأغنياء والقليل منها يذهب لمنفعة الفقراء، بالمقابل إذا كان النمو الاقتصادي ذو أثر إيجابي على أغلبية السكان فيكونون المنتفعين الأساسيين وتنقسم ثمار النمو الاقتصادي عليهم، ومن الناحية التاريخية نسجل أن هناك الملايين من الأفراد في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يعانون من مستويات معيشية تبدو وكأنها ساكنة، وتوزيع الدخل يبدو أقل عدالة[2]، وبالتالي فإن عدالة توزيع الدخل وتحسين أوضاع الفقراء تتطلب سياسات لتوزيع فرص العمل وتمكين ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على حاجاتهم الأساسية.

من جهة أخرى أشار الباحث سيمون كوزنتس (S.Kuznets) إلى أن العلاقة بين دخل الفرد وعدم المساواة في توزيع الدخل تأخذ شكل مقلوب حرف "U" ، حيث أنه مع ارتفاع مستوى الدخل فإن عدم المساواة ترتفع في البداية حتى تصل إلى نهاية عظمى عند مستويات الدخل المتوسطة ثم تبدأ في الانخفاض عندما يتم التوصل إلى مستويات الدخل الموجودة في الدول الصناعية، وعلى الرغم من محدودية الدليل التجريبي "لكوزنتس" فإنه سلم بأن هناك دورة طويلة في عدم المساواة تميز هيكل الدخل في الأجل الطويل، حيث تتسع في المرحلة الأولى للنمو الاقتصادي عندما يكون الانتقال من الاقتصاد قبل الصناعي سريع جدا، لتصبح مستقرة لفترة ما، ثم تضيق في المرحلة الثانية، كما لاحظ كوزنتس أيضا أن توزيع الحجم للدخل في البلاد أقل نموا كان أكبر من ناحية عدم المساواة بالمقارنة بالدول المتقدمة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية.

---

[1] زيروني مصطفى، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ، ص 10 – 11.

[2] - صقر أحمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ص 168.

ثالثا: النمو الاقتصادي والفقر:[1]

من الطبيعي أن يتجه الدخل المطلق الذي يحصل عليه الفقراء للارتفاع عندما يتجه نصيب الدخل الذي يحصلون عليه للارتفاع مع النمو، إذ أنهم سيحصلون في هذه الحالة على نسبة أكبر من تزايد النمو، وحتى في حالة اتجاه نصيبهم من الدخل نحو الانخفاض في المراحل الأولى للتنمية، فإن البيانات المتوفرة لدى المؤسسات الدولية وخاصة البنك العالمي تشير إلى أن الحد من الفقر يرتبط بشكل كبير بنصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، وهو الأمر الذي يعني أن زيادة دخل الفرد في الدول الفقيرة سيؤدي إلى زيادة الدخل المطلق للفقراء ويحتمل أيضا أن تؤدي إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر.

ويمكن أن نضيف بأن مشكلة عدم توزيع الدخل والفقر ليستا نتاج جدلية النظرة الكمية للنمو الاقتصادي وقصور النظرية الاقتصادية على توفير آليات تطبيقية ذات صبغة علمية لضمان عدالة توزيع الدخل وإنما طبيعة الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في العديد من الدول النامية، وما تتسم به من تفاوت في توزيع النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، يضاف إليه طبيعة العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والنامية والتي تتسم بتبعية قائمة على اللامساواة والاستغلال.

[1] صقر أحمد صقر، **مرجع سبق ذكره**، ص 174.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

كان ولا يزال موضوع النمو الاقتصادي يحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين على مر العصور، مما جعلهم يجتهدون في التنظير له، فكان الكلاسيكيون من الأوائل في هذا المجال الذين حاولوا تقديم تفسيرات للنمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية التي تزامنت مع بزوغ الثورات الفكرية والصناعية، ثم تواصلت بعد ذلك الأبحاث فظهرت المدرسة النيوكلاسيكية والكنزية والحديثة، واستطاع رواد هذه المدارس بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي في تفسير عملي يتماشي مع الجانب النظري لأعمالهم.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم النظريات التي تطرق أصحابها للنمو الاقتصادي، سعيا منهم لإيجاد أفضل السبل لتحقيق تنمية شاملة، ثم التطرق إلى أشهر نماذج النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي التقليدية

تختلف نظرة الباحثين لمفهوم النمو الاقتصادي باختلاف مراحل تطور الفكر الاقتصادي والظروف الاقتصادية السائدة في تلك الفترة، لذلك فقد وجدت عدة نظريات عديدة أهمها النظرية الكلاسيكية، النيوكلاسيكية، الكنزية و الحديثة.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

أولا: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

يعتبر الكلاسيك من مؤسسي علم الاقتصاد وعلى رأسهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس الذين عاصرو الثورة الصناعية في الدول الغربية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث نظروا إلى النمو الاقتصادي أساساً على أنه نتاج عملية التراكم الرأسمالي، كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل والتخصيص، لاعتقادهم أنه يزيد في الإنتاج وبالتالي يساهم في التطور ودفع عجلة التنمية، وسنتناول فيما يلي بشيء من التفصيل أفكار أشهر رواد هذا الفكر.

1- تحليل" آدم سميث " للنمو الاقتصادي:

يعتبر" آدم سميث "أشهر رواد الفكر الاقتصادي، وبرزت أفكاره من خلال كتابه الشهير" ثروة الأمم" المنشور عام 1776 ، مستندا إلى أنه عند انطلاق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجدداً ذاتياً، حيث وبفعل التراكم الرأسمالي وتوفر السوق، كما ركّز على زيادة الإنتاجية من خلال التخصص وتقسيم العمل وبالتالي زيادة الكفاءة، الشيء الذي من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم أكبر للعمل وكذلك الدخل[1]، واعتبر أن الأرباح المحققة في الزراعة والصناعة تسهم في زيادة الادخار ممّا يقود إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر، غير أن آدم سميث يرى من جهة أخرى أن هذه العملية التراكمية تواجه العديد من العقبات لعل أهمها يكمن في وصول الاقتصاد إلى حدود الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج خاصة منها الأرض و المناخ، وبالتالي ندرة الموارد الطبيعية، الذي يصعب التغلب عليه في ظل زيادة النمو السكاني[2]، ومنه فإن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية بينما انخفاضها يخص النشاطات المعتمدة على الأرض،

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

[2] أشواق بن قدور، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

2- تحليل "دافيد ريكاردو" للنمو الاقتصادي

يعتبر "دافيد ريكاردو " من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء و الأفكار التي جاءت لتوضّح أهم الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود الاقتصادي وانتشاره، وفي نظره يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي والهام في النشاط الاقتصادي والمورد الأساسي لعيش السكان ، لذلك ركز اهتمامه على القطاع الفلاحي، كما أعتبر أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج،إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة، كما أعطى" ريكاردو " كذلك أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي بما في ذلك العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي، إضافة إلى التركيز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، التي من شانها المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[1].

3- تحليل "توماس مالتوس" للنمو الاقتصادي

ركز مالتوس في أفكاره إضافة إلى نظرته الشهيرة إلى السكان على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. ويعتبر مالتوس من بين الأوائل من الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين أكدوا على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، وتتلخص أفكار" مالتوس " في أن الزيادة السكانية يترتب عنها ارتفاع في منحنى عرض العمل ويصاحبها انخفاضا محسوسا في الأجور حتى يصل إلى الحد الأدنى الذي يعدّ محفّزا للمنتجين على استثمار المزيد من أموالهم، وبذلك يزيد من معدلات النمو الاقتصادي[2].

ويعتبر" مالتوس "زعيم المدرسة التشاؤمية من خلال نظريته المعروفة باسم" نظرية مالتوس للسكان " والتي تنص على أن عدد السكان إذا لم يضبط فإنّه سيزداد وفق متتالية هندسية بينما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف، مما قد يخلق ما يسمّى بالخطر الديمغرافي، وتتمثل نظريته في ضرورة زيادة رأس مال المستثمرين في القطاعين الزراعي والصناعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج ممّا يوفّر فرص ربحية للاستثمار فيها، بالإضافة إلى أنه يتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلّة المتزايدة والتقدم التكنولوجي لتزداد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، بحيث أن" مالتوس "يندّد بأهمية تقدم القطاعين معا وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر[3].

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، هو عدم قدرتها على توقع انتشار التقدم التكنولوجي رغم إقرارهم بدوره في زيادة الإنتاجية خاصة في القطاع الصناعي دون الفلاحي الذي لا يمكنه الاستفادة من التطور التكنولوجي حسبهم، إضافة إلى تجاهلهم للطبقة الوسطى التي لها إسهامات كثيرة في عملية

[1] الحبيب فايز إبراهيم، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985 ، ص 27.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص118

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص65.

النمو الاقتصادي، وكذا اعتمادهم على الأرباح كمصدر وحيد للادخار، إلا أن التجربة أشارت الى ان هناك مصادر أخرى غير الأرباح كادخار الحكومة والطبقة الوسطى.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

1- تحليل مارشال للنمو الاقتصادي

ظهرت هذه النظرية في السبعينيات من القرن التاسع عشر ومن أبرز اقتصادييها "ألفريد مارشال"، الذي حاول الجمع بين الطلب والعرض لتحديد التوازن والقيمة، وكذلك استخدم فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار، إضافة إلى إدخال عنصر الزمن و الوفورات الخارجية في التحليل الاقتصادي، حيث تقوم على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي عكس ما جاء في النظرية الكلاسيكية، وتتلخص أهم فرضيات وأفكار النظرية النيوكلاسيكية فيما يلي[1]:

- يعتبر النمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتكاملة ذات تأثير إيجابي متبادل، بحيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو لتبرز فكرة" مارشال "والمعروفة" بالوفورات الخارجية" كما أن الناتج المحلي الخام الحقيقي يرتفع لكل فرد بسبب التطور التكنولوجي هذا من شأنه أن يرفع رأس المال حسب كل فرد.
- إنّ معدل النمو الديمغرافي مستقل عن النمو الاقتصادي، بحيث أن هذا الأخير يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا).
- يرى أنصار النظرية بأنّ القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في التطور التكنولوجي وتنافسه مع رأس المال المتراكم بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
- وصف" مارشال " النمو الاقتصادي بأنه لا يتحقق فجأة وإنّما تدريجيا، لذلك استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد على أسلوب التحليل الذي يعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، بحيث رأوا بأن كل مشروع صغير هو جزء من الكلّ ينمو بشكل تدريجي متناسق ومتداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
- التأكيد على أن التقدم التكنولوجي له دور هام في زيادة مستوى تكوين رأس المال، والتركيز على مشكلات الأجل القصير عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل[2].

أما الانتقادات الموجّهة للنظرية النيوكلاسيكية فتمثلت فيما يلي:

- تجاهلت النواحي الأخرى التي لا تقلّ أهمية في تحقيق التنمية والنمو، كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية وتركيزها فقط على النواحي الاقتصادية.
- اهتمامها بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

[1] شهيناز بدراوي، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية(1980-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص58.

[2] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

- افتراض الحرية التجارية الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

- وأخيرا يعتقد مؤطري هذه النظرية بأن معدلات النمو الفردي في كل دول العالم متقاربة لكن هذا الأمر صعب التحقيق.

2- تحليل شومبتير للنمو الاقتصادي :

لم يكن العالم"J. Schumpeter" مقتنعا بأن عملية النمو ذات طبيعة منسقة تدريجيا كما يعتقد أسلافه، بحيث يرى بأنّ النمو الاقتصادي يأخذ مكانة في بعض المجالات أخذا سلسا، فقد كان متأثرا بالمدرسة النيوكلاسيكية معتبراً أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وظهرت أفكاره في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية "عام 1911 ، وتتمثل أهمها فيما يلي:

- إعطاء العوامل التنظيمية والفنية دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي، فالإنتاج لديه دالة في كل من العمل ورأس المال و الموارد الطبيعية و التنظيم والفن الإنتاجي.

- يلعب الابتكار دور أساسي في النمو الاقتصادي حسب تحليله، بحيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما ممّا يسمح لهذه الأخيرة بالتغيير في دالة الإنتاج، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي.

- يعتبر"J. Schumpeter" مبدأ التدمير الخلاق والمنافسة من أهم عوامل النمو، فحسب تحليله فإنّ التدمير الخلاّق يتم وفق منافسة كاملة ومستوى ثابت من التكنولوجيا من أجل توظيف الموارد.

- لا يعتبر النمو ظاهرة خطية ولكنّه يتبّع تطور الابتكارات التقنية، لكنه يتأرجح بطريقة سلسلة بين الكساد خلال فترة معينة والازدهار وذلك بصفة دورية، ففي نظره يتوقف النمو على عاملين أساسين الأول هو المنظم والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدّم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار[1].

- يصف"J. Schumpeter" الطلب المنظّم بأنّه مفتاح النمو المحرك لعجلة التنمية وذلك وفق الإمكانيات المتوفرة إذا كان غرضه تحقيق التقدم والنمو بشكل أسرع، إلاّ أنّ العرض المنظم يعتمد أساسا على معدل الأرباح والظروف الاجتماعية التي تمكّنهم وتحفّزهم على أداء عملهم[2].

لقد كانت إضافات "J. Schumpeter " للأدب الاقتصادي واضحة إلاّ أنّ نظريته لا تعتبر متكاملة، وقد واجهت العديد من الانتقادات، وذلك لعدة أسباب منها[3]:

- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدّمها البنوك، إنّما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلّة وغيرها من العقبات والتي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا.

---

[1] Gylafson Thorvaldur, 2004, **Principles of Economic Growth**, Oxford University, p 21.

[2] سالم توفيق النجفي، **مرجع سبق ذكره** ، ص321 .

[3] شهيناز بدراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

وبالرغم من الانتقادات الموجهة إلى "J. Schumpeter" التي تتمثل في زوال النظام الرأسمالي فإنّ التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة إلى يومنا هذا، فحسب تحليله فإنّ النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار وليس عدد السكان ورأس المال، وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.

الفرع الثاني: النظرية الكنزية والحديثة للنمو الاقتصادي

أولا: النظرية الكنزية للنمو الاقتصادي

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ظهرت أفكار " كينز " الذي اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وتناول النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل الكلي، حيث ركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل، سعر الفائدة، عرض النقود، ومعدل الاستثمار.

ويفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، باعتبار الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، في حين اعتبر النيوكلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا وفي الدخل ثانيا. فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني، وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد مستوى الدخل ومستوى التشغيل، ويتوقف مستوى الاستثمار بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنزي.

لقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية[1] :

_ كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي، من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

- يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي(Say).

- يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه الجزء من الدخل الوطني أو القومي، الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، والقصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة[2].

[1] سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاديات التنمية**، مديرية دار الكتاب للطباعة، بغداد، 1988 ، ص 70.

[2] سالم توفيق النجفي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 323.

- حسب كينز الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا، وفي مستوى الدخل ثانيا،أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

- طالب كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.

- ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، ولم يتعرض كثيرا لحقيقة أن الاستثمار يتمخض أو ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي الحديثة

ساهم عدم تطرق النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية إلى مصادر النمو في أجله الطويل، وفشلها في تفسير التباينات المختلفة للأداء الاقتصادي بين الدول، في بروز عدة نظريات جديدة هي أقرب لمصطلح التنمية من النمو الاقتصادي، حيث اهتمت هذه النظريات عموما بتفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، ومن بين هذه النظريات نجد على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

الفرع الأول: نظرية النمو الداخلية (الحديثة)

تعتبر من النظريات التي اهتمّت بفكرة تطوير رأس المال بالاعتماد على تقسيمه إلى فئتين مادية، وبشرية مِن خلال الاستعانة بمجموعةٍ مِن الخُطط المالية، والتنموية فاهتمت بدعمِ رأس المال البشري مِن خلال تطوير معارف، ومهارات الموظفين فساهم ذلك في زيادة النمو الاقتصادي، ورفع مُعدلات الأرباح بشكلٍ ملحوظ، حيث ساهم في بروزها عدم تطرق النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية إلى مصادر النمو في أجله الطويل، وفشلها في تفسير التباينات المختلفة للأداء الاقتصادي بين الدول، مهد الطريق لبروز نظرية النمو الجديدة أو ما يعبر عنها بنظرية النمو الداخلية، التي اهتمت بالدرجة الأولى بتفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق[1]، حيث يفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض، كما تفترض مدرسة النمو الداخلي أن معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية في مختلف الاقتصاديات.

وتماشيا مع القصور الذي وقعت فيه النظرية النيوكلاسيكية، أثبتت العديد من الدراسات عدم وجود أي نقاط التقاء لمعدلات دخل الأفراد بين الدول النامية والدول المتقدمة، عكس ما أشار إليه الكلاسيكيون الجدد الذين استندوا إلى فرضية تناقص عوائد رأسمال، فهذه الظاهرة ساهمت أيضا في تطوير النظرية الجديدة، وتتعزز أفكار النظرية الجديدة بإثبات أن البحث والتطوير يساهمان في منع

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص78.

إنتاجية رأس المال من الانخفاض مما ينتج عنه اختلاف حقيقي في الأداء الاقتصادي بين البلدان مختلف الدول[1].

كما يري أصحاب نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي، تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير، وهذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني ، ويمكن مما سبق إبراز أهم الاختلافات الموجودة في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها خاصة النظرية النيوكلاسيكية[2]:

- إثبات نظرية النمو الجديدة عدم صلاحية فرضية النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، بل بالعكس تؤدي في معظم الأحيان إلى الزيادة في حجم عوائد الإنتاج الكلي، بالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس مال المستثمر.

- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.

- إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج، والاعتماد عليها يعتبر ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

الفرع الثاني: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن

يرجع أساس هذه النظرية إلى ظهور العديد من الاقتصاديين أبرزهم " روز نشتاين رودان " و" هيرشمان "، الذين يعارضون فكرة أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن سلسلة من الدفعات المتقطعة، بحيث يوصي هؤلاء بضرورة القيام بدفعة قوية وذلك بتنفيذ حجم ضخم في الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي[3]، وذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد "رودان" على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

كما يركز رواد هذه النظرية على الحلقة المفرغة التي تتميز بضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدين على أنّ كسر هذه الحلقة لا يتحقق إلاّ بتوسيع حجم السوق والذي لا يتحقق إلاّ بإنشاء

[1] أسماء عدة، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2016، ص94.

[2] ميشيل تودارو، **مرجع سبق ذكره**، ص155 .

[3] محمود عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية- دراسة نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص116 .

جهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن، مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي حتى لا يمثل تقدم أحدهما عقبة أمام الآخر[1].

إن هذه الإستراتيجية تدعو إلى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية لتوفير المواد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن وعدم الثقة في جدوى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية، حيث تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية والتي تصدر المواد الأولية.

أما بالنسبة لفكرة النمو غير المتوازن فيعتبر الاقتصادي" هيرشمان "من رواد هذه النظرية فهي تتمثل في التركيز على نمو بعض القطاعات القيادية وهذا ما يسمح بانتقال النمو إلى القطاعات الأخرى، حيث انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النُّمو غير المتوازن هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود إلى استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفورات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات.

إلّا أن هذه النظرية واجهت العديد من الانتقادات وأهمها أنها لا تشجّع على تحقيق سريع للتراكم الرأسمالي، هذا ما ينعكس على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بالإضافة إلى عدم واقعية هذه الإستراتيجية لأنها تتطلب ضرورة توفير موارد مالية ضخمة وهو الأمر الذي تعجز عن توفيره العديد من الدول النامية، ويعاب أيضاً على هذه النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا اقتصاديًّا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر[2].

[1] محمد يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**،الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص306 .

[2] كبداني سيد أحمد، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 70.

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

استطاع رواد هذه المدارس الاقتصادية المختلفة والتي تطرقنا اليها في المطلب الأول، خاصة منهم النيوكلاسيك والكنزيون وأصحاب نظرية النمو الحديث، بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي في تفسير عملي يتماشي مع الجانب النظري لأعمالهم.

الفرع الأول: نموذج سولو- سوان Solow-Swan:

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة على وجه الخصوص، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عدداً من الحقائق اشتملت على ما يلي[1]:

- أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول حوالي 0.05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.
- أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول، وليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.
- أن المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل غير ثابتة، بحيث يمكن أن تصبح الدولة غنية والعكس بالعكس.

من جهة أخرى أوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ثبات معدل العائد الحقيقي من رأس المال، وثبات مساهمة رأس المال والعمل في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة، ويمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$y = F(K, L) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج التي تتميز بخاصية العوائد الثابتة، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة، ومنه يمكن كتابة الناتج الفردي على النحو التالي:

$$y = F(K) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث : k هو رصيد رأس المال للفرد .

وتعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار (الإضافة إلى رصيد رأس المال زائد مخصصات إهتلاك رأس المال) مع الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج.

$$K' = SY - DK \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

حيث k'هو التغير في رصيد رأس المال، وهو يساوي صافي الاستثمار .

s هو الميل الحدي (المتوسط) للادخار .

d هو معدل إهتلاك رأس المال .

[1] وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

يمكن كتابة المعادلة رقم (03) على النحو التالي:

$$k' = (G(k)-G(L)) \quad \text{.....(04)}$$

مع ملاحظة أن نمو العمال **G(L)** يفترض ثابتاً عند **n** وبتعويض معدل نمو السكان ومعادلة صافي الاستثمار نحصل على:

$$k' = \left(S\frac{y}{k} - n - d \right) K \quad \text{..... (05)}$$

وبحسب المعادلة الأساسية للنمو في نموذج سولو- سوان يتضح أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاث عوامل:

- الاستثمار للفرد والذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل إهتلاك رأس المال للفرد **dk**، والذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال العامل.
-معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني **nk**.

كما يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في نسبة رأس المال العامل مساوياً للصفر، ويمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة فإن الاقتصاد سوف ينمو، بمعنى زيادة رأس المال العامل، حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة، وكلما كان البلد بعيداً عن الحالة المستقرة كلما كان نموه أكبر، وعند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابت.

ولتوضيح هذه النتيجة نأخذ دالة الإنتاج من الشكل كوب – دوغلاس حيث α هي نصيب رأس المال في الناتج، في هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية لنموذج سولو- سوان تأخذ الشكل التالي[1]:

$$k' = sk^{\alpha} - (n + d)\, k \quad \text{.....(06)}$$

وفي المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة $\mathbf{k^* = 0}$ مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال العامل عند الحالة المستقرة يساوي:

$$k^* = \left[\frac{S}{n+d}\right]^{\frac{1}{1-\alpha}} \quad \text{.....(07)}$$

وبتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج نتحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل على النحو التالي:

$$y^* = \left[\frac{S}{n+d}\right]^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \quad \text{.....(08)}$$

وهي قيمة ثابتة بما أن كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة.

فسرت هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جواباً للسؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض البلدان وهي فقيرة، بينما الأخرى غنية، وذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة، كلما كان البلد غنياً نسبياً، ومع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، كلما كان معدل نمو السكان مرتفعاً كلما كان البلد فقيراً.

[1] أسماء عدة، مرجع سبق ذكره، ص86.

الفرع الثاني: نموذج جيمس ميد Jims Mead :

استخدم" جيمس ميد " دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة، وبنفس فرضيات نموذج " سولو- سوان "، حيث افترض وجود منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك والاستثمار، وانطلق من دالة الإنتاج التالية[1]:

$Y = F(K.L.N.T)$.....(01) ، حيث:

Y: الناتج أو الدخل الوطني

K : المخزون الصافي لرأس المال والمتجسد في الآلات.

L : كمية العمل المتاح.

N : الاستخدام الفعلي للأرض والموارد الطبيعية.

T : عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي.

حيث يرى "جيمس ميد" أن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بتغير العناصر الثلاثة وفقا للمعادلة التالية:

$\Delta Y = V \cdot \Delta K + W\Delta L + \Delta Y'$.....(02) ، حيث:

V: . الناتج الحدي لرأس المال

W: . الناتج الحدي لقوة العمل

$\Delta Y'$:نتيجة لتغير المستوى الإنتاج التكنولوجي حجم T .

ΔK : التغير في عنصر رأس المال.

ΔL:التغير في عنصر العمل .

ومنه فالنمو حسب هذا النموذج يعبر عنه بصيغة معادلات نمو كالتالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{VK}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y'}{Y} \quad \text{.....(03)}$$

$\Delta Y/Y$ معدل النمو السنوي للناتج.

VK/Y الناتج الحدي لرأس المال ، وهي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات

$\Delta K/K$: معدل النمو السنوي لمخزون رأس لمال.

WL/L: الناتج الحدي لعنصر العمل والتي تمثل الدخل القومي، والذي يدفع كأجور لقوة العمل .

$\Delta L/L$: معدل النمو السنوي لقوة العمل .

$\Delta Y'/Y$: معدل النمو السنوي في التقدم التكنولوجي .

[1] كبداني سيدي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

وتعتبر هذه المعادلة الأساسية لنموذج " جيمس ميد "، والتي توضح أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج هو محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو هي معادلة النمو لمخزون رأس المال مرجح بالناتج الحدي لرأس المال ومعدل نمو السكان المرجح بالناتج الحدي لقوة العمل ومعدل النمو التكنولوجي.

الفرع الثالث: نموذج هارود - دومار *Harrod – Domar*

يعتبر *Harrod* و *Domar* من بين الاقتصاديين الذين تبنوا الفكر الكنزي لتبيان ديناميكيته، ويعد هذا النموذج أشهر النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي، ووفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت، إهتلاك الموجودات (المعدات، الأبنية، الطرق، والجسور ...)، وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني، ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي (من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي) لابد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى،.ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي(g)، الذي هو عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (Y)، مع افتراض ثبات معامل رأس المال الى الناتج الكلي (V)، فإذا كان (K)هو رأس المال، و (S)هو الادخار الإجمالي و(s)هو نسبة من الدخل الكلي، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الادخار المحقق (I=S)، فإنه بمكن كتابة المعادلات التالية[1]:

$$g = \frac{\Delta y}{y} \quad \text{.....(01)}$$

$$V = \frac{k}{y} = \frac{\Delta k}{\Delta y} \quad \text{.....(02)}$$

$$S = sy \quad \text{.....(03)}$$

$$I = \Delta k \quad \text{.....(04)}$$

$$I = \Delta k = V\Delta y = sy = S \quad \text{.....(05)}$$

ومن جملة الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج، والتي تجعله غير واقعي، ومن جملة هته الانتقادات نجد:[2]

-أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

-أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

-النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

-فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

[1] كبداني سيدي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[2] وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره** ، ص 34

-إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحالة التشغيل الكامل.

الفرع الرابع: نموذج بول رومار[1] *Paul Romer*

وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج "بول رومار" الذي يعتبر من أبرز مفكريها، حيث ركز اهتمامه على المعرفة كعنصر فعال لخلق الاستثمار والإنتاج باعتبارها سلعة في كل مؤسسة تريد أن ترفع من رأس مالها العيني، فكان نموذجه يحتوي على (i)مؤسسة منفصلة عن بعضها البعض، أي أن لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دو غلاص ***Cobb-Douglas*** معبرا عنه بالمعادلة التالية:

$$y_{it}=(K_{it})^{1-B}(A_t l_{it})^{B} \quad \text{..... (01)}$$ ، حيث:

$\boldsymbol{y_{it}}$: إنتاج المؤسسة ***(i)*** في الفترة ***(t)***

$\boldsymbol{K_{it}}$ و $\boldsymbol{l_{it}}$ **:** كمية رأس المال والعمل المستعمل من طرف كل مؤسسة.

$\boldsymbol{A_t}$: رأس المال المرن أو المعرفة لكل المؤسسات والمرتبطة برأس المال الإجمالي.

مع أن: $\mathrm{A} = (\mathrm{A})^{1/\mathrm{B}}(\sum \mathrm{k_{it}})^{\alpha}$ ..... (02)

ومنه تصبح المعادلة (01) كمايلي :

$$y_{it}=(K_{it})^{1-B}\left[(A)^{1/B}(\sum_{k_{it}})^{\alpha} l_{it}\right]^{\alpha} \quad \text{..... (03)}$$

وفي حالة إذا ما كان العمل ورأس المال موزعين بحصص متساوية بين المؤسسات، ومنه فالإنتاج الكلي للاقتصاد ككل يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\sum_{i=1}^{B} y_{it} = \sum_{i=1}^{B}(K_{it})^{1-B}\left[(A)^{1/B}(\sum_{k_{it}})^{\alpha} \sum l_{it}\right]^{\alpha} \quad \text{..... (04)}$$

[1] العمر يعلي، **دراسة تغيرات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص67-68.

المبحث الثالث: المتغيرات الاقتصادية الكلية وأثرها على النمو الاقتصادي.

في هذا المبحث تم التطرق إلى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الناتج الداخلي الخام للدول ومن ثم النمو الاقتصادي تماشيا مع مختلف النظريات الاقتصادية، مستعملين أهم المؤشرات الواردة في مختلف طرق قياس الناتج الإجمالي كالاستثمار و الانفتاح التجاري وسعر الصرف والتضخم، إضافة إلى الرأسمال البشري والحكم الراشد.

المطلب الأول:أثر الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي

يعتبر الاستثمار الأجنبي من أبرز مظاهر التوجهات الحديثة نظرا لانفتاح الاقتصاديات العالمية وتزايد التبادل الدولي وتوسع حركة رؤوس الأموال واليد العاملة والتكنولوجيا، حيث أصبح من أهم مصادر التمويل خاصة في الدول النامية لما له من مساهمة في خلق وإنشاء المؤسسات، ومن ثم خلق وتوفير سلع وخدمات إضافية وفرص عمل، وقد حظي موضوع الاستثمار الأجنبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي للدول اهتماما متزايدا لما له قوة وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وسيتم التطرق في ما يلي بشيء من التفصيل إلى تعريف كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر و التمييز بينهما ثم أثره على النمو الاقتصادي، حيث سيتم التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي

يقصد به كل استثمار يكون مصدر تمويله خارجيا يهدف إلى جني الأرباح وزيادة المنافع المتحققة نتيجة لانتقال رؤوس الأموال ومختلف الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة، وينقسم إلى قسمين رئيسيين هما المباشر وغير المباشر.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يكون هذا النوع في شكل قروض مقدمة من الأفراد والهيئات أو الشركات الأجنبية، أو عن طريق الاستثمار في الأسهم والسندات بغية الحصول على الأرباح عن طريق المضاربة في سوق الدولة المضيفة له، على أن لا يكون للمستثمر الأجنبي من الأسهم ما يخول له حق إدارة الشركة والسيطرة عليها، كما يمكن أن تكون هذه الاستثمارات في شكل عقود امتياز أو تصنيع أو إدارة.[1]

2. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بأنه ذلك الاستثمار طويل الأجل المبني على علاقة بين الشركة الأم وشركة أخرى في الدولة المستقبلة وهذا النوع لا تقدم عليه إلا الشركات ذات الإمكانيات الضخمة متعددة الجنسيات، حيث يمكن فيه للشركة الأم التحكم الإداري في الشركة التابعة لها في دولة ما، بحكم حيازتها على حصة من رأس المال لا تقل عن 50%، في حين يعرفه البنك الدولي على أنه الاستثمار الذي يتم قصد اكتساب مصلحة دائمة في المشاريع التي يتم إدارتها خارج الدولة التي ينتمي إليها.[2]

[1] دريد محمد السامرائي، **الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات الدولية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص66.

[2] حمودي بن عباس، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الصين**-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012، ص19.

من خلال ما سبق، يتضح جليا أن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يكمن في الرقابة الفعلية على الشركة المتواجدة خارج الحدود، فنكون في حالة الاستثمار المباشر عند سيطرة الشركة الأم على الشركة المستقبلة والعكس بالعكس، وتجدر الإشارة هنا كما أسلفنا أن معيار السيطرة يكون بنسبة المساهمة في رأس المال الذي يختلف من دولة لأخرى.

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي

يُعد الاستثمار الأجنبي خاصة منه المباشر وسيلة لاستقطاب رؤوس الأموال إلى الدول المضيفة لهذه الاستثمارات، ووفقًا للفكر الكلاسيكي فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابًا على النمو الاقتصادي، إذا ما وفّرت الدولة المضيفة البيئة الاستثمارية المناسبة والمقومات اللازمة لجذبه، باعتباره عنصرا جاذبا للتقدم التكنولوجي الذي يلعب دورًا هامًا في التأثير على معدل النمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي اتفق معه النيوكلاسيك حيث يؤدي إلى زيادة تدفقات رأس المال مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي، فكلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر زادت حركة رأس المال، وبالتالي يزداد معدل النمو الاقتصادي، كما أشار (هارود- دومار) في ظل نموذجه للنمو الاقتصادي إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدى إلى زيادة الاستثمار المحلى وبالشكل الذي يؤدى إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، كذلك يلعب دورا هاما في التجارة الخارجية من خلال الدفعة القوية التي تعطيها الشركات العملاقة للنشاط التصديري في الدول المضيفة بحكم امتلاكها رصيد مالي ضخم ومعرفتها الجيدة بالأسواق الدولية، كما تقلل من الواردات في محال تخصصها بتوفيرها لمنتجات معينة تغني الدول المستقبلة من الاستيراد، وبذلك تكون إضافة إلى خفض معدلات الواردات قد خلقت استراتيجيات تصنيعية جديدة لها الدور الفعال في توفير الموارد الأولية للمؤسسات الناشئة المحلية وكذا توفير فرص عمل جديدة والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حسب الفكر الحديث[1].

الشكل رقم (01-01): العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حسب الفكر الحديث.

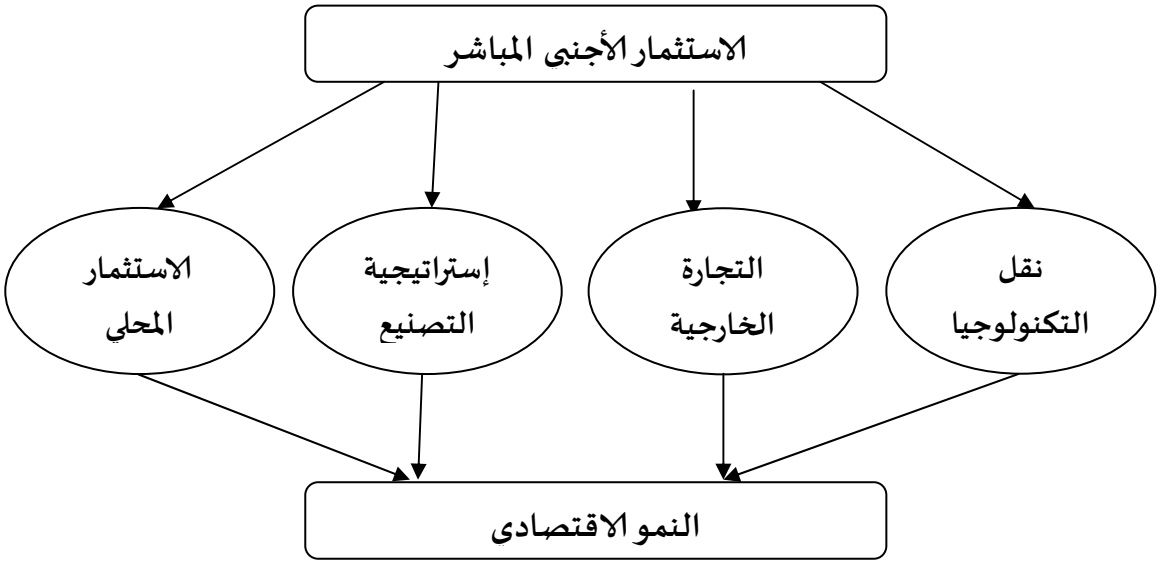

[1] شوقي جباري، **مرجع سبق ذكره**، 2015، ص171.

الفرع الثاني: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

تناولت العديد من الأبحاث والدراسات العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري، حيث ركزت معظمها على وجه الخصوص بالبحث في العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي مستخدمين في ذلك العديد من التقنيات النظرية والتجريبية وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية و القياسية المختلفة.

أولا: مفهوم الانفتاح التجاري

يعد الانفتاح التجاري من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد، وعلى الرغم من حداثته إلا أنه أصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام، حيث يُعبر عن تلك السياسة التي تتبنى الحياد في نشاطات التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، وبالتالي فإن الانفتاح التجاري في دولة ما عادة ما يرتبط بالعديد من الإجراءات كسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، و سياسات سعر الصرف وغيرها.[1]

ويترتب على تطبيق سياسة الانفتاح التجاري العديد من الآثار الايجابية والسلبية، فمن جانب الآثار الإيجابية تستفيد الدول من تخفيض التعريفة الجمركية، وإزالة مختلف القيود التي تؤثر على عمليات التجارة الخارجية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التنافسية للمنتجات، ومنها زيادة حجم الأسواق العالمية، أما سلبيا فقد يترتب على تحرير تجارة السلع زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما يؤدي إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وما يتبعه من قيود اجتماعية واقتصادية، كما أن زيادة الواردات بنسبة كبيرة يؤدي إلى عجز الميزان التجاري، والذي قد يتم تمويله عن طريق الدين الخارجي.

ثانيا: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

ازدادت مؤخرا أهمية التجارة الخارجية بفعل المستجدات الاقتصادية العالمية، الشيء الذي جعل انفتاح معظم الاقتصاديات تتعايش مع الأوضاع الراهنة التي فرضتها العولمة مما جعل الاقتصاديين وصانعي القرار يتجهون شيئا فشيئا نحو الانفتاح على العالم الخارجي، إذ أن الصادرات من شأنها أن توفر مداخيل هامة لهاته الدول كما أن الواردات تساهم مساهمة فعالة في توفير متطلبات النمو الاقتصادي، ويظهر الترابط الكبير بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال مضاعف التجارة الخارجية حيث أنه كلما فاق حجم صادرات دولة ما على وارداتها كلما كان هناك أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

ولتبيان هذا الأثر تناولت الكثير من الدراسات هذه العلاقة بالتحليل والقياس خاصة فيما تعلق بالصادرات، حيث أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من الثروة للدول هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، وأن

[1] عبد العزيز عبدوس، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011 ص 25.

تحقيق قدر كبير من الثروة يأتي من خلال الميزان التجاري، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها وتزيد من صادراتها، كذلك أبدى الكلاسيكيون اهتماما بالغا بالتجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، حيث أوضح "ريكاردو*" أن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف النفقات النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الاقتصادية، كما أبرز الكنزيون أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، من جهة أخرى ظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يرى "Myrdal**" أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين[2]، في حين أشار "Marx" إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي، أما "Nurkse" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءَةً[3].

أما من الجانب التجريبي فقد خلصت العديد من الدراسات الاقتصادية إلى نتائج تفسر و تؤيد النظريات الاقتصادية في هذا المجال من حيث معنوية متغير الصادرات و إشارته الموجبة في إشارة إلى وجود علاقة طردية[4]، حيث أن الصادرات تسهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية، كما تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعانيها الكثير من الدول في ميزانها التجاري، إضافة إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة، فالتوسع في الصادرات يمكن الدولة من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية الأساسية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي. كما تسهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب، مما يؤدي إلى زيادة الاكتشافات الوطنية وإلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي. تؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة مما يؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة وإلى زيادة الوفورات الاقتصادية المتاحة للدولة ومن ثم دعم النمو الاقتصادي للدولة[5].

---

* **دافيد ريكاردو**، أستاذ علم الاقتصاد (1823 - 1772) .

** **جونار ميردال** (Gunnar Myrdal) هو اقتصادي سويدي(1898 - 1987).

[2] عبد العزيز عبدوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[3] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 01، سنة 2002، ص 6-8.

[4] قاسمي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-،2013، ص 95.

[5] وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

المطلب الثاني: اثر سعر الصرف والتضخم على النمو الاقتصادي

الفرع الأول: اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي

يعد سعر الصرف من الأدوات المهمة التي يعتمد عليها الاقتصاد الكلي في معالجة الاختلالات الاقتصادية الخارجية والداخلية ومن ثمّ في معدلات النمو،وتوضح النظريات أن طبيعة نظام سعر الصرف في بلد ما يكون له الأثر المباشر على النمو الاقتصادي من خلال عمليات التصحيح والتعديل، أو غير المباشر من خلال التأثير على المتغيرات الأخرى كالاستثمار والتجارة الخارجية والجهاز المالي للدولة.

أولا: مفهوم سعر الصرف وأنواعه

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى[1]، ويمكن أن نميز ثلاثة أنواع رئيسية من سعر الصرف، حيث يقصد بسعر الصرف الاسمي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية باستعمال الأسعار الجارية التي لا تأخذ في الحسبان القوة الشرائية للسلع و الخدمات في كلا البلدين، وينقسم بدوره إلى سعر صرف رسمي و آخر موازي وهو قابل للتغير انخفاضا وارتفاعا يوميا، أما سعر الصرف الحقيقي فهو ذلك الذي يُعبِّر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة، كما يُعبِّر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى..

وتعتمد الدول في تحديد أسعار صرف عملاتها على نوعين من أنظمة الصرف، الأول هو نظام أسعار الصرف الثابتة حيث تقوم بعض الدول بربط أسعار عملتها بعملة معينة أو بسلة من العملات وتلجأ في بعض الأحيان إلى تغييره أما بخفض عملتها أو رفعها، أما الثاني فهو نظم سعر الصرف المرن القابل للتعديل بالاعتماد على مؤشرات اقتصاديّة، وقد تلجأ الدولة إلى الاعتماد على نظام التعويم المدار الذي يعتمد على حجم احتياطي الذهب والعملة الأجنبية لديها.

ثانيا: أثر نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي

تنص أغلب الدراسات الاقتصادية على انه لا يوجد نظام سعر صرف مثالي ينطبق على كل الدول، فنوع نظام سعر الصرف لا يكون له تأثير على القيم التوازنية للمتغيرات الكلية على المدى الطويل وإنما يكون له تأثير على مسار التصحيح، حيث يظهر أثره على سرعة التعديل جراء الاضطرابات والصدمات التي من الممكن أن تصيب الاقتصاد المحلي[2]، وتشير هذه الدراسات إلى أن تأثيرات أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي إما أن تكون مباشرة من خلال مختلف الآليات التي تعمل على التخفيف

---

[1] أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997، ص 292.

[2] محمد جبوري، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص 286.

من أثر الصدمات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أن تحديد نظام سعر الصرف يستلزم من الدولة توفير مختلف عوامل الاستقرار عن طريق استقلالية السياسات الاقتصادية، حيث أن سعر الصرف المرن يكون أكثر فعالية من حيث أنه يعطي تعديلا أسرعا للصدمات، بينما يؤدي النظام الثابت إلى حدوث تشوهات في سعر الصرف الحقيقي ينتج عنها سوء في تخصيص الموارد، أما بالنسبة للتأثير غير المباشر لأنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي فيكون على المحددات الرئيسية للنمو كالاستثمار والتجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال، ويمكن أن نوجز هذه العلاقة في ما يلي[1]:

- ✓ تؤثر أنظمة سعر الصرف في الاستثمار من خلال تأثيرها على حجم تراكم رأس المال، حيث يؤكد أنصار الأنظمة الثابتة أن هذه الأنظمة تساهم في زيادة الاستثمار، وبذلك تكون أنظمة الصرف الثابتة أفضل من المرنة في زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- ✓ تعمل أنظمة سعر الصرف الثابتة على زيادة حجم التجارة الخارجية ومن ثم زيادة درجة الانفتاح التجاري من خلال تقلص كُلفة التحوط والمخاطرة من تقلبات أسعار العملة، حيث يرى بعض المنظرين أن مستوى التبادل الخارجي بين الدول يميل إلى أن يكون أكبر في ظل سعر الصرف الثابت، في حين يرى آخرون أن سعر الصرف العائم أو المرن أكثر قابلية على ضمان التصحيح التلقائي للاختلالات.
- ✓ يؤثر أيضا نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال تدفقات رؤوس الأموال من الخارج خاصة في ظل النظام المرن أو العائم مقارنة بالنظام الثابت.
- ✓ يساعد سعر الصرف المرن على امتصاص مختلف الصدمات وبالتالي يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي خاصة في الدول التي تملك قطاعا ماليا متطورا.
- ✓ يؤثر التقلب في سعر الصرف على الربحية المستقبلية للاستثمارات الأجنبية، حيث يعتبر سعر الصرف الثابت أكثر ملائمة من سعر الصرف المرن لأنه يسمح بحماية الإنتاج و الأجور الحقيقية ضد أثر الصدمات النقدية وبمستويات أرباح مرتفعة.

[1] شهيناز بدراوي، إلياس بن سبع، أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية-، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، متوفر على الموقع: https://giem.kantakji.com/article/details/ID/934 تمت زيارته بتاريخ: 2019/02/01.

الفرع الثاني: أثر التضخم على النمو الاقتصادي

تتمثل ظاهرة التضخم في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد والمُقاسة بالمتوسط العام، في وقت معين لما يمكن أن يُقتنى بهذه الوحدة من مختلف السلع والخدمات، وتشكل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم هاجسا بالنسبة للكثير من بلدان العالم المتقدمة والنامية، حيث تباينت الدراسات المفسرة له وأجريت العديد منها في البلدان المتقدمة لتنظير العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي والوقوف على الحلول الممكنة من اجل التغلب على المشاكل التي قد تتعرض لها الدول نتيجة لهذا الارتباط الوثيق.

أولا: مفهوم التضخم وأنواعه

يعرّف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمحسوس لمستوى العام للأسعار، غير أنه لا يعتبر من قبيل التضخم حسب هذا التعريف تلك الحالات التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع، إذ أنه يجب أن يشمل هذا الارتفاع فترة زمنية طويلة نوعا ما[1]، كما يقصد به تلك الزيادة في التداول النقدي التي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنية معينة بحيث تؤدي الزيادة في المستوى العام للأسعار، وبهذا يمكن القول أن ظاهرة التضخم تحدث نتيجة اختلال في الوضع الاقتصادي بسبب عدم تساوي التغيرات الحاصلة في التدفقات السلعية والنقدية، حيث يكون الارتفاع العام في مستوى الأسعار مؤشراً على وجود هذه الظاهرة[2].

تتنوع أوجه التضخم حسب معايير ثلاث، أولها مدى تحكم الدولة في مستوى الأسعار حيث ينقسم حسب هذا المعيار إلى نوعين رئيسيين هما التضخم الظاهر أو المفتوح الذي يحدث دون تدخل الدولة فيه بحكم خضوعه إلى قانون العرض والطلب، حيث ترتفع الأسعار فيه بحرية مطلقة، أما النوع الثاني فيُعرف بالتضخم المكبوت وهو الذي تحدد فيه الدولة سقف الأسعار لمنعها من الارتفاع. وثانيها معيار حدة التضخم الذي يضم بدوره إلى نوعين هما التضخم الجامح ويكون فيه ارتفاع الأسعار بشكل مستمر وسريع وهو من اخطر أنواع التضخم على الاقتصاد، والتضخم الزاحف ويقصد به الارتفاع السنوي في المستوى العام للأسعار بمعدل منخفض نسبيا وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل، إلا أن استمراره وتجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح، وثالثها هو معيار الضغط التضخمي والذي حسبه نميز نوعين من التضخم هما التضخم بفعل زيادة التكاليف والتضخم بفعل زيادة الطلب الكلي[3]، إضافة إلى ذلك يوجد نوع خاص من التضخم الذي ينتج عن تأثير ارتفاع أسعار السلع التي يتمُّ استيرادها، والتي تؤدّي لاحقاً إلى رفع أسعار السلع المحليّة ويعرف باسم التضخم المستورد.

---

[1] محمد جبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 156.

[2] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2006، ص 28.

[3] الشمري ناظم محمد، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر، الأردن، 1993، ص 391.

ثانيا: أثر التضخم على النمو الاقتصادي

تختلف وجهات النظر حول موضوع تأثير التضخم على مستويات النمو الاقتصادي، فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث تنشأ في المجتمع حاله تتسم بعدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار، كما تتأثر أيضا قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات , ويرى أنصار هذا الرأي أيضا أن أصحاب الدخول التي تتمثل في الأجور يقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار.

أما الفريق الأخر فيرى أن الشواهد التاريخية لا تدلل على وجود انخفاض في حجم المدخرات أو أن الميل للعمل يقل، بل بالعكس يرون بان التضخم ربما يكون دافعا لعمليه النمو الاقتصادي، فتخلف معدل الأجور لفترة معينه عن ملاحقة الزيادة في الأسعار سيعمل على زيادة الأرباح مما يشجع على زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة فينخفض معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج القومي خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

وقد أوضحت الدراسات التجريبية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي نتائج عديدة نذكر منها[1]:

- ✓ عدم وجود علاقة معنوية بين التضخم ونمو الناتج الحقيقي، وهذا ما أكدت عليه نظرية سحب الطلب في إطار النظرية الكلاسيكية.
- ✓ وجود علاقة موجبة بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، وهو ما يعرف بأثر"توبين James Tobin"[2].
- ✓ وجود علاقة سالبة بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، وهو ما يعرف بأثر "توبين المضاد".
- ✓ يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية وبالتالي تكون الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة.
- ✓ ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى خفض القيمة الشرائية للعملة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة، وزيادة الطلب على رؤوس الأموال يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة.
- ✓ إن ازدياد معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات بالتالي عجز الميزان التجاري.
- ✓ يسبب ارتفاع معدلات التضخم ارتفاعاً في الإيرادات ومعدلات الفائدة، إلا أن هذه المعدلات ليست حقيقية لو تم معالجتها وإعادتها إلى الأسعار الثابتة.[3]

---

[1] خالد المشهداني، **الخصخصة، أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 86.

[2] **جيمس توبين** (James Tobin 1918 –2002): اقتصادي أمريكي، اهتم بتطوير أفكار المدرسة الكينزية.

[3] سلسلة **إضاءات مالية ومصرفية**، نشرية تصدر عن معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 3، 2011

المطلب الثالث: أثر الرأسمال البشري والحكم الراشد على النمو الاقتصادي

الفرع الأول: أثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي

أكدت الشواهد التاريخية أن ثروة المجتمع لا تقتصر فقط على وفرة الموارد الطبيعة، بل يعتبر العامل البشري جد ضروري للالتحاق بركب التقدم والرقي، والدليل على ذلك نجد أن معظم الدول المتقدمة لا تمتلك موارد طبيعية كاليابان مثلا، وتشهد مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي والرفاهية بفعل استثمارها في الرأسمال البشري[1]، الذي تشير الدراسات و الأبحاث لمساهمته الفعالة في دفع عجلة النمو، واعتبرت نماذج النمو الاقتصادي الجديدة رأس المال البشرى العنصر الحاسم في عملية التنمية الاقتصادية، وأرجعت إليه الفضل في معظم النجاحات التي تحققت في العديد من دول العالم، فما مضمون هذا المفهوم وما مدى تأثيره على النمو الاقتصادي؟.

أولا: مفهوم الرأسمال البشري وأنواعه

يمكن النظر إلى الرأسمال البشري على أنه كل ما يزيد من الطاقة الإنتاجية للعنصر البشري كالمعارف والمهارات المكتسبة من خلال التعليم والتكوين، حيث عُرّف رأس المال البشرى في العديد من الكتابات على انه مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات التي يكتسبها الفرد، والتي تمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية، وبالتالي تحقيق منفعة اقتصادية تعود عليه ومن ثم تنعكس على المجتمع بأكمله، وفي هذا الصدد فإن الاقتصادي (شولتز)[2]، يرى أن رأس المال البشري يعبر عن القدرة والمعلومات ذات القيمة الاقتصادية، كما انه مصدراً قابلاً للتجديد وليس هناك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الأخرى لرأس المال[3]، كما تعرفه منظمة اليونيسيف، بأنه ذلك المخزون الذي تمتلكه الدولة من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية[4]، كما أن الاستثمار في العنصر البشري هو كل إنفاق على التربية و التعليم يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي زيادة دخله رفع مستوى معيشته، حيث يختلف رأس المال البشري عن رأس المال المادي في كونه غير ملموس، حيث يتراكم بالاستثمار في التعليم والتكوين بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل[5].

---

[1] أشارت العديد من الكتابات إلى أن أول من استخدم مصطلح "رأس المال البشرى" في العصر الحديث هو الاقتصادي **مينسر** ، ولمزيد من التفاصيل أنظر :-
Jacob Mincer , **Investment in Human Capital and the Personal Income Distribution** , Journal of Political Economy , vol 66,N4, Chicago 1985.

[2] **Theodore William Schultz** (1902- 1998) est un économiste américain spécialisé en économie du développement. Il partage le prix NOBEL d'économie 1979 avec Arthur Lewis.

[3] عماد الدين المصبح، **رأس المال البشرى فى سوريا : قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشرى** , ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الاقتصاد السوري،2005 ، ص4-5.

[4] اشرف العربي، **رأس المال البشرى في مصر : المفهوم- القياس والوضع النسبي**، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة العدد 39، 2007ص 55.

[5] مدحت القرشي، **اقتصاديات العمل**، داروائل، عمان، 2007، ص 171.

ثانيا: أثر الرأسمال البشري على النمو الاقتصادي

تشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التكنولوجي يزيد من معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ويزداد هذا التقدم التكنولوجي سرعة عندما تكون قوة العمل أفضل تعليماً، ومن هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التكنولوجي ويعد مصدراً من مصادر النمو المستدام. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن رفع معدلات النمو المستدام يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار في الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار والتعليم والتدريب[1].

أما من الجانب التجريبي ولقد وجد Baroo & Lee في دراستهما المتعلقة بمعدلات النمو الاقتصادي في عدد من دول العالم خلال الفترة 1960 – 1995، أن من محددات النمو الهامة مخزون رأس المال البشري المتراكم لدى بلد ما ، وكذلك خصائص سكانها، فقد بين أن النمو مرتبط ارتباطاً إيجابياً بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل الدراسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين، ولا يلعب التعليم الابتدائي دوراً معنوياً في النمو، إلا أنه مطلب رئيس للعبور إلى المراحل الأعلى من التعليم ذات المردود التنموي.[2] وقد زاد الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري وزيادة الاستثمار في الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية وذلك للأسباب الآتية:[3]

- ✓ الزيادة الكبيرة في حجم الناتج القومي في الدول المتقدمة مقارنة بالزيادة في مواردها الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يمكن تفسيره -إلى حد كبير- بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري.
- ✓ تزايد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية التي ظلت تعاني من التأخر والتدهور الاقتصادي بالرغم من نيلها استقلالها السياسي.

وعلى هذا فإن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا التي دعت الاقتصاديين إلى اعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي فاعلية عناصر الإنتاج المادية التي لا تكون لها هذه الفاعلية بدون الإنسان.

---

[1] عماد الدين أحمد المصبح، **مرجع سبق ذكره**، ص6 .

[2] Robert J. Barro and Jona – wha lee , **International Data on Educational Attainment : Update and Implications** , Center for International Development at Harvard University (CID) , working papers. April 2000 .

[3] نافز أيوب محمد، **الأهمية التنموية لرأس المال البشرى في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه**، مجلة العلوم الإنسانية، هولندا، 2010 ص 9 .

الفرع الثاني: أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي

على الرغم من حداثة مصطلح الحكم الراشد أو الحوكمة الرشيدة ضمن الأدبيات الاقتصادية، إلا انه استحوذ على مساحة معتبرة من الدراسات في جانبيه النظري والتطبيقي، حيث شاعت هذه الأفكار في بداية السبعينات وتبنتها المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالأمم المتحدة أشارت في تقاريرها إلى إشكالية إرساء قواعد الحكم الراشد ومقاومة الفساد في الدول النامية كمقاربة لتعزيز جهود التنمية خاصة في الدول النامية.

أولا: مفهوم الحكم الراشد ومؤشراته

تعدد التعريفات التي تناولت هذا المصطلح، إلا أن جميعها ينضوي تحت فلسفة واحدة، ونذكر منها:

✓ يعرف "دانيال كوفمان" الحكم الراشد بمدى قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياسات ناجحة، ومدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهم السياسية والاقتصادية، إضافة إلى العمليات التي يتم من خلالها اختيار ومراقبة وتغير الحكومات.[1]

✓ كما عرف تقرير البنك العالمي حول إفريقيا وجنوب الصحراء بعنوان" إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام"بأنه تلك الترتيبات المؤسساتية للدولة وعملية صياغة السياسات وصنع القرار وتنفيذه والعلاقة بين الحكومة و المواطنين برمتها[2].

✓ أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد عرف الحكم الراشد على أنه ذلك الحكم القائم على المشاركة و الشفافية والمسائلة ودعم سيادة القانون ويتضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع كما يضمن حق التعبير عن أكثر الأفراد فقرا وضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية"[3].

أما بالنسبة لمؤشرات الحكم الراشد فإنه وحسب مقاربة "كوفمان" الذي قام بإعداد مجموعة من المؤشرات أُطلق عليها المؤشرات العالمية للحوكمة (WGI)[4]، وتتراوح هذه المؤشرات بين (2,5-) للحالة السيّئة و(2,5) للجيدة، حيث يحتوي على ستة مؤشرات فرعية للحكم الراشد وهي:

1 مؤشر السيطرة على الفساد: يقيس المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة السيطرة على الفساد المنتشر في الدولة سواء كان سياسي أو اقتصادي، والتخفيض من سيطرة أصحاب المصالح الشخصية على الحكم.

2 مؤشر فعالية الحكومة: إن التزام الحكومة بإدارة الشؤون العامة للدولة لا يتم إلا من خلال تطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي، وبالتالي يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية.

---

[1] Kaufmann, D, & al, **The Worldwide Governance Indicators**, World Bank Policy Research Working Paper No. 5430. Washington, 2010, p4.

[2] تقرير البنك العالمي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعزيز التضمنية و المسائلة**، ترجمة دار الساقي، 2004 ، ص24

[3] لياس شوبار، عصام جوادي، **الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، ص 5.

[4] **WGI** : Worldwide Governance Indicators.

3 مؤشر الاستقرار السياسي: يقيس هذا المؤشر مدى الاستقرار السياسي في الدولة، حيث أن المشاكل السياسية والنزاعات الطائفية تؤدي إلى خلق بيئة تتصف بالعنف وتنعكس سلبا على النمو الاقتصادي بانخفاض الاستثمارات الأجنبية والمحلية وكذا مستوى رفاهية الأفراد[1].

4 مؤشر جودة التشريعات وتطبيقه: يعبر عن مدى قدرة الحكومة على صياغة التشريعات التي من شانها دعم التنمية في القطاع الخاص والعام، والعمل على تنظيم حياة الأفراد والمجتمع، ويقيس هذا المؤشر على مدى رغبة الحكومة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ومن ثم تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

5 مؤشر سيادة القانون : ويقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى تنفيذ العقود، حماية حقوق الملكية... وغيرها.

6. مؤشر المشاركة والمساءلة: يقيس مؤشر المشاركة والمساءلة مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والإعلام[2].

ثانيا: أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي

تناولت الكثير من الدراسات هذه العلاقة بالتحليل والقياس، خاصة فيما تعلق بدور سياسة الحكم الراشد على النمو الاقتصادي، حيث:

- ✓ يزيد من نسبة الدخل الوطني وارتفاع الإنتاجية في جميع القطاعات بسبب ارتفاع الموارد والأرباح بسبب علميتي المراقبة و المساءلة.
- ✓ أن زيادة الثقة بين الحاكم و المحكوم بسبب وجود الشفافية في التعامل بين القاعدة والقمة، يزيد من التوافق بينهما، مما يؤدي بالضرورة إلى استقرار اقتصادي.
- ✓ يساهم في تحفيز المستثمرين على القدوم بقوة، بسبب الاستقرار الأمني و شفافية التعامل.
- ✓ يساهم في الرفع من التحصيل الضريبي من خلال تطبيق الرقابة.

أما من الجانب التجريبي فقد حظيت العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي بعديد الدراسات التطبيقية اختلفت من حيث اعتمادها على بيانات مقطعية أو زمنية أو كلاهما معا، نذكر منها دراسة (kaufmann et Kraay) لفحص العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي لـ 150 دولة خلال سنة 1999 باستخدام تقنيات الانحدار، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية وقوية بين المتغيرين، من جهته فحص (شقبقب وعدلي)، العلاقة بين الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2013) من خلال بناء مؤشر تجميعي يمثل مؤشر الحوكمة تم الحصول عليه بتطبيق طريقة المركبات الأساسية حيث أثبتت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين إلا أن هذه العلاقة ضعيفة جدا، إضافة إلى وجود علاقة تأثير في اتجاه واحد.

[1] المطوري احمد جاسم، **مدى توافر مؤشرات ادارة الحكم واثارها على النمو الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة الكوفة، العراق، العدد 19،2011 ،ص221.

[2] شقبقب عيسى، ابراهيم عدلي، **الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، 2016 ، ص 286.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليلنا لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة المتعلقة بموضوع النمو الاقتصادي، ومختلف المفاهيم المرتبطة به نخلص إلى أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى وزيادة نصيب الفرد منه، ويختلف عن مصطلح التنمية الاقتصادية التي تشمل التغير النوعي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.... وغيرها.

وتختلف نظرة الباحثين لمفهوم النمو الاقتصادي باختلاف مراحل تطور الفكر الاقتصادي والظروف الاقتصادية السائدة، لذلك وُجدت عدة نظريات عديدة أهمها النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بفكرة التحليل الجزئي المرتبط بالقطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعة والربط بالزيادة السكانية، والنظرية النيوكلاسيكية التي تربط النمو الاقتصادي بالادخار والتقدم التكنولوجي وعملية تكوين رأس المال، ثم ظهرت النظرية الكنزية للنمو التي اهتمت بالتحليل الكلي وفكرة الطلب الفعال الذي يخلق العرض، وأخيرا نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي) التي اهتمت بالعوامل غير التقليدية المحركة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال البشري والإنفاق الحكومي والنظم السياسية.

أما بالنسبة لتأثير مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي،نجد أن الاستثمار الأجنبي يؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادي، إذ يُعد وسيلةً لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة، كما ازدادت مؤخرا أهمية التجارة الخارجية بفعل المستجدات الاقتصادية العالمية، الشيء الذي جعل معظم الاقتصاديات تسعى للانفتاح التجاري لتتعايش مع الأوضاع الراهنة التي فرضتها العولمة، أما من جانب نظام سعر الصرف فإن تأثيره على النمو الاقتصادي إما أن تكون مباشراً من خلال مختلف الآليات التي تعمل على التخفيف من أثر الصدمات التي تحدث على الاقتصاد، أو غير مباشر من خلال التأثير على المحددات الرئيسية للنمو كالاستثمار والتجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال، أما بالنسبة لتأثير التضخم على مستويات النمو الاقتصادي، فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، أما الفريق الأخر بأن التضخم ربما يكون دافعا لعمليه النمو الاقتصادي، فَتَخَلُّفُ معدل الأجور لفترة معينه عن ملاحقة الزيادة في الأسعار سيعمل على زيادة الأرباح، مما يشجع على زيادة الاستثمار، كما خلصت الكثير من الدراسات إلى أن تحسن مؤشرات الحكم الراشد من مراقبة ومساءلة واستقرار وشفافية، من شأنها أن تزيد من تحفيز المستثمرين على القدوم بقوة والرفع من التحصيل الضريبي من خلال تطبيق الرقابة ومن ثم تطور مستويات النمو الاقتصادي للدول.

الفصل الثاني
الريع النفطي
التنويع الاقتصادي
والأزمات النفطية

تمهيد الفصل:

أصبحت مواضيع الريع النفطي والتنويع الاقتصادي محل رعاية واهتمام كبيرين في الأوساط العلمية ومراكز صنع القرار، فتحول مجال الاقتصاد البترولي وما يتفرع عنه من محاور إلى مادة تدرس في أعرق الجامعات الأمريكية و الأوروبية، بحكم أن الثروة النفطية تعد من أهم الموارد الطبيعية التي تحظى بدور كبير في اقتصاديات العديد من الدول، وهذا بالنظر لما تتميز به من خصائص جعلتها من أفضل وأرخص وأجود وأنظف أنواع الطاقات المستعملة، إضافة لاعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

من جهة أخرى تواجه الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية المختلفة كمصدر وحيد للدخل في تمويل اقتصادياتها دون الاهتمام ببناء هيكل إنتاجي صلب ومتنوع العديد من العراقيل والمشاكل، مما جعل اقتصادها هش وريعي إلى أبعد الحدود، بحكم تأثره الشديد بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتصبح بذلك مشكلة التنمية أكثر تعقيدا، ولتفادي مخلفات الاعتماد على الريع النفطي، بات من الضروري على هذه الدول السعي إلى تنويع اقتصادياتها، من أجل تجنب المخاطر والتقلبات التي من الممكن أن تطرأ على اقتصاديات الدول التي تعتمد على مورد واحد في إيراداتها كما هو الحال في الدول المصدرة للبترول، التي يرتبط اقتصادها ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية التي تميزت بالتأرجح صعودا ونزولا في العديد من المحطات التاريخية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إبراز دور وأهمية الموارد الطبيعية – النفطية منها على وجه الخصوص-، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وكذا التطرق إلى موضوعي الريع النفطي والتنويع الاقتصادي، فضلا عن تقلبات أسعار النفط وتطورها التاريخي، والعوامل المؤثرة في تذبذبه، ومن ثم إبراز أهم الأزمات النفطية العالمية وأسبابها ونتائجها على كل من دول منظمة الأوبك، والدول الصناعية، والشركات لكبرى العالمية، من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل عام لاقتصاديات النفط.
- المبحث الثاني: اقتصاديات الريع والتنويع الاقتصادي.
- المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط والأزمات النفطية.

المبحث الأول: مدخل عام لاقتصاديات النفط

منذ اكتشاف الثروة النفطية، أصبحت الركيزة الأساسية لمعظم جوانب الحياة العامة، بالنظر لما تتميز به من خصائص جعلتها من أفضل وأرخص وأجود وأنظف أنواع الطاقات المستعملة، إضافة لاعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، فبدونها ما كان للثورة الصناعية أن تشهد تلك التطورات النوعية، وما كان للمجتمعات أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه من تقدم ورقي وازدهار في كل المجالات، ومن جهة أخرى تعتبر السبب الرئيسي في حالات السلم والحرب والصراعات الإقليمية.

المطلب الأول: ماهية الثروة النفطية

نظرا للأهمية الكبيرة التي اكتسبتها الثروة النفطية، كانت ولا تزال تحظى باهتمام العديد من الباحثين وصناع القرار إقليميا ودوليا، ولتسليط الضوء على هذه الثروة سيتم التطرق إلى ماهية الثروة النفطية، أهميتها والإمكانيات العالمية منها، حيث تدخل الثروة النفطية كفاعل أساسي في كل القطاعات الاقتصادية، فهي تُستخدم في تشغيل المصانع وتحريك مختلف الآلات ووسائل النقل، وغير ذلك من الأغراض، لذلك وأصبحت الأمم والمجتمعات على اختلاف أجناسها وأعراقها تعتمد على النفط ومشتقاته في مختلف مناحي الحياة، وبهذا أصبح النفط أهم مصادر الطاقة في العالم.

الفرع الأول: تعريف النفط ونشأته

أولا: تعريف النفط

بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة للنفط أو الذهب الأسود - كما يصطلح على تسميته بعض الباحثين- فقد تعددت تعاريفه ومفاهيمه، وفيما يلي نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

✓ كلمة البترول هي في الأصل كلمة لاتينية "petroleum " تتكون من جزئين "petr" وتعني صخر و"oleum " وتعني زيت ، وبجمع الجزئين نجد أن " petroleum" تعني زيت الصخر[1].

✓ كما يعرف بأنه " سائل قاتم اللون يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية، منها ما هو غاز كالبوتان، ومنها ما هو سائل كالبنزين، ومنها ما هو صلب كالقطران "[2].

✓ وهناك من يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكاربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه إلى أن تخرج إلى سطح الأرض إما من تلقاء نفسها أو بفعل العوامل الطبيعية أو بفعل الإنسان[3].

✓ إن البترول هو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت "فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط وهما والهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكاربونية المتقاربة،

[1] I need to know, **an introduction to the oil industry & OPEC**, OPEC secretariat public relations & information department, 2013, P 12.

[2] مصطفى دييون، **ما هو البترول؟** ، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر ، رقم 80-208، 1981، ص 12.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2015، ص 15.

والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي، فينتج عنها في كل حالة مزيج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى[1].

✓ إن النفط في الطبيعة إما يكون على شكل سائل وقد يكون صلبا أو حتى غازا " فإذا تغلبت المركبات الصلبة على غيرها في الخليط يكون البترول ثقيلا وأقرب إلى عجينة لينة منه إلى سائل ، وإذا قلت فيه نسبة المركبات الصلبة وكثرت فيه المركبات السائلة فيكون خفيفا[2].

وبصفة عامة يمكن تعريف النفط على أنه ذلك السائل الأسود القاتم لونه، الذي يتميز برائحة قوية وقابلية قوية للاشتعال، المستخرج من باطن الأرض والمتكون من مزيج من المواد السائلة، الصلبة والغازية التي يمكن فصلها عن بعضها البعض، فإذا تغلبت المركبات الصلبة على غيرها في الخليط يكون البترول ثقيلا، وإذا قلت فيه نسبة المركبات الصلبة وكثرت فيه المركبات السائلة فيكون خفيفا.

ثانيا: نشـــأة النفط

إن التصورات التي تدور حول أصل النفط وكيفية نشأته وتكونه في الطبيعة تتميز بالاختلاف، فلا يوجد هناك أي تصور واضح ودقيق حول هذا الموضوع، غير أن المتفق عليه أن النفط ينشأ في سياق عملية معقدة وعلى مدار مدة طويلة من الزمن، لذلك أجمع أغلب الدارسين بأن النفط يتكون في باطن الأرض وعلى ضفاف البحار وأعماقها وعلى أعماق مختلفة وفي أزمنة جيولوجية متفرقة، ويتحرك من خلال الصخور الرسوبية عبر مساماتها ثم يتجمع في تجاويفها[3].

ويجمع أغلب الباحثين بأن النفط ينشأ في أزمنة جيولوجية مختلفة وفي ظل ظروف نادرة جداً وفي مناطق معينة، وهذا من خلال تحركه عبر الطبقات الأرضية وتجمعه في أماكن محددة تسمح باحتوائه وتحد من تنقله وتسمى هذه الأماكن بالمصائد البترولية[4]، ومن الحقائق الثابتة أن النفط يتواجد على هيئة حبيبات دقيقة في الصخور الرسوبية المسامية التي تكونت في بيئة بحرية أو قريبة من البحار، ومن ثم فإن العثور عليه يعتبر أمرا صعبا، وكل ذلك يتوقف على توافر الطحالب البحرية وبقايا الكائنات الحية، والأحياء البحرية الدقيقة والرواسب المعدنية، التي ترسبت في أعماق البحار والمحيطات، إلا أن توفر كل هته المواد العضوية بمفردها لا يمكن اعتباره شرطا كافيا لنشأة النفط، وإنما يجب أن تكون هناك بيئة ثابتة ومستقرة وخالية من الأكسيجين، وتتحقق هذه الظروف إما في البحار العميقة أو في الأودية الضيقة الناشئة مثل البحر الأسود، أو في بحر الأدرياتيك المحاط باليابسة، والبحر الميت، وبعد مدة زمنية يحدث تآكل للحواف والمناطق المجاورة لهذه الوديان مكونة بذلك ترسبات مختلفة، ثم تبدأ بالهبوط إلى الأعماق، وكما هو معروف فإن درجات الحرارة ترتفع في الحالات الاعتيادية بثلاث درجات

---

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983 ، ص 08.

[2] مصطفى دييون، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[3] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013، ص 5.

[4] **المصائد البترولية**: هي مكان يسمح بتجمع البترول أو الغاز بكميات مختلفة ويمنعه من الخروج، ويتخذ هذا المكان الطبيعي أشكالا عديدة، والميزة الأساسية لهذه الأماكن هي تواجد الصخور المسامية.

مئوية كلما توغلنا 100 متر في عمق الأرض، لتتحول كل هذه المكونات إلى مواد بترولية ثم تبدأ بالصعود إلى مستويات أقل عمقا لينشأ النفط بفضل ما يطلق عليه "انفتاح الشباك البترولي"[1].

الشكل رقم (02-01): تشكل النفط والمصائد البترولية

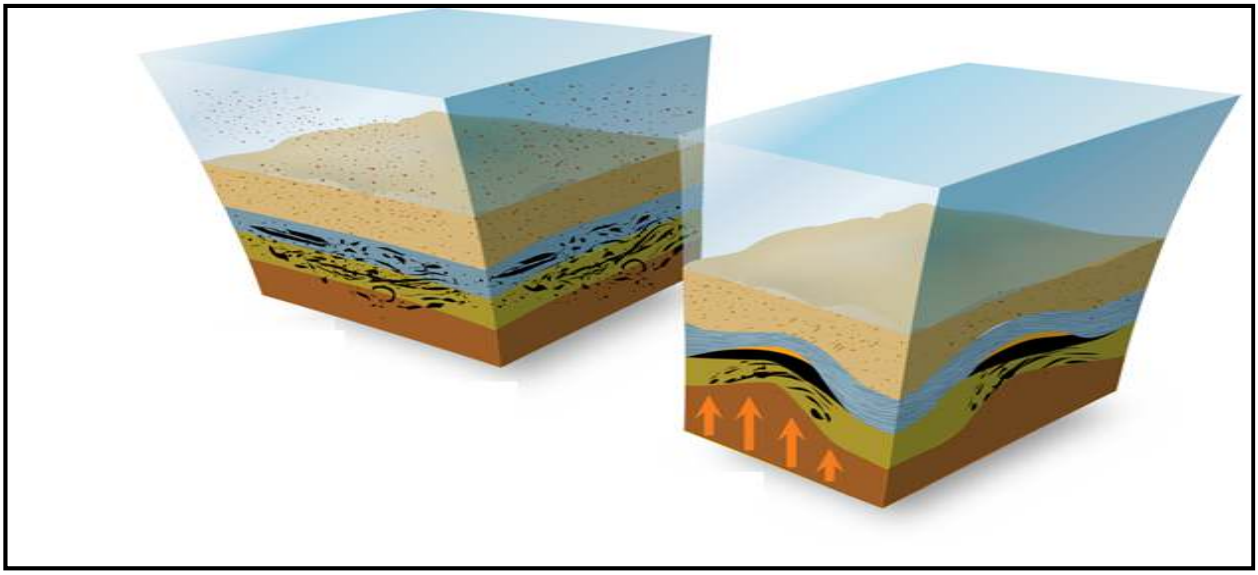

Source: I need to know, an introduction to the oil industry & OPEC, op.cit, P 18

الفرع الثاني: اكتشاف النفط وطرق التنقيب عنه

أولا: اكتشـــاف النفط

تم التعرف على النفط من خلال تسربه عبر الشقوق إلى سطح الأرض، وظهرت معالم استخدامه في الكثير من المناطق كإيران والعراق والصين... وغيرها، فاستخدام العراقيون الزفت (الإسفلت) في عمليات البناء، واستخدمه العرب في العلاج والإنارة حتى أنه أطلق على النار الصادرة منه مصطلح النار الأزلية وهذا لصعوبة انطفائها وإطفائها، واستخدمه الصينيون أيضا لحفظ حبال السفن ودهنها حتى لا ينفذ الماء إليها إضافة إلى استخدامه كوقود أيضا، وفي منتصف القرن التاسع عشر تم التوصل إلى اكتشاف هذا السائل السحري أثناء عملية الحفر عند البحث عن الماء في رومانيا سنة 1858 ثم في الولايات المتحدة الأمريكية، أين حفرت أول بئر هناك عام 1859 من طرف "إيدوين درايك" "edwin drake"، بولاية "بنسلفانيا" حيث تراوح حجم الإنتاج حينها من 15 إلى 25 برميلا في اليوم[2].

إن عملية اكتشاف النفط تقع على عاتق علماء الجيولوجيا المتخصصين في مسح الأراضي وهذا عن طريق رسم خرائط للأراضي المراد استكشافها بهدف إبراز جبالها ووديانها وسهولها، مستعملين آلات تصوير خاصة عن طريق الطائرة، وتعتبر هذه الطريقة هي الأسرع والأقل تكلفة، وفي اغلب الحالات تستلزم عمليات اكتشاف النفط الحفر أخذ عينات من الصخور كي تتم دراستها في مراكز متخصصة لمعرفة نوعها وما يختلط بها من معادن أو مواد شحمية قد تشير إلى وجود النفط فيها، إضافة إلى ذلك

[1] وحيد خيرالدين، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

تتم عملية اكتشاف النفط أيضا بواسطة أجهزة مختلفة، منها جهاز مغناطيسي يبين قوة الجاذبية الأرضية والتي بواسطتها يمكن تحديد موقع الصخور الثقيلة عن غيرها، وهناك جهاز آخر شديد الحساسية يطلق عليه ميزان الجاذبية يقوم بقياس الفروق الدقيقة في قوة الجاذبية الأرضية، التي بواسطتها نعرف اتجاهات الصخور وإذا ما كان بينها تركيب غير عادي ثم يتم الشروع في حفر آبار تجريبية لمعرفة ماهية المواد الموجودة تحت وبين الصخور ومن ثم وبعد التأكد من وجود البترول يتم حفر آبار هناك لاستخراجه[1].

ثانيا: طرق التنقيب عن النفط

إن التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم جعل من طرق استخراج الثروة النفطية في تطور مستمر، حيث أن عملية استخراج النفط في بداية اكتشافه كانت تتميز بنوع من المغامرة فالمنقبون يجوبون القارات حاملين معهم عدسات مكبرة ومطرقة ودفتر لتدوين الملاحظات، فهم بهذا كانوا يستخدمون وسائل في غاية البساطة[2]، وبعد ذلك بدأت عمليات التنقيب والاستخراج للنفط في التطور المستمر، فتعددت وتنوعت أساليب البحث والتنقيب وأصبحت شيئا فشيئا أكثر دقة، وسهلت وتيرة الاستخراج بشكل يلبي حاجة العالم من الثروة النفطية، ومن بين أهم هذه الطرق نجد:

1- الطريقة الجيولوجية: تهدف هذه الطريقة إلى وضع خرائط مختلفة لشكل وطبيعة الأرض لتوضيح توزيع الصخور الظاهرة وتلك الموجودة في باطن الأرض، قصد تحديد أماكن تواجد الثروة النفطية بشكل دقيق داخل الطبقات الأرضية، وتعتمد هذه الطريقة على تقنيات المسح الذي يمكن أن يكون سطحيا باستعمال طرق التصوير التقليدية والعدسات المكبرة، أو جوياً عن طريق الطائرات، أو جيولوجياً باستعمال خرائط جيولوجية قصد معرفة نوعية طبقات الأرض وتوضيح الكسور والإلتواءات ... وغيرها،[3].

2 – طريقة المسح الجيوفيزيائية: تعتمد هذه الطريقة على معرفة الخصائص الجيوفيزيائية لطبقات الأرض مثل قوة الجاذبية لمعرفة كثافة الصخور الموجودة في باطن الأرض ومقدار عمرها الزمني، ومن ثم توضيح نوعية تركيب الطبقات الأرضية، أو عن طريق المسح الزلزالي الذي يعتمد على إحداث هزات اصطناعية في باطن الأرض بإسقاط ثقل كبير فوق سطح الأرض أو عن طريق تفجير ديناميت في باطن الأرض في حفر يبلغ عمقها بضعة أمتار، وتعتبر هذه الطريقة من أهم وأفضل طرق البحث وأكثرها فائدة[4].

3- طريقة المسح الجيوكيميائي: وتعتمد على معرفة وتحديد الخواص الجيوكميائية للطبقات الأرضية أو الصخور المكونة لها عن طريق التصوير الإشعاعي، كاستخدام أشعة غاما (GAMA) أو باستخدام الإشعاعات الذرية ... الخ، وتعتبر هذه الطريقة من أحدث الطرق التي تستخدم للكشف والبحث عن الثروة النفطية دوليا.[5]

---

[1] مصطفي دييون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 30،32،34 .

[2] كولن كمبيل، وآخرون، ترجمة عدنان عباس علي، **نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**، مجلس الثقافة والفنون و الأدب، الكويت، ص38 .

[3] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[4] كولن كمبيل وآخرون، **المرجع السابق** ، ص 38.

[5] محمد أحمد الدوري، **المرجع السابق** ، ص 23 -24 -25 .

المطلب الثاني: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي

إن الثروة النفطية باعتبارها مصدر الطاقة التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي في تحقيق تقدمه وتطوره، فهي حلقة أساسية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، لما لها من أهمية كبيرة إنتاجا وتصنيعا واستهلاكا، ففي الوقت الراهن تعتبر السلعة الإستراتيجية الأولى في العالم بأسره، فهي المصدر الأول للطاقة والمحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها أصبحت أحد العوامل المحورية للإنتاج، وبهذا نشأ ذلك الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي وتوفر مصادر الطاقة المختلفة، الشيء الذي جعلها تحظى باهتمام كبير لدى الدول المنتجة والمستهلكة على حد السواء، حيث يحتل النفط المرتبة الأولى في تلبية احتياجات البشرية للطاقة منها 95% من الطاقة المستعملة في وسائل المواصلات والنقل ويساهم كعنصر أساسي في أكثر من ثلاثة آلاف منتج.[1]

الفرع الأول: أهمية الثروة النفطية للدول المنتجة

يعتبر النفط مصدر الدخل الرئيسي في كثير من الدول المنتجة - والوحيد لدى بعضها – لذلك نجد معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى تعتمد على عائدات الصادرات النفطية، ومن جهة أخرى تساهم أموال النفط وبشكل مباشر في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة، ونظرا لأهمية هذه العائدات وآثارها العميقة على اقتصاديات الدول المنتجة للثروة النفطية كدول الخليج إضافة إلى ليبيا والجزائر وإيران وفنزويلا ونيجيريا .... وغيرها، أصبح الريع البترولي العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي لهذه الدول، فبزيادته تشهد الموازين التجارية وموازين المدفوعات انتعاشا ملحوظا ويكون اقتصادها في حالة فائض و وضع مريح، والعكس بالعكس.

من جهة أخرى تعتبر عائدات الثروة النفطية أو "البترودولار" كما يطلق عليه بعض رجال الاقتصاد سلاح ذو حدين على السياسات العامة للدول المنتجة، ففي حالة الانتعاش أو الطفرة تكون الفاعل الرئيسي في الموازنات الحكومية للدول النفطية، فتزيد من حجم الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والإنفاق على واردات السلع والخدمات إضافة إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي على الخدمات والتعليم والصحة، والإنفاق العسكري، أما إذا ما انخفض سعر البترول في الأسواق العالمية انعكس ذلك سلبا على حجم الإيرادات النفطية ومن ثم على الميزانية العامة للدول المنتجة للنفط خاصة منها تلك الدول التي تعتمد على المورد الوحيد في اقتصادها، إذ تَعْمُدُ هذه البلدان إلى ترشيد نفقاتها خاصة في جانب التجهيز، لتجد نفسها مجبرة على تجميد العديد من المشاريع أو البحث عن مصادر تمويلية جديدة كالاستدانة الداخلية والخارجية، و تتجلى الآثار السلبية في عدم الاستغلال الأمثل للريع النفطي في فترات الوفرة النفطية، حيث تلجأ معظم الدول لنقل أموال النفط خارج الحدود الوطنية في شكل استثمارات وودائع، في وقت كان من المفترض أن توجه هذه الأموال الضخمة إلى استثمارات وبرامج تنموية داخل حدودها الوطنية، مما جعل هذه الدول غير متطورة اقتصاديا وجغرافيا وديمغرافيا وحتى سياسيا، حيث أصبحت الدول توزع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع المخرج الوحيد لبقائها، واستمرارها في الحكم، كما

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 161.

شكلت أموال النفط مصدر تهديد أمني للعديد من الدول في المنطقة العربية وخير مثال ما حدث للعراق وليبيا، الشيء الذي جلب لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط صراعا كبيرا فأصبحت بذلك أكبر منطقة للصراع في العالم[1].

الفرع الثاني: أهمية الثروة النفطية للدول المستهلكة

تبرز أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدول المستهلكة من خلال الاستخدامات المتعددة و المشتقات الكثيرة لها، ناهيك عن تكلفتها المعقولة ووفرتها الكبيرة وتداولها الكثير في الأسواق العالمية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى البديلة.

وتتجلى المصلحة الكبيرة للدول المستهلكة للبترول من خلال رغبتها في السيطرة على أماكن النفط الرئيسية في العالم، ولتحقيق ذلك سعت إلى نشر شركات بترولية عملاقة في مختلف أنحاء العالم قصد الحصول على الطاقة اللازمة لتطور اقتصادياتها، والسيطرة على المستودعات الرئيسية لاحتياطات البترول على المستوى الدولي، للحصول على هذه السلعة الحيوية بطريقة منتظمة، وبأسعار مناسبة مستخدمة في ذلك نفوذها وضغوطها على الدول المنتجة للبترول، ورغم أن هذه الدول تتوفر على بعض الاحتياطات من الثروة النفطية علا غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أراضيها غنية نسبيا بالبترول، إلا أنها تبقى غير كافية لتلبية احتياجاتها المحلية من الطاقة، وهذا لارتفاع حجم الاستهلاك لديها، ولاحتفاظها بجزء كبير من مخزونها كاحتياطي استراتيجي بعيد المدى.

إن استهلاك الثروة النفطية من طرف الدول الصناعية آخذ في الارتفاع المستمر وهذا راجع أساسا لنظافة البترول وقلة التلوث المرتبط باستخدامه وانخفاض سعره خاصة النفط الخام، وهذا منذ إعادة فتح قناة السويس، وازدياد مبيعات الاتحاد السوفياتي، واشتداد حدة المنافسة بين شركات البترول، كما يلاحظ بأنه هناك تباين كبير في استهلاك الطاقة بين الدول الغربية ودول العالم الثالث، فالفرد في الدول الغربية يستهلك الطاقة بمعدل يزيد عن 25 ضعفا مقارنة باستهلاك الفرد في الدول المتخلفة، وهذا راجع إلى الاعتماد الكامل والمطلق للمجتمعات الصناعية الحديثة على موارد الطاقة البترولية وعجز بدائل النفط عن توفير مورد طاقة ملائم، كما أن الحروب، والأوضاع الجيوسياسية الراهنة ساهمت في زيادة حجم استهلاك الثروة النفطية بشكل كبير[2].

[1] وحيد خير الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

المطلب الثالث: الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية

تزخر الكرة الأرضية بكل المقومات والثروات التي تسمح بتواجد واستمرار الحياة عليها، التي من أهمها الثروة النفطية التي تعتبر من أهم مصادر الطاقة في العالم على الإطلاق، فالنفط ومنذ اكتشافه سمح للإنسان بالتطور والرقي، حيث تنوعت مجالات استخدامه، وتعددت منافعه لدرجة أصبح فيها الفاعل الرئيسي والمحوري في شتى مجالات الحياة، مما جعل الصراع يشتد لأجل السيطرة على منابعه بين مختلف القوى الدولية، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية من خلال حجم الاحتياطي والإنتاج العالميين.

الفرع الأول: الاحتياطي النفطي العالمي

أولا: مفهوم الاحتياطي النفطي

إن تقدير حجم الاحتياطي العالمي من النفط يعتبر من الأمور الصعبة للغاية حيث أنه لا يمكن تقديره بصورة دقيقة، حيث تبقى تقديرات مبدئية يمكن أن تزيد أو تنقص مع مرور الزمن، هذا بالإضافة إلى أن الإحصائيات التي تقدم من طرف الشركات النفطية والدول المنتجة للبترول، لا تكون صحيحة في غالب الأحيان، فقد تعمد الشركة النفطية إلى الزيادة في قيمة احتياطات الآبار النفطية التي تمتلكها، وهذا قصد الرفع من قيمة أسهمها في البورصات الدولية، ومن ثم فإن تقديرات الاحتياطات النفطية تبقى نسبية وتتضمن عدم الواقعية في بعض الأحيان وبدرجات متفاوتة، وعلى العموم فإنه يمكن تعريف الاحتياطات النفطية هي تلك الكميات المتوقع استخراجها من مكامن نفطية معروفة وهذا لفترة زمنية مستقبلية ابتداءً من تاريخ معين، كما يقصد به ذلك الجزء من الموارد النفطية القابلة للاسترجاع والاستخراج والتسويق في ظل الشروط الحالية للسوق[1]، أي أنه ذلك الجزء من الموارد النفطية الذي يعتبر قابلا للإنتاج من الناحية العلمية والعملية كليا أو جزئيا، وتصنف غالبا إلى ثلاثة أنواع وهي[2]:

1ـ الاحتياطات المؤكدة:

تتمثل في كمية النفط الثابت وجوده فعلا في باطن الأرض والتي أكدت الدراسات و الأبحاث الجيولوجية والهندسية إمكانية استخراجها، أي أنها كمية النفط التي يمكن استخراجها وبدرجة معقولة من اليقين، من المكامن الجيولوجية المعروفة وهذا في سياق الظروف الاقتصادية السائدة وإجراءات العمل والأنظمة الحكومية القائمة.

2ـ الاحتياطات المحتملة:

وهي تلك الاحتياطات غير المثبتة أو غير المتأكد من وجودها، أو هي عبارة عن الكميات البترولية التي يمكن استخراجها بعد استخراج الاحتياطي المؤكد، وتعتبر كمياتها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية، إن هذا النوع من الاحتياطي مؤكد الوجود من الناحية الفنية والجيولوجية ولكنه غير معروف بصورة دقيقة في كمياته أو في جوانبه الاقتصادية.

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 32..

[2] محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية والغذائية والبيئية**، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص59.

2ـ الاحتياطات غير المكتشفة:

وهي تعرف بكميات البترول التي لم يتم اكتشافها بعد والتي يتصور الجيولوجيون وجودها في أماكن وآبار غير معلومة، ولم يتم مسحها جيولوجيا ولا البحث فيها عن البترول، ورغم أن هذا الحجم غير مكتشف حتى الآن ولكن يمكن تقديره اعتمادا على معرفتنا بماضي الاكتشافات السابقة وبالتالي فهي تمثل الإنتاج في المستقبل، والجدول الموالي يوضح حجم الاحتياطات العالمية من الثروة النفطية وتطورها حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2012-2017.

الجدول رقم(02-01): الاحتياطي العالمي من النفط الخام للفترة 2012-2017، الوحدة:"مليون برميل"

المناطق / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع أمريكا الشمالية	34 661	37 652	40 503	36 218	36 218	36573
مجموع أمريكا اللاتينية	338 356	341 522	341 296	342 549	339 645	336172
مجموع أوروبا الشرقية	119 881	119 874	119 863	119 860	119 856	119893
مجموع أوروبا الغربية	10 800	11 336	10 760	10 065	11 353	10394
مجموع إفريقيا	128 291	128 070	127 254	127 969	128 359	127370
مجموع أسيا والمحيط الهادي	47 552	47 860	48 197	48 385	49 003	47786
المجموع العالمي	1 478 673	1 489 271	1 490 385	1 487 894	1 492 164	1482773
مجموع احتياطي الأوبك	1 202 830	1 208 171	1 208 382	12 010 202	1 216 780	1214209
احتياطي الأوبك بالنسبة للعالم	% 81,3	% 81,1	% 81,1	% 81,3	% 81,5	%81,9

المصدر: موقع منظمة الأوبك Annual Bulletin 2017,2018 page 26، (http// www.opec.org).

من خلال الجدول السابق يمكننا استخلاص ما يلي:

- ✓ التطور الضئيل لحجم الاحتياطات العالمية خلال الفترة (2012-2017)، حيث بلغت نسبة التطور حوالي 0.27%، لينتقل من 1 478,67 مليار برميل سنة 2012 إلى 1 482,77 مليار برميل سنة2017، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بالفترات السابقة، حيث قدرت بـ : 21.29% خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010، وهذا ما يؤكد تراجع الاكتشافات الجديدة خاصة الجزء المؤكد والقابل للاستغلال منها، إضافة إلى تحول العديد من الدول إلى تنويع الموارد والاعتماد على الطاقات المتجددة.
- ✓ تبقى دول الأوبك تمتلك 81,9 % من الاحتياطي العالمي بنهاية 2017، إلا أن الاحتياطات خلال هذه الفترة لم تشهد تطورا ملحوظا، لتزداد بنسبة 0.6 % فقط بين سنتي 2012 و2017.
- ✓ أما على الصعيد الجغرافي يمكن ملاحظة ثبات حجم الاحتياطي من النفط الخـــام في دول أمريكا الشمالية خلال سنتي 2015 و 2016 التي تعتبر من أكبر الدول استهلاكا للنفط في العالم، أما في دول أمريكا اللاتينية يلاحظ أيضا أن الفرق بين بداية ونهاية الفترة ضعيف جدا فمعظم الدول

كان الفارق فيها سلبيا، ما عدا في دولتي فنزويلا و الإكوادور العضوين في منظمة الأوبك الذين بلغت نسبة الزيادة فيهما إلى 1,52% و 0,46 % على التوالي.

- ✓ كما يلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه ارتفاع طفيف في نسبة احتياطي دول أوروبا الشرقية، أما في دول أوروبا الغربية فقد بلغت نسبة الزيادة في حجم الاحتياطي من النفط الخام حوالي 5.12% بين سنتي 2012 و2016، لتتراجع نسبيا خلال سنة 2017.
- ✓ أما في الدول الإفريقية فنلاحظ زيادة طفيفة في حجم الاحتياطي من النفط حيث قدر هذا
- ✓ الاحتياطي نهاية عام 2012 بـ 128 291 مليون برميل، وارتفع فقط إلى 128 359 مليون برميل نهاية 2016 وهذا راجع إلى زيادة الاكتشافات فقط في كل من نيجيريا وأنغولا وثباته في كل من الجزائر ومصر، لتتراجع نسبيا خلال سنة 2017 بفعل نقص الاكتشافات في ليبيا.
- ✓ كما نلاحظ أيضا أنه في دول الشرق الأوسط الغنية بالموارد الطبيعية ودولها من أكبر المساهمين في حجم الاحتياطي من النفط حيث قدر هذا الاحتياطي نهاية عام 2012 بـ 132 799 مليار برميل، وارتفع فقط إلى 730 807 مليار برميل نهاية 2016 بنسبة قدرت بـ 1.05%، هذا راجع إلى زيادة الاحتياطي في العراق والسعودية، ثم انخفاضه من جديد خلال سنة 2017، ولتوضيح هذا التحليل أكثر نورد فيما يلي توزيع الاحتياطات النفطية العالمية للسنوات من 2012 و 2017 حسب المناطق الجغرافية.

الشكل رقم: (02-02) توزيع الاحتياطات النفطية حسب المناطق الجغرافية لسنتي 2012و 2017

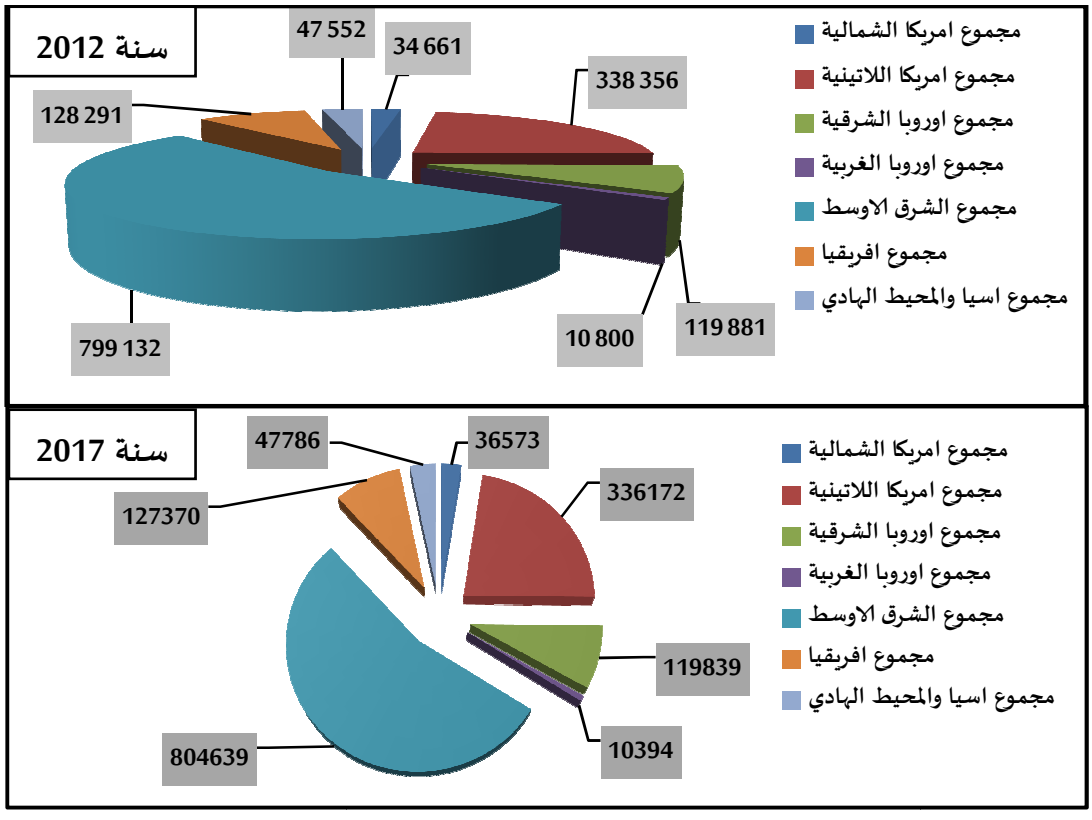

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الجدول السابق.

الملاحظ من خلال التوزيع الجغرافي للاحتياطات النفطية أن دول آسيا والمحيط الهادي تضم أكثر من 50 % من الاحتياطي العالمي بحكم تواجد دول الخليج ضمن هده المنطقة، وهو في زيادة مستمرة وكون أغلب هذه البلدان أعضاء في منظمة الأوبك الشيء الذي يفسر النسبة المرتفعة لحجم احتياطاتها نسبةً إلى المجموع العالمي التي فاقت 80 % وهو ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم: (02-03) نسبة احتياطي دول الأوبك من النفط الخام إلى الاحتياطي العالمي 2012-2017

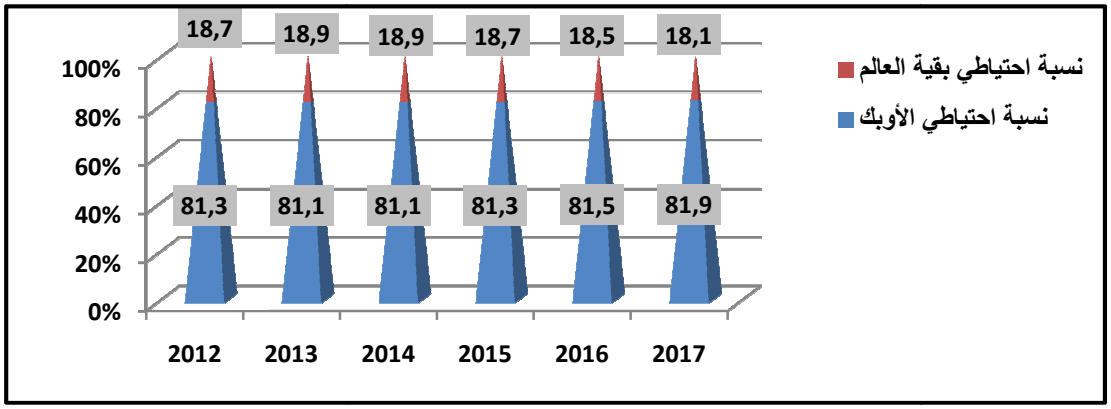

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الجدول السابق.

ثانيا: العلاقة بين الموارد النفطية والاحتياطات النفطية

من خلال التعريفات المذكورة سابقا يمكن القول أن الاحتياطي النفطي لا يعني مجرد الكمية الموجودة في باطن الأرض وإنما يعني الأبعاد الأساسية للمعروض مستقبلا آخذا بعين الاعتبار تكلفة الاستخراج والوقت الاقتصادي الذي يأخذه الاحتياطي[1]، وبالتالي فالاحتياطي النفطي يخضع للتطور التقني والشروط التي تفرضها السوق النفطية، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الموارد النفطية والاحتياطات النفطية.[2]

الشكل رقم (02-04): العلاقة بين الموارد النفطية والاحتياطات النفطية

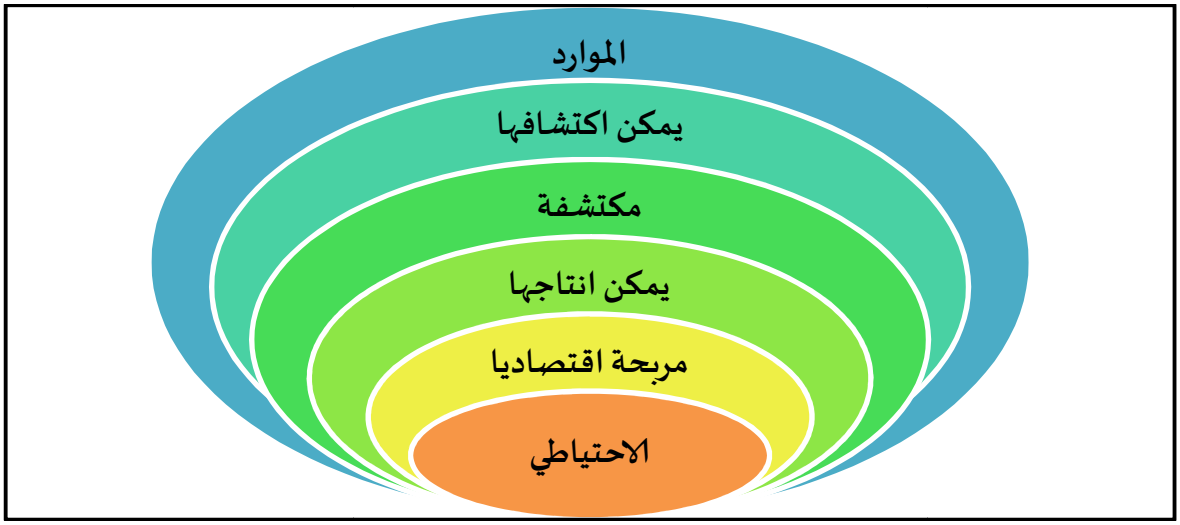

المصدر: زمال وهيبة، أثر تقلبات إيرادات النفط على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)، بتصرف

[1] بلمرابط أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] زمال وهيبة، أثر تقلبات إيرادات النفط على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2018، ص 39.

من الشكل أعلاه نلاحظ بأن الموارد النفطية تنقسم إلى موارد يمكن اكتشافها وأخرى لا يمكن اكتشافها، وبالتالي نلاحظ بأنه تم الاستغناء على الموارد التي لم يمكن اكتشافها، وصنفت في حالة الموارد الغير مكتشفة، كما أن الموارد المكتشفة تنقسم بدورها إلى قسمين، موارد يمكن إنتاجها وموارد لا يمكن إنتاجها، ومن ثم يتم الاستغناء عن الموارد التي لا يمكن إنتاجها من الناحية التقنية، ثم تتواصل الدراسات والأبحاث حول الموارد التي يمكن إنتاجها والتي بدورها تنقسم إلى قسمين أولهما هي الموارد المربحة اقتصاديا أي تلك التي يتم من خلال استخراجها تحقيق أرباح اقتصادية، أما الثاني فهو يخص الموارد الغير مربحة من الناحية الاقتصادية في ظل تكاليف الاستخراج والإنتاج، والأسعار السائدة في الأسواق النفطية العالمية غير أنه يمكن لهذه الموارد غير المربحة من الناحية الاقتصادية حاليا قد تصبح مربحة لاحقا في ظل التطور التكنولوجي وارتفاع أسعار البترول.

الفرع الثاني: الإنتاج النفطي العالمي

أولا: تطور الإنتاج البترولي العالمي

حقق الإنتاج البترولي العالمي زيادات تدريجية ومنتظمة وهذا بالرغم من تميزه بالانتقال من منطقة إلى أخرى، بمعنى أنه عندما يقل في مكان ما فإن شركات الإنتاج البترولي تنتقل إل مناطق أخرى، تكون غنية بالبترول ويحدث ذلك داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة[1]، ومن أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الإنتاج العالمي من البترول، السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الطلب على زيوت الوقود، ليس من طرف الدول الصناعية فقط بل حتى من طرف الدول المتخلفة والحاصلة على الاستقلال حديثا والتي اتخذت التصنيع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية فيها، أضف إلى هذا أن الزراعة الحديثة تتطلب الكثير من الآلات التي تعتمد على النفط كما لعبت الصناعة البتروكيماوية دورا هاما في تنمية الإنتاج البترولي[2].

إن الإنتاج البترولي يوجه إلى قسمين يتمثل القسم الأول في تصديره في شكله الخام والقسم الثاني يتمثل في توجيهه للصناعات البترولية وإنتاج منتجات صالحة للاستهلاك النهائي، والجدول الموالي يوضح تطور الإنتاج العالمي من النفط الخام خلال الفترة (2012-2017).

[1] عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة، **أساسيات في الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998، ص 2016.

[2] راشد البراوي، **حرب البترول في العالم**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1968، ص 23.

الجدول رقم(02-02): الإنتاج العالمي من النفط خلال الفترة 2012-2017، الوحدة: "ألف رميل/يوميا"

المنطقة / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أمريكا الشمالية	**7795 ,3**	**8894,3**	**10163,6**	**10678,6**	**10060,5**	**10567,3**
أمريكا اللاتينية	9701,3	9698,3	9740,7	9714,5	9222 ,3	8712 ,1
أوروبا الشرقية	12507,4	12659,6	12649,9	12654,6	12765,5	12934,4
أوروبا الغربية	2888,2	2724,2	2750,3	2892,9	2919,9	2865,3
الشرق الأوسط	24106,5	23845,3	23510,9	24494,3	26608,4	25693,2
إفريقيا	8216,5	7638,9	7159,8	7094,8	6660,1	6898,4
أسيا والمحيط الهادي	7484,3	7446,2	7460,9	7593,6	7240,1	6925
المجموع العالمي	72699,4	72861,8	73435,7	75123,3	75476,7	74686,8
مجموع إنتاج الأوبك	32666,3	31830,2	30908,7	31850,2	33850,5	32514,6
إنتاج الأوبك بالنسبة للعالم	% 44,9	% 43,7	% 42,1	%42,4	% 44,1	% 43,5

المصدر: موقع منظمة الأوبك ,Annual Bulletin 2017,2018 page 32، (http// www.opec.org).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الإنتاج العالمي شهد زيادة طفيفة بنسبة 2.73 % خلال هذه الفترة حيث انتقل من 72,69 مليون برميل يوميا خلال سنة 2012 إلى 74,68 مليون برميل يوميا مع نهاية 2017، كما حافظت منطقة الشرق الأوسط على صدارتها كأكبر منتج في العالم حيث يقدر إنتاجها عام 2017 بحوالي 25,69 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 32.25% من حجم الإنتاج العالمي، ونجد دولة المملكة العربية السعودية في مقدمة دول المنطقة بإنتاج قدر بـ 9,95 مليون برميل يوميا ، وقد بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2017 حوالي 9,35 مليون برميل يومياً، ورغم ذلك تبقى الأكثر استيرادًا واستهلاكا للنفط في العالم، وهذا لكونها دولة صناعية كبيرة، وتحتاج إلى الطاقة في جميع قطاعاتها الإستراتيجية، أما بالنسبة للجزائر فقد بلغ إنتاجها من النفط الخام خلال سنة 2017 حدود 1,06 مليون برميل يوميا وتأتي في المرتبة الثالثة إفريقيًا بعد كل من نيجيريا و أنغولا.

من جهة أخرى بلغ إنتاج دول منظمة الأوبك مجتمعة 43,5 % من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام بنهاية 2017، والملاحظ أن حجم الإنتاج تميز بنوع من الثبات النسبي خلال هذه الفترة سعيا من دول المنظمة للحفاظ على مستوى الأسعار في الأسواق العالمية، ولتوضيح هذا التحليل أكثر نورد في ما يلي توزيع الإنتاج العالمي من النفط الخام للسنوات 2012 و 2017 حسب المناطق الجغرافية.

الشكل رقم: (02-05) توزيع الإنتاج العالمي من النفط حسب المناطق الجغرافية لسنتي 2012و 2017

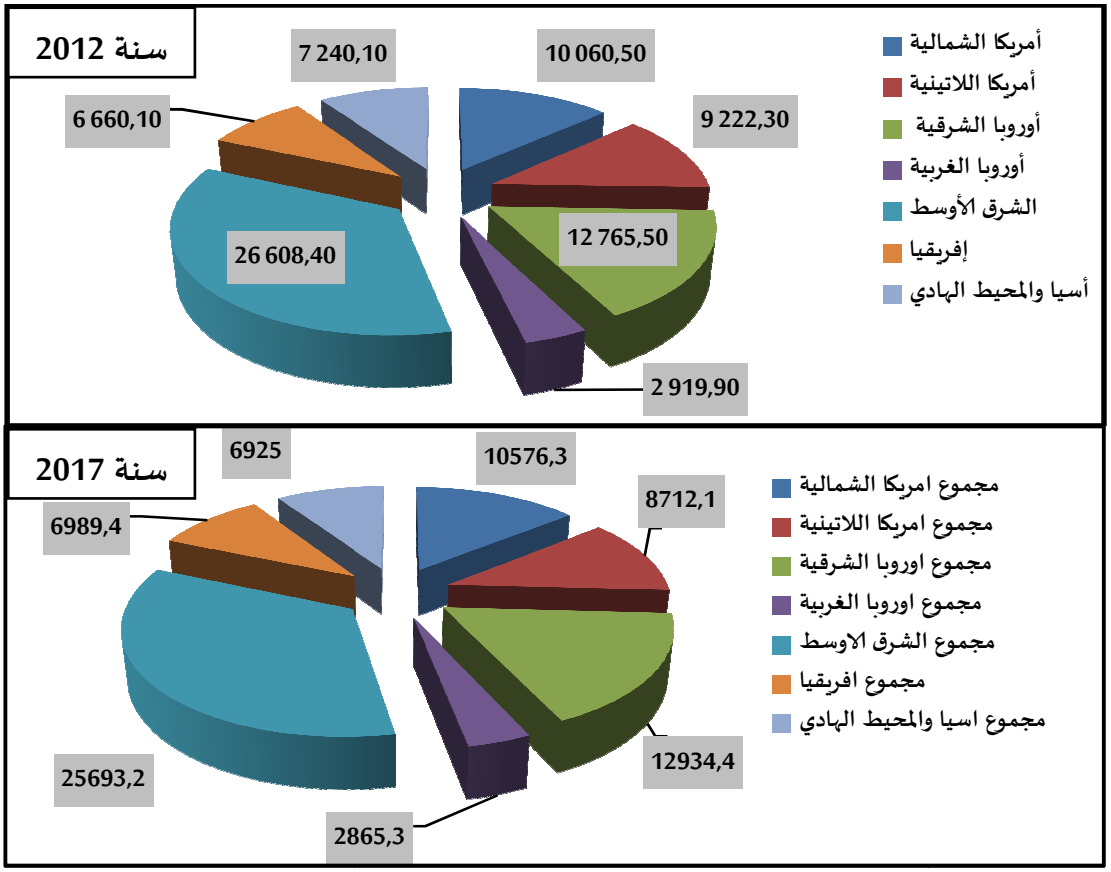

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الجدول السابق.

الملاحظ من خلال التوزيع الجغرافي للإنتاج النفطي أن دول آسيا و المحيط الهادي ودول إفريقيا تضم أكثر من 44% من حجم الإنتاج العالمي بحكم تواجد أغلب البلدان أعضاء في منظمة الأوبك في هاتين المنطقتين، كما أن دول أوروبا الشرقية خاصة روسيا تساهم بنسبة معتبرة من الإنتاج العالمي، والشكل الموالي يوضح نسبة مساهمة دول الأوبك في الإنتاج العالمي من النفط الخام خلال الفترة (2012-2017).

الشكل رقم: (02-06) نسبة مساهمة دول الأوبك في الإنتاج العالمي من النفط الخام 2012-2017

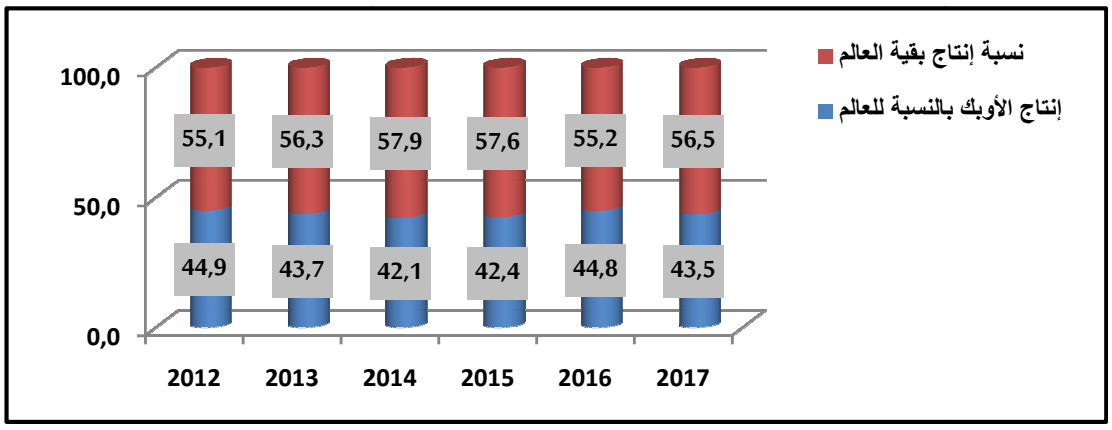

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الجدول السابق.

ثانيا: ذروة الإنتاج البترولي

من المؤكد أن النفط مادة ناضبة لا محالة، والاحتياطات النفطية في تناقص مستمر، حيث يقول علماء البترول في هذا الصدد بأن معدل الإنتاج البترولي العالمي سوف يصل إلى أقصى قيمة له ثم يبدأ في التناقص تدريجيا وسوف يحدث نتيجة هذا التناقص ارتفاع مستمر وكبير في الأسعار ولا تستطيع الطاقة النووية أو المتجددة أن تحل بشكل جذري مشكلة نضوب البترول خاصة في المدى القصير[1].

وتعرّف ذروة الإنتاج النفطي بأنها الحد الأقصى الممكن بلوغه لمعدل إنتاج النفط استنادا لكونه مورد طبيعي معرض للنضوب، وعمليا يصل الإنتاج النفطي في منطقة معينة ذروته(أقصى معدلاته) عندما لا يكون إنتاج الحقول الجديدة كافيا لتعويض التراجع في إنتاج الحقول القديمة، كما يقصد بذروة الإنتاج النفطي تلك الفترة الزمنية التي يكون عندها معدل الإنتاج لحقل النفط قد وصل أقصاه وبعد تلك النقطة تبدأ إنتاجية البئر في النقصان[2].

من أوائل من قال بفكرة «ذروة إنتاج النفط وانحداره» هو عالم الجيولوجيا "ماريون كنج هوبرت"، (Marion King Hubbert)، حيث وضع نموذجاً واستنتج من خلاله أن إنتاج النفط يمر بمنحنى يشبه الجرس، وأن معدل إنتاج النفط يزداد بشكل تدريجي ويستمر هذا الازدياد مع اكتشاف مكامن جديدة، إلى أن يصل إلى الذروة ثم يبدأ بعدها معدل إنتاج النفط في الهبوط ثم يصل إلى الجفاف ونهاية عمر الحقل[3]، والشكل الموالي يبين ما توصل إليه الباحث "هوبرت".

الشكل رقم(02-07): ذروة إنتاج النفط وانحداره "نموذج هوبرت"

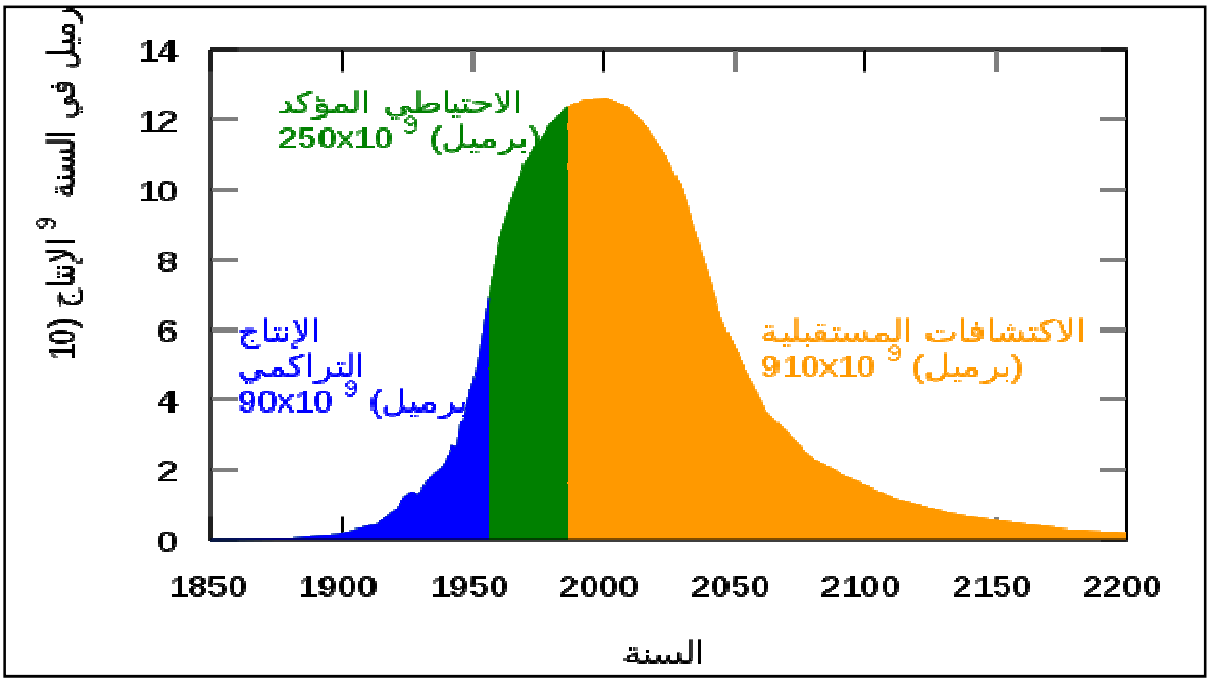

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/..../media/File:Hubbert_peak_oil_plot-ar.svg

[1] حاتم الرفاعي، **ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار**، دار النهضة للطباعة والنشر، مصر، 2009، على الرابط: https://resourcecrisis.com/books/oil-energy/13-4 .

[2] زمال وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[3] أسعد الوصيبعي، **ذروة إنتاج النفط بين الفرضيات والواقع**، مجلة القافلة، متاح على الموقع: https://qafilah.com تمت زيارته بتاريخ: 2019/01/26.

وتماشيا مع نفس النظرية السابقة، أكدت الأبحاث التجريبية وجود قمم في المسار الإنتاجي لآبار النفط في مناطق متعددة مثل الولايات المتحدة عام 1971، مثلما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم(02-08):تطور إنتاج وواردات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية

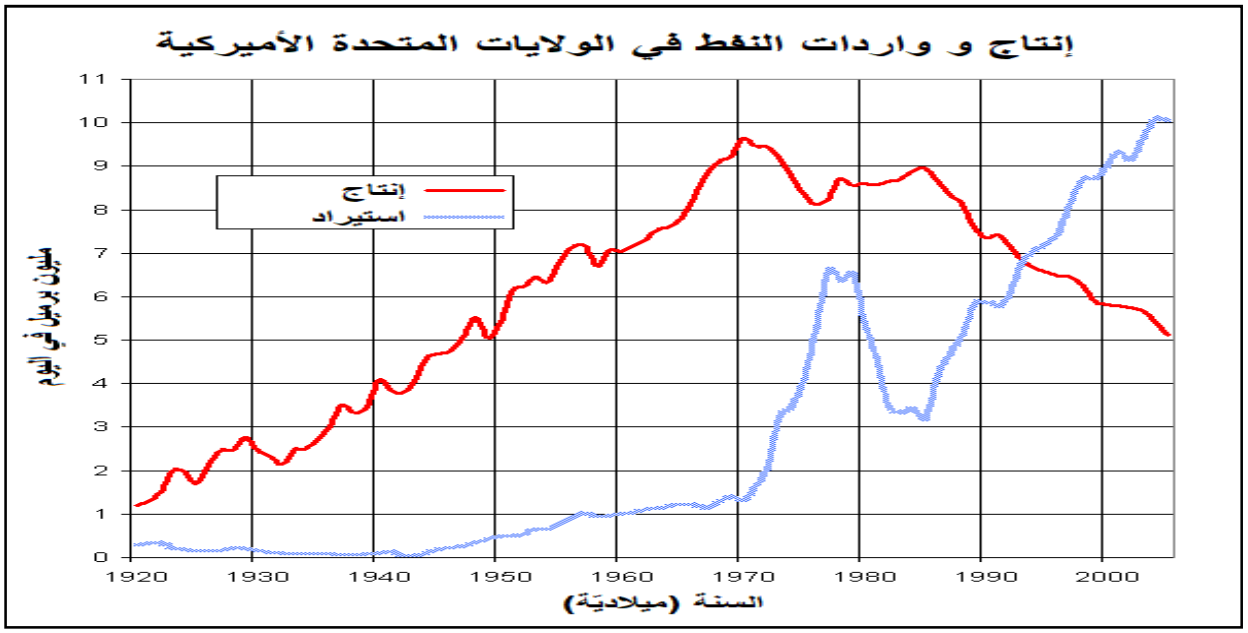

المصدر: https:/ar.wikipedia.org/../media/File:US_Oil_Production_and_Imports_1920_to_2005-ar.png

وسار على فرضية "هبرت" كثيرون، معتبرين أنها الفرضية الأمثل في دراسة إنتاج النفط، ومحذرين العالم من أن إنتاج النفط سينحدر يوماً ما ويخلف بعده صراعات دولية ومفاجأة للبشرية وتطورها، من بينهم "كولين كامبيل" صاحب كتاب «أزمة النفط المقبلة»، الذي تعمق في الرسوم التوضيحية، حيث أشار إلى النقاط التالية[1]:

- ✓ إن إنتاج النفط يتركز على النفط التقليدي، وهو يمثل الأغلبية الساحقة مما تم إنتاجه
- ✓ بلغت ذروة إنتاج النفط (في أمريكا) في الستينيات من القرن الماضي وبلغت ذروة الإنتاج في أغلب بقاع العالم في عام 1997م
- ✓ بقية الدول (من ضمنها دول الخليج العربي) ستصل إلى ذروة إنتاجها في عام 2005م
- ✓ النفط غير التقليدي لن تكون له تأثيرات كبيرة سوى تأخير الأزمة النفطية عاماً أو عامين.

وبناءً على أن النفط في أي منطقة محدَّد، فإن تطبيق هذه المعادلة على كل حقول النفط الموجودة في المنطقة يعطينا النمط نفسه من تصاعد معدَّل إنتاج النفط إلى أن يصل إلى الذروة ثم يبدأ بعدها بالهبوط. وربط هبرت هذا المنحنى بمنحنى آخر هو اكتشافات النفط. فلاحظ أنها هي الأخرى تتبع النمط نفسه من الوفرة في اكتشاف مكامن النفط إلى أن تصل هذه الاكتشافات إلى قمتها الهرمية قبل أن تبدأ في التباطؤ وانخفاض معدل الاكتشافات الجديدة.

[1] أسعد الوصيبعي، مرجع سبق ذكره، متاح على الموقع: https://qafilah.com تمت زيارته بتاريخ: 2019/01/26.

المبحث الثاني : اقتصاديات الريع والتنويع الاقتصادي

تواجه الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية المختلفة كمصدر وحيد للدخل العديد من العراقيل و المشاكل، وكمثال على ذلك نجد دول منظمة الأوبك التي تعتمد على النفط كمورد أساسي لتمويل اقتصادياتها دون الاهتمام ببناء هيكل إنتاجي صلب ومتنوع، مما جعل اقتصادها هش وريعي إلى أبعد الحدود الشيء الذي يؤدي إلى الوقوع في العديد من المشاكل خاصة عند انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتصبح بذلك مشكلة التنمية أكثر تعقيدا، ولتجنب هذه الظروف تنص مختلف الأدبيات الاقتصادية إلى ضرورة تبني منهج التنويع الاقتصادي والعمل على التخفيف من الاعتماد على الريع النفطي مع استخدام عائداته لتمويل متطلبات بناء هيكل اقتصادي قوي ومتنوع.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الريعي

أصبح موضوع الاقتصاد الريعي يلقى اهتماما متزايدا لدى المهتمين بالشأن الاقتصادي، حيث كَثُرَ الجدل حول معناه وأثره على اقتصاديات الدول التي تتخذ من المورد الوحيد مصدرا أساسيا في تمويل موازناتها، حيث يصفه بعض الباحثين بذلك النظام الاقتصادي الهش وسهل الانهيار، فما هو الاقتصاد الريعي؟ وما هي خصائصه وأنواعه؟

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الريعي، خصائصه وأنواعه

أولا: تعريف الاقتصاد الريعي

لتبيان ماهية الاقتصاد الريعي، وجب في البداية التطرق إلى معنى كلمة "الريع"، حيث وبالرجوع إلى معاجم اللغة العربية نجد أن كلمة الريع جاءت في سياق الزيادة والنماء وتطلق على الأرض المريعة أي الأرض الخصبة والمثمرة، واقتصاديا الريع يحمل معنى الدخل الذي تؤمنه ملكية مورد طبيعي ما كالأرض وما تحويه من مناجم ومواد نفطية[1]، ومن هنا يمكن القول أن الاقتصاد الريعي يقصد به اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض وهذا المصدر غالبا ما يكون طبيعيا بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر امتلاكه وتوزيعه وبيعه، وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط فان الاقتصاد الريعي النفطي يعرف على أنه ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على الريع المتأتي أساسا من إنتاج النفط والغاز ، ويظهر الاعتماد الكبير على هذا المورد من خلال نسبة إسهامه في الناتج الداخلي الخام لهذه الدول مقارنة بباقي القطاعات الأخرى.

من جهة أخرى تعرف الدولة الريعية على أنها تلك الدولة التي تعتمد في إدارة شؤونها على عائدات من الخارج سواء حصلت عليها جَرَّاءَ بيع مادة خام كما الحال في الدول المصدرة للبترول، أو لقاء تقديم خدمات إستراتيجية كاحتكار الطرق و المواصلات كما في حالة الريع الناتج عن تسيير قناة السويس أو تأجير الموانئ، فالدولة الريعية بهذا المعنى تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج والعمل[2] ،

[1] مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي العراقي**، الغري للعوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، 2010، ص3.

[2] صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة**، حالة العراق، ورقة سياسات، الأردن، ص 05.

وتتميز الدولة الريعية بارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي وضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريعي، وكذا ارتفاع نسبة الصادرات الريعية من إجمالي الصادرات إلى حد قد يصل إلى 80%.

بناءا على ما سبق يمكن التمييز بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، فهما يتشابهان في كونهما يتحددان بوجود ريع ذو مصدر خارجي يلعب دورا محوريا في الحياة الاقتصادية لدولة ما، كما أن الدولة الريعية ترتبط بالاقتصاد الريعي إذ لا يصح القول أن الدولة هي من تخلق اقتصادا ريعيا، ويختلفان في أن الاقتصاد الريعي تساهم فيه الأغلبية بينما الدولة الريعية تساهم فيها الأقلية، كذلك بالنسبة لتوزيع عوائد الدخل الريعي على الأنشطة الاقتصادية تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي، بينما تعود للحكومة في الدولة الريعية

ثانيا: خصائص الاقتصاد الريعي وأنواعه

1. خصائص الاقتصاد الريعي: يتميز الاقتصاد الريعي بخصائص إذا ما انطبقت على اقتصاد ما أمكن إطلاق عليه هذه الصفة ، نذكر منها[1]:

- ✓ يكون مصدر الريع خارجيا ويشكل العامل المهيمن على الاقتصاد.
- ✓ يشترك معظم السكان في استهلاك و توزيع الريع وليس إنتاجه.
- ✓ المستلم الأساسي للريع هو الحكومة.
- ✓ ضعف الهيكل الإنتاجي خارج القطاع الريعي
- ✓ خضوع الدول الريعية إلى التبعية الاقتصادية والسياسية، كالإملاءات والشروط الخارجية.

2. أنواع الاقتصاد الريعي: من خلال تعريف الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية المذكورين سابقا، يمكن التمييز بين نوعين من الاقتصاد الريعي هما الخارجي والداخلي، فالأول يشمل ريع النفط والغاز ، إذ أن هناك فارقا كبيرا بين تكلفة استخراجهما وسعر بيعهما، وكذا ريع المعادن و الممرات و القنوات الإستراتيجية والسياحة والمساعدات الخارجية، أما الثاني هو الريع الذي يأتي من مصادر داخلية كالسيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة والمضاربات المالية.

الفرع الثاني: الريع النفطي والنمو الاقتصادي

إن من بين أبرز الخصائص الحديثة للنمو الاقتصادي هو أن الدول التي تتميز بوفرة في الموارد الطبيعية خاصة منها النفطية تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة بتلك الدول التي لا تملك موارد كبيرة، ويبدو ظاهريا أن هذا الارتباط السلبي بين الريع النفطي والنمو الاقتصادي غير منطقي، بحكم أن وفرته من المفروض أن تؤدي إلى زيادة ثروة البلد بواسطة مضاعفة حجم الصادرات ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وليس العكس، وهو ما يؤكده التاريخ الاقتصادي، ففي القرن السادس عشر كانت مثلا جنيف، أمستردام ولندن من أهم المدن الاقتصادية رغم افتقارها للموارد الطبيعية وذلك بفضل اعتمادها على الإنتاج والصناعات المتخصصة.

[1] مايح شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص04.

أولا: العلاقة بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية

لأجل التعمق أكثر في هذه العلاقة نتطرق فيما يلي لبعض الدراسات الاقتصادية التي اهتمت بالبحث في أسباب إخفاقات بعض الاقتصاديات في تحقيق تنمية اقتصادية رغم توفرها على ثروة طائلة من الموارد الطبيعية، ولعل من أهما دراسة " J.D.Sachs & A.M.Warner 1995 " والمعنونة بـ "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"[1] ، حيث توصل الباحثان إلى أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام لسنة 1971 شهدت معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة من 1971 حتى 1989.

وقد وقف الباحثان من خلال هذه الدراسة على نقطتين هامتين، الأولى تتمثل في أن الاقتصاديات الوفيرة الموارد تتميز بنمو اقتصادي بطيء، أما الثانية فتنص على أن انتعاش قطاع الموارد يمكن أن يؤدي إلى مسار خاص ومختلف يسلكه نمو الناتج الداخلي الخام في هذه الدول مقارنة بالدول الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية، ويظهر مسار النمو في الدول الغنية بالموارد في المنحنى الذي يمثل في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02-09): مقارنة مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد والدول الأخرى

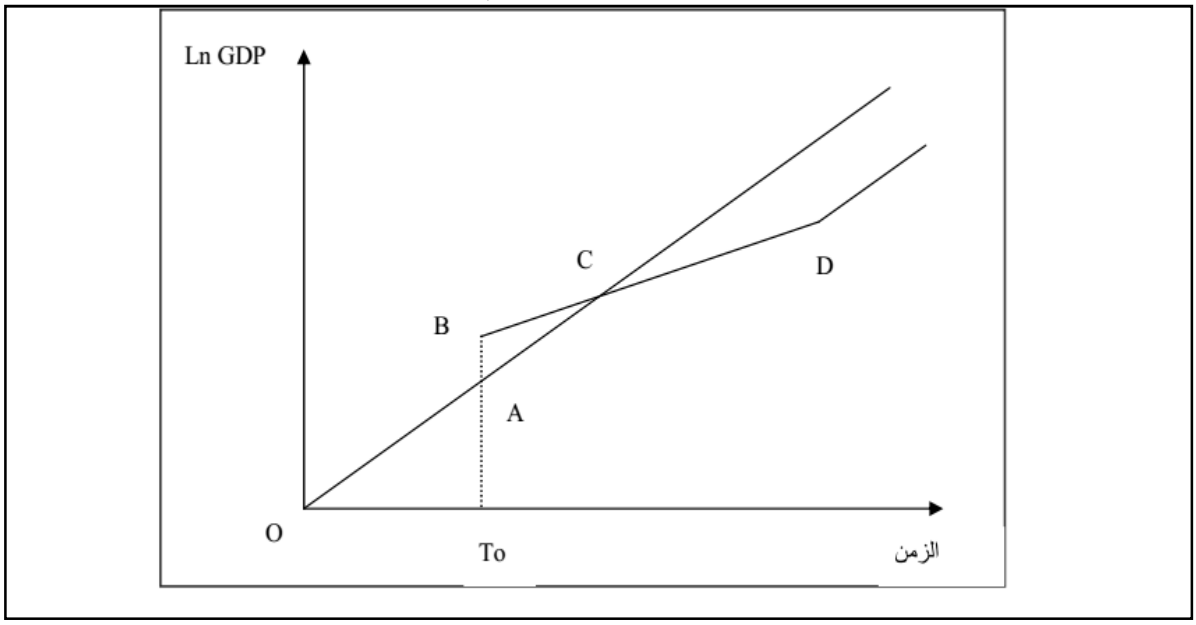

Source: Sachs J.D. & Warner A.M, op.cit, P 3.

من خلال الشكل (9) أعلاه، الذي يبين تطور الناتج الداخلي الخام بدلالة الزمن لدولتين يتشابهان في معدل النمو، المعبر عنه بالخط المستقيم بين النقطة 0 والنقطة A ، إلا أنه بافتراض أن قطاع الموارد الطبيعية لأحد الدولتين شهد انتعاشا في الزمن T_0، ارتفع معه الناتج الداخلي الخام GDP إلى النقطة B وبالتالي نلاحظ أن اقتصاد هذه الدولة حقق في المدى القصير نموا اقتصاديا أكبر من النمو الذي حققه الاقتصاد الآخر، غير أنه في المدى الطويل انخفض الاقتصاد المنتعش من جديد نمو نحو النقطة C ثم النقطة D، مقارنة بالدولة الأخرى التي لم تشهد وفرة في مواردها الطبيعية ومن ثم عائداتها.

[1] Sachs J.D. & Warner A.M. **Natural Resource Abundance and Economic Growth**, National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995,P:2,3.

ويفسر الباحثان هذه الحالة بأن توسع وانتعاش قطاع الموارد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع خارج التبادل التجاري وبالتالي تخصيص أقل للعمل ورأس المال لصالح قطاع المنتجات الصناعية، فيؤدي هذا إلى تحول رأس المال والعمل من القطاع الصناعي نحو قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري، وتكون النتيجة الأساسية لانتعاش قطاع الموارد هي تراجع إنتاج وصادرات القطاع الصناعي وتوسع قطاع السلع غير المتبادلة، وهذا الانكماش في قطاع المنتجات الصناعية يصير مرضا حقيقيا ومصدر بطء دائم في النمو الاقتصادي، وهذا ما بينه الخط الذي ينطلق من النقطة D، حيث الاقتصاد المنتعش يتميز بمعدل نمو اقتصادي منخفض دائما بالنسبة للنمو في الاقتصاد الآخر،وبالتالي فإن التأثير السلبي للمرض الهولندي على القطاع الصناعي والذي (القطاع الصناعي) يولد أثر خارجي للمعرفة يساهم في زيادة إنتاجية العمل، يجعل تراجعه يدفع بمعدل النمو الاقتصادي لهذا الاقتصاد باتجاه الانخفاض[1].

أما "Throvaldur Gylfason 2001"[2]، فقد توصل إلى أن أغلب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالبلدان الفقيرة الموارد، ويضرب مثلا على ذلك بنيجيريا التي تعتبر من أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، حيث الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد في هذا البلد الإفريقي حاليا هو ليس أكبر مما كان عليه غداة استقلاله سنة 1960، شأنه شأن العديد من الدول ا أعضاء في منظمة الأوبك، فمن سنة 1965 حتى 1998 كان نمو GDP بالنسبة للفرد في إيران وفنزويلا في حدود -1%، -2% في ليبيا -3 % في العراق والكويت و - 6 % في قطر.

ويبين الشكل (10) أدناه العلاقة بين مستوى النمو بالنسبة للفرد من 1965 حتى 1998 ووفرة الموارد معبر عنها بنسبة رأس المال الطبيعي من إجمالي رأس المال، وقد توصل الباحث إلى أن زيادة بـ 10 % في حصة رأس المال الطبيعي تؤدي إلى ارتفاع نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد بـ 1% في المتوسط.

الشكل رقم(02-10): العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال الطبيعي

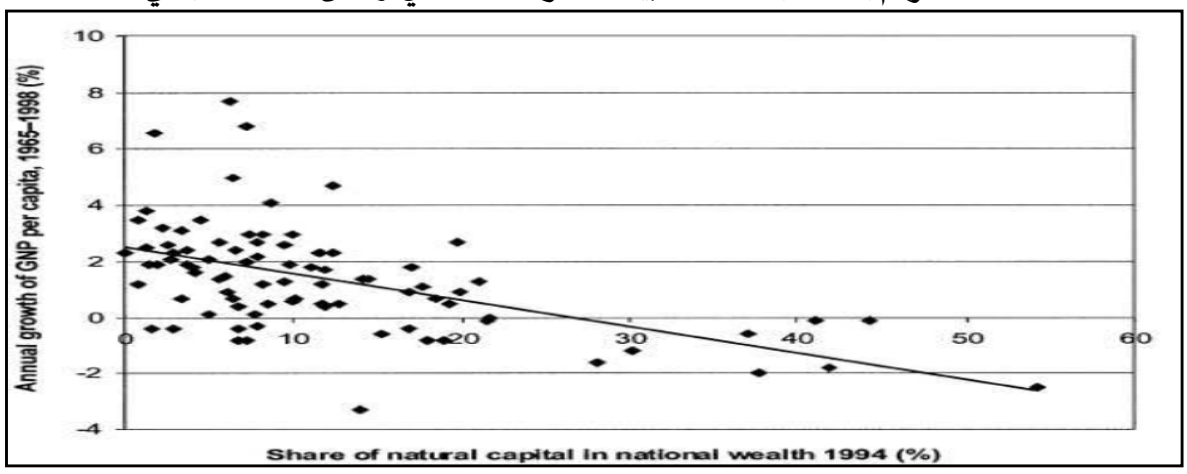

Source: Gylfason T., Natural Resources, Education, and Economic Development, European Economic Review 45, 2001, P :848-850.

[1] Sachs J.D. & Warner A.M. **Natural Resource Abundance and Economic Growth,** Center for International Development and Harvard Institute for International Development, Harvard University, Cambridge, November 1997, P :6-8.

[2] Gylfason T, **Natural Resources, Education, and Economic Development**, European Economic Review 45, 2001, P :848-850.

ومن خلال ما سبق يظهر جليا أن أداء البلدان الغنية بالموارد والبلدان المصدرة للنفط على وجه الخصوص، أقل كثيرا من أداء البلدان الفقيرة الموارد على مدى العقود القليلة الماضية، ويرجع الباحث هذا الارتباط السلبي بين ثروة الموارد والنمو الاقتصادي إلى أربعة عوامل رئيسية[1]:

- ✓ تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه انخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية.
- ✓ إن وفرة الموارد قد يؤدي إلى ما يسمى بسلوك البحث عن الريع الذي تتحكم السلطة في توزيعه، وبالتالي تصبح هي من يحدد نسبة الريع التي تستفيد منها كل فئة، مما يؤدي إلى عدم المساواة من جهة، وانتشار الفساد وعدم الشفافية، وانخفاض مستوى الاستثمار ومن ثم تباطؤ معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ إن توفر البلد على ثروة كبيرة من الموارد يجعل حافز العمل لدى أفراد الشعب ينخفض، ويقل الحافز لديهم على خلق الثروة، كما أن هذا الوضع يجعل الحكومات تهتم أقل بالمصلحة الاقتصادية في إبرامها الاتفاقيات التجارية والتجارة الحرة مع دول أخرى، مما يفضي إلى قدر كبير من الضرر بقطاعات الاقتصاد المنتجة ولا يشجع على الاستثمار.
- ✓ إن البلدان التي تعتقد أن الموارد هي أهم الأصول التي تملكها، يجعلها تقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية.

ثانيا: نضوب الموارد النفطية والمرض الهولندي

إن الثروة المتأتية من الموارد الطبيعية سواءً كانت نفطية، معدنية أو زراعية تدر أموالا معتبرة على الدول، وتعتبر مصدرا لتوفير العملات الصعبة لتمويل الموازنات، لكن عند استمرار الاعتماد عليها فإنها تضفي على النشاط الاقتصادي لهذه الدول صفة الاقتصاد الريعي، الشيء الذي يؤدي تدريجيا إلى تعطيل قوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج، لكن يبقى التساؤل المطروح في عواقب استخدم هذه الثروة كمورد وحيد، خاصة في كونها ثروات غير متجددة إضافة إلى التوجه العالمي نحو الاعتماد على الطاقات البديلة، أو تقهقر أسعارها إلى مستويات متدنية في الأسواق العالمية، وللتعمق أكثر في هذا الموضوع نتطرق فيما يلي إلى ما يعرف بالمرض الهولندي مفهومه، نشأته وأسابه.

1. مفهوم المرض الهولندي:

يُعبر مصطلح المرض الهولندي عن الآثار غير المرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا قطاع الصناعة نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950، بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، حيث ركن للراحة وأطنب في الإنفاق الاستهلاكي، الشيء الذي جعله يدفع ضريبة ذلك بعد أن استفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج، فسمي ذلك بالمرض

[1] Gylfason T., **op-cit**, P :848-850.

الهولندي[1]، وتجلت نتائجه في ارتفاع قيمة العملة المحلية في هولندا، مما جعل السلع الهولندية المنتجة غالية الثمن، في حين أصبحت السلع المستوردة رخيصة في نظر المواطن الهولندي مما قلل من القدرة التنافسية للمنتجات الهولندية في الأسواق العالمية وبالتالي انعكس سلبا على القطاع الخارجي، إضافة إلى انخفاض فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة وأسعار الصرف، ولم تقتصر هذه الحالة على الاقتصاد الهولندي فحسب، حيث شهدت كل من المكسيك والنرويج وأذربيجان تلك الظاهرة نتيجة اكتشاف النفط والغاز في أراضيها، كما ظهرت تلك الأعراض في إفريقيا وبشكل خاص في نيجيريا بفضل الثروات الطبيعية مما أدى بهذا البلد إلى السعي للحصول على الموارد النفطية، إضافة إلى الاقتصاديات العربية وخصوصا البلدان النفطية الخليجية وفي العراق تحديدا، إذ أن هذه البلدان لم تفلح في استغلال الموارد النفطية في بناء قاعدة إنتاجية صلبة.

2. الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي

تختلف الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي من دولة إلى أخرى، نذكرها في ما يلي:

- ✓ اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام.
- ✓ زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي.
- ✓ ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ.
- ✓ تدفق رؤوس الأموال من الخارج كالمساعدات والإعانات والقروض بشكل كبير.
- ✓ فشل السياسات الاقتصادية في توجيه الموارد النفطية والطبيعية بالقنوات المجدية.
- ✓ غياب إستراتيجية تنموية ملائمة وسوء تخصيص عوائد الثروات الطبيعية.
- ✓ سوء التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية.
- ✓ ضعف المبادرة والاتكال على الدول في توفير الاحتياجات الشخصية هي عامل إحباط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي.

3. الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي:

إن تدفق الإيرادات الريعية يعتبر عاملا رئيسيا في ظهور أعراض المرض الهولندي على الهيكل الاقتصادي للدول، وينجم عنه العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد، ولإيضاح آثار ذلك المرض يمكن تقسيم الهيكل الاقتصادي إلى قطاع تصدير مزدهر (كالنفط مثلا) وقطاع تصدير تقليدي (كالصناعة مثلا) وقطاع السلع المحلية، ويمكن تتبع آثار المرض الهولندي بفعل أثرين هما: أثر انتقال الموارد وأثر الإنفاق وسيتم التطرق لتلك الآثار لإيضاح كيفية حدوث المرض الهولندي كما يلي[2]:

[1] مايح شبيب الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص5-6.

[2] نوري محمد عبيد الكصب، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص33.

1.3 أثر انتقال عوامل الإنتاج:

إن انتعاش قطاع الموارد الطبيعية وليكن النفط مثلا بفعل الإيرادات الريعية يؤثر سلبا على أغلب عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بحيث يسهل انتقالها من القطاعات الأخرى صوب قطاع الموارد الطبيعية الذي ترتفع فيه الإنتاجية الحدية لهذه العناصر، ما من شأنه أن يزيد من تفاقم وضعية القطاعات الأخرى لينشأ ما يعبر عنه بالتركيز القطاعي ومن ثم قلة التنويع الذي يؤدي مباشرة إلى تفشي المرض الهولندي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

2.3 أثر حركة الإنفاق

إن ازدياد إيرادات قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين من عوائد ذلك القطاع، ومع ثبات الأسعار في القطاعات الأخرى يوجه جزء من هذه الزيادة نحو الإنفاق على قطاع السلع والخدمات المحلية، سواء عن طريق الأفراد أنفسهم أو بفعل فرض ضرائب جديدة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية في المدى القصير، إلا أنه بمرور الوقت ترتفع أسعارها بالنسبة لأسعار السلع المستوردة، ويتحوّل الطلب نحو السلع التجارية المستوردة نتيجة انخفاض أسعارها بالنسبة إلى السلع المحلية بسبب زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع قيمة العملة المحلية الأمر الذي ينقل التأثير سلبا على الميزان التجاري، حيث أن ارتفاع معدل التبادل الداخلي لا يساهم في الرفع من وتيرة إنتاج السلع المحلية، ومن هنا يظهر تأثير زيادة دخول الأفراد نتيجة استفادتهم من عائدات الريع.

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي وتجنب نقمة الموارد الطبيعية

يلقى موضوع التنويع الاقتصادي اهتماما متزايدا من طرف الأكاديميين وصناع القرار على حد السواء، حيث تبرز أهميته من خلال تجنب المخاطر والتقلبات التي من الممكن أن تطرأ على اقتصاديات الدول التي تعتمد على مورد واحد في إيراداتها كما هو الحال في الدول المصدرة للبترول التي يرتبط اقتصادها ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ إن استمرار الاعتماد على هذا المصدر وخصوصاً إذا اتّسَمَ بغياب التجدد وعدم الاستمرارية، أي أنه - ينفذ وتزداد سرعة النفاذ كلما تم الاعتماد عليه بشكل أكبر- سيجعل اقتصاد هذه الدول غير متين وينهار بمجرد تعرض المصدر الذي يعتمد عليه إلى التقلبات.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي

يقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي تلك العملية التي تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مُوَلّدة للدخل، بحيث تنخفض درجة الاعتماد الكلي على إيرادات المورد الواحد أو القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ من المفترض أن تؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو خاصة في الأجل الطويل.

ويعرف أيضا على أنه الرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الرئيسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار المنافسة العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد[1].

كما يعرف بأنه تلك العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج، كما يمكن أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (مداخيل الاستثمار الخارجي)، أي أنه على الدولة الإنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين من أشكال التنويع الاقتصادي، حيث يهتم الأول بتنويع الهياكل الإنتاجية لتحقيق عدة قطاعات منتجة للثروة، وينطبق هذا النوع بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على إنتاج وتصدير المواد الأولية، ما من شأنه أن يحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الوقوع في الظواهر غير المرغوب فيها كالمرض الهولندي، أما الثاني فيهتم بتنويع الأسواق، إذ أن الاعتماد على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق يشكل مخاطرة واضحة، حيث أن انخفاض الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد إذا كان العرض منحصرا في سوق واحدة، وبتواجد مزيج من الأسواق المتنوعة يمكن تفادي هذا الإشكال، من جهة أخرى بوسع الدولة العارضة جَنْيُ وفورات خارجية إضافية عند تواجدها في العديد من الأسواق سيما منها تلك الناشئة التي من الممكن فيها فرض السيطرة التنافسية بسهولة[3].

الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي و مؤشرات قياسه

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي

تظهر أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة الاعتماد على مورد واحد، وذلك من خلال الاستفادة من القطاع العام والقطاع الخاص مع دراسة تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة أم الفاشلة، لأن الأولى تفيدنا في النجاح أما الثانية فتفيدنا في التجنب وعدم الخوض بالإجراءات التي تسببت في فشلها، فالتنويع له أهمية بالغة لمعظم الدول فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع كل الظروف.

كما تتجلى أهمية التنويع الاقتصادي في العديد من الآثار الايجابية يمكن إجمالها فيما يلي[4]:

---

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، http://fcdrs.com/economical/535 ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/12/15

[2] The Nine Work Areas of the Nairobi work program ,"**Economic Diversification**", UNFCCC, 1999, p-01

[3] مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي العراقي**، مرجع سبق ذكره، ص 06.

4 عامر العمران، **حتمية التحول: التنوع الاقتصادي لمواجهة تقلبات السوق النفطية على الدول العربية**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، متاح على الرابط https://rawabetcenter.com/archives/23533، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/12/15

✓ تخفيض معدلات البطالة ، حيث لابد من وجود شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد على القطاع العام، وإيجاد فرص العمل المناسبة للباحثين عنه. وتدلّ تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسّسات لتحقيق التنويع الاقتصادي

✓ الدخول إلى الأسواق العالمية بإمكانيات منافسة نتيجةً هذا التنوع.

✓ الحد من تقلّبات النمو الاقتصادي، بالتشجيع على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتعددة.

✓ يوفر التنويع في قطاعَي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيراً من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة.

✓ فتح الباب أمام المزيد من الاستثمار في القطاع التكنولوجي وإدخال الصناعات المتطورة التي تعود بالمنفعة على الاقتصاد.

ثانيا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي ما يلي[1]:

✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن مستوى تقلص أو نمو إسهام هذه القطاعات مع مرور الزمن.

✓ نسبة إيرادات المورد الواحد من مجموع إيرادات الدولة

✓ تطور إجمالي العمالة حسب القطاعات الذي ينبغي أن يعكس ويعزز التكوين القطاعي للاقتصاد.

✓ نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات.

✓ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

ويقاس التنويع الاقتصادي بالعديد من المؤشرات الإحصائية التي تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، حيث تعتمد هذه المؤشرات على مقاييس التشتت ومعامل الاختلاف، ومن أهمها[2]:

1. **مقياس هيرفندال هيرشمان** (Herfindhal-Hirschmanindex): يعتمد على قياس تركيب المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت في ظاهرة ما ويعطى بالعلاقة التالية:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i - x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$ حيث:

X_i تعبر عن الناتج المحلي الاجمالي في القطاع i،

X تعبر عن الناتج المحلي الاجمالي للدولة،

N عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس

2. **مقياس فلاديمير كوسوف** (COS): وتعطي صيغته بالعلاقة التالية:

[1] نوري محمد عبيد الكصب، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[2] ضيف أحمد و عيل ميلود، **تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر و دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن اليوم الدراسي نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط ،يوم 5ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر ص 3.

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} D_i^2 B_i^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} D_i^2} \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^2}}$$

حيث:

D_i يمثل الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس

B_i يمثل الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة

ويستدل على وجود التنويع الاقتصادي من خلال حصول تغيرات هيكلية في اقتصاد ما إذا كانت قيمة المؤشر معدومة (**COS=0**)، وعلى العكس فكلما ابتعدنا عن هذه القيمة دل ذلك على عدم وجود التنويع الاقتصادي.

الفرع الثاني: تجنب نقمة الموارد الطبيعية

إن الآثار التي تنشأ من تأثير انقطاع الموارد الطبيعية على الاقتصاد، تتمثل خاصة في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وتأثيره السلبي على تنافسية الصادرات المحلية بسبب أثر النفقات، وتراجع القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تأثيرات أخرى من بينها انخفاض مستوى النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمار في رأس المال البشري، وبالنظر لملكية الدولة للموارد الطبيعية في معظم البلدان فإنها تلعب دورا حاسما في ضبط الاقتصاد الكلي لمواجهة التداعيات السلبية لوفرة مداخيل الموارد التدفقات غير المرتقبة للعملات الأجنبية الناتجة عن زيادة عائدات تصدير الموارد، وتعتبر السياسة المالية وسياسة حماية سعر الصرف والسياسة النقدية من أهم قنوات تدخل الدولة للحد من التأثيرات السلبية لوفرة الموارد.

أولا: دور السياسة المالية في تجنب نقمة الموارد الطبيعية:

تعتبر السياسة المالية أهم أداة لإدارة تدفقات المداخيل بشكل يخدم مصلحة الاقتصاد المحلي ويسمح بتخصيص جيد للاتفاق العام، حيث يمكن للحكومة استخدام ارتفاع عائدات الموارد بطريقة مباشرة كتسديد ديونها الداخلية والخارجية، أو بطريقة غير مباشرة وذلك بواسطة تطبيق سياسة خفض الرسوم، بالإضافة إلى ذلك تستطيع الحكومة استثمار مداخيل البترول خارج البلد تجنبا لارتفاع نفقاتها العامة والإبقاء على عرض النقود ثابتا، بغرض حماية الاقتصاد من الارتفاع الحقيقي لسعر الصرف[1].

وبكون عوائد الموارد الطبيعية خاصة منها النفطية معرضة لتقلبات عديدة كان لزاما على هذه الدول حماية وعزل الاقتصاد عن تقلبات عائدات البترول من خلال فك ارتباط سياسة النفقات العامة عن الدخل الجاري وإنشاء ما يسمى مؤسسات المالية والميزانية المتخصصة كصناديق النفط واعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانيات.

1. صناديق النفط: قامت العديد من البلدان المنتجة للبترول بإنشاء صناديق النفط كوسيلة لتأمين اقتصادياتها من تقلب إيرادات النفط وعدم القدرة على التكهن بها والحاجة إلى ادخار جزء من إيرادات

[1] Fardmanesh.M. **Terms Of Trade Shocks And Structural Adjustment In A Small Open Economy** , Journal Of Development Economics, n° 34, 1991, North-Holland University, P 345-350.

النفط من أجل الأجيال المقبلة، ويعتقد كل من Ghiath Shabsigh and Nadeem Ilahi 2007[1]، أن صناديق النفط تعتبر أهم أدوات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان المنتجة للبترول على وجه التحديد، حيث قام الباحثان بدراسة تأثير صناديق النفط على التقلبات في الاقتصاد الكلي من خلال دراسة قياسية على مجموعة من الدول التي تمتلك صناديق للنفط وترتبط اقتصادياتها بعائدات البترول وهي البحرين، الكويت، الشيلي، المكسيك، سلطنة عمان، النرويج والسودان، بالإضافة إلى ستة بلدان أخرى مصدرة للبترول ولم تنشئ صناديق النفط وهي: أندونيسيا، مصر، نيجيريا، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقد توصلا إلى النتائج التالية[2]:

- ✓ إن التقلبات في عرض النقود في البلدان التي بها صناديق النفط أقل مقارنة بالبلدان التي ليست لها صناديق مماثلة، كما أن وجود صناديق النفط يقلص معامل التغير في عرض النقود ب 20%.
- ✓ يؤدي وجود صناديق للنفط إلى خفض تغيرات معدل التضخم، حيث أن معدلات التضخم في البلدان التي بها صناديق للنفط تنخفض بحوالي الربع مقارنة بالبلدان الأخرى.
- ✓ ينخفض التغير في سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 20% في البلدان التي تملك صناديق النفط مقارنة بتلك التي لا تملك صناديق مماثلة.
- ✓ وجود نظام مالي متطور يساعد البلدان المصدرة للبترول في التقليل عدم الاستقرار الاقتصادي.

2. اعتماد سعر نفط مرجعي وتعزيز دور المؤسسات

تعتمد غالبية البلدان المنتجة للبترول في إعداد غلاف الميزانية على توقعات أكثر تحفظا حول سعر البترول في المستقبل وهذا في محاولة منها لتفادي ضغوط الإنفاق، فالجزائر مثلا، السعر المرجعي لإعداد الميزانية كان 19 دولار للبرميل في السنوات ما بين 2003 حتى 2005، وفي سنة 2006 تم تقدير السعر المرجعي في حدود 22 دولار للبرميل، لينتقل بعدها إلى 50 دولارا للبرميل، أما في نيجيريا فإن السعر المرجعي لإعداد الميزانية هو أقل من سعر البترول المتوقع في الأسواق المستقبلية، ويناقش تحديده في كل مستويات الحكومة لكن في إطار مجهودات لضبط الاتفاق العام، ويعكس استعمال أسعار مرجعية منخفضة في إعداد الميزانية من قبل هذه الحكومات رغبتها في خفض مخاطر التوسع في عجز الميزانية وتعزيز قدراتها على التعديل المالي في حالة هبوط غير متوقع لأسعار البترول.

من جهة أخرى تعتبر نوعية مؤسسات الدولة وإدارة المالية العامة من أهم العوامل التي تؤثر على فعالية استخدام النفقات العامة، ففي معظم البلدان المنتجة للبترول التي عرفت نفقاتها العامة نموا سريعا فقد تميزت بانخفاض مؤشر فعالية الحكومة، وهذا ما يطرح مسالة قدرة هذه البلدان على استعمال هذه المداخيل الإضافية بفعالية، وتشير معظم الدراسات الحديثة أن المؤسسات الجيدة ونوعية

[1] Shabsigh Ghilath &Ilahi Nadeem, **Looking Beyond the Fiscal :Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability ?**, International Monetary Fund Working Paper 07/96,April, 2007, P3-10.

[2] سيدي محمد شكوري، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص 48.

الإدارة العامة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على السياسة الاقتصادية، والبلدان المنتجة للبترول هي في أمس الحاجة لهذا النوع من المؤسسات من أجل تعزيز نظام إدارة القطاع المالي[1].

وفي نفس هذا السياق تشير دراسة صندوق النقد الدولي[2] (2007) ، أن المؤسسات ذات النوعية الجيدة التي تتميز بانخفاض مؤشر الفساد فيها تكون علاقة الارتباط بين النفقات وعائدات النفط ضعيفة وتبين هذه النتائج أن البلدان التي لها مؤسسات ضعيفة تتجه لزيادة نفقاتها العامة عندما ترفع مداخيلها، كما تشير الدراسة كذلك أن العديد من البلدان التي كان فيها مؤشر فعالية الحكم ضعيفا كان إنفاقها العام ضعيفا.

وبالإضافة إلى السياسة المالية كأداة في يد الحكومة للتدخل لتجنب الأعراض السلبية للمرض الهولندي على الاقتصاد، هناك سياسة اقتصادية أخرى في متناول السلطات تستطيع بواسطتها تغيير التأثير المتوقع لانتعاش قطاع الموارد على هيكل قطاعات الاقتصاد المحلي، وتتمثل هذه السياسة في سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية

ثانيا: سياسة حماية سعر الصرف من التأثيرات السلبية لوفرة الموارد

يُستخدم سعر الصرف عادة لغرض حماية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري من التأثير السلبي لانتعاش الموارد الطبيعية على الاقتصاد، وخاصة ضد أثر النفقات الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وأثر إعادة تخصيص الموارد، ويمكن أن ترافق هذه السياسات سياسة نقدية باعتبار تأثيرها على كل من العرض والطلب على النقود وبالتالي على أسعار السلع، وفيما يلي أهم وسائل حماية سعر الصرف[3]:

1. سياسة تخفيض العملة:

يهدف تدخل الحكومة في سوق الصرف الأجنبي لحماية القطاع الصناعي من ارتفاع سعر الصرف لذلك تسعى الدول والحكومات إلى تخفيض سعر الصرف (تخفيض العملة)، الذي ينجر عنه ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالأجنبية، غير أن هذا الإجراء له عدة تأثيرات عكسية نذكر منها:

- ✓ إن تزايد ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري يزيد من قدرة استقطاب هذا القطاع للموارد، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج ومن ثم الأسعار المحلية.
- ✓ إن الارتفاع المبدئي في الأسعار المحلية للسلع يؤدي إلى خفض استهلاك منتجات هذا القطاع، وبالتالي يزداد الطلب على السلع الأخرى فيرتفع سعرها.
- ✓ يساعد تخفيض العملة في زيادة فائض ميزان المدفوعات، إلا أنه يسمح لأسعار السلع بالارتفاع أكثر، خاصة في ظل نقص أو غياب عمليات التصدير، التي من شأنها أن تَدُرَّ تدفقات مالية أجنبية.

[1] سيدي محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] International Monetary Fund, **The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom**, Ibid, P23

[3] سيدي محمد شكوري، المرجع السابق، ص 59.

ولكي تكون سياسة خفض العملة أكثر فعالية فإنه ينبغي مصاحبة سياسة التخفيض بسياسات أخرى من شأنها أن تساعد على تجنب ارتفاع أسعار السلع الأخرى، كخفض مكونات الإنفاق وتجنب زيادة عرض النقود، أي يجب استعمال سياسة تعقيم ميزان المدفوعات، كما يجب مرافقتها بخفض مجمعات الطلب وهذا بواسطة عمليات السوق المفتوحة وتدخل البنك المركزي للحد من قدرات البنوك على منح الائتمان للقطاع الخاص أو عن طريق قيام الحكومة باستخدام فائض الميزانية لتسديد ديونها.

2. سياسة مراقبة الواردات:

تستطيع الحكومة حماية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري من التأثيرات السلبية المحتملة لنقمة الموارد الطبيعي (المرض الهولندي)، من خلال فرض قيود تجارية كزيادة الرسوم الجمركية على الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، ومن شأن هذا الإجراء أن يقلل من تنافسيتها أمام المنتجات المحلية، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة لأسعار الواردات، وإن لم تكن الواردات سلع دنيا فإن الطلب عليها سوف يرتفع وفي هذه الحالة يمكن للحكومة أن تتدخل وهذا بتقييد حصة السلع المستوردة (نظام الحصص) أو الإبقاء على مستوى حصة الواردات

المطلب الثالث: تجارب دولية رائدة في إدارة الريع النفطي

تبعا لأهمية وموقع النفط في اقتصاديات الدول الغنية بهذه المادة الحيوية، واستفادتها من العوائد الضخمة خاصة في حالة الطفرة التي تشهدها الأسعار، تسعى الدول إلى استغلال وإدارة هذه الموارد لتحسين مؤشراتها الاقتصادية وتوفير أرصدة مالية لاستخدامها كمصادر تمويلية جديدة ومستدامة، حيث سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تجربتي النرويج والإمارات العربية المتحدة في إدارة الموارد النفطية والتعرف على تفاصيلها وأسباب نجاحها

الفرع الأول: تجربة النرويج في استخدام الريع النفطي

يحتل النفط في النرويج مكانة هامة وإستراتيجية، حيث تعتبر من أكبر الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة الحيوية، ويرجع اكتشاف النفط في النرويج إلى سنة 1959 من قبل بعض الشركات الأجنبية، وفي سنة 1963 أعلنت الحكومة عن كامل سيادتها على الجرف القاري النرويجي، فيما تعتبر سنة 1971 بمثابة البداية الفعلية لمغامرة النرويج النفطية، حيث تم الاعتراف بدور الدولة في النفط وتأسيس مديرية النفط النرويجية وشركة النفط الوطنية "شتات أويل" لتكون الراعي الرسمي للمصالح التجارية وممثلة للدولة كمالك وحيد للثروة النفطية. ونظرا لتهافت الشركات الأجنبية للحصول على صفقات التنقيب الحصري، أصدرت الحكومة النرويجية قانونا يَنُص على أن الحق في منح التراخيص للاستكشاف والإنتاج يكون من اختصاص الملك وحده (الحكومة النرويجية).

أولا: نظرة عامة على اقتصاد النرويج وإمكانياته النفطية

احتلت النرويج قائمة الدولة الأكثر سعادة في العالم للعام 2016، ويستند التصنيف على بعض الإحصائيات التي من أهمها نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلى، ومتوسط أعمار الأفراد، وصحتهم، ومستوى الدعم الاجتماعي، والتعليم، وفي ما يلي أهم مميزات الاقتصاد النرويجي[1]:

- ✓ اقتصاد النرويج هو اقتصاد مختلط متطور مع ملكية الدولة في المناطق الإستراتيجية.
- ✓ تبلغ مساحة النرويج 252 385 كيلو متر مربع.
- ✓ تعداد سكان النرويج يقدر بحوالي 5.23 مليون نسمة.
- ✓ مستوى المعيشة في البلد مرتفع جدًا مقارنة ببلدان أوروبية أخرى.
- ✓ تعتمد صناعة النرويج على الاحتياطي المالي الناتج من استغلال الموارد الطبيعية خاصة النفط.
- ✓ تصدر النرويج بضائع بقيمة 149 مليار دولار سنويًا، وتشمل صادراتها الرئيسية النفط ومشتقاته، وتتراوح دائما نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام بين 35 و42 في المائة.
- ✓ بالنظر إلى الواردات والصادرات، حققت النرويج عائدات إيجابية بلغت 59.1 مليار دولار.
- ✓ توفر النرويج نظام رعاية صحية شاملة ونظام شامل للضمان الاجتماعي.
- ✓ انعدام الدين العام في النرويج.
- ✓ إجمالي الدخل السنوي للفرد لسنة 2016 حوالي 90316,97 دولا أمريكي.

والجدول الموالي يبين أهم مؤشرات الاقتصاد النرويجي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017.

الجدول رقم (02-03):أهم مؤشرات الاقتصاد النرويجي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017

المؤشرات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج الداخلي الخام GDP (%)	0,69	0,97	2,72	1,04	1,98	1,97	1,09	1,91
الدخل السنوي للفرد (10[3]دولار)	87,27	87,15	88,49	88,70	89,96	90,05	90,97	91,62
الريع النفطي (%من GDP)	6,69	8,29	7,09	6,07	5,71	3,10	3,84	3,80
إجمالي الصادرات (%من GDP)	39,73	41,23	40,57	39,14	38,78	37,72	34,14	35,47

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

وتتمثل إمكانيات النرويج البترولية في رصيدها من الاحتياطي النفطي العالمي وكذا قدراتها الإنتاجية، فمن جانب الاحتياطات تحتل النرويج مراتب متقدمة ضمن الترتيب العالمي، أما من جانب القدرة الإنتاجية تحتل النرويج المرتبة الأولى أوروبيا من حيث حجم الإنتاج اليومي من النفط الخام، والجدول الموالي يعطينا نظرة شاملة على تطور الاحتياطات النفطية وكذا حجم الإنتاج في دولة النرويج خلال الفترة من 2010 إلى 2016.

[1] نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سبق ذكره، ص 100.

الجدول رقم (02-04): تطور احتياطي النفط وحجم الإنتاج في النرويج خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاحتياطي(مليون برميل)	7 078	5320	5366	5825	5 497	5 139	6 610	6 376
الإنتاج(ألف برميل/يوم)	1798,6	1680,1	1532,8	1463,6	1511,8	1567,4	1615,5	1587,9

المصدر: موقع منظمة الأوبك (http// www.opec.org), Annual Bulletin 2017 page 26, 32

من خلال الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة أن الاحتياطي النفطي النرويجي شهد انخفاضا خلال سنتي 2011 و2012 مقارنة بسنة 2010 حيث بلغ 5388 مليون برميل خلال سنة 2012 بعدما كان يقدر بـ 7078 مليون برميل خلال سنة 2010، ليشهد بعد ذلك ارتفاعا محسوسا خلال سنة 2016 ببلوغه مستوى 6610 مليون برميل، ويعتبر هذا التذبذب في حجم الاحتياطي طبيعيا بكون الثروة النفطية آيلة للنضوب وغير متجددة، كما ترجع الزيادة إلى دخول الاكتشافات الجديدة حيز الاستغلال، كما أن حجم الإنتاج أيضا يتميز ببعض التذبذب حيث شهد انخفاضا سنتي 2011 و2012 مقارنة بسنة 2010 حيث بلغ 1532,8 ألف برميل في اليوم خلال سنة 2012 بعدما كان يقدر بـ 1798,6 ألف برميل في اليوم خلال سنة 2010، ليشهد بعد ذلك ارتفاعا محسوسا خلال سنة 2016 ببلوغه مستوى 1615,5 ألف برميل في اليوم، كما يمكن الملاحظة من خلال هذه المعطيات أن حجم الإنتاج والاحتياطي النفطي متلازمان إلى أبعد الحدود فكلما زاد حجم الاحتياطي زاد معه حجم الإنتاج في عملية تناسبية تدل على الاستعمال العقلاني للثروات النفطية في هذا البلد.

ثانيا: إستراتيجية إدارة الريع النفطي في النرويج

من أجل ضمان السيطرة الوطنية على الثروة النفطية والتحكم فيها كان للدور التشريعي مساهمة فعالة، حيث في البداية قرر البرلمان النرويجي عدم السماح للشركات القيام بعمليات الاستكشاف والتنقيب والتطوير دون موافقته، وذلك للتأكد من أن الاستثمارات الضخمة لا تعود بالإضرار المباشرة أو غير المباشرة سواء على البيئة أو الصناعات خارج المحروقات، وفي عام 1971 قام البرلمان بتدوين المبادئ الأساسية لسياسة النفط في وثيقة يسهل الاطلاع عليها من طرف كل المواطنين خاصة منهم أولئك المعنيين مباشرة بالقطاع النفطي، وسميت بالوصايا العشرة، وهي[1]:

- ✓ ضمان السيطرة الوطنية على اتجاه وزخم كل عمليات النفط في النرويج.
- ✓ يجب توفير كل احتياجات البلد النفطية من الإنتاج المحلي.
- ✓ حماية البيئة والصناعة المعاصرة من أي تأثير سلبي قد ينتج من عمليات النفط.
- ✓ خلق فرص جديدة للاستثمار في النرويج على أساس النفط النرويجي.
- ✓ منع حرق الغاز الطبيعي المصاحب للنفط.
- ✓ وجوب توصيل الزيت الخام والغاز الطبيعي إلى أرض النرويج قبل تصديرها للخارج.

[1] محمد حسين الجبوري وآخرون، **التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقها في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 3 العدد 10، ص 143.

- ✓ قيام الدولة بتنسيق كل العمليات المتعلقة بالنفط.
- ✓ خلق شركة وطنية تقوم بمصالح الدولة التجارية في قطاع النفط.
- ✓ تعزيز علاقات النرويج الخارجية.
- ✓ وضع سياسة ملائمة بالنسبة للمناطق الواقعة في شمال خط 62 شمالا تتفق مع الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة بهذا الجزء من البلد.

1. صندوق النفط النرويجي:

اقتنعت دولة النرويج من خلال تجاربها السابقة أن إيرادات الثروة النفطية يمكن أن تكون نعمة أو نقمة على اقتصادها، بحسب كيفية استخدام هذا الريع، لذلك قامت بإنشاء صندوق النفط، حيث تبلور فكرة إنشاء الصندوق في عام 1983 بغية التحكم في الإيرادات النفطية لتجنب الأثر السلبي لتقلبات أسعار النفط، وتأسس فعلا في سنة 1990 بموجب قرار صادر عن البرلمان الترويجي وبدأ تحويل الأموال إليه في سنة 1996 ثم تم السماح باستغلال وتوظيف هذه الأموال في شكل أسهم تجارية خلال عام 1998، وحددت له مبادئ وأهداف تتمثل في ما يلي[1]:

- ✓ ضمان وفورات مالية لتمويل التقاعد وتأمين طويل الأجل للإنفاق الحكومي من إيرادات النفط.
- ✓ تمويل عجز الميزانية على أن لا يتجاوز نسبة 4% من أموال الصندوق.
- ✓ خلق موارد جديدة من عائدات النفط لمواجهة تحديات تراجع أسعار النفط في السوق العالمية.
- ✓ استخدام التراكم الرأسمالي الموجود في الصندوق في شكل أصول خارجية بهدف زيادة التدفقات.
- ✓ المحافظة على هيكل صناعي متنوع لتحقيق مداخيل مختلفة لتجنب نفاذ أموال الصندوق.
- ✓ تحقيق سعر صرف وفائدة مستقرين من خلال مختلف السياسات المالية والنقدية.

2. استخدام العوائد النفطية

إن تحقيق الأهداف التي من أجلها تم إنشاء هذا الصندوق لا يتم إلا بوضع استراتيجيات واضحة لإدارة العوائد النفطية، بداية بتولي وزارة المالية بجمع وتدقيق عائدات النفط، وإعطاء الأهمية القصوى لعملية المراقبة التي يقوم بها البرلمان دوريا من خلال التقارير السنوية التي يقدمها الصندوق، زيادة على ذلك يقوم بنك النرويج الاستثماري بإدارة موارد الصندوق، بناءا على الخطط و السياسات التي يضعها مجلس استشاري حكومي، والشكل الموالي يبين علاقة صندوق الثروة النرويجي بالميزانية العامة.

[1] نوري محمد عبيد الكصب، **مرجع سبق ذكره**، ص 100-101.

الشكل(02-11): العلاقة بين صندوق الثروة النرويجي والميزانية العامة

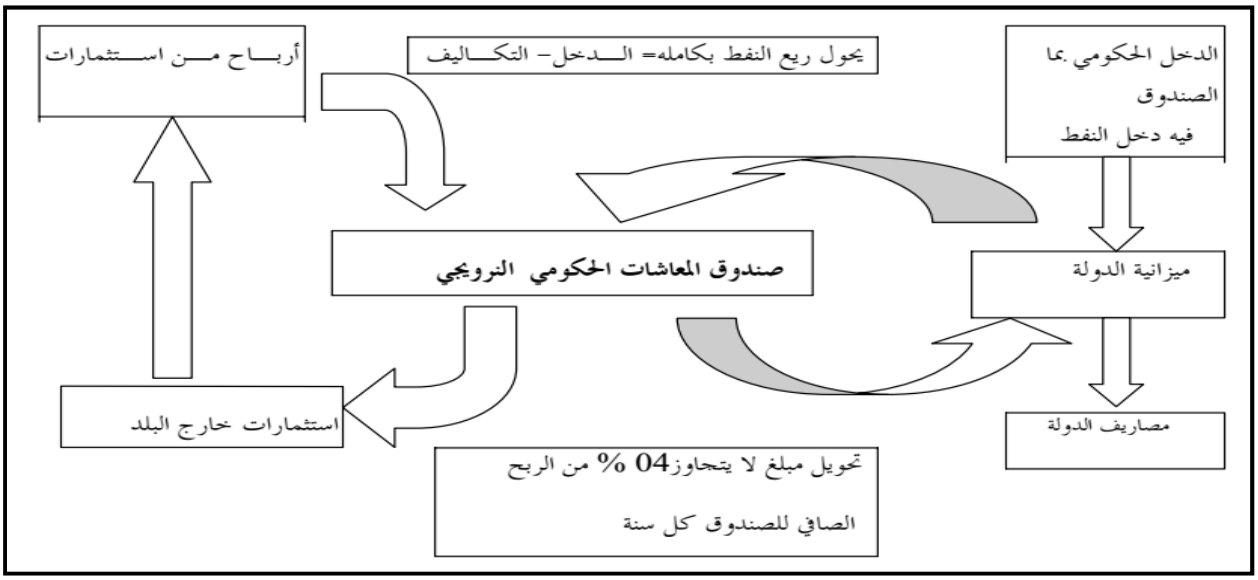

المصدر: فاروق القاسم، النموذج النرويجي، إدارة المصادر البترولية، دار المعرفة، الكويت، ص 405.

من خلال الشكل أعلاه يُلاحظ أن الصندوق على صلة مع الإيرادات العامة ومن ثم ميزانية الدولة من ناحيتين أساسيتين، أولاهما كونه مُستلما وحيدًا للإيرادات المتعلقة بالقطاع النفطي، التي تشكل جزءاً مهما من الإيرادات العامة، ومن جهة أخرى يساهم في تكوين الإيرادات من خلال أعماله الاستثمارية التي ترجع عوائدها للصندوق، ونفس الشيء بالنسبة للنفقات حيث يعمل على تغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فعمله ادخاري بحت بهدف تغطية النفقات في المستقبل في حالة تناقص الاحتياطات النفطية المؤكدة، حيث تتولى وزارة المالية إدارة العوائد في الصندوق تحت مراقبة السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان الذي يقدم تقارير دورية عن أعمال الصندوق، في حين يقوم بنك النرويج الاستثماري والمجلس الاستشاري الأعلى بوضع الخطط والسياسات الاستثمارية، على أن لا تتجاوز نسبة مساهمة الصندوق في الظروف العادية 4% من أرباحه السنوية المتأتية من الاستثمارات المختلفة التي يتولاها الصندوق، ومن بين أهم المهام التي خولتها وزارة المالية للصندوق نجد ما يلي[1]:

- ✓ الصندوق مخول في استثمار أمواله خارج النرويج فقط.
- ✓ يجب أن يسعى الصندوق من خلال استثماراته إلى تحقيق أقصى ربح مع أقل مخاطرة.
- ✓ على الصندوق أن يتحاشى الاستثمار في الشركات أو البلدان التي تنتهك مجموعة المبادئ المحددة سلفا من طرف الحكومة.
- ✓ على الصندوق تجنب الدخول في استثمارات تسيء إلى حقوق الإنسان أو الإساءة للبيئة.
- ✓ تنويع الاستثمارات جغرافيا.
- ✓ تُكوِّن الإيداعات الثابتة نسبة 60 % من استثمارات الصندوق، موزعة جغرافيا بنسب محددة.

[1] محمد حسين الجبوري وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 153.

الفرع الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة في استخدام الريع النفطي

تتكون دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات توحدت عام 1971 بمساحة إجمالية تقدر بـ 83600 كلم مربع، حيث تعتبر إمارة أبو ظبي الأهم من حيث المساحة وعدد السكان والقدرات الاقتصادية، وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة الآن من الدول الرئيسية في العالم في إنتاج وتصدير النفط الخام، حيث يقدر إنتاجها بما يعادل 04% من حجم الإنتاج العالمي ونحو 9,12% من إنتاج دول الأوبك.

أولا: نظرة عامة على اقتصاد الإمارات العربية المتحدة وإمكانياتها النفطية

تحتل الإمارات العربية المتحدة مراكز متقدمة ضمن قائمة الدولة الأكثر رفاهية في العالم من خلال توفرها على مناخ استثماري جالب للتدفقات المالية، كما تتميز بمستوى جيد فيما يخص التنويع الاقتصادي وعدم تركيز الصادرات، إضافة إلى المستوى المرتفع لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي والجدول الموالي يبين أهم مؤشرات الاقتصاد الإماراتي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017

الجدول رقم (02-05):أهم مؤشرات الاقتصاد الإماراتي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017

المؤشرات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج الداخلي الخام GDP (%)	1,64	6,36	5,10	5,79	3,28	3,83	3,04
الدخل السنوي للفرد (ألف دولار)	35,05	35,55	36,41	38,06	39,03	40,16	40,86
الريع النفطي (%من GDP)	20,18	24,83	24,84	24,04	21,37	11,21	13,13
إجمالي الصادرات (%من GDP)	77,71	89,72	100,26	100,55	99,10	100,41	103,82

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

كما يشهد الاقتصاد الإماراتي نموا متسارعا مرتكزا على أجندة مستقبلية "رؤية 2021"، حيث يتميز بصفة الاقتصاد المعرفي المبني على الابتكار من خلال الجهود المبذولة في هذا الاتجاه التي تهدف إلى تعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية ذات القيمة المضافة العالية، حيث اعتمد الإماراتيون في السابق على الزراعة وتجارة التمور واللؤلؤ، ولكن بعد اكتشاف النفط بدأت تبرز معالم هيكلة اقتصاد جديد يعتمد على العديد من القطاعات ويستعرض الجدول التالي مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2017[1].

[1] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الموقع: https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/economy، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2019/03/10.

الجدول رقم (02-06):نسبة مساهمة بعض القطاعات في الناتج الإجمالي للإمارات لسنة 2017

القطاع الاقتصادي	مساهمته في الناتج الإجمالي
النفط الخام والغاز الطبيعي	%29.50
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	%11.70
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	%8.60
التشييد والبناء	%8.40
الصناعات التحويلية	%8.30
أنشطة العقارات	%5.70
النقل والتخزين	%5.40
المعلومات والاتصالات	%2.90

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة.

وعلى صعيد الموارد النفطية، تتمثل إمكانيات الإمارات البترولية في رصيدها من الاحتياطي النفطي العالمي وكذا قدراتها الإنتاجية، فمن جانب الاحتياطات تحتل الإمارات مراتب متقدمة ضمن الترتيب العالمي، أما من جانب القدرة الإنتاجية تحتل الإمارات المرتبة الرابعة في منظمة الأوبك من حيث حجم الإنتاج اليومي من النفط الخام، والجدول الموالي يعطينا نظرة شاملة على تطور الاحتياطات النفطية وكذا حجم الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2010 إلى 2017.

الجدول رقم (02-07): تطور احتياطي النفط وحجم الإنتاج في الإمارات خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاحتياطي(مليون برميل)	97800	97800	97800	97800	97800	97800	97800	97800
الإنتاج(ألف برميل/يوم)	2323,8	2564,2	2653	2796,5	2794	2988,9	3088,3	2966,5

المصدر: موقع منظمة الأوبك (http// www.opec.org), Annual Bulletin 2017 page 26, 32

ثانيا: إستراتيجية إدارة الريع النفطي في الإمارات العربية المتحدة

يعتبر الاقتصاد الإماراتي أكثر الاقتصاديات العربية تنوعا فهو الأكثر جرأة في الاستثمار وتوظيف الموارد المالية ورغم تصنيفها ضمن الدول النفطية إلا أن تأثير النفط في اقتصادها أقل مما هو عليه في دول المنطقة وباقي الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، حيث تمتلك الإمارات سبع صناديق سيادية على رأسها جهاز أبو ظبي للاستثمار ADIA الذي يحتل المرتبة الثانية من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم بأصول بلغت 792 مليار دولار.

1. لمحة عن جهاز أبو ظبي للاستثمار:

تم إنشاء جهاز أبو ظبي للاستثمار سنة 1976 بهدف الاستثمار في أصول إمارة ظبي من خلال التركيز على تحقيق العوائد على المدى الطويل، وهو مؤسسة استثمارية عالمية متنوعة ، مهمتها استثمار الأموال نيابة عن حكومة إمارة أبو ظبي، وإدارة واستثمار فوائض الموازنة العامة للحكومة وحمايتها من الصدمات الخارجية وتوفير الموارد المالية اللازمة للتأمين والحفاظ على الرفاهية المستقبلية، وذلك من خلال تحويل موارد الثروة النفطية الناضبة إلى موارد مالية مستدامة، حيث ينفذ برنامجه الاستثماري بصفة مستقلة عن حكومة إمارة أبو ظبي أو الهيئات الاستثمارية الأخرى، وتسند للعضو المنتدب بموجب القانون مسؤولية تنفيذ سياسة جهاز أبو ظبي للاستثمار وإدارته ، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالاستثمارات[1]، مهمة ، وأهداف مستقبلية تتمثل في تحويل موارد الثروة النفطية الناضبة إلى موارد مالية مستدامة تضمن الحفاظ على رفاهية الأجيال القادمة ، وهو ما يوضحه

الشكل رقم (02-12):سياسة جهاز أبو ظبي للاستثمار لإدارة الاستثمارات

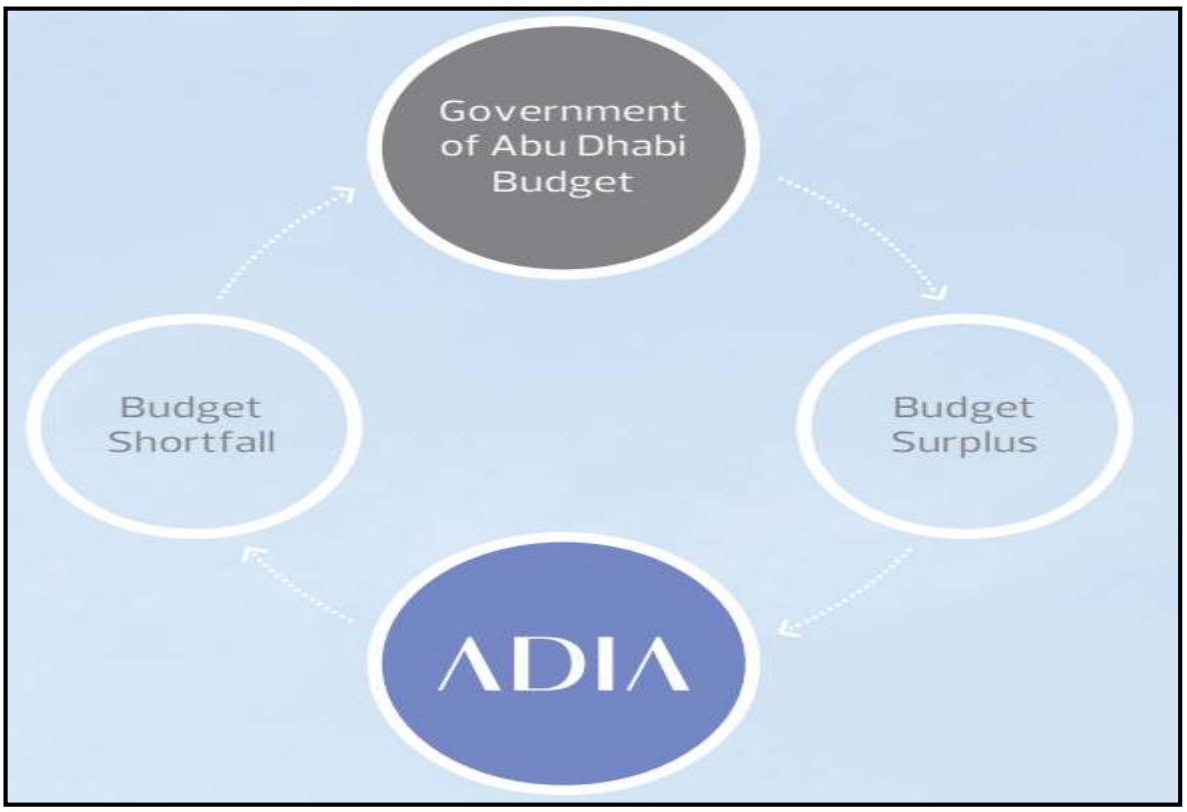

المصدر: التقرير السنوي لجهاز أبو ظبي للاستثمار، 2017، ص 42.

2. إستراتيجية إدارة الاستثمارات في جهاز أبو ظبي للاستثمار

تتمثل مهمة الهيئة الرئيسية في التركيز على الاستثمار الخارجي من خلال أصول متنوعة وفي قطاعات اقتصادية مختلفة، وبغرض تقليص المخاطر المصاحبة لعملية الاستثمار تستهدف الهيئة كذلك

[1] عمار جعفري، الطاهر بعلة، صناديق الثروة السيادية إدارة الثروات في زمن الأزمات، التجربة الإماراتية نموذجا، مجلة شعاع للدراسات، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد01، 2017، ص 10

تنويع المناطق الجغرافية التي تتم فيها عمليات الاستثمار، كما تتميز إستراتيجية الهيئة بالمرونة وإمكانية التعديل وفقا للظروف الاقتصادية السائدة، ويتم إعداد إستراتيجية الاستثمار من قبل لجنة الاستثمار والتي تكون محفظة مرجعية متناسبة مع أهداف الهيئة وضمن مجالات محددة يتعين على الهيئة أن لا تتجاوزها، حيث تتوزع استثمارات جهاز أبو ظبي للاستثمار على مجموعة متعددة من الأصول الاستثمارية كالأسهم والسندات والعقارات وغيرها، ولكن بنسب مختلفة لكل أصل سواء بحده الأدنى أو بحده الأقصى، وغالباً ما تستحوذ الأسهم في الأسواق المتقدمة على النصيب الأكبر من المحفظة الاستثمارية، حيث تتراوح بين (35 و 45 بالمائة) من إجمالي المحفظة الاستثمارية، أما نصيب الأسهم في الأسواق الناشئة فقد تراوحت نسبتها (10 و 20 بالمائة)، بالإضافة إلى السندات الحكومية والتي تعد مصدراً رئيساً للدخل الثابت للمحفظة الاستثمارية، أما بخصوص التقسيم الجغرافي للأصول الاستثمارية لجهاز أبو ظبي للاستثمار، فقد حافظت على نسبها القصوى والدنيا على مدى السنوات الثلاث الماضية، على الرغم من الأزمة المالية التي تمر بها بعض الدول الأوروبية إلا أن نسبة الاستثمارات في أوروبا مازالت عند 35 بالمائة في حدها الأقصى و25 بالمائة في حدها الأدنى، أما أمريكا الشمالية فقد بلغت نسبتها القصوى 50 بالمائة من إجمالي المحفظة الاستثمارية و35 بالمائة كحد أدنى من إجمالي المحفظة الاستثمارية لجهاز أبو ظبي للاستثمار، أما الدول الآسيوية المتقدمة فقد بلغت نسبتها 20 بالمائة في الحد الأقصى و10 بالمائة في الحد الأدنى لها، بينما كانت نسبة الأسواق الناشئة ما بين 25 بالمائة كحد أقصى وما بين 15 بالمائة كحد أدنى، هذا وقد حقق جهاز أبو ظبي للاستثمار ارتفاعاً في عوائد محافظهِ الاستثمارية طويلة الأجل السنوية في نهاية عام 2017، بالمقارنة مع نهاية 2016، حيث ارتفع العائد السنوي على المحفظة الاستثمارية لجهاز أبوظبي للاستثمار إلى 7% سنوياً للأصول المستثمرة لأجل 30 عاماً خلال 2017، مقارنة مع 6.9% عام 2016 كما ارتفع العائد على الأصول المستثمرة لأجل 20 عاماً إلى 6.5 % عام 2017 مقارنة مع 6.2% عام 2016، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (02-13):تطور معدلات العائد السنوي لجهاز أبو ظبي للاستثمارات

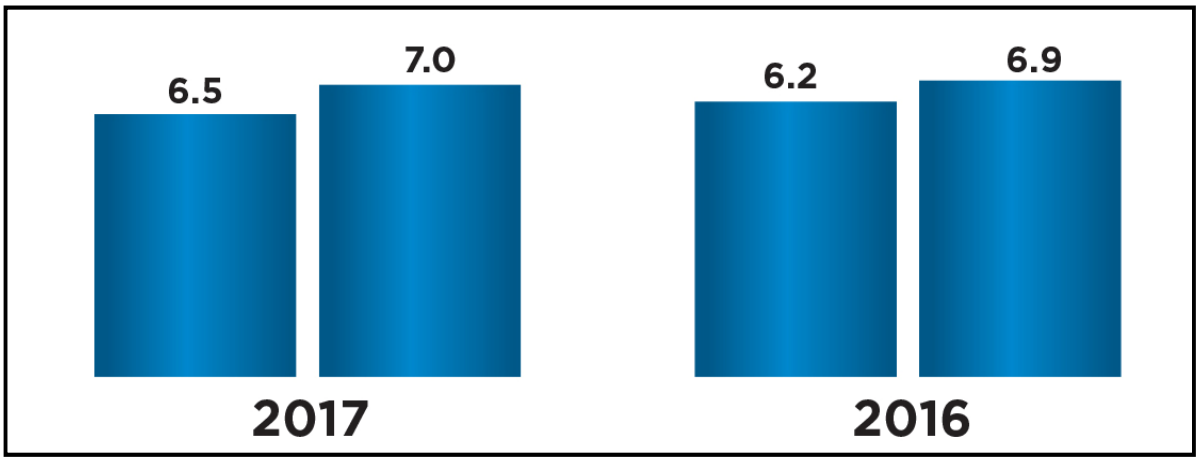

المصدر: بوابة البيان الاقتصادي، متوفر على الرابط https://www.albayan.ae/economy/local-market/2018-05-01-1.3252718، تمت زيارة الموقع بتاريخ:2019/04/22.

المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط والأزمات النفطية

إن عدم الاستقرار يعتبر من أبرز السمات والخصائص التي تتميز بها أسعار النفط، حيث مرت عبر التاريخ بالعديد من المحطات التي أدت إلى تأرجحها صعودا ونزولا، الشيء الذي يجعل الدول النفطية في قلق مستمر جراء الآثار الكبيرة التي تخلفها هذه التذبذبات على مستوى الإيرادات النفطية

المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد العالمي

الفرع الأول: أسعار النفط والعوامل المتحكمة في تحديدها

أولا: مفهوم سعر النفط وأنواعه

يشير سعر النفط الخام إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام مقاسا بالدولار الأمريكي، حيث نميز وجود اختلاف في أسعار النفط حسب المناطق الجغرافية الذي يرجع أساسا إلى درجة الكثافة النوعية للنفط الخام، التي كلما زادت تكون القيمة السعرية أكثر ارتفاعا، وحسب هذا المعيار يصنف النفط الخام إلى ثلاثة أنواع وهي:

- ✓ النفط الخفيف الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية تفوق 35 درجة.
- ✓ النفط المتوسط الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية بين 28 و 35 درجة.
- ✓ النقط الثقيل الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية أقل من 28 درجة.

وتوجد العديد من المصطلحات التي تطلق على سعر النفط، نذكر منها[1]:

1. السعر المعلن: يقصد به سعر البرميل المعلن عنه من قبل الشركات النفطية في كارتل الشقيقات السبع[2] محسوبا بالدولار الأمريكي، حيث ابتدأ العمل به سنة 1880 من قبل شركة "ستاندرد أويل نيوجرسي"، التي فرضت سيطرتها على عمليتي استخراج وتكرير النفط الخام، وبالتالي تعلن عن سعر برميل النفط المستخرج من البئر مباشرة.

2. السعر المتحقق : يكون دائما أقل من السعر المعلن إذ هو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه بعض الخصومات، التي تهدف إلى ترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود (بعض الامتيازات)، كما يطلق عليه السعر النفطي الآني، ويتحكم في هذا السعر طبيعة المنافسة والموقع الجغرافي والمحتوى الكبريتي للنفط، وكثافته.

3. السعر الضريبي : يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائدا الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ويسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية، وتمثل هذه الأسعار الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على برميل النفط الخام.

4. سعر الإشارة : يعبر هذا السعر المستوى المتوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق، ويعتد به عند التوصل إلى اتفاق بين المنتج والمستورد كما حدث بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المبرم بينهما بتاريخ 28

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط، كتاب الكتروني**، متوفر على الرابط: https://www.arab-oil-naturalgas.com/oil-price-types ، تم زيارة الموقع بتاريخ: 2019/01/21 على الساعة 09:30.

[2] **الشقيقات السبع**، يقصد بها مجموعة من الشركات وهي: اكسون موبيل الأميركية وشل الهولندية وبريتش بتروليوم البريطانية وشيفرون الأميركية وتوتال الفرنسية وكونكو فيليبس الأميركية وايني الايطالية

جويلية 1965، أو بحساب سلة من أنواع النفط الخام المتقاربة من حيث الكثافة والجودة، وأنواع النفط الذي يستعمل فيه هذا السعر عديدة نذكر منها : النفط العربي الخفيف، نفط سلة الأوبك[1]، نفط غرب تكساس، نفط بحر الشمال.

5. السعر الفوري: ويقصد به سعر البرميل من النفط الموحد المتعامل به في الأسواق الحرة أو المفتوحة مثل سوق روتردام، وسنغافورة.

6. السعر الاسمي والسعر الحقيقي: فالسعر الاسمي يعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار ، أما الحقيقي فيخصم منه معدلات التضخم أو يقاس بكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل.

وإضافة إلى هذه ا أنواع من الأسعار ينبغي الإشارة أيضا إلى الأسعار الآجلة أو أسعار صفقات الأجل الطويل حيث يتم فيها التعاقد على تسليم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة وكذلك سعر البرميل الورقي الذي هو عبارة عن عقود البيع الآجلة التي تنتقل من مستثمر الى آخر عن طريق التداول في الأسواق العالمية.

ثانيا: العوامل المتحكمة في تحديد أسعار النفط

إن عدم الاستقرار يعتبر من أبرز السمات والخصائص التي تتميز بها أسعار النفط، حيث مرت عبر التاريخ بالعديد من المحطات التي أدت إلى تأرجحها صعودا ونزولا، الشيء الذي يجعل الدول النفطية في قلق مستمر جراء الآثار الكبيرة التي تخلفها هذه التذبذبات على مستوى الإيرادات النفطية باعتبارها المصدر الوحيد لتمويل الاقتصاد الكلي لهذه الدول، ويرجع الباحثين هذه التقلبات إلى العديد من الأسباب والمتغيرات الاقتصادية، المناخية، والسياسية، إضافة المضاربة نوجزها باختصار في ما يلي[2]:

1. حجم الاحتياطي النفطي: إن حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام، يلعب دورا هاما في تحديد سعر النفط الخام في العالم، فعندما يزيد الجيولوجيون التابعين للشركات الدولية العملاقة من تقديراتهم لحجم الاحتياطي فإن حدة الخوف من ندرة الموارد النفطية تقل مما يدفع بأسعار النفط إلى السير باتجاه الانخفاض، أما إذا كانت التوقعات تشير إلى الاحتياطي في تناقص فأن أسعار النفط الخام سوف ترتفع.

2. مستويات الطلب والعرض على النفط: إن الإنتاج النفطي يعتمد أساسا على القدرة في الاستخراج من الآبار، ومن ثم فأن ارتفاع سعر النفط لا يقابله بالضرورة زيادة هامة في حجم العرض النفطي، فتزيد الضغوط على الأسعار وتدفع بها نحو الارتفاع بصورة اكبر، ومن جهة أخرى يتسم النفط بشكل عام بانخفاض مرونة بالنسبة للسعر ، حيث أن ارتفاع سعر النفط الخام لا يترتب عليه بالضرورة انخفاضا في الكمية المطلوبة، وانخفاض السعر لا يترتب عليه ارتفاع في الكمية المطلوبة من النفط.

[1] تتكون سلة أوبك من سبعة خامات تنتج "أوبك" ستة منها، وهي النفط العربي السعودي الخفيف، دبي الفاتح، الصحراوي الجزائري، بوني الخفيف النيجيري، ميناس الإندونيسي، وتياخوانا الخفيف الفنزويلي، بالإضافة إلى خام لا تنتجه "أوبك" هو إثماس المكسيكي

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، متوفر على الرابط: https://www.arab-oil-naturalgas.com/oil-price-types/ .

3. معدل النمو الاقتصادي: إن ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي وتوسع النشاط الاقتصادي يؤدي حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط، ومن ثم ارتفاع الأسعار، أما تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض الأسعار[1].

4. سعر صرف الدولار الأمريكي: منذ أن تم اعتماد تقويم سعر النفط الخام بالدولار، أصبحت العلاقة معقدة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي، حيث أن أي تغير في سعر صرف الدولار يؤثر بشكل مباشر أو قصير الأجل في مستوى سعر النفط الخام، فيؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط، أما الأثر غير المباشر أو البعيد الأجل، لانخفاض الدولار يؤدي انخفاض الطاقة الإنتاجية، هذا يعني انخفاض العروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط[2].

5. المضاربة في الأسواق المالية: تساهم المضاربة بشكل كبير في التأثير على أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث على أساس التوقعات المستقبلية للأسعار استناداً إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذلك السياسية والمناخية، وعندما تكون هذه التوقعات تفاؤلية يسعى المضاربون إلى شراء العقود النفطية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وعندما تنعكس تلك التوقعات تبدأ عمليات بيع النفط فتنخفض أسعاره بصورة اكبر.

6. نوعية النفط الخام: يعتمد تصنيف النفط الخام على كثافته، حيث نميز نوعين رئيسيين هما الثقيل والخفيف، هذا الأخير يعد أكثر طلبا من غيره بالنظر إلى الطلب الكبير على مشتقاته مما يؤدي ندرته في الأسواق العالمية إلى ارتفاع الأسعار والعكس صحيح.

7. العوامل السياسية: يتركز إنتاج النفط في الخليج بصورة أساسية التي تعتبر منطقة عرضة لتقلبات السياسية من وقت لآخر، ونتيجة لذلك فأن أي تغير في الأوضاع السياسية في المنطقة سينعكس بشكل مباشر على الأسعار العالمية للنفط الخام، فعلى سبيل المثال تؤثر الأزمة النووية الإيرانية والتهديدات الأمريكية إلى ارتفاع أسعار البترول في حالة تنفيذ هذه التهديدات، وبالتالي فالاستقرار السياسي الإقليمي مهم جدا للدول المستهلكة لأنه يحافظ على مستويات مقبولة من الأسعار[3].

8. التقلبات في المناخ: بما أن النفط هو المدخل الرئيسي في عمليات توليد الطاقة فان التغيرات في درجات الحرارة من حيث ارتفاعها أو انخفاضها يصاحبه ارتفاع أو انخفاض الطلب على الطاقة خاصة بغرض التدفئة، مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الطلب على النفط، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر في أسعار النفط الخام، إضافة إلى الظروف القاهرة التي يمكن أن تشهدها الدول كالأعاصير والزلازل والبراكين التي تؤدي إلى تعطيل العمل في محطات إنتاج وتكرير النفط وكذا النقل البري والبحري.

---

[1] مصطفى جاب الله، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات – حالة الجزائر -**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 9، المجلد 1، جوان 2016، ص 10.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، متوفر على الرابط: https://www.arab-oil-naturalgas.com/oil-price-types/

[3] مصطفى جاب الله، **المرجع السابق**، ص 11.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط وأثره على الدول المنتجة والمستهلكة

أولا: التطور التاريخي لأسعار النفط

مرت أسعار النفط بعدد من المحطات التي أدت إلى تأرجحها عبر تاريخ النفط، حيث تراوحت أسعار النفط الخام إلى غاية نهاية الستينات بين 2,5 و 3 دولارات للبرميل الواحد، ثم ارتفع سعر النفط تدريجيا واستقر عند 8 دولارات تقريبا حتى عام 1970، الذي تزامن مع نشأة منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، التي طالبت برفع في الأسعار المعلنة للنفط وكذا زيادة الحصة الضريبية، في تماشٍ واضحٍ مع الهدف من إنشائها المتمثل في تقرير سعر النفط الخام في السوق العالمية بدلا من تقريره من طرف الشركات النفطية الكبرى، وهو ما تقرر في اجتماع المنظمة في طهران في 1970/02/14 المنبثق عنه زيادة أسعار البترول من جانب واحد في سابقة تاريخية أنهت التحكم المطلق للشركات العالمية للنفط في عملية تسعير النفط الخام، حيث بلغ سعر النفط الخام حوالي10 دولارات للبرميل عام 1974، ليشهد قفزة أخرى خلال 1977 في مؤتمر "ستوكهولم" الذي نتج عنه زيادة في سعر برميل الخام إلى أن وصل السعر بحلول 1979 إلى 29 دولارا للبرميل، ثم 32 دولارا للبرميل في سنة 1980 نتيجة بروز أحداث منطقة الشرق الأوسط والثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية، بعد ذلك شهدت أسعار النفط انخفاضا منذ بداية 1982 بمعدل دولارين وذلك بسبب تأثير السوق الفورية وتلاعب المستهلكين الكبار بكميات المخزون لتقرر تبعا لذلك منظمة الأوبك تخفيض أسعارها إلى حدود 30 دولارا للبرميل بعدا حاولت التحكم في حصص الإنتاج إلا أنها لم تفلح بسبب أن معظم أعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات أعلى من حصصهم، غير أن الأسعار واصلت التقهقر إلى أن وصلت في منتصف 1986 إلى عتبة الـ 15 دولارا، ليجتمع قادة الدول الأعضاء لتحديد سقف الإنتاج بـ 15مليون برميل في اليوم والالتزام بسعر رسمي عند 18 دولار للبرميل.[1]

كما ارتفعت الأسعار في عام 1990 بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج، حتى بلغت سقف 40 دولارا للبرميل، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم سوى بضعة شهور لتدخل بعدها الأسعار في هبوط حاد ومتواصل إلى غاية 1994، جراء الصراعات السياسية و ما تبعها من حصار اقتصادي على العراق التي شكل فيها نظام النفط مقابل الغذاء الصادر عن الأمم المتحدة نقطة بارزة في العقوبات الدولية التي كان أثرها جد سلبي على مستوى الأسعار خاصة وأن الحرب "العراقية الإيرانية " التي تسببت في هبوط إجمالي إنتاج النفط من البلدين من 6.5 مليون برميل يوميا قبل الحرب إلى نحو مليون برميل يوميا فقط، كانت بين دولتين نفطيتين بالأساس، وأكثر من ذلك تنتميان لنفس المنظمة، وبقيت الأمور على ما هي عليه إلى غاية 1996 أين نجحت منظمة الأوبك في ضبط الحصص وخفض إنتاجها بمقدار 03 ملايين برميل في اليوم عام 1999 لتصعد الأسعار إلى 25 دولارا للبرميل.

[1] طارق بن قسمي الزهرة فرحاني، **تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مؤتمر السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتامين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1، 2015، ص 3.

ومع دخول الألفية الثالثة ساعدت المشاكل الفنية بداية عام 2002 في صعود أسعار النفط إلى مستوى 30 دولارا، ليشهد صعودا متواترا ابتداء من سنة 2003 التي شهدت ارتفاعا مطردا في أسعار النفط نتيجة تحسين الطلب على النفط بسبب الرواج الاقتصادي الذي عرفته دول جنوب شرق آسيا، والتزام دول الأوبك بحصتها وتخفيض الإنتاج، وقد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار لتتخطى حدود 50 دولارا للبرميل ومن أهمها:[1]

- ✓ الحرب الأهلية في نيجيريا مما اثر على انخفاض حجم إنتاجها بحوالي 10% خلال سنة 2004.
- ✓ الاضطرابات السياسية في العراق وفنزويلا.
- ✓ الإعصار الذي شهده خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص.
- ✓ المشاكل التي واجهتها الشركة الروسية "يوكوس" بسبب الضرائب المفروضة عليها مما ساهم في انخفاض إنتاجها وبالتالي ارتفاع الأسعار.
- ✓ تواصل نشاط الشركات المضاربة على النفط نتيجة التخوف من إمدادات البترول خاصة بالنسبة للعقود الآجلة.

وفي سنة 2005 استمر التهاب الأسعار حيث وصل إلى عتبة 60 دولارا للبرميل بسبب مجموعة من العوامل، أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج بعض الشركات البريطانية والروسية، وبحلول شتاء سنة 2007 قفز سعر البرميل إلى حدود 90 دولارا أمريكيا، لتشهد سنة 2008 أعلى مستويات الأسعار التي تخطت حاجز الـ 100دولارا وبالضبط 113.5 دولارا خلال الفصل الثاني من نفس السنة، ليتقهقر تقهقرا حادا خلال الفصل الرابع جراء الأزمة المالية العالمية التي ألقت بضلالها على أسواق المال و المؤسسات المصرفية ليصل إلى 52.5 دولارا خلال نهاية هذه السنة، وبحلول سنة 2009 أستقر السعر في المتوسط في حدود 60 دولارا للبرميل الواحد.

على الرغم من انخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي فقد بدأت برامج التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها دول عديدة إلى انتعاش اقتصادي والذي انعكس بدوره بشكل ايجابي على تحفيز الطلب على النفط إلى معاودة الأسعار إلى ارتفاعها خلال عامي 2010 و2011 ليصل معدلها 77.4 دولارا للبرميل و 107.3 دولار للبرميل على التوالي، ليستمر الارتفاع في الأسعار حتى منتصف عام 2014 أين أخذ سعر النفط بالهبوط التدريجي حيث انخفض سعر خام برنت خلال الفصل الأول من 112دولار للبرميل في جوان إلى 62دولار في ديسمبر 2014 وذلك بسبب مجموعة منة العوامل، في مقدمتها أولها عدم نمو الطلب العالمي على النفط موازاةً مع زيادة العرض إضافة إلى أثر التوقعات، حيث ساد التوقع بتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم الطلب العالمي على النفط، وارتفاع سعر الدولار تجاه العملات الأخرى وبغية الحفاظ على حصصها في سوق النفط قررت دول لأوبك في اجتماع 27نوفمبر 2014 بعدم تخفيض الإنتاج

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، متوفر على الرابط: https://www.arab-oil-naturalgas.com/oil-price-types/

لإيقاف انخفاض الأسعار. ولقد ساهم ذلك باستمرار هبوط سعر النفط حتى وصل إلى 49 دولار للبرميل في مطلع 2015[1]، والشكل الموالي يبين مختلف التقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الشكل رقم (02-14): تقلبات أسعار النفط بين 1970 و2015 بأسعار (West Texas)

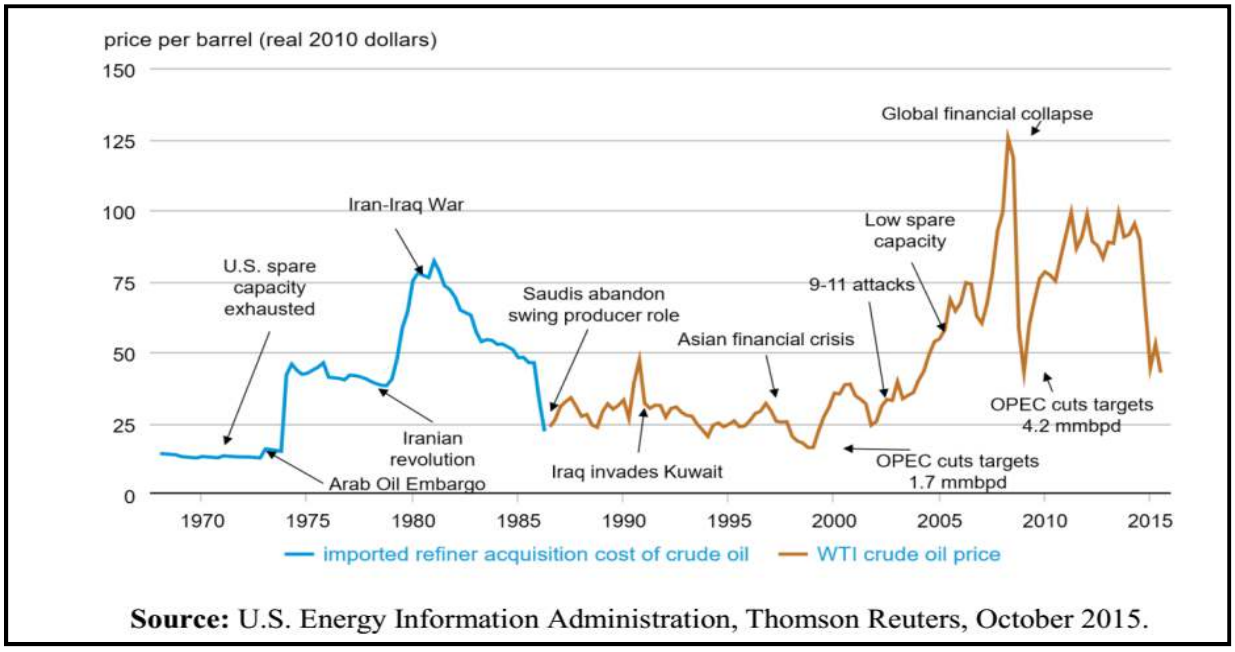

Source : U.S Energy Information, October 2015.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة

تتباين تداعيات تقلبات أسعار النفط سواء على الدول المصدرة أو المستوردة أو حتى على باقي اقتصاديات دول العالم، حيث يكون لها مضاعفات عديدة كحدوث خسائر في صادرات وإيرادات المالية العامة، كما قد تؤثر على حجم الإنفاق الحكومي، من جهة أخرى قد تؤدي إلى زيادة الواردات النفطية نمو في الطلب العالمي وفيما يلي سرد لبعض نتائج هذه التقلبات على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة لهذه المادة الحيوية سواء في حالة الارتفاع أو الانخفاض.[2]

1- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة

إن تأثير أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية يعد محدودا مع اختلاف الوضع من دولة إلى أخرى، أما بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول، فإن التأثير سيكون سلبيا، ليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي و زيادة نسبة التضخم في هذه الدول، بل في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري، حيث يؤدي انخفاض الأسعار لكثير من الدول المستوردة زيادة معدل النمو و ضعف الضغوط على معدل التضخم و الميزان التجاري و الميزانية العامة، و قد تحقق البلدان النامية المستوردة للنفط مكاسب ضخمة من انخفاض أسعار النفط خاصة في حالة ارتفاع معدل النمو

[1] زهيبة زمال، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الاقتصادي كما أن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات من البترول و بالتالي تحسن ميزان مدفوعات الدول المستوردة، أما في حالة الارتفاع ينجم على ذلك اختلال وعجز موازين مدفوعاتها، في هذا الصدد شهدت الديون الخارجية لهذه الدول ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت 86 مليار دولار سنة 1971مما جرها إلى الاقتراض كسبيل وحيد للتخفيف من حدة أزماتها الاقتصادية، إلا أنه بعد أزمة 1973 غيرت هاته الدول سياستها تجاه الطاقة من خلال قرار معظم الحكومات الأوروبية في ذلك الوقت تنويع مصادر الطاقة وكذا الاعتماد على موردين مختلفين للمواد النفطية، تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتأثر كثيرا من تلك الأزمة فكانت تعتمد على ما تنتجه على أرضها من البترول، أما اليابان والدول الأوروبية التي لا تمتلك مصادر نفطية.[1]

من جهة أخرى فإن الدول المستهلكة للبترول- الصناعية و النامية – تتخذ سياسات تؤدي إلى تخفيض استهلاكها من البترول، والذي يؤثر بدوره على دخل ووضع الدول الرئيسة المنتجة للبترول، فمن السياسات التي اتخذتها الدول المستهلكة والتي أثبتت فعاليتها في فترات ارتفاع الأسعار السابقة، رفع الضرائب على المنتجات البترولية، و تشجيع استخدام البدائل الأخرى للطاقة، وزيادة معدل كفاءة استخدام البترول و الطاقة[2].

2 – انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة:

إن تقلبات أسعار النفط من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على الدول المصدرة للنفط، لذلك نجدها تقوم بتوفير خصومات على مبيعاتها النفطية مقابل الحفاظ على زبائنها، فنجد بعض الدول بحكم احتياطاتها الكبيرة تستطيع أن تتحمل انخفاض الأسعار سواء على المدى القصير أو المتوسط، وذلك من خلال استعمال احتياطاتها النقدية لتلبية حاجة الميزانية في حين هناك دول أخرى تكون دائما بحاجة ماسة إلى سعر مرتفع لبرميل النفط حتى تضمن تحصيل الإيرادات اللازمة لإعداد موازناتها[3]، ففي حالة الارتفاع يؤدي ذلك إلى حدوث أثار إيجابية على اقتصاديات الدول المصدرة، حيث تحدث زيادات كبيرة في العوائد النفطية و انعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، كما عززت من قدرات حكومات هذه الدول على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة حجم الفوائض المالية النفطية، و توجيه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معاونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية[4].

---

[1] شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات،**أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على سياسة الدول**، متاح على الموقع، **http://diae.net/6739**، تاريخ الاطلاع: 2018/03/15

2 إبراهيم بن عبدالعزيز المهنا، جريدة الشرق الأوسط، **لماذا ترتفع أسعار البترول؟ وما آثار ذلك؟**، تاريخ الاطلاع :11/04/2019، متاح على الموقع: https://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=9412&article=253560#.VO5G3yu

[3] عبد العزيز الدوسري، **ماذا كان يتوقع العالم من منظمة أوبك** ؟ متاح على الموقع،/http://www.derasat.org.bh/ar/publications، تاريخ الاطلاع : 2018/03/30.

[4] إبراهيم بن عبدالعزيز المهنا ، مرجع سبق ذكره.

في المقابل فإن تراجع أسعار النفط يحمل آثار كارثية على الدول المصدرة للنفط، سواء تلك الأعضاء في " الأوبك" أو خارجها، و بالطبع تختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدة، و لا يقتصر هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي وظهور حالات العجز في موازنات الدول المصدرة للنفط[1]، و إنما يطول أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح مع تراجع أسعار النفط، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها[2]، من جهة أخرى يمكن لانخفاض أسعار النفط أن يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.[3]

والشكل الموالي يبين أن أغلبية الدول المنتجة تقوم ببناء ميزانياتها على أسعار نفط تفوق قيمتها 80دولار/للبرميل مثل: المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، الجزائر، إيران وليبيا. أما بالنسبة للكويت الإمارات العربية وقطر فتقوم ببناء ميزانياتها بأسعار نفط تتراوح مابين 40و 80دولار/للبرميل.

الشكل رقم (02-15): سعر برميل النفط الذي يحقق معادلة ميزانيات بعض الدول لسنة 2015

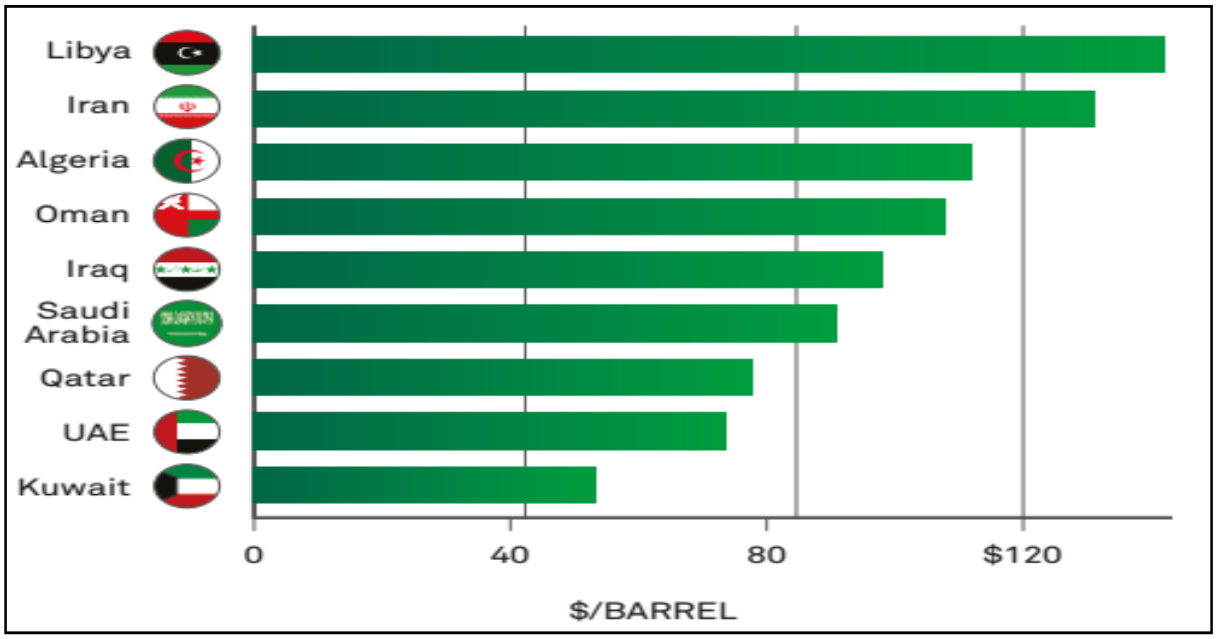

Source: Black Rock Investment Institute and IMF, January 2015. Note: The fiscal breakeven is the oil price at which the fiscal balance is zero, based on IMF forecasts for 2015. P 08.

[1] منال بلقاسم، **أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، العدد 5، 2017، ص 161.

[2] طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

[3] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000 – 2010**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 48- 49.

المطلب الثاني: الأزمات النفطية قبل الألفية الثالثة

عرفت تقلبات أسعار النفط قبل حلول الألفية الثالثة مرحلتين أساسيتين من الأزمات، تمثلت الأولى في الارتفاع الملحوظ في مستويات أسعار النفط أما الثانية فشهدت انخفاضا شديدا في السعر، حيث تم تقسيم هذا المطلب على أساس اتجاه تطورات أسعار النفط ونتيجة كل مرحلة على كل من دول الأوبك والدول الصناعية الكبرى، وكذا الشركات الأجنبية الناشطة في هذا المجال، والشكل الموالي يبين بوضوح شدة تأثر عائدات الصادرات النفطية لدول منظمة الأوبك خلال الأزمات العالمية، ويظهر جليا التغير الكبير في هذه العائدات التي شهدت طفرة نوعية خلال أزمتي 1973 و1976 اللتان كانتا في صالح هذه الدول، حيث تضاعف حجم الإيرادات النفطية والعكس بالعكس فيما يخص أزمتي 1986 و1989.

الشكل رقم (02-16): حجم الصادرات من النفط الخام لدول الأوبك خلال الفترة (1960- 2007)

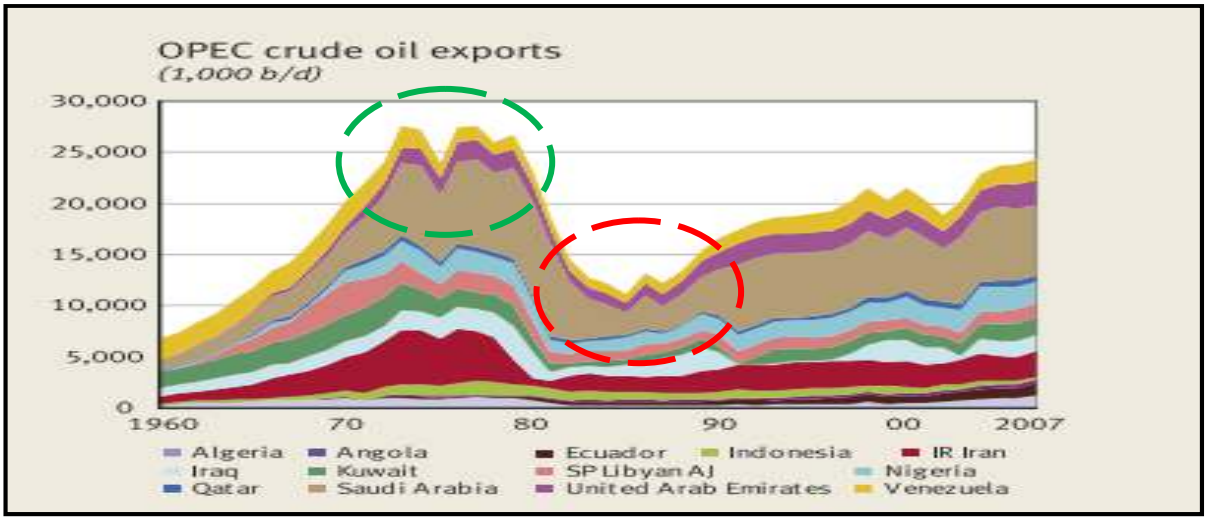

Source : OPEC Annuel Statistical Bulletin 2007.

الفرع الأول: الأزمات في اتجاه الزيادة

أولا: الأزمة النفطية الأولى (1973)

شهدت السوق البترولية في أكتوبر 1973 أزمة نفطية حادة حينما قامت الدول العربية بتقليص كمياتها المعروضة في السوق الدولية، بسبب الحرب العربية – الإسرائيلية، فأوقفت الدول العربية نفطها المصدر للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، مما أدى إلى انخفاض حادا في العرض البترولي فالتهبت أسعار النفط ووصل سعر النفط العربي الخفيف بداية 1974 إلى 10,73 دولارا للبرميل بعدما كان يساوي 3,01 دولارا خلال أكتوبر1973، والجدول الموالي يبين تطور أسعار النفط خلال هذه الفترة.

الجدول (02-08): تطور الأسعار الاسمية للخام العربي الخفيف من 1970إلى 1979

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعر الاسمي	1,67	2,03	2,29	3,05	10,73	10,73	11,51	12,39	12,70	17,25

Source : OPEC Annuel Statistical Bulletin 2008.

إلا أنه لم يكن توقف تصدير النفط العربي السبب الوحيد لهذه الأزمة، حيث نجد أيضا من بين الأسباب ذلك التنافس الكبير على الطاقة من قبل الدول الصناعية الكبرى، وكذا تكتل الدول الأعضاء في منظمة الأوبك وتخلصهم من حدة الضغوط الخارجية ودخول أعضاء جدد ليبلغ إنتاجها حوالي 53% من إجمالي الإنتاج العالمي، ونتيجة لذلك كان لهذه الأزمة تأثيرات متباينة تراوحت بين السلب والإيجاب على أطراف تجارة النفط في الأسواق العالمية من دول الأوبك والدول الصناعية الكبرى والشركات العالمية الناشطة في هذا المجال نذكر منها ما يلي[1]:

- ✓ تحكم دول منظمة الأوبك في إنتاجها النفطي بعدما كانت تسيطر عليه الشركات الأجنبية، مثل ما حدث في العراق والجزائر وقطر الذين قاموا بتأميم حصص الشركات الأجنبية.
- ✓ تضاعف مداخيل البترول لدول الأوبك من 1970 إلى 1976 مستفيدة من الارتفاع الكبير الحاصل في أسعار البترول الذي قفز من 1,67 دولارا سنة 1970 إلى 11,51 دولارا سنة 1976.
- ✓ تسببت هذه الأزمة في تعطيل مسار النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى نظرا لقلة المعروض النفطي في السوق مما أثر على السير الحسن لمصانعها وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما أدى بهذه بالدول الصناعية إلى وضع استراتيجيات جديدة للبحث عن مصادر الطاقة البديلة للنفط، ووضع مخزون للنفط للاعتماد عليها في حالات الكوارث والأزمات.
- ✓ توقف إنتاج النفط العربي أدى بالشركات الأجنبية إلى تحسين مستويات أرباحها، وكذلك سعت إلى التنقيب عن البترول خارج دول المنظمة لتغطية خسارتها لبعض الامتيازات في الدول العربية.

ثانيا: الأزمة النفطية الثانية(1979)

لم يدم طويلا استقرار أسعار النفط بعد أزمة 1973، حيث وبحلول سنة 1979 بدأت تظهر في الأفق معالم أزمة جديدة التي كان سببها الرئيسي يتمثل في عدم ارتفاع المنتجات الطاقية البديلة للنفط بشكل كافي لتعويض الشح في المعروض النفطي، التي تسببت في تغيير مفاجئ بين الطلب والعرض النفطي ، وبالرجوع على الجدول رقم (03) نلاحظ أن الأسعار قفزت من 12.70 دولارا للبرميل عام 1978 إلى 17.25 دولارا عام 1979، نتيجة لهذا الاختلال بين العرض والطلب، كما أن لقيام الثورة الإسلامية في إيران الأثر البالغ على أسعار النفط بحكم التقهقر التدريجي لحجم إنتاج إيران من النفط الخام الذي لم تستطع تعويضه بقية الدول الأخرى مما أدى الى تزاحم المشترين على طلب النفط بغية زيادة مخزونهم تحسبا للظروف المستقبلية المحتملة الحدوث، واستمر هذا الارتفاع حتى الثلاثي الأول من عام 1980 حيث بلغ حوالي 32 دولارا للبرميل، وبعد استقرار الأوضاع في إيران بدأت أسعار النفط في التراجع شيئا فشيئا لتصل إلى حدود 27 دولارا خلال سنة 1985[2].

[1] العمري علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[2] عبد الستار موسى، **التطور التاريخي لأسعار النفط للمدة 1862-2010** ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد18، ص 9.

كان لهذه الأزمة تأثيرات متباينة تراوحت بين السلب والإيجاب على أطراف تجارة النفط في الأسواق العالمية من دول الأوبك والدول الصناعية الكبرى والشركات العالمية الناشطة في هذا المجال نذكر منها ما يلي[1]:

- ✓ تقلص حصة الأوبك من الإنتاج العالمي من 53 % إلى 33 % عام 1982 وهذا الثغرة التي تركها انخفاض إنتاج إيران إلى حدود دنيا.
- ✓ ارتفاع الإيرادات النفطية لدول الأوبك لتصل إلى 201 بليون دولار خلال سنة 1979 و282 بليون دولار خلال سنة 1980، بعدما كانت 135 بليون دولار خلال 1978.
- ✓ مواصلة الشركات النفطية سعيها لتوسيع مصادرها الطاقوية بعيدا عن النفط، حيث استثمرت في الطاقة النووية والشمسية [2].
- ✓ انخفاض النمو الاقتصادي العالمي وهذا ما أدى بالدول الصناعية إلى تخفيض استهلاك الطاقة من 41.7 مليون برميل يومي سنة 1979 إلى 34.1 مليون برميل يومي سنة 1983.

الفرع الثاني: الأزمات في اتجاه الانخفاض (العكسية)

أولا: الأزمة النفطية (1986)

جاءت هذه الأزمة نتيجة تراكم عوامل وأسباب عديدة، من أهمها قيام معظم الدول المستهلكة للنفط خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بوضع إستراتيجية تخزين البترول لاستعماله عند ارتفاع الأسعار، كذلك الاتجاه نحو التنقيب في الدول خارج الأوبك، حيث تم اكتشاف مناطق جديدة كبترول بحر الشمال، وبالتالي أصبح هناك العديد من الدول خارج منظمة الأوبك تمتلك احتياطات وكميات إنتاج معتبرة، وهذا ما يؤكد أن انخفاض الأسعار في هذه الفترة لم يكن وليد الصدفة وإنما نتيجة لخطط وسياسات قامت بتنفيذها الدول الصناعية، من خلال زيادة الاستكشافات وترشيد استعمال الطاقة والاعتماد على المصادر البديلة.

وأمام هذه التحديات الكبيرة التي كان أثرها جد سلبي على دول منظمة الأوبك التي خرج أعضائها عن معظم اتفاقياتها السابقة، حيث تخلت نيجيريا عن قاعدة تحديد الأسعار وقامت بتخفيض سعر بترولها نتيجة ليتلاءم مع أسعار بترول كل من بريطانيا والنرويج اللتين ينتجان نفس النوع تقريبا، كما تم الإعلان عن بيع النفط السعودي على أساس حسب ما تدره المنتجات، لتخرج فيما بعد عن نظام الحصص خلال مؤتمر ديسمبر 1985 وهذا بزيادة إنتاجها من 3385 ألف برميل إلى 05 ملايين برميل في اليوم، أي بزيادة مليوني برميل في اليوم الشيء الذي جعل منظمة الأوبك تجتمع بهدف استرجاع مكانتها في السوق العالمية البترولية، حيث تم الاتفاق حينها على زيادة سقف الإنتاج إلى 18 مليون برميل بعدما كان 16 مليون برميل في اليوم، سعيا منها لزيادة مداخيل الدول الأعضاء من الإيرادات النفطية، إلا أنه حدث

[1] العمري علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[2] الكرطار فائزة، **التنبؤ بأسعار النفط المرجعية** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 1999/1998 ص 65.

العكس تماما من خلال خلق فائض في السوق نتج عنه انخفاض في الأسعار التي انهارت كلية عام 1986[1]، وفي ما يلي تطورات أسعار النفط في هذه الفترة.

الجدول (02-09): تطور الأسعار الاسمية للخام العربي الخفيف من 1980إلى 1989

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
السعر الاسمي	28 ,64	32,51	32,38	29,04	28,20	27,01	13,53	17,73	14,24	17 ,31

Source : OPEC Annuel Statistical Bulletin 2008.

وأسفرت هذه الأزمة العديد من المخلفات على كل من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، والدول خارج المنظمة إضافة إلى الشركات البترولية العالمية نذكر منها ما يلي[2]:

- ✓ تدهور اقتصاديات الدول الأعضاء مما جعل الدول ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة تلجأ إلى المديونية الخارجية مثل الجزائر، لأن العوائد النفطية انخفضت بدرجة 50% مقارنة بسنة 1985.
- ✓ بالنسبة للدول خارج المنظمة وبالرغم من انخفاض الأسعار، إلا أنها تكبدت خسائر كبيرة بالنظر للتكاليف المرتفعة جدا في استخراج بترولها، ومثال ذلك الاتحاد السوفياتي الذي انخفض إنتاجه من 616.3 مليون طن سنة1983 إلى 607 مليون طن عام 1986.
- ✓ كما أدت أزمة 1986 إلى انهيار الشركات النفطية الصغيرة بالنظر للخسائر التي لحقت بها، فانخفضت الاستثمارات في مجال الصناعة النفطية و تراجع هوامش ربح الشركات البترولية من 18.4 مليار دولار في 1985 إلى 8 ملايير دولار عام 1986.
- ✓ انخفاض قيمة الواردات النفطية، حيث حققت الدول الصناعية وفورات هامة تفاوتت من بلد لآخر حسب درجة اعتماده على النفط 1986.
- ✓ قيام منظمة الأوبك بتحديد حصة كل دولة وتثبيت سعر النفط عن 18 دولار للبرميل، في قرار لقي استحسان وقبول الأعضاء، ونتج عنه انتعاش الأسعار التي وصلت عام 1987 إلى 17.73 دولار للبرميل.

بعد ذلك شهدت الأسعار العالمية للبترول ارتفاعا حادا نتيجة حرب الخليج الثانية عام 1990 التي جاءت عقب أحداث مهمة ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالبترول، حيث تزامنت مع بداية بروز دور اقتصادي كبير لدول أوروبا الغربية ودول آسيا، ومع بداية الهجوم على الكويت في 02 أوت 1990 ظهرت موجة مخاوف في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار التي تخطت حاجز 22 دولار للبرميل، ولتغطية حصة الكويت والعراق المفقودة في السوق البترولية، قامت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) بصرف مخزونها الاستراتيجي للتأثير على الأسعار حتى تنخفض، وفي الجانب المقابل ولكي لا تفقد الأوبك حصتها في السوق أعلنت السعودية يوم 08 أغسطس 1990 رفع إنتاجها من 6.4 مليون

[1] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 26.

[2] http://www.moqatel.com, consulté le 11/02/2019

برميل في اليوم بمقدار 02 مليون برميل في اليوم لتغطية نصف الكمية المفقودة وانظم إليها منتجون آخرون كفنزويلا، وبعد نهاية حرب الخليج بدأت الأسعار في الانخفاض، حيث تراوحت بين 16 و 18 دولار للبرميل، واستمرت في هذا المستوى حتى عام 1995، ثم ارتفعت قليلا حتى وصلت إلى مستوى 20.29 دولار سنة 1996 [1]، والجدول الموالي يبين تطورات أسعار البترول خلال هذه الفترة.

الجدول (02-10): تطور الأسعار الاسمية للخام العربي الخفيف من 1990إلى 1999

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر الاسمي	22 ,26	18,62	18,44	16,33	15,53	16,86	20,29	18,68	12,28	17 ,48

Source : OPEC Annuel Statistical Bulletin 2008.

ثانيا: الأزمة النفطية (1998)

ترجع أزمة 1998 إلى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي الذي عقد في جوان 1997 بجاكرتا، حيث قررت زيادة إنتاجها السنوي من البترول بنسبة 10%، كما تزامنت مع الأزمة الاقتصادية التي عاشتها دول جنوب شرق آسيا التي شهدت معدلات نمو متباطئة، ولمحاولة الحيلولة من تفاقم الوضع واستمرار انخفاض أسعار البترول، قامت الدول الأعضاء في منظمة الأوبك عقد العديد من الاجتماعات بغرض تخفيض حجم الإنتاج، إلا أن عدم التزام بعض الدول بالتخفيضات المقررة جعل الأمور تبقى على حالها، والأكثر من ذلك ضربت هاته التصرفات حتى بمصداقية المنظمة الأوبك في مدى تنفيذ قراراتها، مما نجم عنه حدوث المزيد من الانخفاض في أسعار البترول في الأسواق العالمية.

وأمام هذه المعطيات كان من الضروري على منظمة الأوبك أن تلعب الدور المنوط بها بشكل أكثر جدية، وهو ما تمخض عنه اجتماعها في أواخر 1999 حيث اتفق الدول الأعضاء على تخفيض إنتاج البترول،الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البترول و تنامي دور منظمة الأوبك مرة أخرى، الذي عاد بالإيجاب على هذه الدول التي بدأت بعض الدول في تسوية ديونها مثل الجزائر التي كانت ديونها تقارب 33 مليار دولار سنة 1998 وانخفضت إلى 16 مليار دولار عام 2004، وككل أزمة لابد من وجود طرفين احدهما متضرر والأخر مستفيد، نجد أن أزمة 1998 كانت سببا في خلق رخاء لدى الدول المستهلكة للنفط من خلال الفوارق الهامة في سعر استيراد النفط وزيادة حصيلتها الضريبية المفروضة على المنتجات النفطية، والجدول الموالي يبين تطورات أسعار البترول خلال هذه الفترة.

الجدول (02-11): تطور الأسعار الاسمية للخام العربي الخفيف من 1998 إلى 2007

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السعر الاسمي	12,28	17 ,48	27,60	23,12	24,36	28,10	36,05	50,64	61,08	69,08

Source : OPEC Annuel Statistical Bulletin 2008,p114.

[1] العمري علي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

المطلب الثالث: الأزمات النفطية بعد الألفية الثالثة

عرفت سنوات القرن العشرين العديد من التذبذبات في أسعار النفط، نجم عنها أزمات نفطية عالمية منها ما كان في صالح دول منظمة الأوبك، ومنها ما أثر سلبا على اقتصاديات الدول الأعضاء في هذه المنظمة، لم تخل أيضا سنوات القرن الواحد والعشرين من هذه التقلبات و الأزمات ولعل أهم الأحداث التي عرفتها هذه الفترة هي الأزمة العالمية 2008 وانعكاساتها على الدول المصدرة للنفط، وكذا أزمة 2015، وفيما يلي عرض لأهم ما ميز هذين الأزمتين من أسباب ونتائج.

الفرع الأول: الأزمة النفطية (2008)

ارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني بنهاية عام 2007، حيث كسرت حواجز قياسية باستمرارها في الصعود من 60 دولار في 2007 و في بداية 2008 فاقت 80 دولارا للبرميل، لتقفز خلال شهر مارس إلى 100 دولار للمرة الأولى، ووصل إلى أعلى مستوياته في التاريخ في شهر جوان من سنة 2008 والذي كان حوالي 147.27دولار للبرميل، لكنه سرعان ما اتجه نحو الهبوط، وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، والذي كان سببه حسب أغلب المراقبين هي أزمة الرهن العقاري في شهر أكتوبر من عام 2008 الذي يعتبر أسوء شهر بالنسبة لأسعار البترول، حيث وصل سعر برميل النفط إلى عتبة الـ 60دولارا، إلا أن ذلك لا ينفي وجود العديد من الأسباب المنطقية والمتداخلة التي لعبت أيضا دورا أساسيا ومهما في ظهور هذه الأمة بحكم أنها شهدت في فترة قصيرة تذبذبا شديدا تراوح بين الارتفاع و الانخفاض، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

- ✓ زيادة في الطلب العالمي على النفط في العديد من الدول النامية، وعلى رأسها الصين والهند، بسبب زيادة نشاطها الاقتصادي بأكثر من ثلاثة أضعاف، الأمر الذي ولد زيادة في طلبها على النفط.
- ✓ تأثر جانب العرض ببعض العوامل الجيوسياسية، كحرب العراق، واضطرابات نيجيريا، مما أدى إلى تراجع في القدرة الإنتاجية لكثير من الدول النفطية.
- ✓ تعمق الخلاف بين الدول المستهلكة والمنتجة حول مسؤولية تسعير النفط، حيث تلقي الدول الصناعية المستوردة بمسؤولية ارتفاع أسعار النفط من حوالي 68.71 دولار للبرميل في أوت عام 2007 إلى حوالي 128.33 دولار للبرميل في جوان عام 2008 على منظمة الأوبك، مطالبين إياها بزيادة الإنتاج.
- ✓ كما تأثرت أسعار النفط خلال الفترة بعمليات المضاربات التي تحصل في أسواق المال، وكذلك على عدم كفاية الاستثمارات في الطاقة التكريرية، خاصة للنفط الثقيل، مما أدى إلى تراجع دور الدول المنتجة وشركات النفط في تحديد سعر النفط، زمن ثم زيادة التذبذبات في هذه الأسعار.

الفرع الثاني: الأزمة النفطية (2014-2015)

لقد عرفت أسعار النفط ارتفاعا طوال ثلاث سنوات إلى غاية منتصف عام 2014،وفجأة بدأت أسعار النفط تتهاوى وزادت حدة انحدارها بعد قرار منظمة الأوبك في شهر نوفمبر 2014، الإبقاء على سقف الإنتاج عند 30 مليون برميل نفط يوميا، والذي أعقبته انخفاضات حادة، وصلت إلى أكثر من50% من قيمة

برميل النفط خلال ديسمبر2014 ، ولقد سبق لبرميل النفط الخام أن وصل إلى مستويات قياسية أعلى من المستويات التي حققها في جوان 2014 ، فقد وصل سعر نفط برنت إلى 126 دولار للبرميل خلال شهر مارس 2012، وحوالي 116 خلال فيفري و الانحدار المفاجئ في أسعار النفط بدأ منتصف عام 2012 ،عندما انخفضت الأسعار بشكل ملحوظ بين شهري مارس وجوان[1]، وفي أواسط عام 2014 ، بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق،و بدأت الأسعار بعدها في الانزلاق،في هذه الأثناء توقع جميع الخبراء وصناع القرار في العالم أن تخفض أوبك من حجم إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئًا في اجتماعها المنعقد في نوفمبر2014، في إجراء كان مفاجئا لمتتبعي الأسواق النفطية العالمية، مما أدَّى ذلك إلى تهاوي الأسعار النفط إلى أن وصل إلى ما دون 50 دولار في جانفي 2015[2]. والشكل الموالي يوضح الانخفاض الشديد لأسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (02-17): تطور أسعار النفط بين سبتمبر وديسمبر 2014

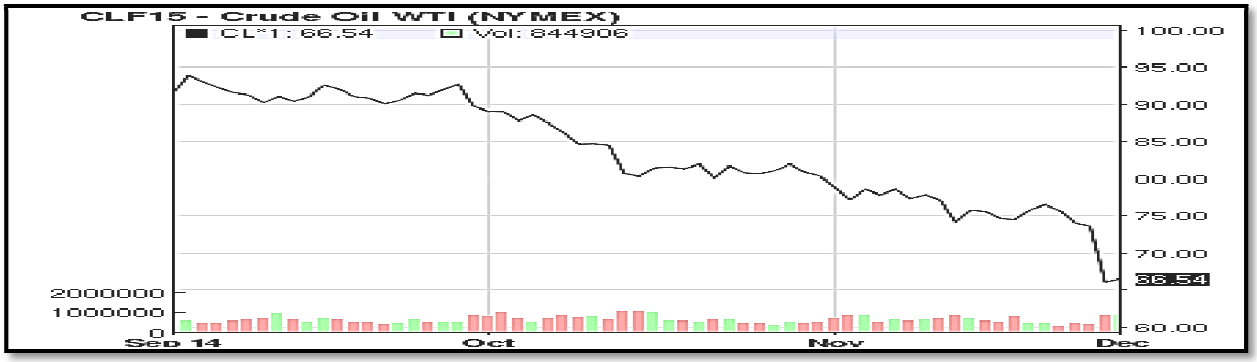

Source: A simple guide to the sudden collapse in oil prices, متاح على الموقع:
http://www.washingtonpost.com/blogs/wonkblog/wp/2014/11/28/a-simple-guide-to-the-sudden-collapse-in-oil-prices/

من خلال المنحنى نلاحظ تدني أسعار النفط بداية شهر سبتمبر حيث كانت أسعار النفط تقارب 95 دولار للبرميل ثم بعد ذلك بدأت تسجل انخفاضا مستمرا إلى أن وصلت إلى حوالي 66،54 دولار في ظرف ثلاثة أشهر فقط، وقد أرجع الخبراء الانخفاض الحالي إلى عدّة عوامل، نذكر أهمها على النحو التالي:

- ✓ ارتفاع الطلب في دول مثل الصين.
- ✓ نقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسيًّا في الشرق الأوسط، كالعراق، وليبيا.
- ✓ ازدياد استغلال الدول للموارد الطاقوية البديلة كلما كانت تكلفتها أقل، مما يساهم في انخفاض الطلب على النفط.
- ✓ زيادة الاحتياطات النفطية تبعا لعمليات البحث والتنقيب.

[1] أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر ، مارس 2015، ص 2.

[2] خالد بن راشد الخاطر ،تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر ، أوت 2015، ص 3-6.

- ✓ العوامل المتعلقة بالتكنولوجيا المستعملة عمليات المسح والحفر والاستخراج والتطوير، الشيء الذي يؤثر على حجم الإنتاج وتكلفته فتتأثر بذلك أسعار النفط.
- ✓ الاضطرابات السياسية التي شهدتها بعض الدول على غرار العراق، ليبيا واليمن لعبت دورا أساسيا في نقص أو زيادة الإمداد بالنفط.
- ✓ فشل الدول الأعضاء في منظمة الأوبك في الاتفاق خفض الإنتاج أواخر نوفمبر عام 2014
- ✓ دخول بعض المستثمرين الهامشيين والمنظمات الإرهابية التي دخلت خط إنتاج النفط بأسعار تنافسية وصلت من 45 دولار إلى 50 دولار للبرميل الواحد.
- ✓ زيادة الطاقة الإنتاجية لبعض الدول كالعراق التي أصبحت تنتج أكثر من 3 ملايين برميل يوميا، وكندا التي ارتفعت طاقتها الإنتاجية من 2,9 مليون برميل يوميا سنة 2009 إلى 3،4 مليون برميل في 2013 وروسيا من 9,5 مليون برميل إلى 10 ملايين برميل في 2013.
- ✓ تقلص الواردات الأمريكية من النفط باعتبارها أكبر منتج ومستهلك للنفط العالمي وهذا يعود بالأساس إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للولايات المتحدة منذ عام 2011، وكذا اعتمادها على النفط الصخري سمح لها بالاستفادة من 0.9 مليون برميل يوميا

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل الذي تمحور حول المفاهيم المتعلقة أساسا بالمتغير المستقل لهذه الدراسة ألا وهو الريع النفطي من خلال مختلف الجوانب النظرية المرتبطة به كالثروة النفطية، وخصائص اقتصاديات الريع النفطي، وكذا التنويع الاقتصادي كمخرج ضروري لهذه الدول لتفادي نقمة المورد الطبيعي أو ما يطلق عليه بالمرض الهولندي، اقتداءً بتجارب دولية رائدة في هذا المجال، حيث تم إبراز أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد العالمي، حيث بلغ الاحتياطي العالمي1 482,77 مليار برميل سنة2017، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بالفترات السابقة، وهذا ما يؤكد تراجع الاكتشافات الجديدة خاصة الجزء المؤكد والقابل للاستغلال منها إضافة إلى تحول العديد من الدول إلى تنويع الموارد والاعتماد على الطاقات المتجددة، وتبقى دول الأوبك تمتلك 81,9 % من الاحتياطي العالمي بنهاية 2017، إلا أن الاحتياطات خلال هذه الفترة لم تشهد تطورا ملحوظا، لتزداد بنسبة 0.6 % فقط بين سنتي 2012 و2017، في حين أن الإنتاج العالمي شهد زيادة طفيفة بنسبة 2.73 % خلال هذه الفترة حيث انتقل من 72,69 مليون برميل يوميا خلال سنة 2012 إلى 74,68 مليون برميل يوميا مع نهاية 2017، بلغت نسبة إنتاج دول منظمة الأوبك مجتمعة43,5 % من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام بنهاية 2017، والملاحظ أن حجم الإنتاج تميز بنوع من الثبات النسبي خلال هذه الفترة سعيا من دول المنظمة للحفاظ على مستوى الأسعار في الأسواق العالمية.

من جهة أخرى تم التطرق إلى علاقة النمو الاقتصادي بوفرة الموارد الطبيعية، من خلال إعطاء لمحة عن المرض الهولندي أسباب ظهوره، مرورا بموضوع التنويع الاقتصادي الذي يهدف إلى بناء هيكل اقتصادي متكامل لتجنب نقمة الموارد النفطية، ولتبيان أهمية هذا الأخير و كفاءة وحسن استخدام الريع النفطي لهذه الدول تم عرض تجربتين رائدتين لدول تحمل نفس الخصائص تقريبا إحداهما من خارج المنظمة والأخرى من داخلها، وهما النرويج والإمارات العربية المتحدة وتجربتها في إدارة الموارد النفطية والتعرف على تفاصيل وأسباب نجاحهما.

وفي الأخير وبحكم عدم الاستقرار الذي يميز أسعار النفط في الأسواق العالمية، تم استعراض العوامل المتحكمة في تحديد أسعار النفط وتطورها التاريخي، حيث شهدت عبر العديد من المحطات تقلبات كثيرة، مما جعل الدول النفطية في قلق مستمر جراء الآثار الكبيرة التي تخلفها هذه التذبذبات على إيراداتها النفطية، إضافة إلى ما يعرف بالأزمات النفطية العالمية وآثارها على الدول المنتجة والمستهلكة وبالخصوص على دول منظمة الأوبك والدول الصناعية الكبرى والشركات الأجنبية الناشطة في هذا المجال.

الفصل الثالث
منظمة الأوبك
والمؤشرات العامة لأعضائها

تمهيد الفصل:

كغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، سبق تأسيس منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" العديد من الإحداث والمفاوضات والاجتماعات التنسيقية، التي مهدت الطريق لظهورها، حيث كان الهدف الرئيسي من إنشائها التخلص من الوضعية الاحتكارية التي تمارسها الشركات العالمية لناشطة في المجال النفطي من خلال التحكم في الأسعار والمشاركة في الأرباح، ويعتبر الاجتماع المنعقد في العاصمة العراقية بغداد عام 1960 اللبنة الأساسية لإنشاء هذه المنظمة التي بدأ الانضمام إليها تباعا، إلى ذلك فقد مرت بالعديد من المحطات التاريخية وواجهت من خلالها العديد من التحديات، لذلك سيتم في هذا الفصل التعريف بمنظمة الأوبك وتطرها التاريخي، والمؤشرات العامة لأعضائها، إضافة إلى إمكانيات دول منظمة الأوبك من الثروة النفطية، ومستويات مساهمة الريع النفطي في نموها الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة والتنويع الاقتصادي، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم عام لمنظمة الأوبك
- المبحث الثاني: المؤشرات العامة لدول منظمة الأوبك
- المبحث الثالث: الريع النفطي، الحوكمة والتنويع الاقتصادي لدول منظمة الأوبك

المبحث الأول: تقديم عام لمنظمة الأوبك

لقد كان لتحديد سعر نفط الشرق الأوسط من طرف الشركات الاحتكارية خلال فترة نهاية الخمسينيات والستينات سببا في ظهور عدة أزمات حقيقية بينها وبين والدول المنتجة للنفط، وعلى الرغم من أن هذه الشركات كانت تقوم باقتسام الأرباح مناصفة بينها وبين هذه الدول، إلا أن عمليات التخفيض في الأسعار المتكررة أثر سلبا على الدول النفطية التي انخفضت عائداتها المالية بشكل كبير، وبالمقابل عمل على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الصناعية الكبرى، التي عرف نموها الاقتصادي مستويات عالية، مما جعل هذه الدول تسعى لتوحيد سياستها وجمع صفوفها من أجل الدفاع عن مصالحها وثرواتها.

المطلب الأول: نشأة منظمة الأوبك وتطورها التاريخي

لقد سبق وتزامن مع تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول العديد من الإحداث والمفاوضات والاجتماعات التنسيقية، التي مهدت الطريق لإنشائها، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى تاريخ نشأة المنظمة والتسلسل الزمني لانضمام الدول إليها وكذا مخالف المراحل التي مرت بها.

الفرع الأول: نشأة منظمة الأوبك

بدأت تتبلور فكرة إنشاء هذه المنظمة بعد أزمة إيران مع الشركات الاحتكارية التي كانت تمتلك كل الامتيازات وتسيطر على جميع مراحل الإنتاج والتسويق من البئر حتى وصول المنتج إلى المستهلك والحظر الكبير الذي مورس على نفطها من طرف الشركات العالمية المحتكرة للنفط في تلك الفترة، والذي امتد أثره إلى كافة البلدان النفطية في تلك الفترة خاصة بعد أن نالت معظم الدول استقلالها وأخذت تراجع في الاتفاقيات التي تربطها بهذه الشركات ، التي تأكدت بما لا يدع مجال للشك أنه يستحيل مواجهة هذه الشركات بشكل منفرد، فكانت الدعوة للتكتل من أجل الوقوف في وجه هذه الشركات الاحتكارية.

لأجل ذلك جرى التنسيق بين الدول العربية خاصة، حيث عقد اجتماع عام 1960 في العاصمة العراقية بغداد بحضور كل من: **السعودية، العراق، الكويت، إيران وفنزويلا**، أسست من خلاله منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك" (**The Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC)**)، لتتولى الإشراف على المشاورات بين الدول الأعضاء للتنسيق و توحيد السياسات، كما تم خلال هذا المؤتمر التأسيسي تحديد مقر المنظمة وأجهزتها التنظيمية، بالإضافة إلى وضع شروط العضوية في هذه المنظمة، وفي عام 1960 تم وضع الشعار الحالي للمنظمة عن مسابقة دولية فاز بها مصمم من استراليا، ويتمثل هذا الشعار المبين في الشكل أسفله في الحروف الأولى باللغة الانجليزية لتسمية المنظمة[1].

[1] I need to know, **an introduction to the oil industry & OPEC**, OP. Cit, P 52.

الشكل رقم(03-01): شعار منظمة الأوبك

Source: I need to know, **an introduction to the oil industry & OPEC**, OP. Cit, P 52.

الجدول الموالي يوضح تواريخ انضمام الدول الأعضاء في المنظمة.

جدول رقم(03-01): تواريخ انضمام الدول الأعضاء في منظمة الأوبك

الدولة	تاريخ الانضمام	موقعها الجغرافي
الجزائر	1969	إفريقيا
أنغولا	2007	إفريقيا
الإكوادور	1973: 2007**	أمريكا الجنوبية
إيران	1960*	الشرق الأوسط
العراق	1960*	الشرق الأوسط
الكويت	1960*	الشرق الأوسط
ليبيا	1962	إفريقيا
نيجيريا	1971	إفريقيا
قطر	1961****	الشرق الأوسط
المملكة العربية السعودية	1960*	الشرق الأوسط
الإمارات العربية المتحدة	1967	الشرق الوسط
فنزويلا	1960*	أمريكا الجنوبية
الغابون	1975***	إفريقيا
إندونيسيا	1962***	أسيا

* الأعضاء المؤسسين للمنظمة.

** علقت الإكوادور عضويتها في ديسمبر 1992 ، ولكنها انضمت مجددا إلى الأوبك في أكتوبر 2007.

*** علقت إندونيسيا عضويتها في جانفي 2009 ، وأعادت تنشيطها مجددًا في جانفي 2016 ، لكنها قررت تعليق عضويتها في الاجتماع 171 لمؤتمر أوبك في 30 نوفمبر 2016.

*** أنهت الجابون عضويتها في جانفي 1995. إلا أنها انضمت مجددا إلى المنظمة في جويلية 2016.

**أنهت قطر عضويتها في 1 جانفي 2019.

Source : I need to know, **an introduction to the oil industry & OPEC**, OP. Cit, P 57

الفرع الثاني: التطور التاريخي لمنظمة الأوبك

يمكن تقسيم مراحل تطور المنظمة منذ نشأتها وحتى هذا اليوم كما يلي[1]:

1. **مرحلة التأسيس (1960-1964)**: بدأت المنظمة العمل في مقر مؤقت بجنيف السويسرية من دون حصانات دولية، حيث بدأ اعضاؤها بالقيام الدراسات حول السوق وكيفية تعزيز دورها وخلال تلك المرحلة كانت الشركات الكبرى لا تزال تتمتع بالسيطرة على السواق النفطية، كما تركز اهتمام المنظمة في هذه المرحلة على بناء أجهزتها وتحديد وضعها في ظل القانون الدولي.

2. **مرحلة التمكين (1965-1969)**: تم في هذه المرحلة الانتقال إلى المقر الحالي بالعاصمة النمساوية فيينا، بعدما اتضح وضعها وموقعها في المجتمع الدولي محققة بذلك أول المكاسب الجماعية لأعضائها، كما نتاقص في هذه المرحلة الدور الاحتكاري للشركات العالمية الكبرى من خلال تعديل طريقة احتساب عوائد الدولة الضريبية.

3. **مرحلة أخذ المبادرة (1970-1973)**: تعتبر من أهم المراحل التي مرت بها منظمة الأوبك، حيث شهدت هذه الفترة تفاوض الدول الأعضاء لأول مرة وبشكل جماعي مع الشركات لتعديل ما كان يعرف ب (الأسعار المعلنة)، التي كانت تحددها الشركات الأجنبية، وفي أواخر هذه المرحلة قررت الدول الأعضاء في المنظمة تعديل الأسعار من جانب واحد، ومن دون موافقة الشركات العالمية العاملة في المجال النفطي، من ثم بدأ العمل بما يسمى بالأسعار الرسمية بدلا من الأسعار المعلنة.

4. **مرحلة السيطرة (1974-1982)**: يطلق عليها أيضا المرحلة الذهبية، حيث أصبحت المنظمة فيها متحكمة بقرار تسعير البترول عالمياً من خلال تحديد سعر ثابت أطلق عليه (سعر نفط الإشارة)، أين يتم تغييره من وقت لآخر من خلال الاتفاق بين الدول الأعضاء، مع ترك مستويات الإنتاج لقرار كل دولة على حدا، كما شهدت هذه الفترة إنشاء وكالة الطاقة الدولية لتنسيق السياسات الدولية في مجال الطاقة، وبشكل غير مباشر التصدي للأوبك.

5. **مرحلة الانحسار(1982-1986)**: تميزت هذه الفترة باعتماد معظم الدول الصناعية على مصادر متنوعة من الطاقة، حيث بدأت في التخلص التدريجي من العلاقة التي تربط نموها الاقتصادي بكميات الطلب على النفط، مما ادى بالمنظمة إلى تسيير الأزمات المتتالية في ظل وفرة الانتاج وتقلص الطلب، فكان من الطبيعي في ظل تلك الظروف أن ينخفض إنتاج أوبك، ومن ثم تقهقر العائدات النفطية.

6. **مرحلة التكيف (1987-2010)**: كانت صدمة انهيار الأسعار عام 1989 قوية على دول أوبك، ومحاولةً منها للتكيّف مع هذه الأوضاع تم الاتفاق على اعتماد سعر متوسط لعدة أنواع من النفط(سعر سلة أوبك)، إضافة إلى تبني آلية تحديد سقف الإنتاج للوصول إلى السعر المستهدف، وكان لتكيف أوبك مع التغيرات في أوضاع وهيكل سوق النفط العالمية وإتباع دولها نظام الأسعار المرنة التنافسية المرتبطة بأسعار النفط المتداولة في بورصات النفط العالمية تأثير في استعادتها زمام المبادرة وتزايد إنتاجها وقد نجحت أوبك خلال هذه المرحلة في إيجاد أُطُر للتعاون والتنسيق مع الدول المنتجة الرئيسة غير الأعضاء.

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، بتصرف، ص 119.

المطلب الثاني: مهام منظمة الأوبك وأجهزتها

الفرع الأول: مهام منظمة الأوبك

لقد كانت البلدان المؤسسة لمنظمة الأوبك عام 1960 تحتضن 67% من احتياطات النفط العالمية و38% من إجمالي الإنتاج، حيث كان هدف المنظمة الأساسي عند قيامها وخلال سنواتها الأولى هو تثبيت الأسعار عند مستوى معين وتفادي التقلبات، فقامت المنظمة بعد تأسيسها بدراسة واسعة لدراسة أسعار البترول الخام وعوائده، وكان هذا القرار من مجموعة قرارات صدرت عن المؤتمر الأول المنعقد بين 15 و 20 جانفي 1961 بكاراكاس، ثم اجتمع أعضاء الأوبك مرة ثانية خلال جوان 1962 في جينيف وانبثق عن هذا الاجتماع عدة قرارات، من أهمها القضاء على فكرة المشاركة في الأرباح التي استخدمتها الشركات النفطية، ليتم الاتفاق حول وضع نسبة معينة للربح الذي يجب أن يقتطع من الضرائب، كما أوصى هذا المؤتمر بأن تبادر الدول الأعضاء ببدء المفاوضات مع شركات البترول المعنية لأجل تأمين دفع الضريبة عن البترول المنتج في البلدان الأعضاء على أساس أسعار معلنة لا تقل عن تلك التي كانت مطبقة قبل عام 1956[1]، حيث كانت الشركات البترولية تقوم بحساب الريع البترولي على أساس السعر المتحقق الشيء الذي أدى إلى زيادة العرض النفطي الذي استغلته الدول الصناعية محققة بذلك معدلات نمو متزايدة خلال تلك الفترة، إضافة إلى ما سبق تم الاتفاق على الأهداف التالية[2]:

- ✓ التنسيق بين الدول الأعضاء في تبني سياسات من شأنها المحافظة على مصالحهم الفردية والجماعية.
- ✓ إتباع أفضل الطرق لحماية المصالح الجماعية والفردية للدول الأعضاء .
- ✓ ضمان حصول الدول الأعضاء على دخل ثابت ومستقر يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ العمل على الحد من التقلبات المفاجئة لأسعار النفط، ومحاولة التحكم فيها.
- ✓ توحيد السياسة البترولية خاصة من جانب تنظيم حصص الإنتاج.
- ✓ الحصول على الخبرة الأجنبية والطرق الفنية من الدول الصناعية.
- ✓ اتخاذ مواقف جادة وصارمة مع الشركات البترولية سعيا لإجراء تعديلات في الأسعار.
- ✓ تحسين شروط عقود الامتياز بين الحكومات والشركات الناشطة في المجال النفطي.
- ✓ ضرورة تنظيم حصص ومعدلات الإنتاج من أجل دعم مستوى الأسعار.
- ✓ زيادة العوائد النفطية للدول المنتجة للنفط الأعضاء في المنظمة.
- ✓ إنشاء اتحاد بين الشركات النفطية الحكومية في الدول الأعضاء في الأوبك.

[1] http://www.moqatel.com , http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/OPEC/sec02.doc_cvt.htm, consulté le 11/03/2019.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط، كتاب الكتروني**، متوفر على الرابط: https://www.arab-oil-naturalgas.com/oil-price-types ، تم زيارة الموقع بتاريخ: 2019/03/21 09:.

الفرع الثاني: أجهزة منظمة الأوبك

تتخذ المنظمة قراراتها وتمارس مهامها ودورها في علاقات النفط العالمية من خلال الأجهزة والهيئات التالية[1]:

1. **المؤتمر الوزاري** : وهو أعلى سلطة في المنظمة، ويتألف من وزراء الطاقة أو النفط في الدول الأعضاء ويتخذ قراراته بالإجماع، مثل القرارات المتعلقة بتحديد سقف الإنتاج للدول الأعضاء، وكذا مستوى الأسعار المستهدفة للفترة المستقبلية، وكذلك تعيين الأمين عام للمنظمة والموافقة على إستراتيجياتها .

2. **مجلس المحافظين** : ويتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء، ويمثل السلطة التي تتابع مهام الأمانة العامة المالية والإدارية وجدول أعمال المؤتمرات الوزارية، وعلاقات المنظمة بالمنظمات والدول الأخرى.

3. **اللجنة الاقتصادية** : وهي الجهة الفنية التي تُعنى بتحليل أوضاع السوق والتوقعات المستقبلية، وتتكون من خبراء يمثلون الدول الأعضاء ويرأسها الأمين العام، تعد وترفع تقاريرها إلى المؤتمر الوزاري، إضافة إلى النظر في الدراسات المختصة التي تقوم بها الأمانة العامة حول الموضوعات ذات العلاقة بمهام المنظمة.

4. **الأمانة العامة:** وتتألف من الأمين العام ومديري الإدارات والموظفين العاملين في فينا وهم إما مرشحون من الدول الأعضاء أو يتم اختيارهم من المتقدمين من مختلف دول العالم على أساس الكفاءة .

الشكل رقم(03-02): الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك

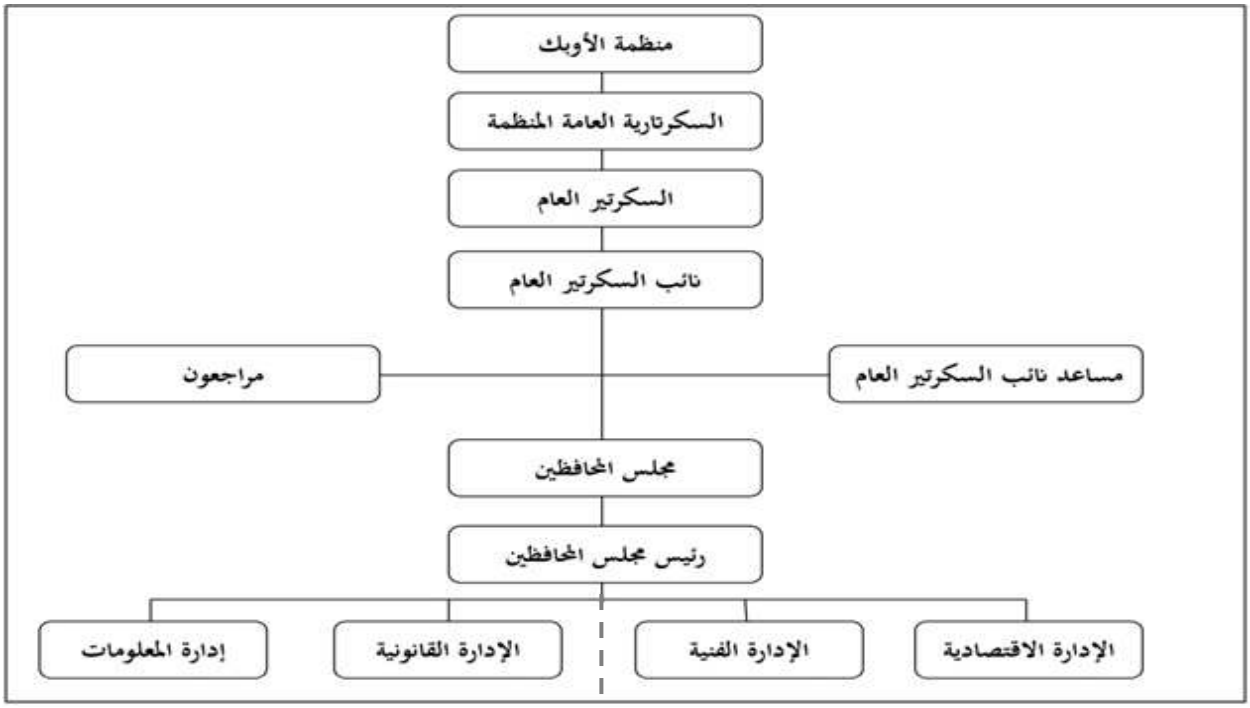

المصدر:فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، قراءات إستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص210 (بتصرف).

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.

المطلب الثالث: تحديات منظمة الأوبك

إن تواجد منظمة الأوبك كفاعل رئيسي في السوق العالمية للنفط، يجعلها تسعى بمشاركة جميع أعضائها على حسن التموقع والتكيّف مع مختلف الأوضاع العالمية للحفاظ على مصالحها من جهة، وديمومتها واستمرارها من جهة أخرى، مما يجعلها تصادف العديد من الصعوبات والتحديات على المستويين الداخلي المتمثل أساسا في تحديد سقف الإنتاج والعرض تبعا لتطورات السوق العالمية والتغيرات المناخية والحفاظ على مستوى أسعار يرضي جميع الأطراف، والخارجي الذي يشمل مختلف التحديات التي تقع خارج نطاق التأثير المباشر لـ (أوبك) كتلك المتعلقة بالعولمة وتداعياتها في جميع المجالات أو النظام البيئي، إضافة إلى التحديات الإستراتيجية المرتبطة أساسا بظهور مناطق إنتاج جديدة من دول خارج المنظمة، ومشكلة تراجع المخزون النفطي واكتشاف مصادر بديلة، حيث تسعى المنظمة إلى مواجهة مجمل هذه لتحديات من خلال اجتماعاتها ومؤتمراتها الوزارية، وفيما يلي سرد لبعض التحديات التي واجهت المنظمة.

الفرع الأول: التحديات الداخلية والخارجية

- ✓ التعامل مع أزمات انقطاع الإمدادات، الذي يمثل أحد تحديات الأجل القصير الذي تواجهه المنظمة، حيث تهدف أغلب قرارات المنظمة إلى الاستمرار في إمداد الأسواق العالمية بكميات كافية من البترول وبصورة فاعلة وفي الأوقات المطلوبة.
- ✓ تحقيق التوازن والاستقرار في الأسواق، إذ أنه من المعروف إن الطلب على البترول يتغير موسمياً، مما يجعل المنظمة تحاول أن تعدل إنتاجها بالزيادة في مواسم زيادة الطلب العالمي والعكس في مواسم الطلب المنخفض، ونجاحها في ذلك يعتمد على دقة تقديراتها وتحليلاتها ومتابعتها للسوق، وكذا عرض المنتجين خارج المنظمة في هذه الفترات.
- ✓ السعي للمحافظة على مستويات الأسعار بقيمتها الحقيقية، خاصة وإن تسعير البترول يتم بالدولار ،حيث تحدد الدول فارق النوعية بالدولار أيضاً وعملة التقييم بحد ذاتها لا تؤثر في القوه الشرائية للبرميل إذ لا تعدو إلا أن تكون وحده حسابيه لا أكثر، أما الخاصية الثانية لعملة المعاملات البترولية (أي تسوية المبادلات أو استلام المدفوعات يمكن أن تكون بأية عمله خلاف الدولار اعتمادا على ما يرغب فيه البائع)[1].
- ✓ البروتوكولات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنظام البيئي، كبروتوكول (كيوتو) لتخفيض انبعاثات الغاز الاحتياطي الحراري، الذي يؤثر بطريقة غير مباشرة في إنتاج البترول واستهلاكه، ومن ثم تأثيره سلبا على عائدات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، ولمواجهة هذه التحديات عملت المنظمة على المشاركة في المفاوضات مع مختلف الدول استجابة للتحديات البيئية بأقل التكاليف الممكنة.

[1] رضا الشوك، حيدر علي الدليمي، **عالم البترول وبترول العالم** (كتاب قيد الإصدار)، مقال تمت زيارته بتاريخ: 20109/06/10 متوفر على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=244115&nm=1

- ✓ التطورات التقنية والعولمة اللتين تشكلان تحدياً في الأجل الطويل من خلال تأثيرهما على استخدام الموارد البترولية ودورها في الحياة الاقتصادية، حيث اتجهت الأبحاث التقنية بشكل مكثف إلى تحسين المصادر البديلة للبترول، ولمواجهة هذه التحديات تسعى لمنظمة إلى تعزيز الكفاءة والاستدامة في إنتاج واستهلاك الموارد البترولية، دون إغفال الدور الفعال للتقنية والابتكار.
- ✓ تطور النظام التجاري العالمي بإنشاء منظمة التجارة العالمية التي تفرض تخفيضات جمركية على السلع المصنعة ما من شأنه أن يؤثر في فاعلية (أوبك) في الاستمرار بنظام السقف والحصص.

الفرع الثاني: التحديات الإستراتيجية

إن سير العالم نحو الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط، وتوقعه للأزمات التي من الممكن أن تفرض نفسها على العالم خلال السنوات القادمة، إضافة إلى تباطؤ تطور ونمو حجم الاحتياطي النفطي، يفرض على الدول المنتجة والمستهلكة على حد السواء البحث على سياسات وآليات جديدة للتعامل مع مثل هذه الوضعيات، التي لم يعد في أغلب الأحيان التأثير فيها من خلال اللعب على وتري العرض والطلب من أهم التحديات الإستراتيجية التي تواجهها المنظمة والعالم ككل[1]، كما يمكن الإشارة أيضا إلى العناصر التالية:[2]

- ✓ ظهور مناطق إنتاج جديدة من دول خارج المنظمة، حيث تشهد عمليات استخراج النفط في مناطق بحر قزوين نموا متسارعا، ما من شأنه أن يخلق صعوبات لدول المنظمة من خلال عدم القدرة على تصريف كل الكميات المنتجة، وبالتالي يكون هناك انخفاض في مستوى العوائد.
- ✓ تواجه أيضا دول المنظمة معضلة تراجع المخزون النفطي بسبب الشيخوخة التي أصابت معظم حقول النفط الرئيسية في العالم، حيث أنه في ظل هذه الظروف وعلى فرض حياد العوامل السياسية ستجد هذه الدول نفسها أمام ضرورة مضاعفة الإنتاج وهو أمر مُكلف للغاية.
- ✓ زيادة الإمدادات من النفط غير التقليدي، مما يخلق مشكلا لبلدان المنظمة في الجانب التسويقي لكل حصتها من الإنتاج .
- ✓ اكتشاف مصادر بديلة ذات أهمية إستراتيجية وتتماشى مع متطلبات حماية البيئية، على غرار الطاقة النووية ومساهمتها في نسبة كبيرة في إنتاج الطاقة الكهربائية.
- ✓ على الرغم من مساهمة الطاقة الشمسية بنسبة ضئيلة من إجمالي الطاقات المتجددة، إلا أنها في تطور مستمر وبمعدلات مقبولة خاصة خلال العشرية الأخيرة، حيث قدرت وكالة الطاقة الدولية أن نمو إجمالي الطاقة الشمسية المستعملة في العالم خلال الفترة من 2004 إلى 2015 وصل بنسبة 16.4%، وهو في تطور مستمر.

[1] مدحت العراقي، **ارتفاع أسعار النفط الأسباب، التداعيات، التوقعات**، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد8، 2006، ص 21.

[2] علي رجب، **تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وأعاقها المستقبلية**، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2008، ص 61.

المبحث الثاني: المؤشرات العامة لدول منظمة الأوبك

خلال هذه الدراسة سيتم الاعتماد على كل الدول الأعضاء في المنظمة باستثناء دولتي الغابون وإندونيسيا اللتين أعادتا الانضمام للمنظمة مؤخرا، وبالتالي يكون لدينا اثنتا عشر (12) دولة موزعين على ثلاث قارات هي: إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية، كما سيتم التطرق في هذا المبحث إلى خصائص هذه الدول الطبيعية والديمغرافية ، إضافة إلى مستويات نمو اقتصادياتها ومساهمة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الناتج الداخلي الإجمالي لها، والجدول الموالي يتضمن أسماء هذه الدول وعواصمها ورایاتها الوطنية، إضافة إلى عملاتها الرسمية،

الجدول رقم(03-02): معلومات عن الدول الأعضاء في منظمة الأوبك

الرقم	الدولة	العاصمة	الراية الرسمية	العملة
01	الجزائر	الجزائر		الدينار الجزائري
02	أنغولا	لواندا		الكوانزا
03	الإكوادور	كيتو		الدولار الأمريكي
04	إيران	طهران		الريال الإيراني
05	العراق	بغداد		الدينار العراقي
06	الكويت	الكويت		الدينار الكويتي
07	ليبيا	طرابلس		الدينار الليبي
08	نيجيريا	أبوجا		النيرة
09	قطر	الدوحة		الريال القطري
10	المملكة العربية السعودية	الرياض		الريال السعودي
11	الإمارات العربية المتحدة	أبو ظبي		الدرهم الإماراتي
12	فنزويلا	كاراكاس		البوليفار

المصدر: من إعداد الباحث.

المطلب الأول: دول منظمة الأوبك جغرافيا وديمغرافيا

إن الخصائص الجغرافية والديمغرافية تلعب دورا مهما في التمييز بين الدول، فالموقع الاستراتيجي وشساعة المساحة وتنوع تضاريسها، إضافة إلى وفرة الموارد الطبيعية، ما من شأنه أن يصنع الفارق في تباين مستويات النمو الاقتصادي، ومن ثم التطور والازدهار، والعكس بالعكس، من جهة أخرى فإن الخصائص والديمغرافية أيضا لها دور أساسي في تقدم الأمم والشعوب ورقيها، فالفرق يبدو واضحا بين المجتمعات ذات الأغلبية الفتية والأخرى المُسنَّة، من خلال الطاقة الإنتاجية والتحكم في التكنولوجيات الحديثة، إضافة إلى ذلك فإن توافر الموارد الطبيعية والنمو الديمغرافي المعقول يرجع بالفائدة على مستويات نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي.

الفرع الأول: دول منظمة الأوبك جغرافيا

تتربع دول منظمة الأوبك على مساحة شاسعة وإستراتيجية تتوزع على ثلاث قارات وهي: إفريقيا، أسيا وأمريكا الجنوبية، حيث تبلغ المساحة الإجمالية لهذه الدول بحوالي 12,158 مليون كلم^2، وتأتي في مقدمة هذه الدول الجزائر بمساحة تقدر بحوالي 2381740 كلم^2، في حين تبلغ مساحة دولة قطر 11610 كلم^2، كأصغر دولة من حيث المساحة، كما تطل هذه الدول على العديد من الواجهات البحرية الهامة كالبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وبحر العرب والبحر الأحمر، والشكل الموالي يوضح التوزيع الجغرافي لهذه الدول.

الشكل رقم(03-03): التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء في منظمة الأوبك

Source : I need to know, **an introduction to the oil industry & OPEC**, OP. Cit, P 37.

وفي ما يأتي سيتم استعمال الرموز المعتمدة في أغلب التقارير الدولية للتعبير عن هذه الدول كما يلي: الجزائر(DZA)، أنغولا (AGO)، الإكوادور (ECU)، إيران(IRN)، العراق (IRQ)، الكويت (KWT)، ليبيا (LBY)، نيجيريا (NGA)، قطر (QAT)، المملكة العربية السعودية (SAU)، الإمارات العربية المتحدة (ARE)، فنزويلا (VEN).

الفرع الثاني: دول منظمة الأوبك ديمغرافيا

بلغ عدد سكان الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " خلال سنة 2017 حوالي 485,5 مليون نسمة، والملاحظ من خلال الرسم البياني أدناه أن عدد السكان في هذه الدول يتفاوت من دولة لأخرى، حيث نجده مرتفعا في كل من نيجيريا، إيران والجزائر بحوالي 190 و81 و41 مليون نسمة على التوالي، ومنخفضا جدا في كل من قطر الكويت، وليبيا حيث بلغ 2,5 و 4,1 و6,3 مليون نسمة تواليا، فيما تشهد كل من المملكة العربية السعودية، فنزويلا وأنغولا نسب متوسطة من عدد السكان بحوالي 30 مليون نسمة في كل منهم.

الشكل رقم(03-04): عدد السكان في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال 2017

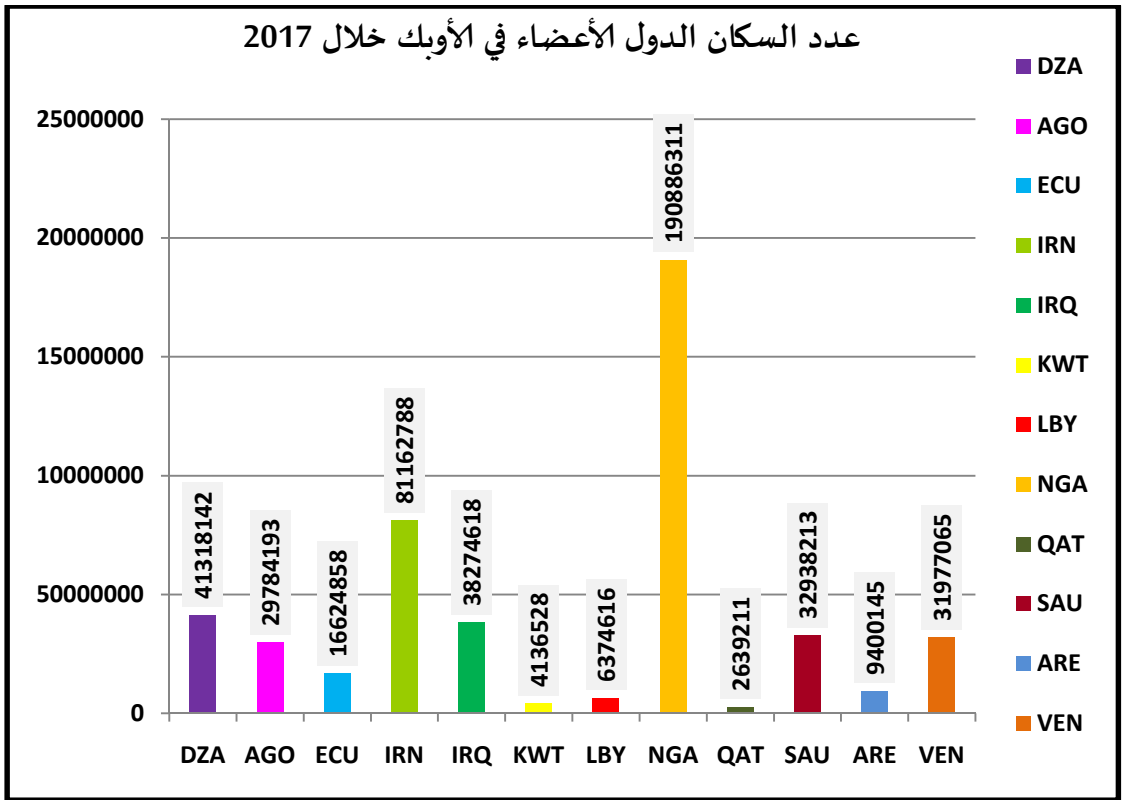

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك

في هذا المطلب سنحاول إلقاء نظرة عامة على مستويات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة الأوبك، من خلال التطرق إلى تطور الناتج الداخلي الخام ونصيب الفرد منه، إضافة إلى نسبة مساهمة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي

يعبر هذا المؤشر عن إجمالي قيمة السلع والخدمات التي يقوم المجتمع بإنتاجها خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، وتوفر قواعد البيانات العالمية العديد من المؤشرات والطرق التي يقاس بها كالمعدل السنوي، القيمة بالأسعار الجارية، والقيمة بالأسعار الثابتة، هذه الأخيرة تعتبر من أفضل المؤشرات وأكثرها استعمالا في الدراسات المتخصصة نظرا لخلوها من آثار التضخم، والشكل الموال يوضح تطور الناتج الداخلي الخام لهذه الدول خلال سنوات 2000،2010، و2017 مقاسا بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010.

الشكل رقم(03-05): تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة الأوبك

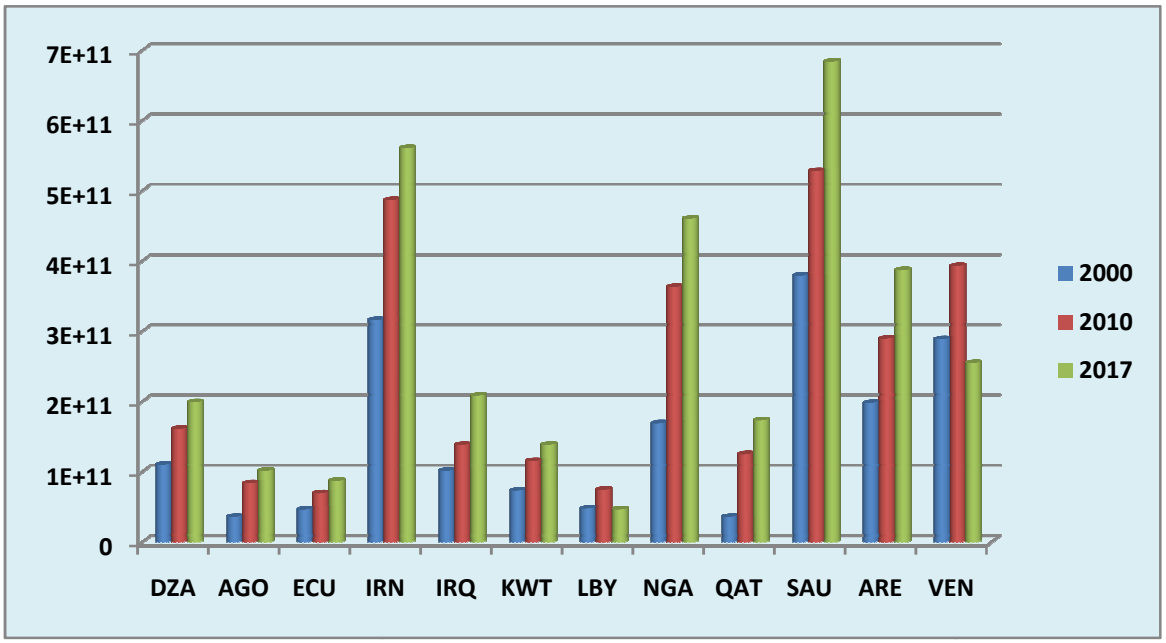

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

والملاحظ أن حجم الناتج الداخلي الخام في دول منظمة الأوبك يتميز بالارتفاع من فترة لأخرى ما عدا في كل من ليبيا وفنزويلا اللتين شهدتا انخفاضا في حجم الناتج الداخل الخام خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2010، وهذا راجع إلى الظروف العامة التي تعيشها هاتين الدولتين خاصة من جانب الاستقرار السياسي، من جهة أخرى نجد إن قيمة الناتج الداخلي الخام في العربية السعودية يحتل المرتبة الأولى مقارنة بباقي الدول حيث بلغ بنهاية عام 2017 حوالي 684,2 مليار دولار، متبوعا بكل من إيران ونيجيريا اللتين حققتا ناتجا إجماليا خلال 2017 يقدر بـ 560,9 و 460,5 مليار دولار أمريكي على التـوالي في حين حققت كل من الجزائر وأنغولا ناتجا إجماليا يقدر بـ 199,2 و 101,7 مليار دولار على الترتيب.

الفرع الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يتم الحصول على هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة على عدد سكانها في منتصف السنة، ومن المعلوم أن هذا المؤشر يعطي قراءة جيدة لمستوى معيشة الأفراد عموما، حيث يكون مرتفعا في الدول الغنية ومنخفضا في الدول الفقيرة، من جهة أخرى فإنه ومن خلال طريقة حساب هذا المؤشر يمكن الاستنتاج بسهولة العلاقة الوطيدة التي تربطه بعدد السكان، فيرتفع بانخفاضه وينخفض بارتفاعه، والشكل الموالي يبين تطور مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات 2000،2010، و2017 في دول منظمة الأوبك مقاسا بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010.

الجدول رقم(03-03): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة الأوبك بالدولار

الدولة	2000	2010	2017
الجزائر	3 541,072	4 463,3947	4 820,4341
أنغولا	2 189,5608	3 585,9056	3 413,6564
الإكوادور	3 678,9023	4 657,3024	5 256,0215
إيران	4 781,8508	6 531,9274	6 910,5696
العراق	4 311,2813	4 502,749	5 449,9689
الكويت	35 792,71	38 497,617	33 545,618
ليبيا	8 967,2475	12 120,562	7 314,6244
نيجيريا	1 382,8952	2 291,36	2 412,2028
قطر	60 858,191	70 306,228	65 694,357
المملكة العربية السعودية	18 263,23	19 259,587	20 770,939
الإمارات العربية المتحدة	62 833,251	35 037,893	41 197,169
فنزويلا	11 799,883	13 545,263	12 924,66

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لسنة 2017 شهد تطورا في كل من الجزائر، الإكوادور، إيران، المملكة العربية السعودية، نيجيريا والعراق مقارنة بسنتي 2000 و2010، بينما شهد انخفاضا ملموسا في كل من أنغولا، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمنحنى البياني الموالي يعطي صورة أوضح عن تطور نصيب الفرد خلال سنة 2017، حيث تحتل دولة قطر المرتبة الأولى مقارنة بباقي الدول، حيث بلغ حوالي 65 694,357 دولارا في السنة، متبوعة بكل من الإمارات العربية المتحدة والكويت اللتين بلغ فيهما نصيب الفرد خلال 2017 يقدر بـ 41 197,169

و 33545,618 دولار أمريكي على التـوالي، مسجلا بذلك تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2010، في حين كان نصيب دخل الفرد في كل من الجزائر وأنغولا يقدر بـ 4820,43 و 3413,65 دولارا على الترتيب، والملاحظ أن هذا المؤشر له علاقة وطيدة بالنمو الديمغرافي للدول، وبالتالي يعطينا صورة أكثر دقة على مستوى معيشة الأفراد.

الشكل رقم(03-06): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة الأوبك خلال سنة 2017

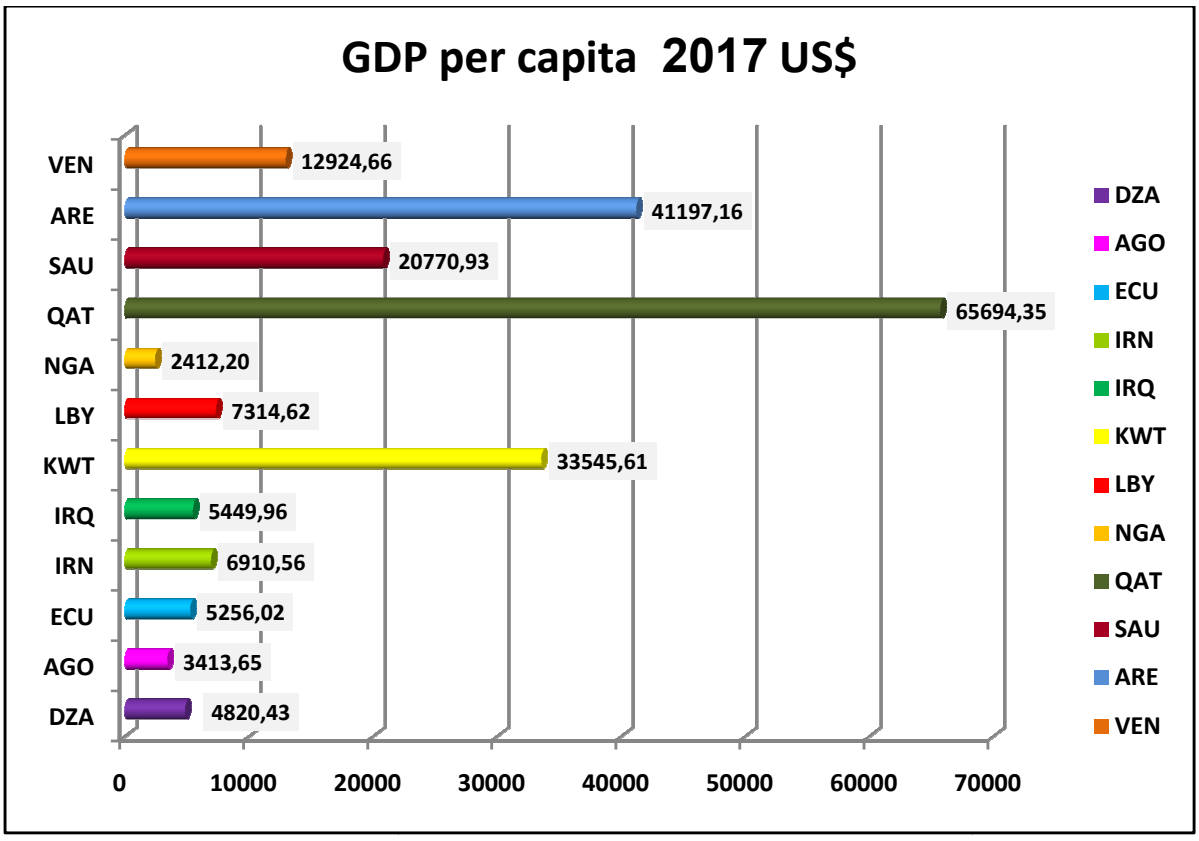

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

المطلب الثالث: مساهمة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في اقتصاديات دول الأوبك

لمحاولة التعرف أكثر على مكونات الناتج الداخلي الإجمالي لهذه الدول، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مساهمة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في اقتصاديات دول منظمة الأوبك.

الفرع الأول: مساهمة الصناعة والقطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي

أولا: مساهمة القطاع الصناعي

تشمل القيمة المضافة للقطاع الصناعي النشاطات المساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي في مجال التعدين والتصنيع والبناء والكهرباء والمياه، وتعبر عن الناتج الصافي للقطاع بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة، والشكل الموالي يبين نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي لدول منظمة الأوبك خلال سنة 2017.

الشكل رقم(03-07): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي لدول الأوبك خلال 2017

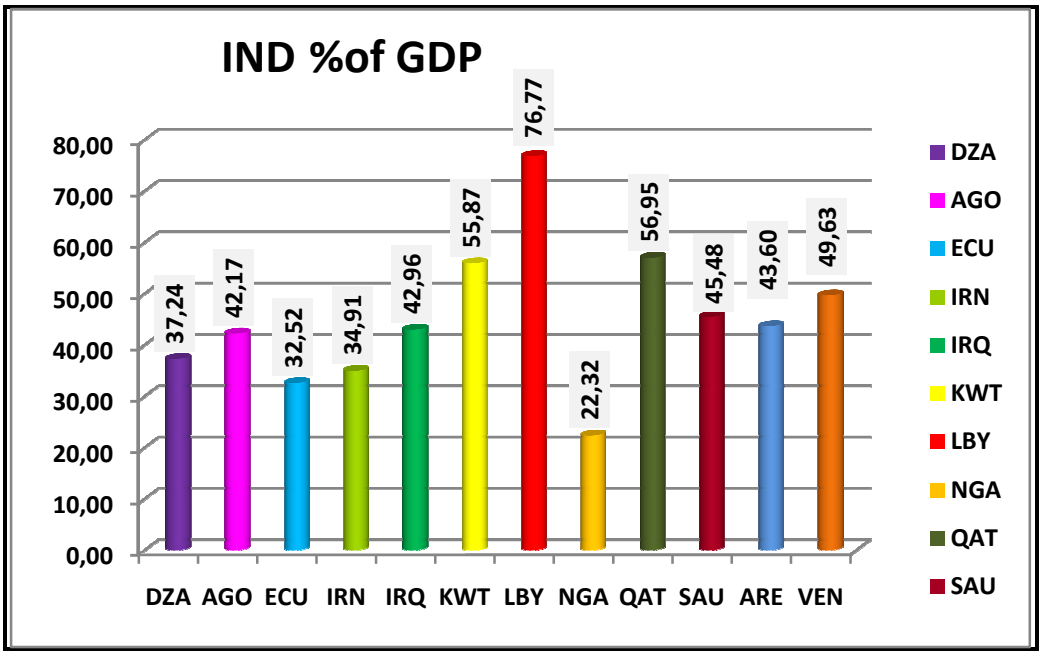

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

من خلال الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لدول منظمة الأوبك خلال سنة 2017 يختلف من دولة لأخرى، حيث يفوق الـ 30% في كل الدول إذا ما استثنينا الكويت، التي يساهم فيها القطاع الصناعي بنسبة 22,32 % فقط، من جهة أخرى نجد أن ليبيا والكويت وقطر تحتل الصدارة مقارنة بباقي الدول بنسب فاقت الـ 50 %، في حين بلغت نسبة المساهمة في كل من المملكة العربية السعودية، العراق وأنغولا 45,48%، 42,96%، و42,17% على الترتيب، أما باقي الدول على غرار الجزائر، إيران والإكوادور فكانت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في نموها الاقتصادي تتراوح بين 32 و37 بالمائة.

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي

تشمل القيمة المضافة للقطاع الفلاحي أنشطة الإنتاج الحيواني والزراعي وكذا الصيد البحري وتعبر عن الناتج الصافي للقطاع بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة دون الأخذ في الاعتبار إهتلاك الأصول واستنزاف الموارد الطبيعية، والشكل الموالي يبين نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الإجمالي لدول منظمة الأوبك خلال سنة 2017

الشكل رقم(03-08): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الإجمالي لدول الأوبك خلال 2017

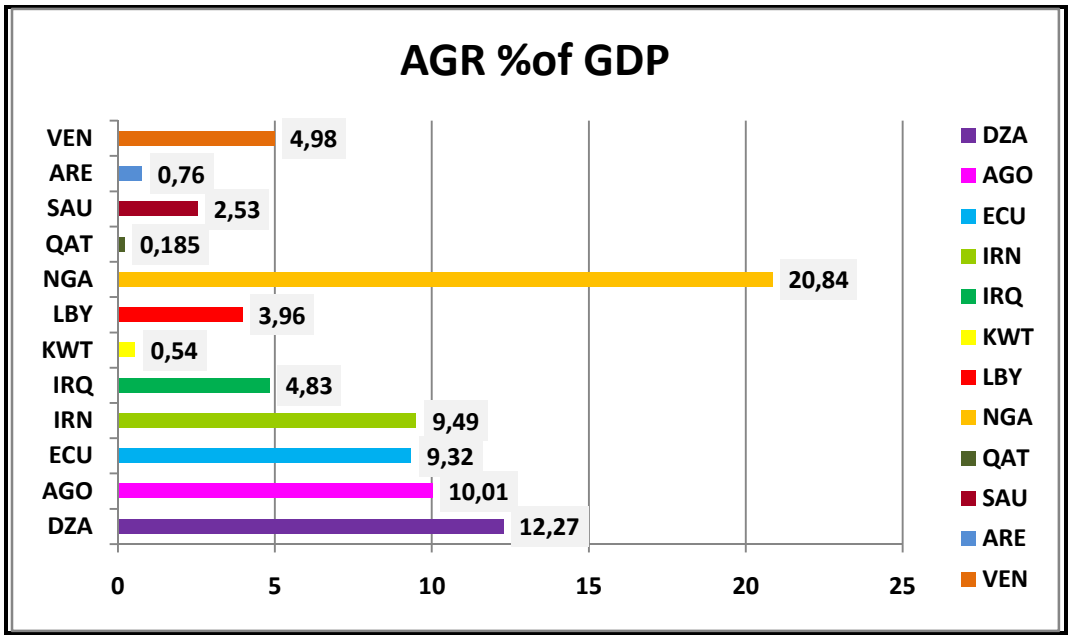

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

يظهر الفرق في نسب مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي واضحا من خلال الرسم البياني أعلاه، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المنطقة والمناخ السائد فيها، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام حسنة الى حد ما في الدول الأفريقية ما عدا ليبيا ودول أمريكا الجنوبية، ومنخفضة جدا في دول الخليج بسبب طبيعتها الصحراوية، وتحتل نيجيريا الصدارة بنسبة بلغت 20,84% خلال 2017، تليها كل من الجزائر وأنغولا اللتين بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع حوالي 12% و 10% تواليا، و 9% في كل من العراق والإكوادور، في حين أن حجم مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام يبقى أقل من 1% في معظم دول الخليج (قارة آسيا).

الفرع الثاني: نفقات الواردات وإجمالي الإنفاق المحلي

أولا: نفقات الواردات

يُعرِّف البنك الدولي هذا المؤشر على أنه قيمة مجمل السلع والخدمات السوقية الأخرى الواردة من بقية العالم، إضافة إلى الخدمات كالشحن والتأمين والنقل والإتاوات ورسوم الترخيص وغيرها، وكما هو معروف أن الواردات ترتبط بالنمو الاقتصادي بعلاقة عكسية مما يجعلها في العموم تعتبر من معوقاته، والشكل الموالي يوضح نسبة الواردات في الناتج الداخلي الإجمالي لدول منظمة الأوبك خلال 2017.

الشكل رقم(03-09): نفقات الواردات كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي لدول الأوبك خلال 2017

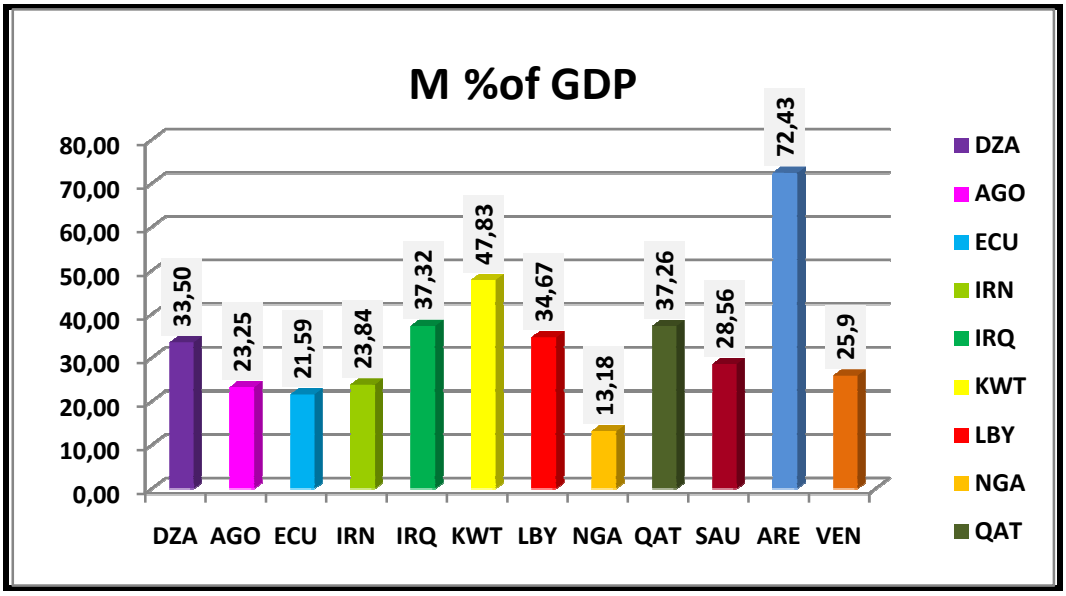

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

من خلال الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن نسبة مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام لدول منظمة الأوبك خلال سنة 2017 تختلف من دولة لأخرى، حيث يفوق الـ 30% في أغلب الدول، وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت 72,43% متبوعة بكل من الكويت، قطر والعراق بنسب تراوحت بين 37 و بالمائة، في حين كانت النسبة في نيجيريا تقدر بـ 13,18% كأقل نسبة من بين الدول عينة الدراسة، من جهة أخرى نجد أن نسبة المساهمة في كل من المملكة العربية السعودية، العراق وأنغولا بلغت 28,56% ، 37,32%، و23,25% على الترتيب، أما باقي الدول على غرار الجزائر، إيران والإكوادور فكانت نبسة مساهمة نفقات الواردات في نموها الاقتصادي تتراوح بين 32 و37 بالمائة.

ثانيا: إجمالي الإنفاق المحلي

يعبر هذا المؤشر عن مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر ، ونفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام (الاستهلاك الحكومي العام) ، وتكوين رأس المال الإجمالي (إجمالي الاستثمار المحلي)، والشكل الموالي يوضح نسبة مساهمة الإنفاق المحلي الإجمالي في الناتج الداخلي الإجمالي لدول منظمة الأوبك خلال 2017.

الشكل رقم(03-10): إجمالي الإنفاق المحلي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي لدول الأوبك خلال 2017

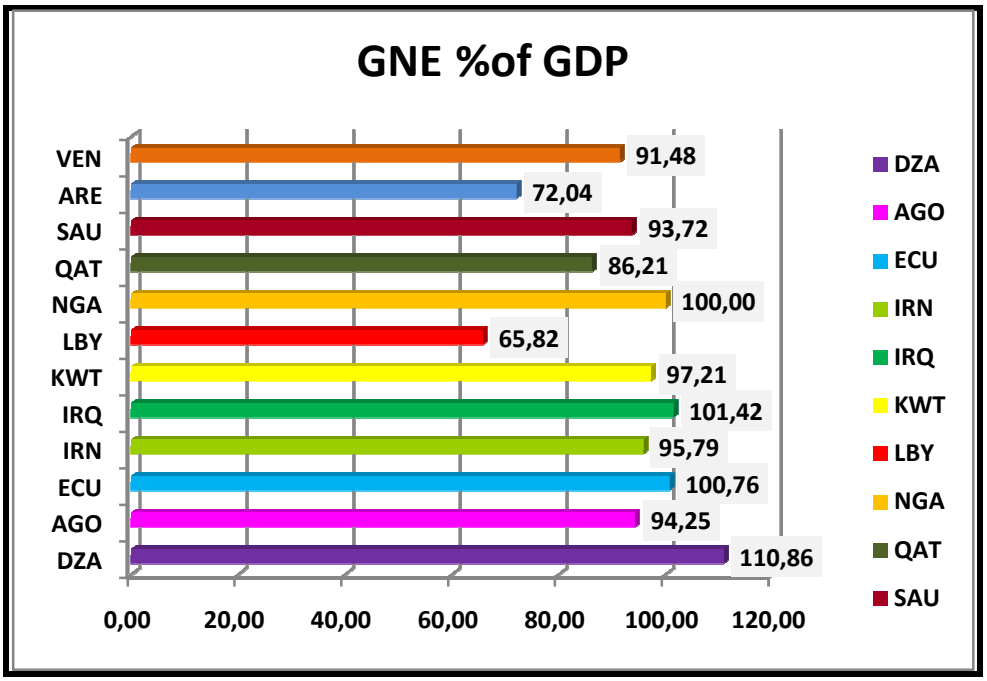

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

من خلال الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن مساهمة الإنفاق المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي لدول منظمة الأوبك خلال 2017 مرتفعة جدا مما يفسر الجانب الكبير المخصص من ميزانيات هذه الدول للإنفاق بمختلف أنواعه سواء كان اسريا، حكوميا أو استثماريا، حيث يفوق الـ 90% في أغلب الدول باستثناء كل من الإمارات العربية المتحدة، ليبيا وقطر، متناغما مع النمو الديمغرافي ومستويات نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت 110,86% متبوعة بكل من العراق، ونيجيريا بنسب فاقت عتبة الـ 100 بالمائة، هذه النسب المرتفعة للإنفاق تشكل عقبة كابحة لتحقيق معدلات نمو مقبولة ويزيد من عجز الميزانيات، من جهة أخرى نجد أن نسبة المساهمة في باقي الدول مقبولة مقارنة بسابقاتها حيث بلغت 93,7% ، 95,79%، و91,48% في كل من المملكة العربية السعودية، إيران وفنزويلا على الترتيب.

المبحث الثالث: الريع النفطي، الحوكمة والتنويع الاقتصادي في دول منظمة الأوبك

يعتبر الريع النفطي من أهم مميزات اقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك باعتباره المورد الوحيد والمصدر الأساسي في تمويل موازناتها، ولتجنب هذه الظروف تنص مختلف الأدبيات الاقتصادية إلى ضرورة تبني منهج التنويع الاقتصادي والعمل على التخفيف من الاعتماد على الريع النفطي مع استخدام عائداته لتمويل متطلبات بناء هيكل اقتصادي قوي ومتنوع،

المطلب الأول: إمكانيات دول منظمة الأوبك من الثروة النفطية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الإمكانيات النفطية لهذه الدول من حيث الاحتياطي وحجم الإنتاج، من خلال مقارنة هذه المؤشرات سواء بين الدول أو تطورها عبر الزمن.

الفرع الأول: حجم احتياطي دول منظمة الأوبك من الثروة النفطية

كما سبقت الإشارة في الفصل الثاني، فإنه يقصد بالاحتياطات النفطية تلك الموارد النفطية المكتشفة والقابلة للاسترجاع والاستخراج والتسويق في ظل الشروط الحالية للسوق، والرسم البياني أدناه يوضح حجم الاحتياطات النفطية لكل دولة خلال سنة 2017.

الشكل رقم(03-11): حجم الاحتياطات النفطية لدول الأوبك خلال 2017 **الوحدة: مليون برميل**

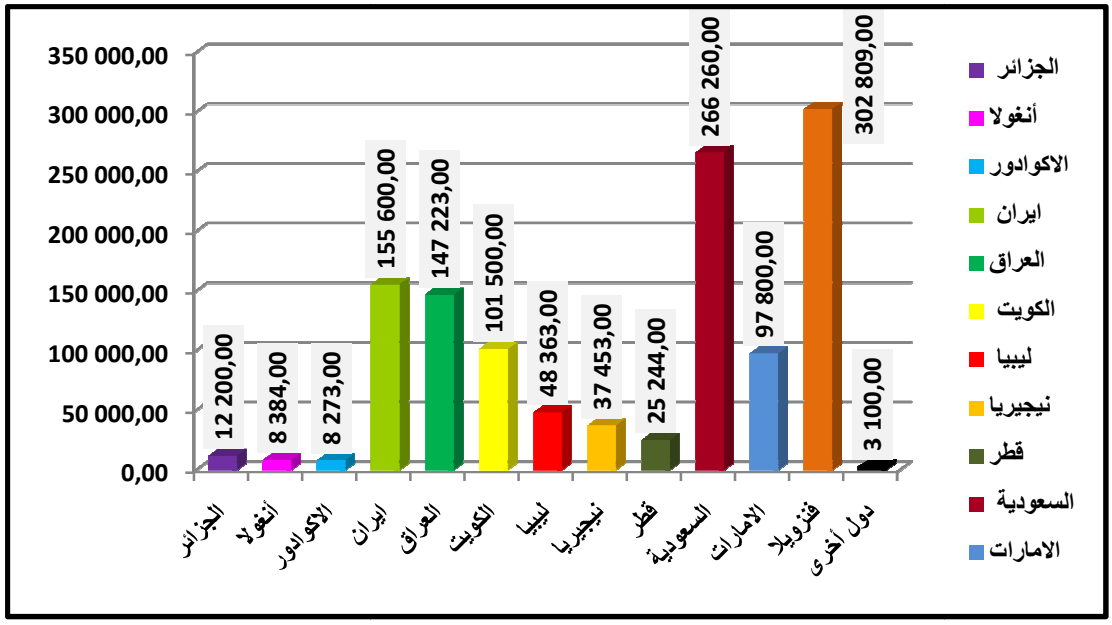

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات منظمة الأوبك.

من خلال الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن حجم الاحتياطات النفطية لجميع دول منظمة الأوبك بلغ خلال سنة 2017 حوالي 1 214 مليار برميل، هذا وتحتل كل من فنزويلا والمملكة العربية السعودية الصدارة من بين هذه الدول، حيث بلغ حجم الاحتياطي 302,80 و266,26 مليار برميل على التوالي، لتأتي بعد ذلك كل من إيران والعراق والكويت بمستويات بلغت 155,6، 147,22 و101,5 مليار برميل توالياً، في حين أن حجم الاحتياطي في دولة قطر يقدر بـ25,24 مليار برميل، من جهة أخرى بلغ الاحتياطي في الجزائر 12.2 مليار برميل، والجدول الموالي يوضح تطور احتياطات هذه الدول خلال سنوات 2010، 2016، و2017.

الجدول رقم(03-04): تطور احتياطيات النفط في دول منظمة الأوبك الوحدة: مليون برميل

الدول / السنوات	2010	2016	2017	نسبة التغير(17/16)
الجزائر	12200,00	12 200,00	12 200,00	0,00
أنغولا	9 500,00	9 523,00	8 384,00	-11,96
الإكوادور	7 206,00	8 273,00	8 273,00	0,00
ايران	151 170,00	157 200,00	155 600,00	-1,02
العراق	143 100,00	148 766,00	147 223,00	-1,04
الكويت	101 500,00	101 500,00	101 500,00	0,00
ليبيا	47 097 ,00	48 363,00	48 363,00	0,00
نيجيريا	37 200,00	37 453,00	37 453,00	0,00
قطر	25 382,00	25 244,00	25 244,00	0,00
المملكة العربية السعودية	264 516,00	266 208,00	266 260,00	0,02
الإمارات	97 800,00	97 800,00	97 800,00	0,00
فنزويلا	296 501,00	302 250,00	302 809,00	0,18
مجموع إنتاج الأوبك	1 193 172,00	1 217 880,00	1 214 209,00	-0,30
الدول خارج الأوبك	273 840,00	270 905,00	268 564,00	-0,86
المجموع العالمي	1 467 012,00	1 488 785,00	1 482 773,00	-0,40
نسبة إنتاج الأوبك بالنسبة للعالم	81,37	81,8	81,9	0,10
نسبة إنتاج بقية العالم	18,66	18,2	18,1	-0,46

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات منظمة الأوبك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التغيّر في حجم الاحتياطات النفطية بين سنتي 2016 و2017 تتراوح بين الثبات والتناقص في أغلب البلدان ماعدا في المملكة العربية السعودية وفنزويلا التين شهدتا تطورا طفيفا لم يرقى حتى إلى نسبة 1%، في حين كان ثابتا في كل من الجزائر، الإكوادور، ليبيا نيجيريا، قطر، والإمارات العربية المتحدة، كما شهد انخفاضا كبيرا في أنغولا بنسبة (-11,96%)، وبنسبة 1% في كل من العراق وإيران، والشيء نفسه ينطبق على الدول خارج الأوبك، كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة احتياطي دول منظمة الأوبك بالنسبة للاحتياطي العالمي بلغ خلال 2017 حوالي 81,9% مسجلا زيادة طفيفة مقارنة بسنة 2016 تقدر بـ0,1%، ومن خلال هذه الأرقام يتضح جلياً اتجاه هذا المورد نحو النضوب، إضافة إلى قلة الاستكشافات المجدية اقتصاديا نظرا لارتفاع تكاليفها.

الفرع الثاني: حجم إنتاج دول منظمة الأوبك من الثروة النفطية

يخضع حجم الإنتاج النفطي لدول منظمة الأوبك في الحالة العادية إلى العديد من الاعتبارات لعل أهمها نظام الحصص والتَّكيُّف مع أسعار النفط في الأسواق العالمية وكذا الطاقة الإنتاجية للدول،إضافة إلى الظروف الراهنة للدول الأعضاء، والشكل الموالي يوضح حجم إنتاج هذه الدول خلال سنة 2017.

الشكل رقم(03-12): حجم إنتاج دول منظمة الأوبك من الثروة النفطية لدول الأوبك خلال 2017

الوحدة: ألف برميل/اليوم

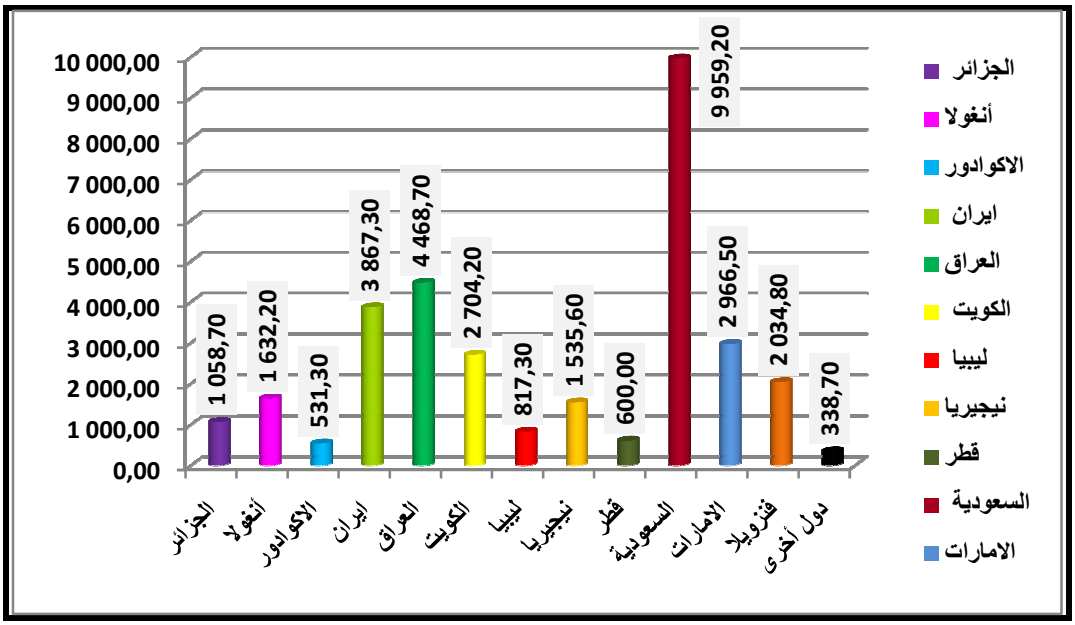

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات منظمة الأوبك.

من خلال الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن حجم الإنتاج النفطي لجميع دول منظمة الأوبك بلغ خلال سنة 2017 حوالي 32,514 مليون برميل، حيث تحتل كل المملكة العربية السعودية الريادة من بين هذه الدول، بإنتاج يومي بلغ 9,95 مليون برميل، تليها كل من العراق وإيران والإمارات العربية المتحدة بمستويات بلغت 4,46، 3,86 و2,97 مليون برميل يوميا على التوالي، في حين أن حجم الإنتاج اليومي في دولتي الكويت وفنزويلا يقدر بـ2,70و 2,03 مليون برميل، من جهة أخرى بلغ حجم الإنتاج في أنغولا والجزائر 1,63و 1,06 مليون برميل يوميا، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الإنتاج النفطي لهذه الدول خلال سنوات 2010، 2000، 2016، و2017.

الجدول رقم(03-05): تطور حجم إنتاج النفط في دول منظمة الأوبك الوحدة: ألف برميل/اليوم

الدول / السنوات	2000	2010	2016	2017	نسبة التغير(17/16)
الجزائر	796	1 189,8	1 146,30	1 058,70	-7,64
أنغولا	745	1 691,2	1 721,60	1 632,20	-5,19
الإكوادور	391,4	476,4	549,00	531,30	-3,22
إيران	3 661,3	3 544	3 651,30	3 867,30	5,92
العراق	2 810	2 358,1	4 647,80	4 468,70	-3,85
الكويت	1 996,1	2 312,1	2 954,30	2 704,20	-8,47
ليبيا	1 347,2	1 486,6	390,20	817,30	109,46
نيجيريا	2 053,6	2 048,3	1 427,30	1 535,60	7,59
قطر	648,2	733,4	651,50	600,00	-7,90
المملكة العربية السعودية	8 094,5	8 165,6	10 460,20	9 959,20	-4,79
الإمارات	2 174,7	2 323,8	3 088,30	2 966,50	-3,94
فنزويلا	2 891	2 853,6	2 372,50	2 034,80	-14,23
مجموع إنتاج الأوبك	27 745	29 183	33 441,00	32 514,60	-2,77
المجموع العالمي	65 824,9	69 744,9	75 388,30	74 686,80	-0,93
نسبة إنتاج الأوبك بالنسبة للعالم	42,14	41,84	44,4	43,5	-1,86
نسبة إنتاج بقية العالم	57,85	58,16	55,6	56,5	1,48

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات منظمة الأوبك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التغيّر في حجم الإنتاج النفطي بين سنتي 2016 و2017 تميزت بالتناقص في أغلب البلدان ماعدا في إيران، نيجيريا، وليبيا التي شهدت تضاعفا في حجم الإنتاج بحكم عودتها إلى الإنتاج بعد الظروف التي مرت بها بحكم عدم الاستقرار السياسي، حيث انتقل من 390,2 ألف برميل يوميا سنة 2016 إلى 817,3 ألف برميل يوميا سنة 2017، أي بزيادة قدرت بـ 109,46% ، في حين كان الانخفاض الأكبر في دولة فنزويلا بنسبة قدرت بـ -14,23%، أما بالنسبة لباقي السنوات فالغالب في حجم الإنتاج هو التطور الملحوظ لحجم الإنتاج كردة فعل أُتخذت في الاجتماعات الوزارية للمنظمة على إثر انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، وذلك قصد تحسين مداخيل هذه الدول من الريع النفطي، كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة حجم الإنتاج في دول منظمة الأوبك بالنسبة لإجمالي الإنتاج العالمي بلغ خلال 2017 حوالي 43,5% مسجلا نقصا طفيفاً مقارنة بسنة 2016 تقدر بحوالي1%.

المطلب الثاني: الريع النفطي وتركيز الصادرات في دول منظمة الأوبك

يعتبر الريع النفطي أو الإيرادات المتأتية أساسا من إنتاج واستغلال وتصدير النفط والغاز من أهم مميزات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، ويظهر الاعتماد الكبير على هذا المورد من خلال نسبة إسهامه في الناتج الداخلي الخام مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، وبحكم أن النفط سلعة عالمية فإن أغلب العائدات تأتي من عمليات التصدير ومن هنا نقع في مشكلة تركيز الصادرات.

الفرع الأول: الريع النفطي في دول منظمة الأوبك

يقصد بالريع النفطي الفرق بين قيمة إنتاج النفط الخام بالأسعار العالمية وإجمالي تكاليف الإنتاج وبالتالي هو عبارة علن الإيرادات الصافية من هذه العملية، والرسم البياني أدناه يبين نسبة مساهمة الريع النفطي في الناتج الداخلي الإجمالي لدول منظمة الأوبك خلال سنة 2017.

الشكل رقم(03-13): الريع النفطي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي لدول الأوبك خلال 2017

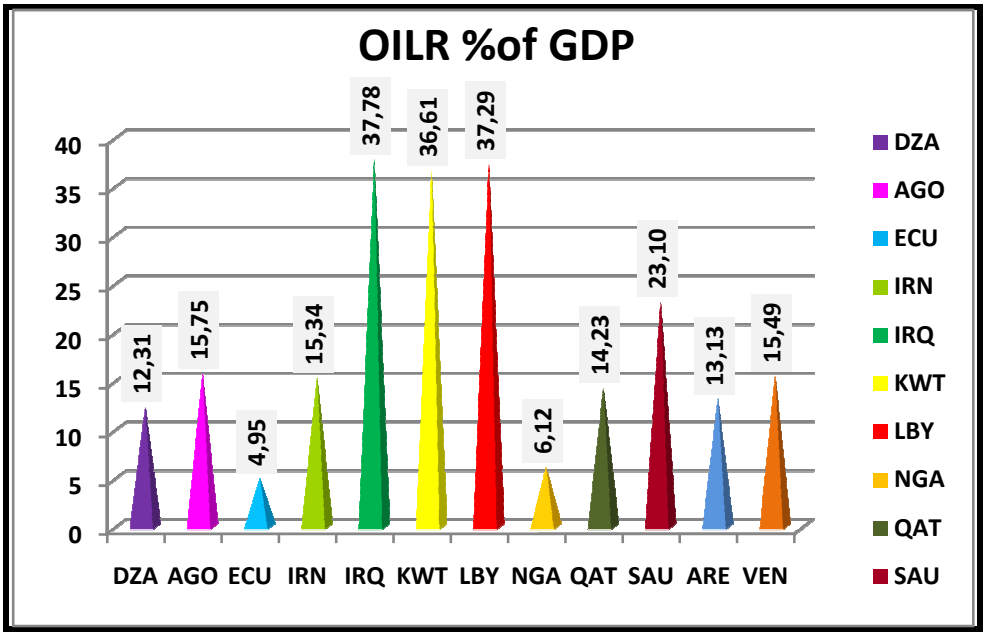

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

من خلال الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن مساهمة الريع النفطي كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي لدول منظمة الأوبك خلال 2017 يختلف من دولة لأخرى، حيث يفوق الـ 30% في كل العراق، ليبيا والكويت، من جهة أخرى هذه النسبة منخفضة في دولتي نيجيريا والإكوادور حيث بلغ على الترتيب 6,12% و4,95%، في حين تراوحت نسبة المساهمة في باقي الدول بين 12,31% في الجزائر و 15,49% في فنزويلا، ويخضع حجم الإيرادات النفطية في هذه الدول إلى العديد من العوامل منها نوع النفط بالدرجة الأولى وتكاليف إنتاجه، إضافة إلى القدرات الإنتاجية لكل دولة ناهيك عن تكاليف نقله وتخزينه، كما يلعب دور الحالة العامة للدولة دورا مهما، حيث تعمل المنظمة بمراعاة الجانب التكافلي بين الأعضاء إلى الزيادة في حصص بعض الدول استثنائيا أو تعويضيا لنقص الإنتاج في دولة ما.

الفرع الثاني: تركيز الصادرات في دول منظمة الأوبك

يُعد مشكل تركيز الصادرات مصدر قلق الاقتصاديين وصناع القرار في جميع أرجاء العالم، ولكنه أقل أهمية في معظم الاقتصاديات المتقدمة التي تميل إلى الحفاظ على ملامح تصدير أكثر تنوعًا. ويقيس مؤشر تركيز الصادرات مدى اعتماد البلد على مجموعة محدودة من السلع كمصدر رئيسي للدخل والعملات الأجنبية، حيث يتراوح بين الصفر (التنويع الأمثل) إلى الواحد (التركيز على منتج واحد)، والمنحنى البياني التالي يوضح قيم مؤشر تركيز الصادرات في دول منظمة الأوبك خلال سنة 2017.

الشكل رقم(03-14): مؤشر تركيز الصادرات في دول منظمة الأوبك خلال 2017

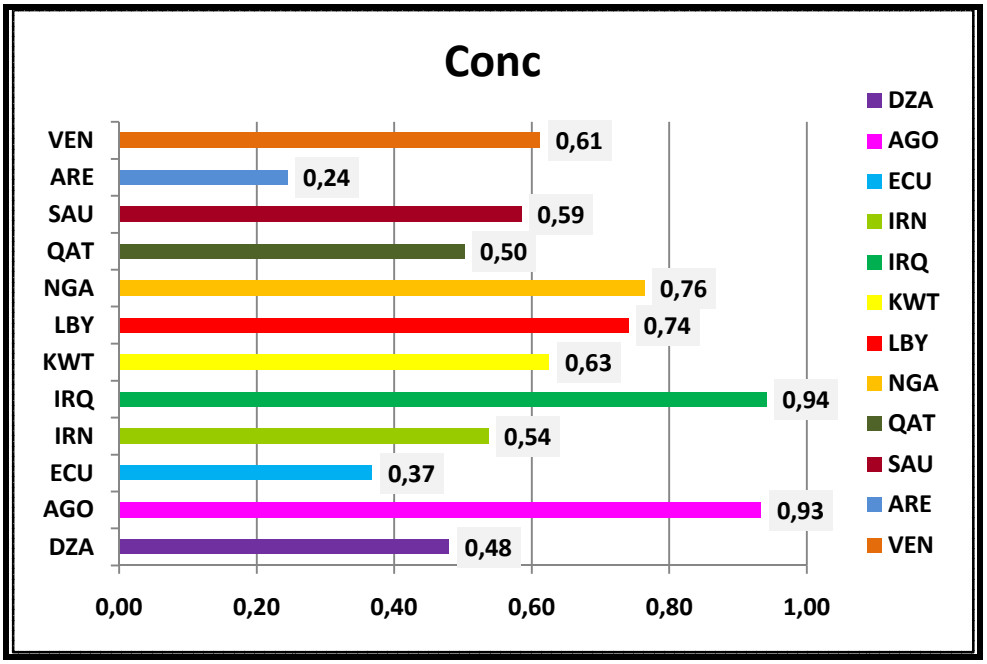

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الأونكتاد UNCTAD.

من خلال المنحني البياني أعلاه يمكن ملاحظة أن مؤشر تركيز الصادرات في أغلب دول الأوبك يشهد قيم مرتفعة تقترب من الواحد الصحيح، مما يؤكد اشتراكها في الاعتماد على المورد الوحيد في صادراتها ألا وهو البترول، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 0,94 في العراق و 0,93 في أنغولا مما يدل على التركيز الشديد الحاصل في صادرات هذه الدول، بينما نجد هذه المستويات أقل حدة في كل من نيجيريا وليبيا الذين بلغ فيهما قيمة المؤشر 0,76 و0,74 على الترتيب، من جهة أخرى نجد أن أفضل الدول من العينة المدروسة هي الإمارات العربية المتحدة والإكوادور الذين بلغت فيهما قيمة هذا المؤشر 0,24 و0,37 على الترتيب.

المطلب الثالث: الحوكمة والتنويع الاقتصادي في دول منظمة الأوبك

الفرع الأول: مستويات الحوكمة في دول منظمة الأوبك

عَرَّفَ برنامج الأمم المتحدة للتنمية مصطلح الحوكمة أو الحكم الراشد على أنه" الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمسائلة ودعم سيادة القانون ويتضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع كما يضمن حق التعبير عن أكثر الأفراد فقرا وضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية".

وتوجد عدة مؤشرات تخص موضوع الحوكمة، إلا أنه سيتم التطرق إلى مؤشرات البنك الدولي حسب مقاربة كوفمان، الذي قام بإعداد المؤشرات العالمية للحوكمة التي تتراوح بين (2,5-) للحالة السيئة و(2,5) للجيدة، والمنحنى البياني التالي يوضح مستويات الحوكمة خلال سنة 2017 في الدول محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على المتوسط الحسابي لكل المؤشرات.

الشكل رقم(03-15): مستويات الحوكمة في دول منظمة الأوبك خلال سنة 2017

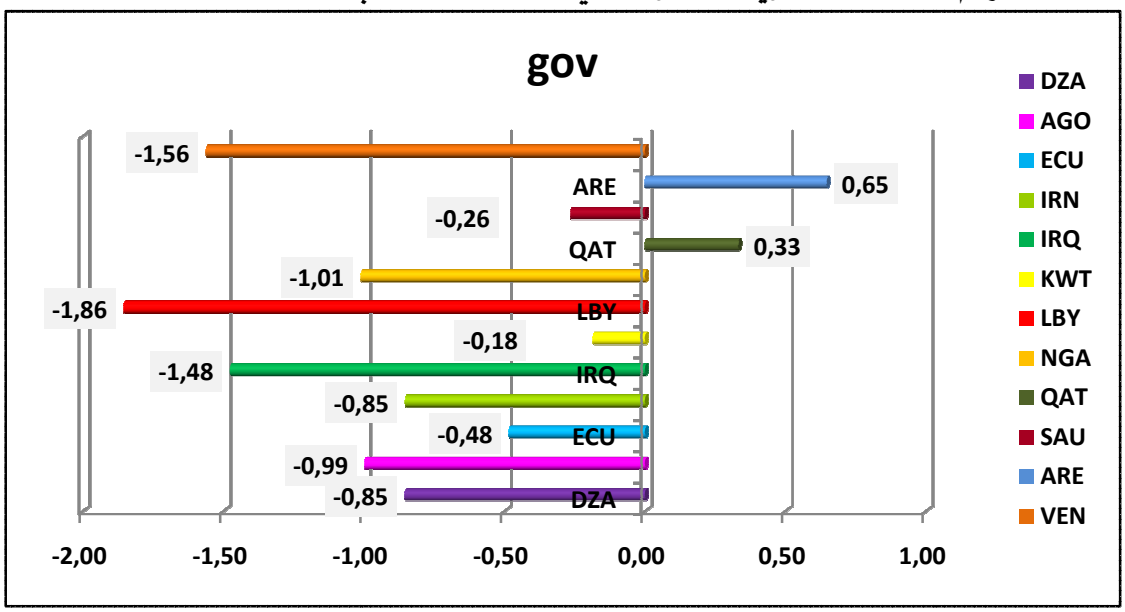

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الأونكتاد UNCTAD.

من خلال المنحني البياني أعلاه يمكن ملاحظة أن مؤشر الحوكمة في أغلب دول الأوبك تشهد قيم سالبة تقترب من الحالة السيئة (2,5-)، مما يؤكد على ضعف أدائها في مجالات مكافحة الفساد والشفافية والمساءلة وغيرها من مؤشرات الحكم الراشد، إذا ما استثنينا دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة اللتين تخطيتا حاجز الصفر، حيث بلغ فيهما المتوسط الحسابي لمؤشرات الحوكمة على التوالي 0,33 و0,66 ، كما أن أعلى مستويات سوء الحوكمة سجلت بكل من ليبيا و فنزويلا والعراق بمستويات قدرت بـ -1,86،-1,56، و-1,48، ولعل للظروف العامة التي تعيشها هذه الدول سيما فيما يخص الاستقرار السياسي والأمني دور مهم في ضعف هذه المؤشرات، من جهة أخرى نجد أن باقي الدول أيضا تعاني من سوء الحوكمة لكن بمؤشرات أقل حدة من سابقاتها، فعلى سبيل المثال كانت المؤشرات تتراوح بين 0,48- و-0,99 في الجزائر، إيران، الإكوادور، وأنغولا.

الفرع الثاني: التنويع الاقتصادي في دول منظمة الأوبك

يقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي تلك العملية التي تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مُوَلِّدة للدخل، من خلال تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الرئيسية في البلد، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، ويستدل على وجود التنويع الاقتصادي بانعدام قيمة المؤشر معدومة، وبالتالي حصول تغيرات هيكلية في اقتصاد ما، وعلى العكس فكلما ابتعدنا عن هذه القيمة دل ذلك على عدم التنويع الاقتصادي، والشكل الموالي يوضح قيم مؤشر التنويع الاقتصادي في دول منظمة الأوبك لسنة 2017.

الشكل رقم(03-16): مؤشر التنويع الاقتصادي في دول منظمة الأوبك خلال سنة 2017.

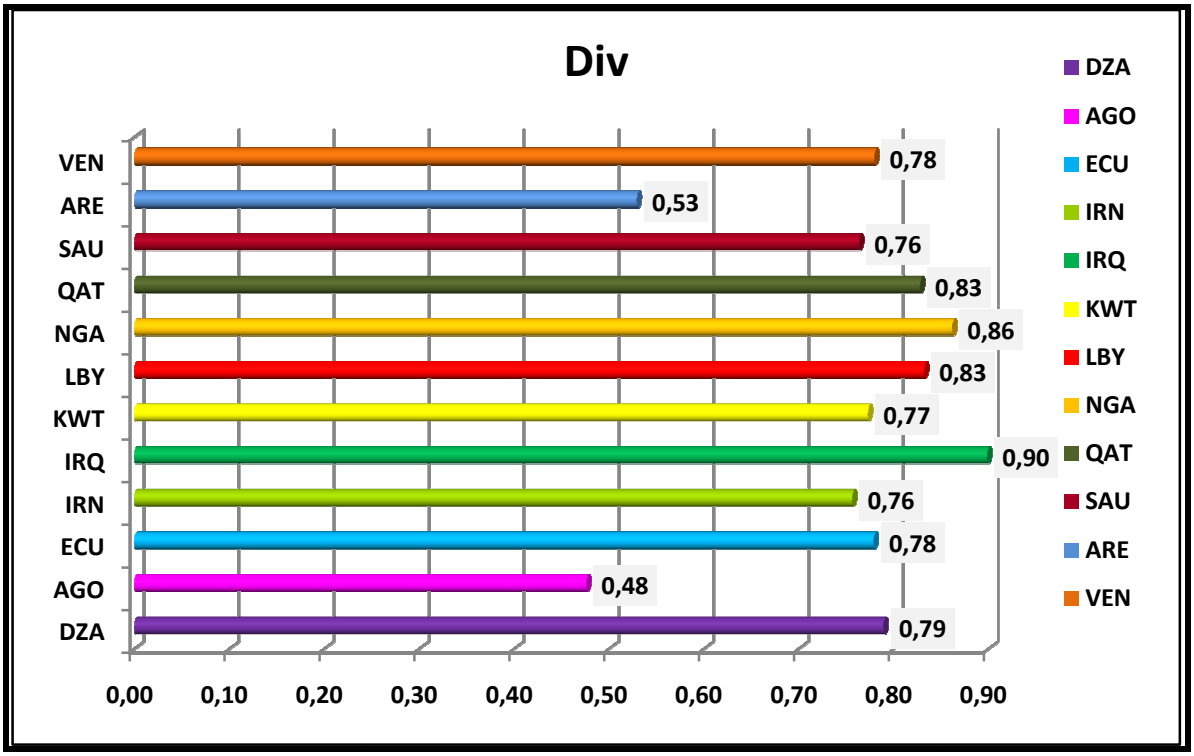

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

من خلال المنحني البياني أعلاه يمكن ملاحظة أن مؤشر التنويع الاقتصادي في أغلب دول الأوبك يشهد قيم مرتفعة تبتعد عن الصفر الذي يعبر عن حالة التنويع الاقتصادي التام أو الأمثل، وهو ما يتوافق مع ما تمت إليه الإشارة سابقا عند التطرق لمؤشر تركيز الصادرات، مما يؤكد مرة أخرى اشتراك هذه الدول في الاعتماد على المورد الوحيد في صادراتها ألا وهو البترول، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 0,90 في العراق و 0,86 في نيجيريا، بينما نجد هذه المستويات أقل حدة في كل باقي الدول بمؤشرات تراوحت بين 0,7 و0,85 مم يحتم على هذه الدول العمل على تقليل الاعتماد على مواردها النفطية خاصة والبحث عن مصادر أخرى لجلب العملة الصعبة، من جهة أخرى نجد أن أفضل الدول من العينة المدروسة هي أنغولا والإمارات العربية المتحدة الذين بلغ فيهما قيمة المؤشر 0,48 و0,53 على الترتيب.

خلاصة الفصل:

في منتصف القرن العشرين ومع تخلص معظم الدول من التبعية الاستعمارية، والوقوف على مدى استغلال الشركات الأجنبية لثرواتها النفطية، تأكدت العديد من الدول بما لا يدع مجال للشك أنه يستحيل مواجهة هذه الشركات بشكل منفرد، فكانت الدعوة للتكتل من أجل الوقوف في وجهها، لأجل ذلك جرى التنسيق بين هذه الدول لإنشاء منظمة الأوبك التي تهدف أساسا للحفاظ على مصالح الدول الأعضاء والمحافظة على مستوى أسعار عند مستوى معين يخدم المصالح المشتركة للدول، وقد مرت هذه المنظمة بالعديد من المراحل منذ نشأتها وحتى اليوم، مما يجعلها تصادف العديد من الصعوبات والتحديات على المستويين الداخلي والخارجي.

من جهة أخرى وقصد التعرف على خصائص الدول عينة الدراسة أكثر، تم بداية التطرق بصفة عامة لدول المنظمة من خلال تقديم عام لخصائصها الجغرافية والديمغرافية، ثم إلقاء نظرة شاملة على المؤشرات العامة للدول الأعضاء من خلال مستويات النمو الاقتصادي ونسبة مساهمة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي فيه بالموازاة مع نسبة مساهمة الريع النفطي في الناتج الداخلي الخام، ومقارنة هذه المؤشرات سواء بين الدول أو تطورها عبر الزمن، إضافة إلى حجم الإمكانيات النفطية لهذه الدول من حيث الاحتياطيات والقدرات الإنتاج، ومؤشر تركيز الصادرات، التنويع الاقتصادي ومستويات الحوكمة.

.

الفصل الرابع

أثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2017)

تمهيد الفصل:

إن الإمكانات التي يقدمها علم الإحصاء للباحثين والمتمثلة في الطرق العلمية التي تساعد الباحثين على تحليل وتفسير البيانات كثيرة ومتعددة، وفي ظل تزايد حجم المعلومات والبيانات ازداد معها الحاجة إلى استخدام البرمجيات الحاسوبية للقيام بعمليات تحليل البيانات بالأساليب العلمية من أجل الوصول إلى الاستنتاجات والاستدلالات من البيانات الخام، ومن ثم الإرشاد إلى التخطيط المنطقي واتخاذ القرارات المثلى.

إن الدراسة التحليلية للمركبات الأساسية والسلاسل الزمنية لهما أهمية كبيرة في عمليات التخطيط، إذ أنهما يلعبان دورا هاما في معرفة العلاقة الموجودة بين مختلف هذه المعطيات، وكذا تقيم تطور ونمو بعض المتغيرات عبر الزمن، فالأولى يتمثل هدفها الأساسي في معرفة ارتباط المتغيرات فيما بينها، أما الثانية يمكن من خلالها التنبؤ بالمعلومات المستقبلية باستعمال معلومات مشاهدة سابقة بعد دراسة سلوكها في الماضي.

ولبلوغ هدف هذه الدراسة نستعرض في هذا الفصل الإطار التحليلي والقياسي المتبع والذي يشمل على التعريف بطريقة المركبات الأساسية ونماذج السلاسل الزمنية المقطعية "بانل"، إضافة إلى الكشف عن البيانات المفقودة وطرق معالجتها، ومن ثمة تطبيق هذه الطرق على عينة الدراسة وتحليل ومناقشة ما تفرزه من نتائج لأثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2017)، وهذا من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: التقنيات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة.
- المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التحليلية.
- المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية.

المبحث الأول: التقنيات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على أهم طرق تحليل البيانات الإحصائية وهي طريقة تحليل المركبات الأساسية، ومن ثم استعمال المتغيرات التي تنتمي إلى نفس المركبة والتي لها علاقات ارتباطيه مع المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام) والمتغير المستقل الرئيسي (الريع النفطي) في التحليل القياسي، وبحكم وجود بعض البيانات المفقودة في عينة الدراسة سيتم إلقاء الضوء على مختلف الطرق العلمية والوسائل الإحصائية الكفيلة بتخطي هذه العقبة.

المطلب الأول: وصف عينة ومتغيرات الدراسة

يعتبر التعريف بمتغيرات الدراسة وحدودها الزمانية والمكانية ضروريا قبل الدخول في تفاصيل الدراسة، وذلك قصد التعرف على خبايا العينة، وإعطاء نظرة أولية للمُتَلقي.

الفرع الأول: التعريف بعينة الدراسة وبياناتها

أولا: الحدود الزمانية والمكانية

استهدفت هذه الدراسة حالة الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك"، حيث اشتملت على 12 دولة مع استثناء كل من غينيا الاستوائية والغابون اللتين انضمتا حديثا للمنظمة، أي أن الدول المعنية بهذه الدراسة هي: الجزائر، أنغولا، الإكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا، أما عن فترة الدراسة فتمثلت في 18 سنة أي من سنة 2000 إلى سنة 2017

ثانيا: متغيرات الدراسة

بالنظر إلى مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي، والدراسات السابقة للموضوع، وبالاعتماد على قاعدة معطيات البنك الدولي، كانت متغيرات الدراسة كما يلي:

✓ **المتغير التابع:**

- **النمو الاقتصادي:** معبرا عنه بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الذي يتمثل في إجمالي الناتج المحلي مقسومًا على عدد السكان في منتصف العام، مقاسا بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010، ويرمز له بالرمز (**GDPp**).

✓ **المتغيرات المستقلة:**

- **الريع النفطي:** وهو عبارة عن الفرق بين قيمة إنتاج النفط الخام بالأسعار العالمية وإجمالي تكاليف الإنتاج، تم أخذه كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، ويرمز له بالرمز (**OILR**).
- **القيمة المضافة للقطاع الصناعي:** وهي تشمل القيمة المضافة في مجال التعدين والتصنيع والبناء، تم أخذه كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، ويرمز له بالرمز (**IND**).
- **القيمة المضافة للقطاع الفلاحي:** وهي تشمل الغابات، وصيد الأسماك، فضلا عن زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني، تم أخذه كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، ويرمز له بالرمز (**AGR**).

- **الواردات:** تمثل قيمة السلع والخدمات الواردة من بقية العالم، تم أخذه كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، ويرمز له بالرمز (**M**).
- **إجمالي الإنفاق الوطني:** هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية ونفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام، وتكوين رأس المال الإجمالي (إجمالي الاستثمار المحلي) تم أخذه كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي، ويرمز له بالرمز (**GNE**).

الفرع الثاني: البيانات المفقودة و طرق معالجتها

تعد البيانات المفقودة في عينة الدراسة من المشكلات البحثيّة الشائعة والمتكرّرة عند جمع البيانات وتحليلها، حيث أن عدم معالجتها بشكلٍ مناسب قد يُسبّب للباحث بعض الاختلالات كتقليل حجم العينة إلى حجمٍ غير ملائم، أو عدم تقدير التباين بشكل صحيح، أو الحصول على نتائج متحيّزة، ولقد زاد الاهتمام بمعالجة البيانات المفقودة، وكيفية التعامل معها وطرق معالجتها، مع زيادة الاهتمام بمعايير الجودة التي يتم تقييم البحوث العلمية على أساسها، وخاصة مع توافر البرامج الإحصائية الحاسوبية التي تعالج هذا النوع من البيانات.

أولا: تصنيف البيانات المفقودة

يمكن تصنيف البيانات المفقودة وفقاً للأسباب التي تؤدّي إلى حدوثها إلى ثلاثة أنواع رئيسة[1] :

1.البيانات المفقودة عشوائياً بشكل تامّ (Missing Completely At Random، **MCAR**):

نكون في هذه الحالة بسبب العشوائية المحضة، أي عندما تكون الأسباب التي تؤدّي إلى فقد البيانات عشوائية تماماً، وتكون الأسباب مستقلة عن متغيرات الدراسة أو أيّة متغيّرات أخرى، وفي الغالب هذا الشرط نادراً الحدوث، لذلك فإنّ معظم البيانات المفقودة لا تنتمي لهذا النوع.

2.البيانات المفقودة عشوائياً (Missing At Random، **MAR**):

حسب هذا النوع لا ترتبط البيانات المفقودة بالمتغير المدروس، وإنما نمط الفقد فيها يكون مرتبطا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات خارجية (متغيرات غير موجودة في الدراسة).

3.البيانات غير المفقودة عشوائياً (Not Missing At Random، NMAR)

تكون الأسباب التي تؤدّي إلى فقد البيانات مرتبطة بمتغيّر من المتغيّرات قيد الدراسة، أي أنه في هذه الحالة ترتبط البيانات المفقودة بالقيم نفسها.

[1] مفتاح قياش، **عدم الاستجابة في المسح العنقودي متعدد المؤشرات**، مذكرة ماجستير تخصص ديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البليدة2، 2014، ص 31-32.

ثانيا: طرق معالجة البيانات المفقودة

هناك عدّة طرق يمكن استخدامها لمعالجة البيانات المفقودة، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهمّ تلك الطرق مع ذكر مزايا وعيوب كلٍّ منها:[1]

1- طريقة تجاهل القيم المفقودة

تُعدّ الطريقة الافتراضيّة التي تُستخدم في الحزم الإحصائية، إذ يتمّ حذفُ جميع المشاهدات التي تحوي بيانات مفقودة والإبقاء على المشاهدات التي تملك بيانات كاملة فقط، وعلى الرغم من سهولتها، إلا أنّ استخدامها يؤدّي إلى تقليل حجم العيّنة والحصول على تقديرات أكثر تحيّزاً.

2- طرق التعويض المشهورة

في هذه الحالة يتمّ التعويض عن كلّ قيمة مفقودة بقيمةٍ أخرى من اختيار الباحث، وهذه القيمة قد تكون:

- ✓ قيمة الوسط الحسابي للمشاهدات: تكون مناسبة في حالة البيانات المتجانسة، لكنّها قد تؤدّي إلى خطأ في تقدير التباين وخطأ في قيم التوزيع الفعلي، خاصة في حال وجود قيم متطرّفة.
- ✓ قيمة يتم التنبؤ بها عن طريق الانحدار: تعمل هذه الطريقة على تعويض القيم المفقودة في متغير كمي بأخرى متنبأ بها عن طريق تقدير معادلة الانحدار، تؤدّي هذه الطريقة إلى تقليل قيمة اختلاف التباين، وتدعيم العلاقات الموجودة في البيانات، والمحافظة على التوزيع الاحتمالي.

يجب ملاحظة أنّ استخدام الأساليب المتعددة في التعامل مع القيم المفقودة قد يترتّب عليه الحصول على نتائج مختلفة، لذلك يجب على الباحث أولاً أن يختار الطريقة الأنسب بناءً على نوع البيانات المفقودة (بيانات مفقودة عشوائياً بشكل تامّ أو بيانات مفقودة عشوائياً أو بيانات غير مفقودة عشوائياً) .

[1] مفتاح قياش، **مرجع سبق ذكره**، ص 35-36.

المطلب الثاني: مدخل نظري لطريقة المركبات الأساسية

نتطرق في هذا المطلب إلى عرض طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)، و ذلك بغية تبيان مفهومها ومبدأ عملها وأهدافها، إضافة إلى شروط تطبيقها وأهمية مخرجاتها.

الفرع الأول: مفهوم طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)

تعتبر طريقة تحليل المركبات الأساسية(ACP) من أقدم الطرق المستعملة في تحليل المعطيات، فقد عُرفت لأول مرة من طرف العالم KARL PEARSON، كما أدمجت هذه الطريقة إلى الإحصاء الرياضي من طرف الاقتصاديين سنة 1933، و هي وسيلة وصف معمق لجميع المشاهدات عندما تكون المتغيرات متداخلة في ظاهرة ما وذلك عن طريق مجموعة من التقنيات التي تسمح بمعرفة الخصائص و المميزات الأساسية للظاهرة، و لم تعرف هذه الطريقة تطورا كبيرا إلا بعد تطور خدمات الإعلام الآلي وذلك لأنها تتضمن حسابات معقدة يصعب الحصول عليها يدويا[1] .

وتعد طريقة تحليل المركبات الأساسية من أهم طرائق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات لإمكانية استخدامها مع البيانات سواء كانت موزعة طبيعيا أم لا، وهي عبارة عن أداة وصفية تستطيع تصنيف أعداداً كبيرةً من المتغيرات وتخفيضها إلى عدد محدود من المركبات اعتمادا على العلاقات التي تربط كل مجموعة من المتغيرات فيما بينها، وهي بذلك تستطيع تصنيف أعداد كبيرة من المتغيرات دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان جوهري في نسبة التباين المفسر.

وتهدف الطريقة إلى وصف ورسم المعطيات الموجودة في مصفوفة أو جدول ذو بعدين متقاطعين يتكون عادة من أفراد Individus ومتغيرات Variables،حيث نجد في الأسطر الأفراد (دول، أشخاص، سنوات...) وفي الأعمدة نجد المتغيرات الكمية (مؤسسات، مبيعات، إنتاج...)، وتعتمد طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP) والشكل الموالي يوضع المعطيات الأساسية للمتغيرات والأفراد.

الشكل رقم (04-01): جدول المعطيات الأساسية

$\mathfrak{R}^p$

الأفراد \ المتغيرات	1	2	...j...	p
1	x_{11}	x_{12}	$..x_{1j}...$	x_{1p}
2	x_{21}	x_{22}	$..x_{2j}...$	x_{2p}
⋮	⋮	...	$..x_{ij}...$	⋮
i	x_{i1}	x_{i2}	$..x_{ij}...$	x_{ip}
⋮	⋮	⋮	⋮	⋮
n	x_{n1}	x_{n2}	$..x_{nj}...$	x_{np}

X_{np} $\mathfrak{R}^n$

المصدر: صواليلي صدر الدين، تحليل المعطيات،دار هومة للنشر، الجزائر، سنة2011، ص 18.

حيث : x_{ij} :قيمة المتغير j للـفـرد ذو الرتبـــة "i".

[1] Jean Jaques Croutche ; **Pratique del' ADD** ; Edition , ESKA, Paris,1997, Page298.

وتنطلق هذه الطريقة أساسا من مصفوفة الارتباطات، ومن ثم تحديد القيم الذاتية والأشعة المرافقة لها، ثم تحديد العوامل أو المركبات التي يمكن الاعتماد عليها طبقا لأحد المعايير المعتمدة، كمعيار " كايزر kaiser " الذي يأخذ بعين الاعتبار عدد المركبات نِسْبَةً للقيم الذاتية الأكبر من الواحد الصحيح، أو معيار نسبة التباين المفسر الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بالمركبات التي تكون نسبة التباين المفسر لديها أكبر أو تساوي حدا معينا، غالبا ما يكون أكثر من 75%، لنصل أخيرا إلى تحليل التباين الكلي قبل التدوير ومقارنته بمقدار التباين بعد التدوير[1].

الفرع الثاني: شروط وفرضيات الطريقة

لتطبيق طريقة المركبات الأساسية لا بد من مراعاة بعض الشروط أثناء إجراء عملية التحليل، نذكر منها[2]:

1- **عدم وجود مشكل التعدد الخطي:** ويقصد به عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات، وللتأكد من ذلك نستخدم مصفوفة الارتباطات التي يجب أن يكون محددها غير معدوم ويمكن قبوله في حدود 0,000001، مما يعني أنه إذا قلت قيمة المحدد عن هذه القيمة دلّ ذلك على وجود التعدد الخطي بين المتغيرات.

2- **كفاية حجم العينة:** يتم من خلال إجراء اختبار (« **KMO** » Kaiser-Mayer-Olkin)، الذي لابد أن تكون قيمته أكبر من 50% ليتمكن الباحث من الاعتماد على نتائج التحليل، وفي حالة فشل هذا الاختبار على الباحث أن يزيد من عدد المشاهدات لتحقيق هذه الفرضية.

3- **كفاية عدد المتغيرات الداخلة في التحليل:** يتم التأكد من ذلك باستعمال مصفوفة معكوس صور مصفوفة الارتباط "Correlation Matrix Anti-Image"، حيث إذا كانت عناصرها القطرية أكبر من أو تساوي 0,5، يمكن الحكم على كفاية عدد للمتغيرات، والعكس بالعكس.

4- **تشبعات المُرّكبات:** يُعرَّف تشبع المُرَكِبة بأنه درجة ارتباط كل متغير مع مركبة معينة، فالمتغيرات التي يكون لها تشبع مرتفع على مركبة معينة ومنخفض على مركبة ثانية يعني أنها ترتبط بعلاقة قوية مع المركبة الأولى وضعيفة مع المركبة الثانية.

5- **تدوير محاور المركبات الأساسية:** وتعد من أهم الطرائق الهندسية الهامة التي تساهم في جعل التشبعات الكبيرة أكبر، والصغيرة أصغر مما هي عليه قبل التدوير، حيث أن الهدف الأساسي من تدوير المحاور هو التوصل إلى تشكيلة مناسبة للمركبات يمكن تفسيرها، وهناك طريقتان لتدوير المحاور أولهما طريقة التدوير العمودي أو المتعامد (orthogonal rotation)، وثانيهما طريقة التدوير المائل (oblique rotation).

---

[1] عبد الهادي الرفاعي وآخرون، "تحليل المؤشرات التعليمية الزواجية في المحافظات السورية باستخدام طريقة المركبات الأساسية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد، 3، 2011، ص 86.

[2] طه بن الحبيب، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية قياسية لحالة الدول العربية خلال الفترة1995-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة ورقلة 2017، ص 117.

المطلب الثالث: مدخل نظري لبيانات البانل

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الإطار النظري للسلاسل الزمنية المقطعي "بانل" الذي يشتمل على تعريف نماذج بانل وأهميتها والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها، وكذا اختبارات الإستقرارية، إضافة إلى تقدير العلاقة الطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الفرع الأول: مفهوم بيانات بانل ونماذجها الأساسية

أولا: تعريف بيانات البانل وخصائصها

تُعرَّف على أنها تلك البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الأفراد عند فترة زمنية محددة، بينما السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال مجال زمني، وبالتالي يقصد بها دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، ومن هنا تبرز أهمية استخدام بيانات بانل كونها تحتوي على معلومات تتعامل مع ديناميكية الزمن (T) وعلى مفردات متعددة (N) للحصول على (NT) مشاهدة[1]، تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان لدينا بيانات بانل بنفس عدد المفردات والفترات الزمنية فإننا نكون أمام بيانات بانل متوازنة (Balanced Panel Data)، أما عند اختلاف فترات الزمن من مفردة إلى أخرى تسمى هذه الحالة ببيانات بانل عير المتوازنة (Unbalanced panel Data).[2]

ويتفوق تحليل بيانات البانل على على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من المزايا تختصر في[3]:

- ✓ التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- ✓ تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في السلاسل المقطعية أو الزمنية، و بالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة، إضافة إلى تمتعها عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية.
- ✓ توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدارسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر و النمو و غيرها، ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.
- ✓ تساهم بيانات البانل حسب [4] (Hsiao,2003) في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة،

[1] Dielman, **Pooled Gross-Sectional and Time Series Data Analysis**, Texas Christian University, USA, 1989,p2.

[2] Damodar N. Gujarati, **Basic Econometrics**, The McGraow-Hill, International Edition, 04th Edition, P :460.

[3] Baltagi, Badi H, **Econometrics Analysis of Panel Data**,Wiley and Sons, 03rd Edition,2005, PP : 4-9.

[4] Hsiao C, **Analysis of panel Data**, Cambridge University Press, Cambridge, 2003, p.12.

و التخفيف من ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية.

ثانيا: النماذج الأساسية لتقدير نماذج بانل

بشكل عام يمكن تقدير نماذج بانل باستعمال ثلاث طرق مختلفة هي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model).

ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسية في T من الفترات الزمنية، وعليه فإن نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} B_j \, X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad \dots\dots\dots (1)$$

حيث: $i = 1,2,\dots\dots\dots\dots,N \quad , \quad t = 1,2,\dots\dots\dots\dots,T$

y_{it}: تمثل متجه يمثل المتغير التابع $X_{j\,(it)}$: مصفوفة المتغيرات المستقلة

ε_{it}يمثل حد الخطأ العشوائي للوحدة i و الزمن t $B_{0(i)}$: تمثل قيمة ميل خط الانحدار

وبالتالي يكون ترتيب المعطيات في نماذج بانل على حسب بعدين، حيث يمثل الأول الأثر الفردي، و البعد الثاني هو الزمن الذي تمت فيه مشاهدة بيانات الأفراد، وعليه في كل فترة زمنية t يتم ملاحظة n فرد، ويكون عدد المشاهدات الكلية في النموذج عبارة عن حاصل جداء N في T.[1]

1 .نموذج الانحدار التجميعي:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث يكون فيه الحد الثابت B_0 هو نفسه لجميع الوحدات المقطعية، في هذه الحالة يعامل النموذج بطريقة كلاسيكية حيث تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير معلماته التي تعطي مقدرات متسقة وكفؤة[2]، وبإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي ويكتب بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_0 + \sum_{j=1}^{k} B_j \, X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad , \dots\dots (2)$$

حيث أن: $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$

و $i = 1,2,\dots\dots\dots,N \quad t = 1,2,\dots\dots,T$

[1] مجدي الشوربجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013 ص 16.

[2] زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، عدد 21، 2012، ص 5-9.

2 .نموذج التأثيرات الثابتة:

الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حداً من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} B_j \, X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad \dots\dots\dots (3)$$

حيث أن $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it})=\sigma_{\varepsilon}^2$

$$i = 1,2, \dots\dots\dots, N \quad t = 1,2, \dots\dots., T$$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بان المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج[1].

كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model)، وبعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل الآتي:

$$y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d \, D_d + \sum_{j=1}^{k} B_j \, X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad \dots\dots\dots (4)$$

$$i = 1,2, \dots\dots\dots, N \quad t = 1,2, \dots\dots., T$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d \, D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 ليصبح النموذج كما يلي:

$$y_{it} = \sum_{d=1}^{N} a_d \, D_d + \sum_{j=1}^{k} B_j \, X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it} \quad \dots\dots (5)$$

3.نموذج التأثيرات العشوائية:[2]

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباين مساوي الى σ_{ε}^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما

1 مجدي الشوربجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[2] عابد العبدلي، **محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، عدد 1 2010، ص 19

يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة، في هذا النموذج سوف يعامل معامل القطع $B_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$$B_{0i} = \mu + v_i \qquad ,i = 1,2 \dots . N, \dots \dots \dots (06)$$

و بتعويض المعادلة (6) في المعادلة (3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية بالشكل الآتي:

$$y_{it} = \mu \sum_{i=1}^{k} B_j \, X_{j\,(it)} + V_i \; + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots\dots\dots,N \quad t=1,2,\dots\dots\dots,T \; \dots \dots \dots (7)$$

حيث أن V_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i ، يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما V_i و ε_{it} ، يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن:

$$var(\varepsilon_{it})=\sigma_{\varepsilon}^2 \text{ و } E(\varepsilon_{it})=0$$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الأتي:

$$W_{it} = V_I + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: $E(w_{it})=0$

$$Var(w_{it}) = \sigma 2v \; + \; \sigma 2\varepsilon$$

جدير بالذكر أن طريقة المربعات الصغرى العادية تفشل في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة، ولها أخطاء قياسية مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{it} وW_{is} لا يساوي الصفر أي: $t \neq s$, $\sigma^2_v \neq 0$ =(W_{it}, W_{is}) cov، وعليه لتقدير معلمات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة *GLS*.

الفرع الثاني: اختبارات التجانس والمفاضلة بين النماذج

أولا: اختبارات التجانس (إستراتيجية Hsiao 1986)[1]

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى تجانس معلمات النموذج المقدر من خلال اعتبار عينة مكونة من t فترة زمنية لـ n وحدة مقطعية (فرد)، ليكن النموذج العام المعرف بالعلاقة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i X_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

[1] Régis Bourbonnais, **Econométrie : Manuel et exercice Corrigés**, Dunod, Paris,07ème Edition, 2009, P349.

حيث يفترض أن حد الخطأ ε_{it} موزع طبيعيا بوسط معدوم وتباين ثابت، كما أن معلمات النموذج β_i و α_i تتغيران في البعد الفردي فقط دون البعد الزمني، وبالتالي النموذج أعلاه يمكن أن يأخذ الأشكال التالية:

- ✓ تماثل الثوابت α_i وتطابق شعاع معلمات النموذج β_i، أي أن $\alpha_i = \alpha$ و $\beta_i = \beta$ وبالتالي نقول أنه لدينا نموذج بانل متجانس.
- ✓ اختلاف الثوابت α_i واختلاف شعاع المعلمات β_i، أي أن $\alpha_i \neq \alpha$ و $\beta_i \neq \beta$ وبالتالي يكون لدينا N نموذج مختلف.
- ✓ تماثل الثوابت α_i واختلاف شعاع المعلمات β_i، أي أن $\alpha_i = \alpha$ و $\beta_i \neq \beta$ وبالتالي يكون لدينا N نموذج مختلف من حيث مقدرات شعاع المعلمات، بينما الحد الثابت يكون مشتركا.
- ✓ اختلاف الثوابت α_i وتطابق شعاع المعلمات β_i، أي أن $\alpha_i \neq \alpha$ و $\beta_i = \beta$ وبالتالي نكون امام نموذج التأثيرات الثابتة الفردية.

ولغرض التمييز بين مختلف هاته النماذج و الصيغ المختلفة نلجأ إلى اختبارات التجانس المقترحة من طرف Hsiao(1986) الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04-02): خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao

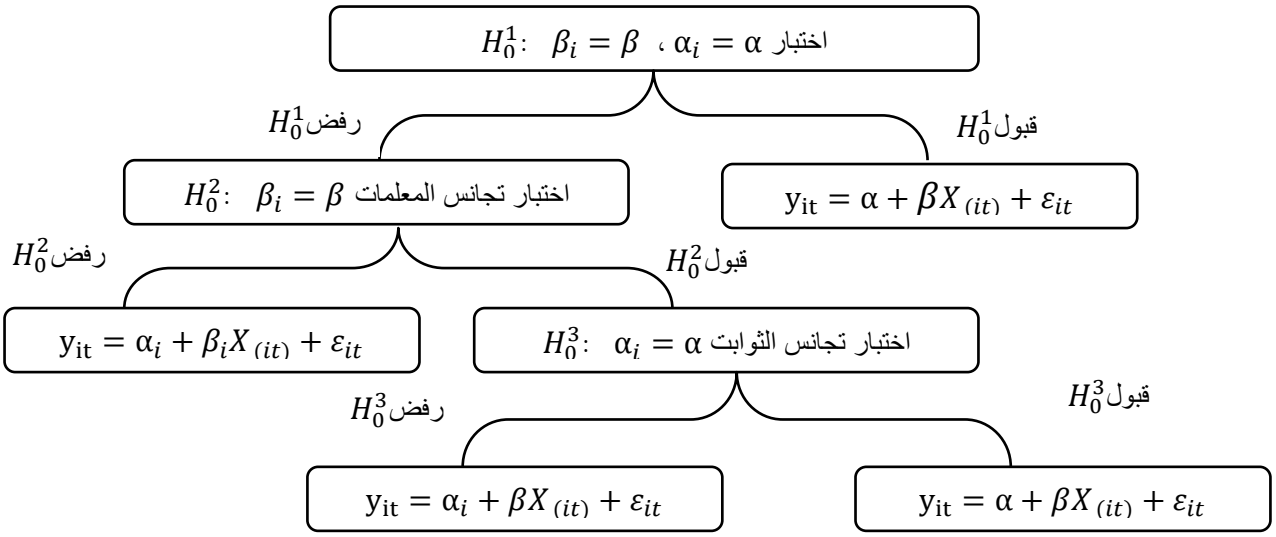

Source : Régis Bourbonnais, Econométrie : Manuel et exercice, Op.cit., P349.

تماشيا مع الشكل أعلاه فإن اختبار التجانس لـ Hsiao يتضمن ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: اختبار فرضية التجانس الكلي

في هذه المرحلة نختبر الفرضية القائلة بتماثل الثوابت α_i وتطابق شعاع معلمات النموذج β_i ، بالشكل التالي: H_0^1: $\beta_i = \beta$ ، $\alpha_i = \alpha$

لهذا الغرض نستخدم إحصائية فيشر (Fisher) ويرمز لها بالرمز F_1 و التي تتبع توزيع Fisher مع (N-1)(K+1) بدرجة حرية (NT-N)(K+1) وتعطى بالصيغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{1,C} - SCR_1)/[(N-1)(K+1)]}{SCR_1/[NT - N(K+1)]}$$

حيث: SCR_1 يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج (1)، $SCR_{1,C}$ يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية H_0^1 التالي: $y_{it} = \alpha + \beta X_{(it)} + \varepsilon_{it}$

وتكون نتائج هذا الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة الإحصائية F_1 أقل من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر بدرجة حرية $(N-1)(K+1)$ و $NT - N(K+1)$ يتم قبول الفرضية H_0^1 للتجانس، يتم الحصول على نموذج بانل متجانس كلياً، أما إذا رفضت هذه الفرضية فإننا ننتقل إلى الخطوة الثانية وذلك بالاتجاه إلى الجانب الأيسر من المخطط لتحديد ما إذا كان عدم التجانس مصدره المعلمات β_i.

المرحلة الثانية: اختبار فرضية تجانس المعلمات β_i

في هذه المرحلة نختبر الفرضية العديمة القائلة بتطابق شعاع معلمات النموذج β_i ، وفق الفرضية التالية:

$$H_0^2: \beta_i = \beta$$

نستخدم أيضا إحصائية فيشر ويرمز لها بالرمز F_2 والتي تتبع توزيع Fisher مع K(N-1) بدرجة حرية (NT-N)(K+1) وتعطي بالصيغة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{2,C} - SCR_1)/[(N-1)K]}{SCR_1/[NT - N(K+1)]}$$

حيث: SCR_1 يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج (1)، $SCR_{2,C}$ يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد المقيد تحت الفرضية H_0^2 .

عند رفض فرضية العدم H_0^2 لتجانس المعلمات β_i أي أنه يتم رفض بنية البانل لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت متماثلة فقط بين المفردات، ويكون النموذج بالشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i X_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

ويتم تقدير النماذج المختلفة لكل فرد من الأفراد، أما اذا تم قبول الفرضية العديمة فإنه يتم الانتقال الى اختبار الخطوة الثالثة،

المرحلة الثالثة: اختبار تجانس المعلمات α_i

في هذه المرحلة يتم اختبار مساواة الثوابت الفردية α_i ، بحيث تعطى فرضية العدم بالصيغة التالية: $H_0^3: \alpha_i = \alpha$

نستخدم أيضا إحصائية فيشر ويرمز لها بالرمز F_3 و التي تتبع توزيع Fisher بدرجة حرية (N-1) و N(T-1)- K)، وتعطي بالصيغة التالية:

$$F_3 = \frac{(SCR_{1,C} - SCR_{2,C})/[(N-1)]}{SCR_{2,C}/[N(T-1) - K]}$$

حيث عند قبول فرضية العدم H_0^3 لتجانس المعلمات α_i يتم الحصول على نموذج بانل متجانس كلياً ، أما إذا تم رفض الفرضية العديمة فإنه يتم الحصول على نموذج البانل للتأثيرات الفردية[1].

ثانيا: اختبارات المفاضلة بين النماذج

1- اختبار مضاعف لاغرنج (Lagrange):

أُقترح هذا الاختبار Breusch و Pagan(1980) من اجل اختبار وجود الأثر العشوائي ، حيث يعتمد على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء $\hat{\mu}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى العادية وتعطى عبارته بالعلاقة التالية:

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^{N} (\sum_{t=1}^{T} \hat{\mu}_{it})^2}{\sum_{i=1}^{N} \sum_{t=1}^{T} \hat{\mu}_{it}^2} - 1 \right]^2 \rightarrow \chi_1^2$$

يتبع هذا الاختبار توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، حيث تكون فرضياته كما يلي:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

H1: نموذج التأثيرات الثابتة و/ أو العشوائية هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (درجة واحدة)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية Mackinnon "ماكينون" فإذا كانت (P value) أقل من مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

2- **اختبار Hausman (1978)[2]:** يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية، حيث تستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة، فإن مقدرات نموذج التأثيرات الثابتة هي فقط التي تكون متسقة وأكثر كفاءة وتتبع إحصائية هوسمان توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية مقدارها K.

يستعمل هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وأيهما الأفضل لبيانات الدراسة، حيث تنص فرضية العدم فيه على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة، في حين أن الفرضية البديلة تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وتعطى علاقة اختبار Hausman بالصيغة التالية:

$$H=(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})' [\text{Var}(\hat{\beta}_{OLS}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS}) \quad \ldots\ldots\ldots(09)$$

حيث: $(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية.

و$\text{Var}(\hat{\beta}_{OLS}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})$ هي الفرق بين مصفوفة التباين والتباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة و العشوائية.

[1] Régis Bourbonnais **Op.cit**, 2009, P351.

[2] William Green, **Econometric Analysis**, 6th Ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2007, p205.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (K)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية.

الفرع الثالث: التحليل الديناميكي لبيانات البانل

أولا: اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل

تعطي اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل نتائج أفضل من السلاسل الزمنية العادية، ذلك لأن قوة الاختبار تزداد كلما كبر حجم العينة، وتعتبر اختبارات جذر الوحدة أو الإستقرارية في بيانات البانل من بين أهم المواضيع اهتماما لدى المهتمين بمجال الاقتصاد القياسي، حيث يتم التمييز بين جيلين من اختبارات الإستقرارية، يركز الجيل الأول على الأخذ بعين الاعتبار مسألة عدم التجانس لمعلمات النموذج، أما اختبارات الجيل الثاني فقد اهتمت بإعادة النظر في فرضية الاستقلال بين المفردات، والجدول الموالي يوضح مختلف اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل[1].

الجدول رقم (04-01): حوصلة لاختبارات جذر الوحدة

الجيل	الخصوصية	الاختبارات
اختبارات الجيل الأول	تجانس جذر الانحدار الذاتي(AR)	اختبار Levin and Lin (1992-1993) اختبار Levin, Lin and Chu (2002) اختبار Hanis and Tzavalis (1999)
	عدم تجانس جذر الانحدار الذاتي(AR)	اختبار Im,Pesaran and shin (1997, 2002, 2003) اختبار Wu and Maddala (1999) اختبار Choi (1999, 2001) اختبار Hadri (2000)
	اختبار تسلسي (تعاقبي)	اختبار Henin, Jolivaldt and Nguyen
اختبارات الجيل الثاني	اختبارات معمقة مبنية على أساس نماذج عاملية	اختبار Bai and Ng (2001) اختبار Moon and Perron (2004) اختبار Phillips and Sul(2003) اختبار Pesaran (2003) اختبار Choi (2002)

Source : Christophe Hurlin et Valerie Mignon, , Op.cit, p 04.

ولغرض تحليل وفحص إستقرارية سلاسل بيانات البانل، نستعرض فيما يلي بالتفصيل مجموعة من اختبارات جذر الوحدة الأكثر استعمالا.

[1] Christophe Hurlin et Valerie Mignon, **Synthèse de test de racine unitaire sur donnée de panel**, Université d'Orléans, janvier 2005, p 04.

1 .اختبار Levin,Lin,Chu (LLC): طور هذا الاختبار سنة 2002 من طرف كل من (Levin,Lin and Chu) من خلال مختلف الأعمال التي قاموا بها خلال السنوات (2002،1993،1999)، وينبثق أساسا من اختبار النماذج الثلاث لـ ديكي فولر المطور ADF في السلاسل الزمنية.[1]

2 .اختبار Im, Pesaran و Shin (IPS): يندرج هذا الاختبار ضمن اختبارات الجيل الأول لجذر الوحدة إلا انه خفف من القيود التي فرضها اختبار (LLC) بشان استقلالية جذر الانحدار الذاتي، حيث سمحت الأعمال المشتركة لكل من Im, Pesaran و Shin في السنوات (1997، 2002، 2003) بمعالجة هذه الفرضية، وينطلق من نفس فرضيات LLC حيث أبقى على فرضية العدم كما هي، وبالمقابل تم تجزئة الفرضية البديلة إلى حالتين تسمح باختلاف جذر الانحدار الذاتي.[2]

3 .اختبار Breitung: ظهر هذا الاختبار سنة 2000 وهو يتشابه مع اختبارLLC في مرحلته الأولى إلا أنه لا يحتوي على حد ثابت، حيث يستخدم التغير في الزمن الحالي مع التغير في الزمن للفترة السابقة من أجل الحصول على البواقي.

ثانيا: دراسة العلاقة طويلة الأجل

لقد كان تقدير العلاقات طويلة الأجل باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية محور تركيز عدد كبير من الخبراء في الاقتصاد القياسي ، حيث كان النهج التقليدي هو تقدير السلاسل ، ويرمز له بالرمز الزمنية العادية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ذات التوزيعات المبطأة (ARDL) ، ليتحول التركيز إلى تقدير العلاقات المشتركة بين السلاسل الزمنية والأفراد، حيث يوضح بيزران وسميث (Pesaran And Smith1995) كيف أن التقاطع سيوفر في ظل بعض الافتراضات تقديرات متسقة لمتوسط العلاقات طويلة الأجل[3] وكما هو شائع في العلاقات الاقتصادية، فان نموذج تصحيح الخطأ هو المناسب لبيانات البانل، وذلك لقياس ديناميكية العلاقة وتحديد الآثار قصيرة وطويلة المدى، حيث تسمح نماذج بيانات البانل بمزيد من التفاوت في معالم النموذج، لاسيما في نماذج البانل الديناميكية، وذلك للحصول على تقديرات متسقة، تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة[4].

1. تقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل

بعد دراسة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، يتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الآجال الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك، حيث تختلف هذه الأخيرة عن مثيلاتها في السلاسل الزمنية العادية، وتعرف علاقات التكامل المتزامن من قبل Pedroni وKao باختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل، كما يمكن أيضا تقدير العلاقة باستخدام سلاسل زمنية

[1] Levin. A, Lin . c, Chu. C, **Unit Root Test in Panel data** : Asymptotic and Finite Sample Properties, journal of Econometrics, 108, 2002, P.24.

[2] Im. K, Pesaran. M, and Shin. Y, **Testing for unit root in Heterogeneous Panels**, Journal of econometrics 115, 2003, P.53 .

[3] Pesaran, M.H. and R. Smith, **Estimation of long-run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels**, Journal of Econometrics, pp. 79-83. 1995

[4] عابد العبدلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 20-21.

مختلفة من حيث درجات الإستقرارية على أن لا تتجاوز الفرق الأول (سلاسل مستقرة في المستوى والفرق الأول)، وفي هذه الحالة يمكن تخطي اختبارات التكامل المشترك المذكورة وذلك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ذات التوزيعات المبطأة (ARDL)، التي تُعرَفُ في السلاسل الزمنية المقطعية بنماذج متوسط المجموعات سواءٌ كانت تجميعية أم لا(PMG/MG).

2.التعرف على طريقتي MG وPMG

في سنة 1999 قدم كل من Pesaran, Shin and Smith طريقتين تعملان على التعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج البانل الديناميكية وهما:

- طريقة مقدر وسط المجموعة (Mean Group Estimator : **MG**)
- طريقة مقدر وسط المجموعة التجميعي (Pooled Mean Group Estimator: **PMG**).

و هذا في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ذات التوزيعات المبطأة (ARDL) التي تتميز بأنها تصلح في حالات المتغيرات ذات العينات الصغيرة، ولا يتطلب أن تكون السلاسل مستقرة من نفس الدرجة، فهو يصلح أيضاً في حالة المتغيرات المستقرة عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1) أو كلاهما معا، في حين لا يمكن تطبيقه في حالة وجود متغير يستقر عند الفرق الثاني.[1] ومن خلاله وباستخدام مقدرةMG و PMG يمكن صياغة النموذج التالي:

$$Y_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} Y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta'_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it} \ldots\ldots (8)$$

حيث (Y_{it}) المتغير التابع للفترة (t) و الفرد (i)، و $(X_{i,t})$ شعاع المتغيرات المستقلة، و معلمات المتغير التابع المبطأ زمنيا (λ_{ij}) ثوابت، و(δ'_{ij}) شعاع معلمات المتغيرات المستقلة، كما يمكن الأخذ بعين الاعتبار الأثار الثابتة (μ_i) لاحتواء الاختلافات بين الأفراد، كذلك أخذ الأثار الزمنية (γ_t) بعين الاعتبار، ويشير (ε_{it}) إلى حد الخطأ العشوائي، ويفترض أن يكون موزعا على الأفراد (i) والفترات الزمنية (t)، و(p ,q) فترات الإبطاء، كما يمكن صياغة المعادلة (08) على الشكل التالي:

$$\Delta Y_{it} = \theta_i (Y_{i,t-1} - \beta'_i X_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} \Delta Y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta'_{ij} \Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it} \ldots\ldots (9)$$

حيث (θ_i) معلمة تصحيح اختلال التوازن،أو سرعة التعديل نحو العلاقة التوازنية، و(β_i) معلمات المدى الطويل، و(δ_i) معلمات العلاقة الديناميكية في المدى القصير، وتعتبر تقديرات وسط المجموعة (MG) ووسط المجموعة التجميعية (PMG)من الطرق الحديثة والشائعة في نماذج بيانات البانل الديناميكية وهي مناسبة في تحليل البانل الديناميكي، لاسيما في حالة العينات ذات البيانات المقطعية والزمنية الكبيرة، بالإضافة إلى أن الطريقتين تتميزان بخاصية التكيف مع العلاقة التوازنية على المدى

[1]- محمد عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي والاستثمار في المملكة العربية السعودية :هل هي علاقة طاردة أم جاذبة؟مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 25، عدد2 ، ديسمبر 2009، ص08.

الطويل، وكذلك مع عملية التعديل الديناميكية غير المتجانسة،[1] وللحصول على تقديرات وسط المجموعة (MG) يتم تقدير نموذج (9) لكل مفردة على حده، ثم أخذ متوسط المعالم المقدرة، وهي معلمات المدى الطويل والقصير وحد تصحيح الخطأ،

إن طريقة وسط المجموعة (MG) تقديراتها متسقة لوسط معالم نموذج البانل، ويمكن أن تختلف فيها معالم النموذج من مفردة إلى أخرى (الثابت، معلمات الأجل القصر والطويل، حدود تصحيح الخطأ، تباينات حد الخطأ)،[2] ويعاب عليها أنها لا تأخذ بعين الاعتبار احتمال أن تتساوى بعض معلمات النموذج عبر الأفراد، لذلك جاءت طريقة وسط المجموعة التجميعية (PMG) وهي تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح باختلاف كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (pooled estimation)، كطريقة الآثار الثابتة (FE) أو العشوائية (RE)، التي تقيّد ميول النموذج وتسمح فقط باختلاف الثابت في كل مفردة، وتتلخص طريقة وسط المجموعة التجميعية (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل، أي أنها متساوية لكل الأفراد، في حين تسمح باختلاف معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح و اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ.[3]

1- المفاضلة بين طريقتي PMG و MG

للمفاضلة بين مقدرات طريقتي وسط المجموعة التجميعية (PMG) ووسط المجموعة (MG)، نستخدم اختبار Hausman لفحص فرضية تجانس معلمات النموذج في المدى الطويل، في ظل هذا الافتراض تكون مقدرات (PMG) متسقة و أعلى كفاءة من مقدرات (MG) التي لا تفرض قيود على معلمات المدى الطويل و تكون صيغة الاختبار كالأتي:

$$h = \left(\widehat{\theta_{MG}} - \widehat{\theta_P}\right)' \left(\hat{V}\left(\widehat{\theta_{MG}}\right) - \hat{V}\left(\widehat{\theta_p}\right)\right)^{-1} \left(\widehat{\theta_{MG}} - \widehat{\theta_P}\right)$$

كما يمكن اختصارها كما يلي:

$$H = \hat{q}'[var(\hat{q})]^{-1}\hat{q} \sim X_k^2$$

حيث $(\hat{q})$ يمثل شعاع الفرق بين مقدرات (MG) و (PMG)، و(var$(\hat{q})$) مصفوفة التغاير المناظرة و يمكن حسابها كفرق بين مصفوفات التغاير لشعاع معلمات (MG) و (PMG)، وهذا الاختبار يتبع توزيع (X^2) بدرجة حرية (K) حيث (K)عدد القيود المفروضة.[4]

[1] -Pesaran, M.H., Y. Shin and R. Smith, **op-cit,** pp. 34.

[2] - Pesaran, M.H., Smith, R., 1995, op cit, p35.

[3] - Pesaran, M.H., Y. Shin and R. Smith, 1999, op cit, p18.

[4] عابد العبدلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسة التحليلية

بعد التطرق لمختلف التقنيات المستعملة في هذه الدراسة، سيتم في هذا المبحث استعراض ومناقشة نتائج الدراسة بدءا بالدراسة الوصفية ثم التحليلية وأخيرا القياسية، لكن قبل الخوض في تحليل البيانات وكما ورد في صعوبات الدراسة، فإنه للتعامل مع كل الدول الأعضاء في المنظمة صادفتنا مشكلة وجود بعض البيانات المفقودة في العينة المستعملة في الدراسة، لذلك تم لاستعانة بالطرق الإحصائية من أجل استكمال البيانات المفقودة

المطلب الأول: الكشف عن البيانات المفقودة ومعالجتها

في هذا المطلب سيتم أولا الكشف أولا عن عدد البيانات المفقودة في كل متغير، واختبار طريقة الفقد، ثم ملء البيانات الناقصة ومقارنة خصائصها الإحصائية مع البيانات الخام.

الفرع الأول: حوصلة عامة عن البيانات المفقودة في عينة الدراسة

من خلال الجدول (04-02) الذي يُورِد الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الأصلية التي بلغت في مجملها 216 ملاحظة (حاصل ضرب عدد السنوات في عدد المقاطع "216=12X18")، يتبين للوهلة الأولى أن عدد البيانات المفقودة يتراوح بين 03 قيم بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و35 قيمة بالنسبة مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي باعتبار بيانات كل الدول، فعلى سبيل المثال لا الحصر وقبل القيام بملء القيم المفقودة بلغ المتوسط الحسابي لمتغير النمو الاقتصادي"GDP_P" في مجمل الدول ما قيمته18378,33 دولارا وبانحراف معياري بلغ 20734,06 دولارا، أما بالنسبة لمتغير الريع النفطي المعبر عنه بالرمز "OILR" كان متوسطه الحسابي مساويا لـ 28,35%، وبانحراف معياري قدر بـ 15,46% ، كما تجدر الإشارة إلى أن القيمة الدنيا لنسبة مساهمة الريع النفطي في الناتج الداخلي الخام قدر بـ 3,02% كان ذلك بدولة نيجيريا في سنة2015، أما أقصى قيمة مسجلة لنفس المتغير فقد بلغت 64,01% بدولة العراق في سنة2005، وباقي الإحصائيات مبينة في الجدول أدناه.

الجدول رقم(04-02):الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الأصلية (قبل ملء القيم المفقودة)

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
GDPp	213	1382,90	72670,96	18378,33	20734,06
OILR	204	3,02	64,01	28,35	15,46
IND	181	18,17	87,80	49,38	14,32
AGR	202	0,09	36,97	6,58	6,74
M	212	10,79	91,88	33,03	14,96
GNE	203	45	115	84,75	14,86

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS 23

من جهة أخرى وقصد معرفة أنماط البيانات المفقودة، وبالاستعانة بالنسخة "23" من برمجية SPSS، يتم التوصل إلى معلومات دقيقة ومفصلة عن البيانات المستعملة في الدراسة كَنِسَبِ المتغيرات التي تحتوي على قيم مفقودة، إضافة إلى عدد الحالات الإجمالية للبيانات المفقودة.

الشكل رقم(04-03): حوصلة عامة لأنماط البيانات المفقودة

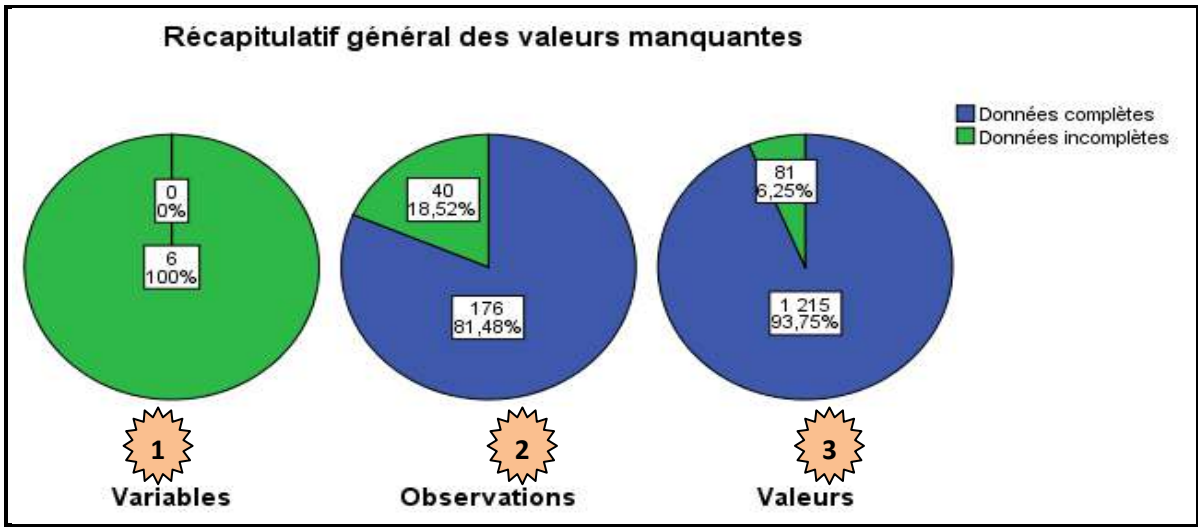

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS 23

يمكن الاستنتاج من خلال الشكل أعلاه، أنه في عينة الدراسة وحسب الدائرة النسبية الأولى يتضح أن كل المتغيرات الست "6" بها قيم مفقودة، بحكم أن البيانات الخاصة بدولة فنزويلا خلال السنتين الأخيرتين غير متاحة في القواعد العالمية للمعطيات نظرا لحالة عدم الاستقرار الذي تشهده هذه الدولة، أما الدائرة المقطعية الثانية والتي توضح عدد الملاحظات الإجمالية أي "216 حالة"، فيمكن القول أنه توجد لدينا 40 حالة من القيم المفقودة ما نسبته 18,52%، بينما البيانات الكاملة فتقدر بـ 176 حالة تمثل نسبة 81,48%، أما بالنسبة للدائرة النسبية الثالثة فهي عبارة عن حوصلة إجمالية لكل القيم الخاصة بعينة الدراسة، حيث بلغت النسبة الإجمالية للبيانات المفقودة 6,25% ، وهي نسبة ضعيفة جدا.

الفرع الثاني: معالجة البيانات المفقودة

أولا: اختبار توزيع البيانات المفقودة

لمعرفة ما إذا كانت البيانات المفقودة مفقودة تمامًا عشوائيًا (MCAR)، نستعمل اختبار ليتل "Little MCAR"[1]، الذي يختبر الفرضية الصفرية القائلة بأن البيانات المفقودة هي مفقودة تمامًا عشوائيًا (MCAR)، وعادةً ما يتم تفسير قيمة احتمالية الاختبار التي تقل عن 0.05 على أن البيانات المفقودة ليست MCAR (أي أنها إما مفقودة بشكل غير عشوائي أو غير قابل للتجاهل)، وعلى هذا

[1] Little, R. J. A. (1988). "**A test of missing completely at random for multivariate data with missing values**". Journal of the American Statistical Association, 83(404), 1198–1202.

الأساس يتم اختيار أحسن الطرق لملء هذه المعطيات، والجدول الموالي يوضح قيمة الاختبار باستخدام خوارزمية تعظيم التوقعات "Expectation Maximisation EM"

الجدول رقم(04-03):اختبار عشوائية البيانات المفقودة (Test MCAR)

Moyennes EM[a]					
GDPp	OILR	IND	AGR	M	GNE
18378,33	29,30	51,23	6,53	33,04	84,73
a. Test MCAR de Little : Khi-deux = 175,893, DF = 23, **Sig. = ,000**					

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS 23

من خلال الجدول أعلاه المتعلق باختبار MCAR، الذي يعتمد على حساب المتوسطات بطريقة EM، نلاحظ أن قيمة إحصائية كاي تربيع بلغت 175,893 بدرجة حرية 23، وباحتمال حرج معدوم، مما يمكن معه رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن البيانات المفقودة هي مفقودة تمامًا عشوائيًا (MCAR)، وبالتالي يمكننا استنتاج أن البيانات ليست مفقودة تمامًا بشكل عشوائي، ومنه ليس من الآمن حذف الحالات ذات القيم المفقودة أو إدراج القيم المفقودة بشكل منفرد.

ثانيا: ملء البيانات المفقودة ومقارنة خصائصها الإحصائية

بعد التأكد من نمط الفقد الذي تعاني منه بيانات الدراسة، سيتم فيما يلي استخدام طريقة التعويض عن القيم المفقودة من خلال مقدرات يتم الحصول عليها بواسطة عملية التقدير باستخدام معلمات نموذج انحداري مقدر بطريقة المعقولية العظمى "Maximum Likelihood" بافتراض انعدام المعطيات الناقصة، ومن ثم كمرحلة ثانية يتم حساب القيم المتوقعة للبيانات المفقودة بواسطة المعالم المقدرة.

يتضمن الجدول أدناه المتوسطات الحسابية للمتغيرات قبل وبعد عملية ملء البيانات الناقصة، حيث من خلال مخرجات هذا الجدول يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي لكل المتغيرات لم يحدث فيها تغيير كبير، حيث أن الفرق بينها طفيف جدا، إضافة إلى أن القيم المتنبأ بها لم تخرج عن المدى العام [Min, Max] لبيانات كل المتغيرات، وبالتالي المحافظة على التوزيع الاحتمالي للمتغيرات.

الجدول رقم(04-04): المتوسطات الحسابية الأصلية والمتوقَعة للمتغيرات

	GDPp	OILR	IND	AGR	M	GNE
Toutes les valeurs	18378,33	28,35	49,38	6,58	33,03	84,75
Régression	18294,48	28,65	50,85	6,51	33,04	84,57
Différence	**83,85**	**-0,3**	**-1,47**	**0,07**	**-0,01**	**0,18**
Minimum	1382,9	3,02	18,17	0,09	10,79	45
Maximum	72670,96	64,01	87,8	36,97	91,88	115

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS 23

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

بعد معالجة مشكل القيم المفقودة في بيانات عينة الدراسة التي لم تشكل سوى 6,25% من إجمالي المعطيات، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة، وذلك بغية التعرف على خبايا السلاسل الزمنية، بدءاً بشكل انتشار البيانات والحكم (ولو مبدئيا) على نوع العلاقة التي تربط المتغير التابع وكل المتغيرات المستقلة، ثم الاستعانة بمقاييس النزعة المركزية والتشتت إضافة إلى مصفوفة الارتباطات البسيطة بين المتغيرات.

الفرع الأول: الخصائص الإحصائية لبيانات الدراسة

تلعب المعطيات المستقاة من الإحصاء الوصفي للمتغيرات المدروسة دورا هاما في التعرف على خبايا السلاسل الزمنية، والجدول الموالي يبرز مختلف الخصائص الإحصائية للبيانات.

الجدول رقم(04-05):التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

Statistiques descriptives						
	GDP_P	OILR	IND	AGR	M	GNE
Mean	18302.58	28.93608	52.32230	6.399983	33.01271	83.96874
Std. Dev.	20598.84	15.55267	15.13054	6.567670	14.99930	15.01320
Maximum	72670.96	64.01000	87.80000	36.96508	91.88329	114.7000
Minimum	1382.895	3.017285	18.17313	0.094254	10.79023	45.28000
Observations	216	216	216	216	216	216

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9

من خلال الجدول رقم(04-05) أعلاه يمكن استخلاص ما يلي:

- ✓ سلسلة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (GDP_P) محصورة بين أقل قيمة 1382.89 دولار مسجلة سنة 2000 في دولة نيجيريا، وأعلى قيمة 72670.96دولار مسجلة سنة 2011 بقطر، بمتوسط حسابي بلغ 18302.58دولار، وانحراف معياري قدره 20598.84دولار.
- ✓ سلسلة الريع النفطي (OILR) كانت محصورة بين أقل قيمة 3.017% مسجلة سنة 2015 في دولة نيجيريا، وأعلى قيمة 64.01% مسجلة سنة 2005 بالعراق، بمتوسط حسابي بلغ 28.93% وانحراف معياري قدره 15.55%.
- ✓ سلسلة نسبة مساهمة القطاع الصناعي(IND) كانت محصورة بين أقل قيمة 18.17%مسجلة سنة 2016 في نيجيريا، وأعلى قيمة 87.80%مسجلة 2006 في ليبيا، بمتوسط حسابي بلغ 52.32% وانحراف معياري قدره 15.13%.

- ✓ سلسلة نسبة مساهمة القطاع الفلاحي(AGR) كانت محصورة بين أقل قيمة 0.09%مسجلة سنة 2012 بقطر، وأعلى قيمة 36.96%مسجلة 2002 في نيجيريا، بمتوسط حسابي بلغ 6.39% وانحراف معياري قدره 6.56%.
- ✓ سلسلة نسبة مساهمة الواردات (M) كانت محصورة بين أقل قيمة 10.79%مسجلة سنة 2015 في نيجيريا ، وأعلى قيمة 91.88%مسجلة 2014 في ليبيا، بمتوسط حسابي بلغ 33.01% وانحراف معياري قدره 14.99%.
- ✓ سلسلة نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي (GNE) كانت محصورة بين أقل قيمة 45.28%مسجلة سنة 2005 بليبيا، وأعلى قيمة 114.70% مسجلة 2016 بالجزائر، بمتوسط حسابي بلغ 83.96% وانحراف معياري قدره15.01% .

الفرع الثاني: مصفوفة الارتباط لبيانات الدراسة

من خلال المنحنيات البيانية للمتغيرات المستقلة بدلالة المتغير التابع الواردة في الملحق رقم (01)، نلاحظ أن هذه العلاقة ذات بنية خطية، وقصد التأكد أكثر تم حساب الارتباط بين المتغيرات

الجدول رقم(04-06):مصفوفة الارتباطات لمتغيرات الدراسة

variables	GDP_P	OILR	IND	AGR	M	GNE
GDP_P	1.000000					
OILR	0.061611	1.000000				
p-value	0.3675	-----				
IND	0.378440	0.748730	1.000000			
p-value	0.0000	0.0000	-----			
AGR	-0.581918	-0.376387	-0.720747	1.000000		
p-value	0.0000	0.0000	0.0000	-----		
M	0.217248	0.283831	0.376982	-0.410621	1.000000	
p-value	0.0013	0.0000	0.0000	0.0000	-----	
GNE	-0.423694	-0.678000	-0.809139	0.464629	-0.169736	1.000000
p-value	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0125	-----

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9

كل معاملات الارتباط جاءت معنوية ومتوسطة في علاقاتها ببعضها البعض، وكذا ارتباطها بالمتغير التابع، ما عدا متغير الريع النفطي الذي ظهر بعلاقة موجبة وضعيفة مع المتغير التابع، أما من ناحية اتجاه العلاقة نلاحظ فكانت طردية في كل من الريع النفطي، مساهمة القطاع الصناعي والواردات، وعكسية مع كل من إجمالي الإنفاق الحكومي ونسبة مساهمة القطاع الفلاحي، وهذا دون اعتبار الاختلاف بين الأفراد، لذلك نجد بعض التناقضات في النتائج.

المطلب الثالث: نتائج طريقة تحليل المركبات الأساسية

إن الهدف الأساسي من تحليل المركبات الرئيسية هو اختزال عدد كبير من المتغيرات في شكل مركبات (عوامل)، حيث تضم كل مركبة مجموعة من المتغيرات التي تُفَسَّر تبايناتها انطلاقا من علاقة الارتباط بين المتغيرات، أي أن كل محور يضم المتغيرات التي تربطها علاقة مباشرة مع بعضها البعض، لأجل ذلك تمت الاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS النسخة 23، من أجل استخلاص المتغيرات التي لها علاقة مباشرة (تنتمي إلى نفس المركبة) مع متغيري الدراسة الرئيسيين وهما النمو الاقتصادي والريع النفطي.

الفرع الأول: استخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية

أولا: مقاييس النزعة المركزية ومصفوفة الارتباط

لإجراء تحليل المركبات الأساسية تم تشكيل جدول المتغيرات والأفراد عن طريق أخذ صورة مقطعية (آنية) لبيانات الدراسة خلال سنة 2017، شملت جميع الدول كأفراد بالإضافة إلى العديد من المتغيرات ذات الصلة بالدراسة، وبعد اختبار جميع فرضيات تطبيق الطريقة تم الاستقرار على ستة متغيرات.

ومن خلال مخرجات البرنامج تظهر لنا الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدرجة في التحليل في الجدول(04-07)، التي تتمثل أساسا في الوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد المشاهدات وبحكم وجود تباين في أرقام المتغيرات تبعا لاختلاف وحدات القياس، فإنه لا يمكن مقارنتها مع بعضها البعض، حيث نجد أن متغير نصيب الفرد عرف أكبر متوسط بلغ 18399,6 دولار، ثم يليه كل من إجمالي الإنفاق الحكومي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي الذين بلغت متوسطهما الحسابي على التوالي : 94,88% و42,15%.

الجدول رقم(04-07): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لدول الأوبك لسنة 2017

Statistiques descriptives			
	Moyenne	Ecart type	Analyse N
GDPp	18399,60	20392,49	12
OILR	17,7109	10,78235	12
IND	42,1500	10,19592	12
AGR	6,8918	6,29279	12
M	33,1509	16,07350	12
GNE	94,8855	9,87580	12

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS 23

ولدراسة العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة تم الاستعانة بمصفوفة الارتباط الموضحة في الجدول رقم (04-08)أدناه، والذي من خلاله نجد أن معظم المعاملات تجاوزت 0,5، ما عدا العلاقة بين الريع النفطي وحجم الواردات من جهة ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من جهة ثانية.

كما يظهر جليا أن أقوى علاقة ارتباط كانت عكسية بين القيمة المضافة لقطاعي الفلاحة والصناعة، حيث بلغت -0,89 وبين النمو الاقتصادي وإجمالي الإنفاق المحلي وبقيمة سالبة قدرت بـ -0,66، أما من جانب المعنوية الإحصائية فالملاحظ أن أغلب العلاقات قيمة الاحتمال الحرج لها اقل من 5%، إذا ما استثنينا العلاقة بين الريع النفطي وكل من النمو الاقتصادي، الواردات، وإجمالي الإنفاق المحلي، كما تجدر الإشارة أن اتجاه العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ماعدا العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ونسبة مساهمة القطاع الفلاحي فيه، كما أنه ومن خلال محدد مصفوفة الارتباطات نجد أن قيمته بلغت0,006 وهي أكبر من 0,00001 مما يدل عدم وجود مشكل التعدد خطي فيما بين المتغيرات.

الجدول رقم(04-08): مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة لدول الأوبك لسنة 2017

Matrice de corrélation [a]							
		GDP_P	OILR	IND	AGR	M	GNE
Corrélation	GDP_P	1,000	0,121	0,717	-0,726	0,613	-0,666
	OILR	0,121	1,000	0,559	-0,536	0,333	0,084
	IND	0,717	0,559	1,000	-0,890	0,504	-0,394
	AGR	-0,726	-0,536	-0,890	1,000	-0,689	0,569
	M	0,613	0,333	0,504	-0,689	1,000	-0,635
	GNE	-0,666	0,084	-0,394	0,569	-0,635	1,000
Signification (unilatéral)	GDP_P		0,362	0,007	0,006	0,022	0,013
	OILR	0,362		0,037	0,045	0,159	0,403
	IND	0,007	0,037		0,000	0,057	0,115
	AGR	0,006	0,045	0,000		0,010	0,034
	M	0,022	0,159	0,057	0,010		0,018
	GNE	0,013	0,403	0,115	0,034	0,018	
a. Déterminant = ,006							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS 23

ثانيا: كفاية حجم العينة الكلية وحجم المتغيرات

لاختبار كفاية حجم العينة الكلية للمتغيرات الداخلة في التحليل، تم تطبيق اختبار KMO الذي بلغت 0,71 وهي أكبر من 0,5 مما يدل على كفاية حجم العينة، كما هو موضح في خلال الجدول (04-09) أدناه، كما أن القيمة المعنوية لاختبار بارتليت (Bartlett) بلغت 0,001 وهي أقل من 5% وهذا ما يؤكد أن مصفوفة الارتباطات لا تمثل مصفوفة الوحدة، أما الجدول (04-10) الخاص باختبار كفاية لحجم العينة لكل متغير على حدا، فيظهر أن عناصر القطر الرئيسي لمعكوس صور مصفوفة الارتباطات تجاوزت قيمه 0,5، مما يدل على كفاية لحجم العينة لكل متغير على حدا، أي لا يمكن إقصاء أي متغيرات من التحليل.

الجدول رقم(04-09): كفاية حجم العينة الكلية للمتغيرات واختبار بارتليت (Bartlett)

Indice KMO et test de Bartlett		
Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		**0,714**
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	36,55
	ddl	15
	Signification	**0,001**

الجدول رقم(04-10): كفاية حجم العينة لكل متغير على حدا

Matrices anti-images							
		GDP_P	OILR	IND	AGR	M	GNE
Covariance anti-image	GDP_P	0,252	0,126	-0,093	-0,003	-0,086	0,075
	OILR	0,126	0,383	-0,067	0,049	-0,122	-0,146
	IND	-0,093	-0,067	0,129	0,084	0,077	-0,043
	AGR	-0,003	0,049	0,084	0,111	0,069	-0,072
	M	-0,086	-0,122	0,077	0,069	0,356	0,108
	GNE	0,075	-0,146	-0,043	-0,072	0,108	0,342
Corrélation anti-image	GDP_P	**0,766**[a]	0,404	-0,513	-0,018	-0,286	0,255
	OILR	0,404	**0,557**[a]	-0,300	0,238	-0,331	-0,403
	IND	-0,513	-0,300	**0,668**[a]	0,697	0,360	-0,204
	AGR	-0,018	0,238	0,697	**0,751**[a]	0,348	-0,367
	M	-0,286	-0,331	0,360	0,348	**0,750**[a]	0,310
	GNE	0,255	-0,403	-0,204	-0,367	0,310	**0,727**[a]
a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)							

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS 23

الفرع الثاني: التباين الكلي وتحديد عدد المركبات

قبل تحليل التباين الكلي والقيم الذاتية وبالتالي عدد المركبات، نعرج على نسبة التباين المشترك في كل متغير على حدا، فمن خلال الجدول (04-11) أسفله والذي يتمثل في جدول الاشتراكات أو التشاركية، والتي هي عبارة عن نسبة التباين المشترك ضمن متغير معيين، حيث تعمل طريقة تحليل المركبات الرئيسية على الفرضية الأولية التي مفادها أن الاشتراكات قبل استخراج المركبات تساوي الواحد، أما بعده فيتم إهمال عدد من المركبات مما يؤدي إلى فقدان بعض المعلومات، ومن خلال نتائج الجدول أدناه نلاحظ أن كل المتغيرات تحتفظ بنسبة معتبرة من المعلومات التي من الممكن تفسيرها بعد استخراج المركبات، فعلى سبيل المثال أن التباين المشترك بعد إجراء عملية التحليل يفوق 0,8 في كل المتغيرات، ما عدا في نسبة مساهمة قطاع الواردات في الناتج الداخلي الخام الذي بلغ تباينه 0,672، وتبعا لهذه النتائج فإن استعمال معيار Kaiser في تحديد عدد المركبات يكون دقيقا وموثوقا بشكل كبير.

الجدول رقم(04-11): القيم التشاركية (الاشتراكات)

Qualités de représentation		
	Initiales	Extraction
GDPp	1,000	0,806
OILR	1,000	0,902
IND	1,000	0,847
AGR	1,000	0,921
M	1,000	0,672
GNE	1,000	0,856
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS 23

أما بخصوص نسب التباين الكلي المفسر والقيم الذاتية، فإن الجدول (04-12) أدناه يمثل القيم الذاتية قبل وبعد التدوير، حيث أنه حسب معيار Kaiser المعتمد في تحديد عدد المركبات التي تُأخذ في الحسبان القيم الذاتية الأكبر من الواحد، نجد أن عدد المركبات الرئيسية هو مركبتان تساهمان بنسبة كلية قدرها 83,4%، أما عن مساهمة كل مركبة فهي على التوالي: 62,44% و20,95% وهذا ما يوضحه أيضا الشكل (04-05) أيضا، حيث نلاحظ الانحدار الشديد للمنحنى كان في المنطقة التي تضم المركبتين الأساسيتين الأولى والثانية، كما أن المركبات ذات القيم الذاتية الأكبر تماما من الواحد الصحيح تقودنا إلى نفس الاستنتاج، بينما نسب مساهمات المركبتين في التفسير بعد التدوير نجدها على التوالي:49,77% و33,63% وهي لم تختلف كثيرا عن المساهمة قبل التدوير، إذ أن النسبة

التي تحصلت عليها المركبة الثانية لم ترتفع كثيرا مقارنة بما كانت عليه قبل التدوير، مما يؤكد على أن التدوير ليس له أهمية كبيرة في تفسير التباين الكلي.

الجدول رقم(04-12): القيم الذاتية والتباين الكلي

Variance totale expliquée									
Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de a variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	3,747	62,447	62,447	3,747	**62,447**	**62,447**	2,986	**49,772**	**49,772**
2	1,257	20,956	83,402	1,257	**20,956**	**83,402**	2,018	**33,630**	**83,402**
3	0,530	8,840	92,242						
4	0,250	4,172	96,414						
5	0,150	2,506	98,920						
6	0,065	1,080	100,00						
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.									

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS 23

الشكل رقم(04-04): الرسم البياني للقيم الذاتية

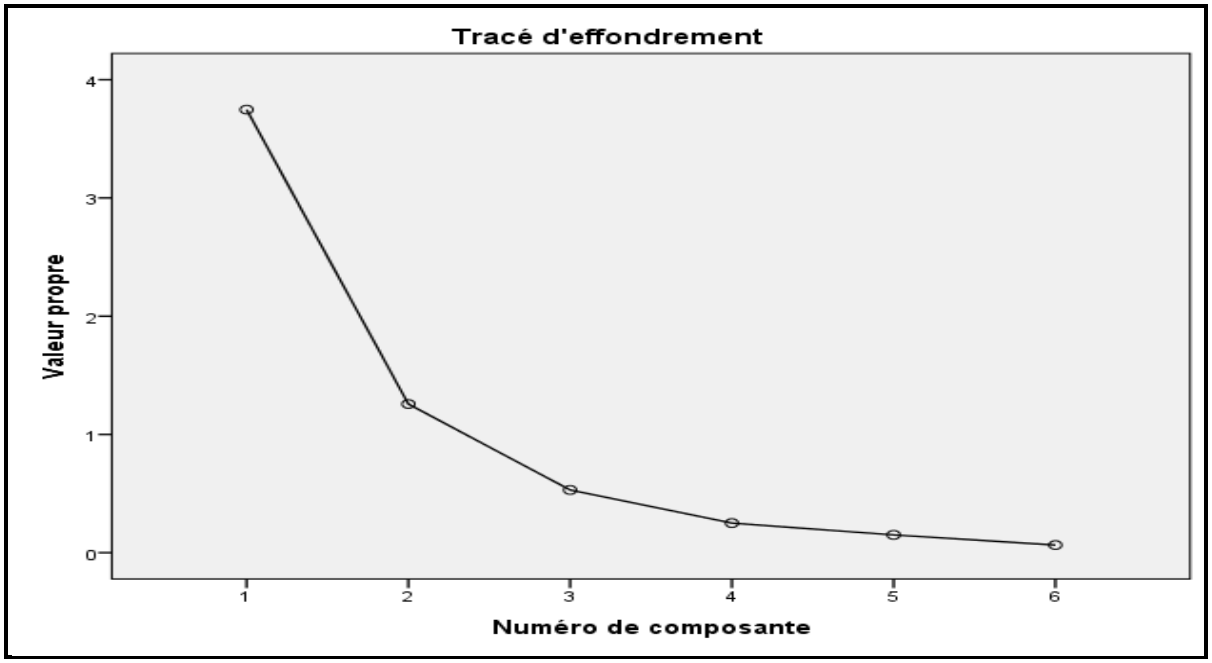

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS 23

الفرع الثالث: تحديد عناصر المركبات قبل وبعد التدوير

بعدما تم تحديد عدد المركبات من خلال تحليل التباين المفسر، وجدنا أن التحليل يعتمد على مركبتين أساسيتين، سيتم اللجوء إلى فحص مصفوفة المركبات قبل وبعد إجراء عملية التدوير وذلك قصد معرفة المتغيرات التي يتكون منها كل محور عاملي، وفيما يخص مخرجات هذه المصفوفة عمدنا إلى عدم عرض المتغيرات التي قيم تشبعها أقل من 0,3 وذلك نظرا لعدم أهميتها في التحليل إضافة إلى العرض التنازلي لهذه المتغيرات في كل محور، والجدول الموالي يوضح بيانات مصفوفة المركبات الأساسية قبل وبعد إجراء عملية التدوير.

الجدول رقم(04-13): مصفوفة المركبات قبل وبعد التدوير

Matrice des composantes [a]		
	Composante	
	1	2
AGR	-0,947	
IND	0,874	
GDPp	0,849	
M	0,807	
GNE	-0,699	0,606
OILR	0,476	0,822
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.		
a. 2 composantes extraites.		

Rotation de la matrice des composantes [a]		
	Composante	
	1	2
GNE	-0,917	
GDP_P	0,869	
M	0,754	0,323
AGR	-0,704	-0,652
OILR		0,948
IND	0,568	0,724
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales. Rotation : **Varimax** avec normalisation Kaiser.[a]		
a. Convergence de la rotation dans 3 itérations.		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS 23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تباينات المعطيات توزعت على المركبتين قبل التدوير كما يلي:

المُركّبة الأولى: ضمت كل المتغيرات المدرجة في الدراسة، منها أربعة متغيرات بعلاقة طردية، واثنين بعلاقة عكسية مع المركبة.

المُركّبة الثانية: ضمت متغيرين فقط وهما الريع النفطي وإجمالي الإنفاق الحكومي وبعلاقة طردية.

أما بعد التدوير فإنه انخفض عدد متغيرات المركبة الأولى بعد تحول متغير الريع النفطي إلى المركبة الثانية، إضافة إلى انشطار متغيري مساهمة القطاع الفلاحي والواردات بين المركبتين مما عزز عدد متغيرات المركبة الثانية، رغم ذلك تبقى عملية التدوير ليس لها أهمية كبيرة كما سبق وتمت الإشارة له سابقا، وهو ما يجعلنا نعتمد على مصفوفة المركبات قبل إجراء عملية التدوير، واستغلال متغيرات المركبة الأولى في تقدير النموذج.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسة القياسية

بعد اكتمال الدراسة الوصفية والتحليلية، أين تم من خلال نتائج طريقة المركبات الأساسية استنتاج المتغيرات المختارة والتي تنتمي إلى نفس المركبة العاملية بحكم العلاقات التبادلية التي تربطهم، سيتم في هذا المبحث الاعتماد على نفس المتغيرات، بهدف تقدير النماذج الانحدارية المختلفة بدءاً بالنماذج الساكنة والمفاضلة بينها ومن تحديد الأمثل منها لدراسة هذه العلاقة، ثم يتم الانتقال إلى النماذج الديناميكية المختلفة وذلك حسب نتائج اختبارات جذر الوحدة التي تعتبر نتائجها مفتاحا لتحديد أي الطرق الصالحة لدراسة علاقات الأجل الطويل لأثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: التحليل الساكن للنموذج المقدر

الفرع الأول: تقدير النماذج الرئيسية والمفاضلة بينها

النموذج المقترح لتقدير هذه العلاقة يحتوي على المتغيرات الأتي ذكرها وهي: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام معبرا عن النمو الاقتصادي كمتغير تابع، والريع النفطي ونسبة مساهمة القطاع الصناعي والفلاحي والواردات وإجمالي الإنفاق الحكومي كمتغيرات مفسرة مأخوذة كنسب من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$GDP_{P(it)} = B_0 + B_1 OILR_{it} + B_2 IND_{it} + B_3 AGR_{it} + B_4 M_{it} + B_5 GNE_{it} + \varepsilon_{it}$$

وقبل ذلك سنقوم بتطبيق منهجية اختبارات التجانس لHsiao بهدف معرفة مدى تجانس معلمات النموذج المقدر.

أولا: تطبيق اختبار Hsiao للتجانس: باستعمال برمجية Eviews تم الحصول على النتائج التالية:

الشكل رقم(04-05): نتائج اختبار Hsiao للتجانس

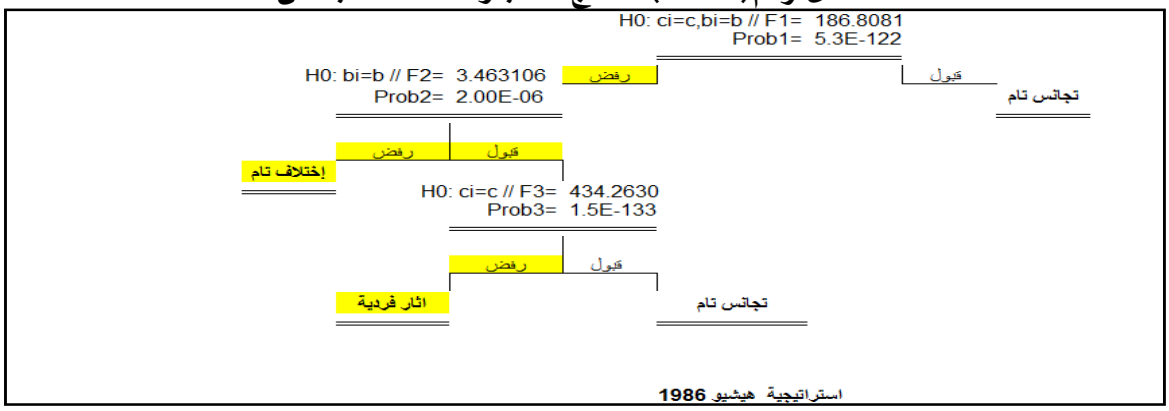

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews.09

من خلال نتائج اختبار التجانس حسب إستراتيجية Hsiao المبينة في الشكل أعلاه تم رفض فرضية العدم الأولى القائلة بتجانس البنية الكلية لنموذج البانل في المرحلة الأولى، لننتقل إلى المرحلة الثانية الخاصة باختبار فرضية تجانس المعاملات، والتي تم فيها قبول الفرض الصفري مما يسمح بالانتقال إلى اختبار فرضية تجانس الثوابت في النموذج، ومنه نقول أن نموذج بانل المقدر هو نموذج ذو تأثيرات فردية ثابتة.

ثانيا: تقدير النماذج الرئيسية

سيتم في هذه المرحلة تقدير النماذج الثلاثة، وهي نموذج الانحدار التجميعي PRM، نموذج التأثيرات الثابتة FEM ونموذج التأثيرات العشوائية REM، ويُلّخِصُ الجدول أدناه نتائج التقدير.

الجدول رقم(04-14): نتائج تقدير النماذج الثلاث

المتغير التابع GDP_P		نماذج التقدير		
		PRM	FEM	REM
C	معامل C	148524,4	3281,54	6782,29
	الاحتمال الحرج (P-Value)	0.0000***	0.5530	0,2387
OILR	معامل OILR	- 492,04	56,25	14,25
	الاحتمال الحرج (P-Value)	0.0000***	0.1640	0,7192
IND	معامل IND	- 545,63	134,99	156,14
	الاحتمال الحرج (P-Value)	0.0025**	0.0272**	0,0094***
AGR	معامل AGR	-2067,47	99,25	-274,71
	الاحتمال الحرج (P-Value)	0.0000***	0.4783	0,0331**
M	معامل M	120,73	-171,85	-144,60
	الاحتمال الحرج (P-Value)	0.1083	0.0000***	0,0000***
GNE	معامل GNE	-931,16	135,38	112,78
	الاحتمال الحرج (P-Value)	0.0000***	0.0004***	0,0026***
معامل التحديد R^2		0,5156	0,9755	0,1023
احتمالية Fisher		0.0000***	0.0000***	0,0003***
طريقة التقدير		OLS	LSDV	GLS

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews.09 (الملحق02)

*** معنوية عند 1%، ** معنوية عند 5%، * معنوية عند 10%

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النماذج الثلاث معنوية كليا وذلك بالنظر إلى إحصائية فيشر التي كانت أقل تماماً من 5%، أما بالنسبة للمعنوية الجزئية، القدرة التفسيرية والتفسير الاقتصادي لمعاملات المعلمات، فإنها ستناقش لكل نموذج على حداً.

1- نموذج الانحدار التجميعي

- ✓ كل معلمات النموذج تمتعت بمعنوية إحصائية على الأقل عند مستوى 5%، ما عدا معلمة متغيرة نسبة مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام "M"، التي لم تكن معنوية وهذا بالنظر إلى احتمالها الحرج الذي بلغ 0,1083.
- ✓ بلغ معامل التحديد المرجح "المعدل" بالنسبة لنموذج الانحدار التجميعي ما قيمته R^2=0,5156، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 51,56% من التغيرات الكلية التي تطرأ على المتغير التابع، وهي نسبة متوسطة.
- ✓ الملاحظ كذلك أن إشارة معلمات النموذج جاءت **مخالفة** في عمومها على ما تنص عليه مختلف النظريات الاقتصادية.

2- نموذج التأثيرات الثابتة

- ✓ كل معلمات النموذج تمتعت بمعنوية إحصائية عند مستوى 5%، ما عدا معلمة متغيري نسبة مساهمة القطاع الفلاحي "AGR"والريع النفطي"OILR" في الناتج الداخلي الخام ، اللذان لم يكونا معنويين، وهذا بالنظر إلى احتمالها الحرج الذي فاق 5%.
- ✓ بلغ معامل التحديد المرجح "المعدل" بالنسبة لنموذج التأثيرات الثابتة ما قيمته R^2=0,9735، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 97,35% من التغيرات الكلية التي تطرأ على المتغير التابع، وهي قدرة تفسيرية عالية جداً.
- ✓ الملاحظ كذلك أن إشارة معلمات النموذج جاءت **موافقة** في عمومها على ما تنص عليه النظريات الاقتصادية.

3- نموذج التأثيرات العشوائية

- ✓ كل معلمات النموذج تمتعت بمعنوية إحصائية عند مستوى 5%، ما عدا معلمة متغيرة نسبة مساهمة الريع النفطي في الناتج الداخلي الخام "OILR"، التي لم تكن معنوية وهذا بالنظر إلى احتمالها الحرج الذي بلغ 0,7192.
- ✓ بلغ معامل التحديد المرجح "المعدل" بالنسبة لنموذج التأثيرات الثابتة ما قيمته R^2=0,1023، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 10,23% من التغيرات الكلية التي تطرأ على المتغير التابع، وهي قدرة تفسيرية ضعيفة جداً.
- ✓ الملاحظ كذلك أن إشارة معلمات النموذج جاءت موافقة في عمومها على ما تنص عليه النظريات الاقتصادية، ما عدا إشارة معلمة متغيرة نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام "AGR"، التي كانت سالبة وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية.

ثالثا: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج

بعد تقدير النماذج الثلاثة ننتقل إلى مرحلة المفاضلة بينها لمعرفة أيٌ منهم يكون ملائما لهذه الدراسة ولبلوغ هذا الهدف نستعمل الاختبارات التالية:

1- اختبار فيشر F المقيد': يعطى بالصيغة التالية

$$F(\mathrm{N}-1, \mathrm{NT}-\mathrm{N}-\mathrm{K}) = \frac{\frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})}{(N-1)}}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)}$$

وذلك تحت الفرضيات التالية: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم H0
نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائمH0

فمن خلال مخرجات تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بواسطة برمجية stata الوارد في الملحق رقم (02) والذي من خلاله نستطيع قراءة قيمة F المحسوبة واحتمالها الحرج الذي كان أقل تماما من 5%، التي يمكن معها رفض الفرض العدم،وبالتالي يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

2- اختبار مضاعف لاغرنج: يعتمد هذا الاختبار المقترح من طرف Breusch و Pagan(1980) على مضاعف Lagrange، الذي تظهر نتائجه في الجدول الموالي، حيث يختبر الفرضيتين التاليتين:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.
H_1: نموذج التأثيرات الثابتة و/ أو العشوائية هو الملائم.

الجدول رقم(04-15): نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	P-VALUE
اختبار LM Breusch-Pagan	743,10	0.0000

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9 (الملحق03)

نتائج الجدول أعلاه تقودنا إلى رفض فرضية العدم، وبالتالي النموذج الملائم للدراسة هو الخيار بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، بحكم أن نتيجة الاختبار بلغت 743,10 وباحتمال معدوم.

3- اختبار Hausman (1978): يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية، حيث تستند فرضية العدم فيه على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة، في حين أن الفرضية البديلة تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم(04-16): نتائج اختبار Hausman

		Hausman Test Correlated Random Effects	
Test Summary	Chi-Stat	Chi-sq. df	**Prob**
Cross-section	123,20	1	**0,0000**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9 (الملحق03)

تشير نتائج هذا الاختبار قبول البديلة الصفرية القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لهذه الدراسة، وذلك نظرا لقيمة احتمال الاختبار التي كانت أقل تماماً من مستوى معنوية 5%، أي أن هناك اختلافات بين اقتصاديات هذه الدول في شكل قواطع تتغير من دولة لأخرى.

الفرع الثاني: فحص المشاكل القياسية للنموذج الأفضل

من خلال نتائج المفاضلة بين النماذج المستعرضة فيما سبق، والتي أفضت إلى قبول نموذج التأثرات الثابتة لدراسة العلاقة بين الريع النفطي والنمو الاقتصادي وبمساهمة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي لدول منظمة الأوبك، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية لهذه الدراسة، والتي مفادها أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لتقدير هذه العلاقة، سيتم في هذه المرحلة فحص المشاكل القياسية للنموذج الأمثل، وعملية تقدير هذا النموذج أعطت النتائج التالية:

الجدول رقم(04-17): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: GDPP
Method: Panel Least Squares
Date: 11/03/19 Time: 14:21
Sample: 2000 2017
Periods included: 18
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 216

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3281.549	5521.931	0.594276	0.5530
OILR	56.25326	40.26945	1.396921	0.1640
IND	134.9953	60.66179	2.225376	0.0272
AGR	99.25099	139.7132	0.710391	0.4783
M	-171.8571	27.57160	-6.233122	0.0000
GNE	135.3871	37.36914	3.622964	0.0004

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.975502	Mean dependent var	18302.58
Adjusted R-squared	0.973532	S.D. dependent var	20598.84
S.E. of regression	3351.223	Akaike info criterion	19.14747
Sum squared resid	2.23E+09	Schwarz criterion	19.41312
Log likelihood	-2050.927	Hannan-Quinn criter.	19.25479
F-statistic	495.2509	Durbin-Watson stat	0.295729
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9

ومنه يمكن كتابة المعادلة المقدرة على الشكل التالي:

$$GDPP = 3281.54 + 56.25*OILR + 134.99*IND + 99.25*AGR - 171.85*M + 135.38*GNE$$

في هذا الجزء سنختبر مدى توافر شروط الطريقة المستخدمة في تقدير معالم النموذج (طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية)، وتتمثل أهم شروط هذه الطريقة في : الاستقلال الذاتي للبواقي، ثبات تباين البواقي، اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (التوزيع الطبيعي)، وعدم وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين النموذج.

1 . اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

تشير مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء إلى وجود ارتباط بين قيم الحد العشوائي، وفي هذه الحالة تكون قيمة معامل الارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي $Cov(\varepsilon_t, \varepsilon_{t'}) \neq 0$ غير منعدمة

وللكشف عن وجدود الارتباط بين بواقي الانحدار نستعمل اختباري Breusch-Pagan LM و Pesaran CD، حيث كانت نتائجهما كما يلي:

الجدول رقم(04-18): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	387.6586	66	0.0000
Pesaran CD	4.410284		0.0000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9 (الملحق04)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمال الحرج لاختباري Breusch-Pagan LM وPesaran CD كان أقل تماماً من 0,05، إذن نرفض فرضية العدم H_0 عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

2 . اختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين :

إن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار سيترتب عليه نفس الآثار المترتبة في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي تصبح هذه التقديرات متحيزة، الأمر الذي يجعل نتائج الاستدلال الإحصائي مشكوك في صحتها وللكشف عن وجدود عدم ثبات التباين نستعمل اختبار Levene ، الذي كانت نتائجه كما يلي:

الجدول رقم(04-19): نتائج الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين

Test for Equality of Variances of RESIDFIX			
Method	df	Value	Probability
Levene	(3, 212)	0.892846	0.4457

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9 (الملحق04)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمال الحرج لاختبار Levene بلغ 44,57% وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا يستلزم قبول H_0 ، أي أن تباين البواقي متجانس.

3 . اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

لكي يمكن استخدام كلا من اختبار فيشر وستودنت، سواء عند اختبار المعنوية الكلية أو المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار، لا بد من توفر شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي، وذلك باستعمال اختبار جارك-بيرا (Jarque-Bera)، الذي تعطى نتائجه في الشكل (4-4) أدناه.

من خلال القيمة الاحتمالية (p-value) لإحصائية Jarque-Bera التي كانت معدومة (أقل تماما من مستوى المعنوية 0,05)، لذا فإننا لا نستطيع قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي موزعة طبيعيا، ومنه فإن فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة البواقي عند مستوى معنوية 5% غير محققة.

الشكل رقم(04-06): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج التأثيرات الثابتة

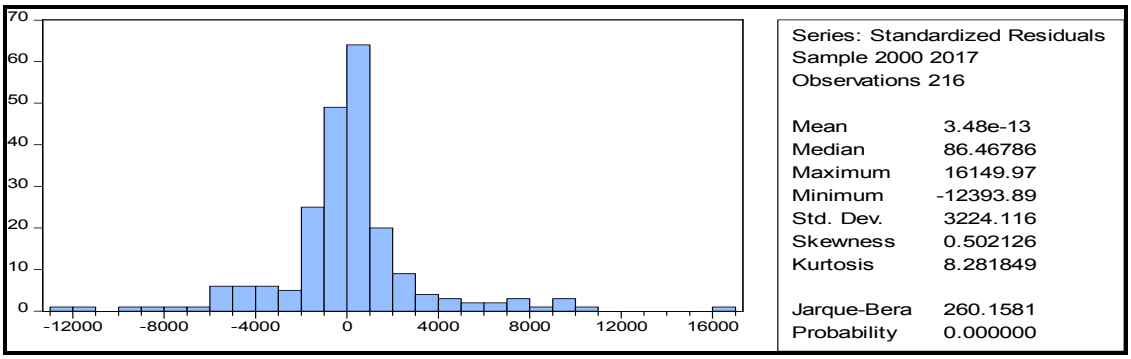

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9

المطلب الثاني: تحسين النموذج المقدر وتقييمه إحصائيا واقتصاديا

الفرع الأول: تحسين النموذج المقدر وفحصه

تبين فيما سبق أن نموذج التأثيرات الثابتة الذي يعد الأفضل من بين النماذج الثلاث، يعاني من عدة مشاكل قياسية، سيما ما تعلق بالارتباط الآني بين الأخطاء وعدم التوزيع الطبيعي للبواقي، لذلك لابد من العمل على تحسينه وإعادة فحصه من جديد.

أولا: تحسين النموذج المقدر

سيتم خلال هذه النقطة العمل على تحسين النموذج الأفضل من خلال إعادة تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة "GLS" المعبر عنها في السلاسل الزمنية المقطعية "بانل" بـ "Cross-Section SUR"، التي تسمح بحل مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، والمطورة بواسطةZellner (1962)، حيث يتم اللجوء إليها عندما تكون أخطاء المعادلات الفردية مرتبطة أي أن التباين الفردي يكون غير معدوما، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس الفردي وتجعل من الممكن العثور على حل وسط بين عدد المعلمات المراد تقديرها بوجود عدم التجانس الفردي.

الجدول رقم(04-20): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة المُحَسَّن

Dependent Variable: GDPP
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 11/03/19 Time: 16:18
Sample: 2000 2017
Periods included: 18
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 216
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4764.126	727.2968	6.550456	0.0000
OILR	45.80481	4.225256	10.84072	0.0000
IND	124.3568	7.177910	17.32493	0.0000
AGR	83.27865	10.08347	8.258926	0.0000
M	-153.0397	5.592841	-27.36350	0.0000
GNE	121.7796	5.430763	22.42403	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.997800	Mean dependent var	16.90481
Adjusted R-squared	0.997623	S.D. dependent var	26.15365
S.E. of regression	1.012072	Sum squared resid	203.8338
F-statistic	5641.143	Durbin-Watson stat	1.639328
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9

ومنه يكتب النموذج المحسن بالشكل التالي:

GDPP = 4764.12 + 45.80*OILR + 124.35*IND + 83.27*AGR - 153.03*M + 121.77*GNE

ثانيا: فحص النموذج المُحَسن

من خلال اختبارات المشاكل القياسية المطبقة على نموذج التأثيرات الثابتة بحكم أنه الأفضل لتقدير علاقة أثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2017) حيث لاحظنا أنه يعاني على الخصوص من مشكلتي الارتباط الذاتي الآني بين الأخطاء وكذا عدم التوزيع الطبيعي للبواقي، ولتجاوز هذه المشكلة تم تقدير النموذج بطريقة (Cross-Section SUR) التي من مميزاتها هو الحفاظ على الاستقلالية بين المتغيرات المفسرة وحد الخطأ، وللتأكيد أكثر تم إعادة فحص النموذج من خلال اختباري التوزيع الطبيعي للبواقي والارتباط الذاتي للأخطاء الذين تظهر نتائجهما أدناه.

الشكل (04-07): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المُحَسن

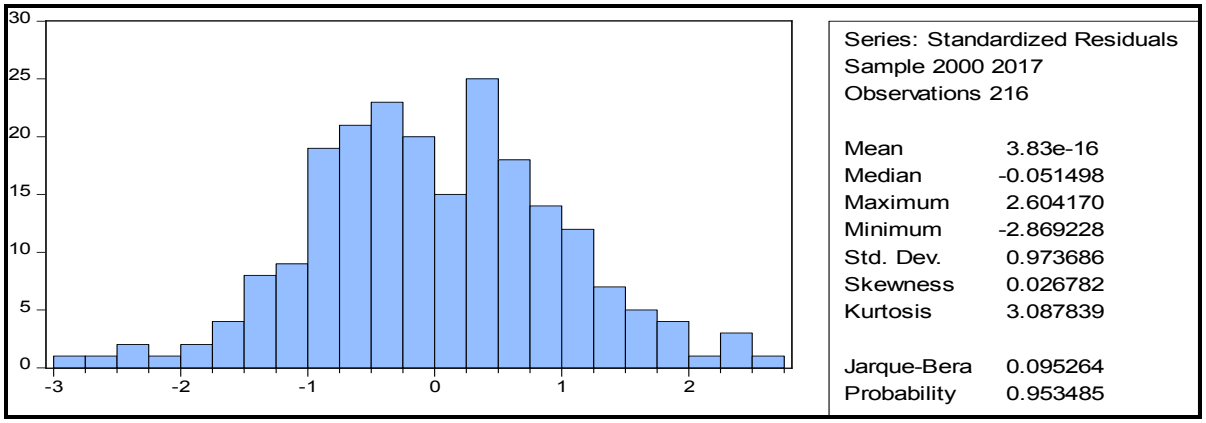

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9

الجدول رقم(04-21): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج المُحَسن

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	387.6586	66	1.0000
Pesaran CD	4.410284		0.7070

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9 (الملحق05)

من خلال الشكل رقم (04-08) أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (p-value) لإحصائية Jarque-Bera بلغت 0,9534 (أكبر تماما من مستوى المعنوية 0,05)، لذا فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم التي تنص على أن البواقي موزعة طبيعيا، ومنه فإن فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة البواقي عند مستوى معنوية 5% محققة.

من جهة أخرى ومن الجدول رقم (04-21) أعلاه نلاحظ أن الاحتمال الحرج لاختباري Breusch-Pagan LM و Pesaran CD كانا أكبر تماماً من 0,05، مما يتعين معه أمكانية قبول فرضية العدم H_0

عند مستوى معنوية 5%، أي أن النموذج لا يعاني مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وبعبارة أخرى هناك استقلالية أيضا بين المقاطع مما يعزز صحة قبول نموذج التأثيرات الثابتة كأفضل النماذج ملاءمة لهذه الدراسة (No Cross- Section Dependence In Residuals).

الفرع الثاني: تقييم النموذج المُحَسَّن إحصائيا واقتصاديا

بعد فحص النموذج المقدّر بطريقة المربعات الصغرى المعممة"GLS" من جانب المشاكل القياسية، سيتم في هذه المرحلة تقييم هذا النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية.

أولا: تقييم النموذج إحصائيا

- ✓ النموذج ككل يتمتع بالمعنوية، وذلك بالنظر إلى القيمة الاحتمالية (p-value) لإحصائية فيشر التي كانت أقل تماماً من 5%، أما بالنسبة للمعنوية الجزئية فإن:
- ✓ كل معلمات النموذج تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى 5%،
- ✓ بلغ معامل التحديد المرجح "المعدل" بالنسبة لنموذج التأثيرات الثابتة ما قيمته R^2=0,9976، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 99,76% من التغيرات الكلية التي تطرأ على المتغير التابع، وهي قدرة تفسيرية عالية جداً.
- ✓ الملاحظ كذلك أن إشارة معلمات النموذج جاءت موافقة لما تنص عليه مختلف النظريات الاقتصادية.

ثانيا: تقييم النموذج اقتصاديا

من خلال نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة المحسن والمبين في الجدول رقم (04-20)، يتضح جليا أن أغلب إشارات معلمات المتغيرات المقدرة جاءت موجبة مما يدل على العلاقة الطردية بينها وبين مستوى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ماعدا متغير نسبة مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام الذي كان بإشارة سالبة مما يوحي إلى العلاقة العكسية بينهما، وكنتيجة إجمالية نلاحظ أن النموذج في مجمله جاء موافقا لما تنص عليه مختلف النظريات الاقتصادية، من جهة أخرى يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ✓ كلما زادت نسبة مساهمة الريع النفطي في الناتج الداخلي الخام "OILR" بوحدة واحدة يزيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام "GDP_P" السنوي في المتوسط بـ: 45,80 دولارا أمريكيا و هذا مؤشر على أن الدول النفطية ورغم اعتمادها على المورد الوحيد نجده من أقل المتغيرات الداخلة في الدراسة -مع ثبات العوامل الأخرى- تأثيرا في تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، إذ أنه لا يساهم بصورة مباشرة في توزيع الدخل وإنما يستعمل في العديد من المجالات، إضافة إلى تذبذبه الكبير موازاتاً مع تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يجعل العوائد النفطية تأخذ وقتا طويل نسبيا لتظهر نتائجها على الأفراد لذلك تُشَبَّهُ من طرف المحللين الاقتصاديين بكرة الثلج، في إشارة إلى أن الآثار التي تخلفها الصدمات النفطية تأخذ وقتا زمنيا معتبرا لتظهر انعكاساتها على الإفراد ومستوى معيشتهم .

- ✓ كلما زادت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام "IND" بوحدة واحدة زاد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام "GDP_P" السنوي في المتوسط بـ: 124,35 دولارا أمريكيا، وهي نسبة معتبرة تساهم بقسط كبير في رفاهية الفرد والمجتمعات، ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن القطاعات المنتجة لها تأثير مباشر في تحقيق رفاهية الإفراد المجتمعات وذلك من خلال توفير مناصب العمل والتخفيف من فاتورة الواردات التي تثقل عاهل الموازنات العامة لهذه الدول.
- ✓ كلما زادت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام "AGR" بوحدة واحدة زاد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام "GDP_P" السنوي في المتوسط بـ: 83,27 دولارا أمريكيا، وبالتالي يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا داعما للنمو وبنسبة قابلة للتطور خاصة في الدول ذات المساحات الكبيرة القابلة للزراعة.
- ✓ كلما زادت نسبة مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام "M" بوحدة واحدة انخفض نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام "GDP_P" السنوي في المتوسط بـ : 153,03 دولارا أمريكيا، مستنزفة بذلك احتياطات الصرف مما يعود سلبا في الأخير على الفرد والمجتمع.
- ✓ كلما زادت نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي في الناتج الداخلي الخام "IND" بوحدة واحدة زاد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام "GDP_P" في المتوسط بـ: 121,77 دولارا أمريكيا، وهو ما يعتبر نسبة كبيرة جدا بحكم أن معظم الدول المدروسة تتبنى سياسات الدعم المختلفة التي تعتبر سلاحا ذو حدين، حيث تظهر الزيادة الآنية في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خاصة في فترات الطفرة التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية، لكنها في الأخير لا توثر في النمو الاقتصادي بل وتثقل كاهل الدول والحكومات في تعديل موازينها العامة إن حدث العكس.

المطلب الثالث: التحليل الديناميكي للنموذج المقدر

إن النتائج المتحصل عليها من خلال التحليل الساكن لنموذج البانل، على الرغم من أهميتها إلا أنها تبقى قاصرة نوعا ما، كونها تهتم فقط بمصدر الاختلاف بين المقاطع الذي وجدنا أن مصدره التأثيرات الفردية الثابتة، ولا تهتم بالتأثير في الأجل القصير والطويل وكذلك آلية الإرجاع إلى الوضع التوازني، لذلك سنقوم بتطبيق التحليل الديناميكي لنموذج البانل، حيث تم الاعتماد في هذه المرحلة على متغيرين مستقلين الأهم في هذه الدراسة وهما الريع النفطي وإجمالي الإنفاق الحكومي، حيث الأول يعتبر كآلية دفع للنمو الاقتصادي، أما الثاني يعتبر كمعيق لعجلة النمو خاصة من حيث التكاليف الباهظة التي تنهك ميزانيات الدول كالإنفاق الأسري والحكومي، إضافة إلى المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي معبرا عنه بمستوى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لدول منظمة الأوبك.

الفرع الأول: نتائج اختبارات الإستقرارية

تظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل المتغيرات في الجدول التالي الذي يضم نتائج الاختبارات عند المستوى والفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول رقم(04-22): نتائج اختبارات جذر الوحدة

نوع الاختبار	الاحتمال الحرج		الاحتمال الحرج		الاحتمال الحرج
	GDP_P	$D(GDP_P)$	OILR	D(OILR)	GNE
اختبار (IPS)	0,1589	0.0000^{***}	0,1516	0.0000^{***}	0.0050^{***}
اختبار (ADF)	0,2747	0.0000^{***}	0,3799	0.0000^{***}	0.0116^{**}
اختبار (PP)	0,5283	0.0000^{***}	0,3313	0.0000^{***}	0.0031^{***}

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9(الملحق06)

***معنوية عند 1%، **معنوية عند 5%، *معنوية عند 10%

من خلال نتائج الاختبارات السابقة نلاحظ أن سلسلتي نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام "GDP_P " ونسبة مساهمة الريع النفطي في الناتج الداخلي الخام "OILR" غير مستقرتين في المستوى، لأن القيم الحرجة أكبر من 0,05، وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين أصبحتا مستقرتين، في حين أن السلسلة الزمنية لنسبة مساهمة إجمالي الإنفاق الحكومي في الناتج الداخلي الخام "GNE" كانت مستقرة في المستوى بحكم أن الاحتمال الحرج لنتائج الاختبارات الثلاث أقل تماما من 5%، وبالتالي يكون لدينا مزيج ثلاثة متغيرات بدرجات استقرار مختلفة I(0) وI(1)، أي سلاسل غير متكاملة من نفس الدرجة، مما يتعين معه عدم جدوى إجراء اختبارات التكامل المتزامن (المشترك) ومن ثم الانتقال مباشرة لتطبيق نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطأة من خلال طريقتي MG وPMG، بعد تحديد التأخير أو الإبطاء الزمني الأمثل.

الفرع الثاني: تقدير النموذج باستخدام طريقتي MG وPMG والمفاضلة بينهما

1. **تحديد درجة التأخير المثلى**

الجدول رقم(04-23): نتائج معايير قياس درجات التأخير

درجة التأخير	AIC	SC	HQ
0	38.32	38.39	38.35
1	30.70	30.98*	30.81*
2	30.66	31.15	30.86

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9(الملحق06)

من خلال الجدول أعلاه تبين أن درجة التأخير المثلى هي1 لكل المتغيرات وبالتالي النموذج المناسب هو ARDL(1, 1, 1)، باستخدام معياري SC، وHQ، مع الإشارة إلى أنه بالنسبة لمعيار AIC لاحظنا أن درجة الإبطاء متأخرة جدا بلغت الدرجة 8 مما يتنافى مع الدراسات والأبحاث التي تؤكد أن متغيرات الاقتصاد الكلي تكون تأخيراتها في حدود درجتين على الأكثر.

2. **تقدير النموذج باستخدام طريقتي MG وPMG**

من خلال الجدول (04-24) أدناه الذي تظهر من خلاله نتائج تقديرات طريقتي تقدير وسط المجموعة (MG) ووسط المجموعة التجميعي (PMG)، ومن مخرجات تقديرات الأجلين الطويل والقصير وحد تصحيح الخطأ يمكن استخلاص ما يلي:

- ✓ في الأجل الطويل وحسب نتائج تقدير طريقة تقدير (MG)، نجد أن معلمات كل المتغيرات لم تكن معنوية عند 5 % ، في حين نجد أن نتائج تقدير طريقة (PMG) أظهرت معنوية كل من المتغيرين نسبة مساهمة الريع النفطي وإجمالي الإنفاق الحكومي عند مستوي معنوية 5% مما يدل على أنهما يساهمان في تفسير النمو الاقتصادي لهذه الدول الذي نعبر عنه بمستوى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل حسب هذه الطريقة.
- ✓ في الأجل القصير: من طريقة تقدير (MG) نجد أن كل المتغيرات لم تكن معنوية عند 5 %، في حين نجد طريقة PMG أظهرت معنوية كل من الحد الثابت فقط.
- ✓ حد تصحيح الخطأ ECT كان بإشارة سالبة ومعنوي في كلا الطريقتين بمستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (04-24): نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقتي PMGو MG

التقديرات	المتغيرات	طريق التقدير	
		وسط المجموعة MG	وسط المجموعة التجميعي PMG
تقديرات الأجل الطويل	OILR	238,37	333,10**
	GNE	309,43	105 ,66**
حد تصحيح الخطأ	ECT	-0,1593**	-0,1079**
تقديرات الأجل القصير	الثابت	27,02	570,68
	OILR (-1)	-32,14	42,20**
	GNE (-1)	3922,29	-9,15

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات STATA .15 (الملحق07)

*** معنوية عند 1%، ** معنوية عند 5%، * معنوية عند 10%

ومن أجل المفاضلة بين النموذجين سنعتمد على اختبار Hausman وذلك وفق الفرضية التالية:

نموذج تقديرات وسط المجموعة التجميعي PMG هو الملائم ..... H_0

نموذج تقديرات وسط المجموعة MG هو الملائم ..... H_1

الجدول رقم (04-25): نتائج المفاضلة بين نموذجي PMGو MG

نوع الاختبار	قيمته	الاحتمال الحرج(P-VALUE)
hausman	4,42	0,1098

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات STATA .15(الملحق07)

3. تقييم النموذج الأفضل

من خلال الاختبار أعلاه نجد أن احتماله الحرج بلغ 0,1098 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0,05 مما يدفعنا إلى قبول الفرض العدم(H_0)، أي أن نتائج تقديرات طريقة وسط المجموعة التجميعي (PMG) هي الأنسب في دراسة نموذج البانل الديناميكي لتقدير أثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وكذا معرفة سرعة تعديل النمو الاقتصادي نحو العلاقة التوازنية من خلال حد تصحيح الخطأ، حيث يمكن تفسير نتائج التقدير الواردة في الجدول (04-24) على النحو التالي:

- ✓ في الأجل الطويل نجد أن متغير الريع النفطي كان له تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي، حيث عند زيادة نسبة مساهمة الريع النفطي بوحدة واحدة زاد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في دول منظمة الأوبك بـ: 330,10 دولار، وكذلك الأمر بالنسبة لمتغير إجمالي الإنفاق الحكومي، حيث كلما زاد بوحدة واحدة زاد معه نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في دول منظمة الأوبك بـ: 105,66 دولار.

- ✓ في الأجل القصير نجد أن الريع النفطي له تأثير معنوي وموجب على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، حيث عند زيادة نسبة مساهمة الريع النفطي بوحدة واحدة يزيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في دول منظمة الأوبك بـ : 42,2 دولار، كذلك بالنسبة لمتغير إجمالي الإنفاق الحكومي الذي كان له تأثير معنوي وسالب على النمو الاقتصادي، حيث كلما زاد بوحدة واحدة انخفض نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في دول منظمة الأوبك بـ: 9,15 دولار
- ✓ بخصوص معامل حد تصحيح الخطأ أظهر معنوية عند مستوى 5%، وكانت إشارته سالبة كما هو متوقع، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية التعديل أو تصحيح الخطأ نحو التوازن، حيث بلغت سرعة أو نسبة تصحيح اختلال التوازن من فترة لأخرى 10,79%، أي أن النموذج يصحح 10,79%من الاختلالات في كل سنة، وبذلك تكون المدة اللازمة للوصول للتوازن في الأجل الطويل هي مقلوب هذه النسبة وتقدر بـ : 9,26 سنة، وهي مدة طويلة نوعا ما بالنظر إلى طبيعة الريع النفطي الذي لا تظهر ارتداداته سواء الايجابية أو السلبية إلا بعد مرور مدة طويلة نسبيا من وقوع الصدمة أو الطفرة.

وهذا مؤشر على أن دول منظمة الأوبك تعتبر في وضعية غير مريحة على العموم بالنسبة لنموها الاقتصادي، الذي حتى وإن كان مرتفعا فإن للعوامل الأخرى خاصة منها النمو الديمغرافي هي السبب الرئيسي للمستويات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في هذه الدول سيما ما تعلق بالدول الخليجية ذات الكثافة السكانية القليلة مقارنة ببقية الدول، كما أن للاعتماد الكبير على الموارد النفطية وضعف مؤشرات التنويع الاقتصادي بهذه الدول يجعلها في ارتباط وثيق بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما بخصوص التأثيرات الفردية في الأجل القصير لكل دولة من الدول العربية على حدا فإنه حسب البيانات الواردة في الجدول(04-26) أدناه يمكن استخلاص ما يلي:

- ✓ بالنسبة لمتغير مساهمة الريع النفطي في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام كان له تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في كل من أنغولا، الإكوادور، العراق، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا.
- ✓ بالنسبة لمتغير إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الداخلي الخام كان له تأثير موجب ومعنوي في فنزويلا فقط.
- ✓ بالنسبة لمعاملات حد تصحيح الخطأ التي تعيد النمو الاقتصادي إلى حالة التوازن كانت معنوية في أغلب الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول، ماعدا في: الجزائر، إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.
- ✓ بالنسبة لسرعة الوصول إلى الوضع التوازني وتصحيح الاختلالات نلاحظ أن دول الخليج العربي في وضعية أكثر راحة مقارنة بباقي الدول خاصة منها الإفريقية باستثناء ليبيا التي بلغت

فيها نسبة تصحيح الاختلالات 57,56%، تليها كل دولتي قطر وفنزويلا بنسب بلغت على الترتيب 24,36%و21,72%، في حين كان ضعيفا جدا رغم معنويته الإحصائية في كل من الإكوادور، أنغولا ونيجيريا حيث بلغ 3,58%، 2,97%، و1,25% على التوالي، وهي نسب ضعيفة جدا مما يتطلب معها مددا طويلة للوصول إلى الوضع التوازني.

الجدول رقم (04-26): الآثار الفردية في الأجل القصير باستخدام طريقة PMG

الدولة	نتائج تقديرات الأجل القصير		حد تصحيح الخطأ
	OILR	GNE	
الجزائر	/	/	%4,43
أنغولا	معنوي	/	%2,97***
الإكوادور	معنوي	/	%3,58**
إيران	/	/	%0,04
العراق	معنوي	/	%3,40
الكويت	/	/	%14,43
ليبيا	/	/	%57,56**
نيجيريا	/	/	%1,25**
قطر	/	/	%24,36**
المملكة العربية السعودية	معنوي	/	%0,96
الإمارات العربية المتحدة		/	%5,55
فنزويلا	معنوي	معنوي	%21,72**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات STATA .15 (الملحق08)

*** معنوية عند 1%، ** معنوية عند 5%، * معنوية عند 10%

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التطرق إلى الجانب النظري للتقنيات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة والتي تمثلت أساسا في طريقة التعامل مع البيانات المفقودة ومختلف طرق معالجتها بحسب نمط الفقد الذي تتبعه البيانات وطريقة تحليل المركبات الرئيسية و تقنية النمذجة القياسية باستخدام نماذج بيانات البانل الساكنة والديناميكية، إضافة إلى وصف عينة الدراسة التي شملت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول والبالغ عددها في الدراسة الحالية 12 دولةً وفترة الدراسة التي كانت محصورة بين سنتي 2000 و2017، والتعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر جمعها .

ومن خلال استخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية تبين أن كل من المتغيرات التي كانت عبارة عن النسب المئوية لمساهمة كل من القطاعين الصناعي والفلاحي، وإجمالي الإنفاق الحكومي والواردات لها علاقة مع المتغير التابع الدال على النمو الاقتصادي والذي تم التعبير عنه بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والمتغير المستقل الرئيسي ألا وهو الريع النفطي.

بينما التحليل الساكن لبيانات البانل بّين أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم أي أن هناك اختلاف في الثابت في النموذج المقدر لتأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2017)، في حين أنه بالنسبة التحليل الديناميكي للنموذج المقدر وبعد المرور على اختبارات جذر الوحدة معرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية، وتحديد درجة الإبطاء المثلى تبين أن طريقة مقدرات وسط المجموعة التجميعي (PMG) هي الملائمة لتقدير التأثيرات في الأجلين القصير و الطويل، إضافة إلى حد تصحيح الخطأ الذي من خلال يمكن معرفة نسبة الاختلالات الواجب تصحيحها للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل والمدة المستغرقة لذلك.

خاتمــة عامــة

خاتمة عامة

جاءت هذه الدراسة لإبراز وتقدير الدور الذي يلعبه الريع النفطي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، في هذا الإطار تبنّت العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية نماذج قياسية مختلفة لتقدير أثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي من حيث نوعية استخدام المتغيرات التفسيرية، أو من حيث نوعية البيانات كونها سلاسل زمنية أو بيانات مقطعية، أو سلاسل زمنية مقطعية مدمجة

وقد قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول، حيث قمنا في الأول باستعراض الأدبيات النظرية لموضوع النمو الاقتصادي عند مختلف المدارس، إضافة إلى محدداته وطرق قياسه ونماذجه وكذا علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه إلى اقتصاديات الريع النفطي، من خلال مدخل عام للتعريف بالنفط ونشأته والإمكانيات العالمية منه وكذا التعرف على مصطلح الاقتصاد الريعي وتمييزه عن الدولة الريعية ثم تقديم تجارب دول نفطية رائدة في التنويع الاقتصادي، وقد وجدنا من خلال الفصلين الأولين أن هناك تأصيلا نظريا كلاسيكيا، كما في النظرية الحديثة لأهمية دور الريع النفطي والموارد الطبيعية على وجه العموم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، من خلال العلاقة الطردية والارتباط القوي و الموجب الذي يجمع هذين المتغيرين، إلا أن هذا لا يمنع من وجود استثناءات خاصةً فيما يتعلق بالعلاقة السببية حيث وجدت بعض الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث فقد خصص لتحليل الواقع الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة الأوبك من خلال بعض المؤشرات العامة، وذلك بعد تقديم عام لمنظمة الأوبك من خلال نشأتها، أهدافها، تحدياتها، ومساهمتها في الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء، أما الفصل الرابع والأخير اشتمل على الدراسة التطبيقية لأثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة الممتدة بين سنتي 2000 و2017، بعد القيام بعرض نظري لمختلف الطرق والأدوات الإحصائية المتبعة في هذا البحث ثم تم الانتقال إلى الجانب التطبيقي لتحليل وقياس أثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي في الدول عينة الدراسة، وذلك بدءا بفحص البيانات وتحضيرها، ثم استخدام طريقة المركبات الأساسية لمعرفة المتغيرات ذات العلاقة الارتباطية بمتغيري الدراسة الرئيسيين انتهاءً بمحاولة نمذجة العلاقة الانحدارية لموضوع البحث من خلال نماذج البانل الساكنة والديناميكية، لنصل في الأخير إلى عرض مفصل للنتائج المتوصل إليها وتحليلها ومناقشتها.

اختبار فرضيات الدراسة

أفضت نتائج اختبار فرضيات الدراسة بعد الإلمام بالجانبين النظري والتطبيقي إلى ما يلي:

1-إجابةً على إشكالية الدراسة وباستخدام النماذج القياسية تبين وجود أثر معنوي موجب للريع النفطي على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك في الأجلين الطويل والقصير، ويرجع ذلك إلى اعتماد هاته الدول على عائدات تصدير البترول بصفة كبيرة، إضافة إلى ارتباطها بحجم إنتاج وتصدير محدد وفقا لسياسة المنظمة، غير أن ارتباط سعر البترول بالسوق العالمية وسعر صرف عملاتها مقابل الدولار الأمريكي يحدث بعض الاختلال من حيث تذبذب مساهمة الريع النفطي في القيمة الإجمالية للناتج الداخلي الخام، إضافة إلى وجود بعض الاختلافات بين الدول، ومن هنا تظهر أهمية أسلوب البيانات الطولية في إظهار هذه الفوارق.

2- بالنسبة للفرضية الأولى والتي مفادها " **تختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وعلاقته بالموارد الطبيعية** "، حيث أنه للوهلة الأولى يمكن القول بأنه وفرة الموارد الطبيعية لها علاقة طردية بالنمو الاقتصادي، إلا أن الأبحاث المنجزة في هذا الشأن تؤكد صحة هذه الفرضية حيث توصل الباحث "Throvaldur Gylfason 2001 " إلى أن أغلب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالبلدان الفقيرة الموارد، ويضرب مثلا على ذلك بنيجيريا التي تعتبر من أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، حيث أن الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد في هذا البلد الإفريقي لم يتطور منذ استقلاله، شأنه شأن العديد من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، ويرجع هذا الارتباط السلبي بين ثروة الموارد والنمو الاقتصادي إلى تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه انخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية، إضافة إلى ما يسمى بسلوك البحث عن الريع الذي تتحكم السلطة في توزيعه، ناهيك عن الاعتقاد الخاطئ بأن الموارد النفطية هي أهم الأصول التي تمتلكها الدول، مما يجعلها تقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية.

3- بالنسبة للفرضية الثانية والتي مفادها " **هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك إضافة إلى الريع النفطي**"، حيث تبين من خلال الدراسة التحليلية باستخدام طريقة المركبات الأساسية أن الريع النفطي لهذه الدول باعتباره المتغير المُفَسِّر الرئيسي يشكل أهم المركبات وأكثرها مساهمة في التباين الكلي للبيانات مشتركا في ذلك مع المتغير التابع إضافة إلى بعض المتغيرات الكلية الأخرى، وهو ما يؤكد صحة هذه الفرضية من خلال الأثر المعنوي لهذه المتغيرات وإشاراتها المتوافقة مع النظرية الاقتصادية في نموذج التأثرات الثابتة المُحَسَّن.

4- بالنسبة للفرضية الثالثة والتي مفادها " **يوجد اختلاف بين اقتصاديات هذه الدول فيما يخص حجم الريع النفطي وتأثيره على النمو الاقتصادي، وبالتالي نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لهذه الدراسة**"، تم تأكيد صحتها، حيث وجدنا أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم لهذه الدراسة، وذلك للخصوصية التي تتميز بها كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك رغم جوانب التشابه فيما بينها، فهي تشترك في كونها بلدان مصدرة للنفط، أما أهم مظاهر الاختلاف نذكر مثلا

الكثافة السكانية حيث لا يمكننا مقارنة عدد السكان في نيجيريا والجزائر وإيران بكل من قطر والإمارات العربية والكويت، إضافة إلى اعتماد بعض الدول الأخرى على موارد أخرى كالسياحة والعقارات والصناعات الثقيلة أو كلها مجتمعة مثلما هو الحال لإيران مثلا.

5- بالنسبة للفرضية الرابعة **والتي مفادها " توجد علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين نسبة مساهمة الريع النفطي والنمو الاقتصادي** " وجدنا أنه بتطبيق طريقة مقدرات وسط المجموعة التجميعي (PMG) الملائمة لتقدير النموذج أن متغير الريع النفطي كان له تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي الأجل الطويل، كما أن معامل حد تصحيح الخطأ أظهر معنوية عند مستوى 5%، وكانت إشارته سالبة كما هو متوقع، حيث بلغت سرعة أو نسبة تصحيح اختلال التوازن من فترة لأخرى 10,79%، أي أن النموذج يصحح 10,79%من الاختلالات في كل سنة، وبذلك تكون المدة اللازمة للوصول للتوازن في الأجل الطويل هي مقلوب هذه النسبة وتقدر بـ : 9,26 سنة، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية التعديل أو تصحيح الخطأ نحو التوازن.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة بعد محاولة الإلمام بمختلف جوانب الموضوع النظرية، التحليلية والتطبيقية (القياسية) إلى النتائج التالية:

- ✓ اختلاف نظرة الباحثين لمفهوم النمو الاقتصادي باعتباره ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى، باختلاف مراحل تطور الفكر الاقتصادي والظروف الاقتصادية السائدة؛
- ✓ التأثير الكبير الذي تلعبه المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي، والتي من أهمها الاستثمار الأجنبي الذي يُعد وسيلةً لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، والتجارة الخارجية وأنظم سعر الصرف، إضافة إلى مساهمة القطاعين الفلاحي والصناعي؛
- ✓ تحسن مؤشرات الحكم الراشد من مراقبة ومساءلة واستقرار وشفافية، من شأنها أن تزيد من تحفيز المستثمرين على القدوم بقوة في تطور مستويات النمو الاقتصادي للدول؛
- ✓ أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد العالمي، حيث بلغ الاحتياطي العالمي1 482,77 مليار برميل سنة2017، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بالفترات السابقة، وهذا ما يؤكد تراجع الاكتشافات الجديدة، في حين أن الإنتاج العالمي شهد زيادة طفيفة بنسبة 2.73 % خلال هذه الفترة حيث انتقل من 72,69 مليون برميل يوميا خلال سنة 2012 إلى 74,68 مليون برميل يوميا مع نهاية 2017؛
- ✓ تمتلك دول الأوبك 81,9 % من الاحتياطي العالمي بنهاية 2017، إلا أن الاحتياطات بين سنتي 2012 و2017 لم تشهد تطورا ملحوظا، لتزداد فقط بنسبة 0.6 %، فيما بلغت نسبة إنتاج دول منظمة الأوبك مجتمعة43,5% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام بنهاية 2017،

ويمكن تفسير الثبات النسبي لحجم الإنتاج بسعي دول المنظمة للحفاظ على مستوى الأسعار في الأسواق العالمية؛

- ✓ عدم الاستقرار الذي يُمَيِّز أسعار النفط في الأسواق العالمية، يجعل الدول النفطية في قلق مستمر جراء الآثار الكبيرة التي تخلفها هذه التذبذبات على إيراداتها النفطية؛
- ✓ نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لدول منظمة الأوبك خلال سنة 2017 يختلف من دولة لأخرى، حيث يفوق الـ 30% في كل الدول إذا ما استثنينا الكويت، التي يساهم فيها القطاع الصناعي بنسبة 22,32 % فقط، في حين نجد أن الكويت وقطر تحتل الصدارة مقارنة بباقي الدول بنسبة فاقت الـ 50 %؛
- ✓ نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام حسنة في الدول الأفريقية مقارنة بدول الخليج، وتحتل نيجيريا الصدارة بنسبة بلغت 20,84% خلال 2017، بينما يبقى أقل من 1% في معظم دول الخليج (قارة آسيا) بسبب طبيعتها الصحراوية؛
- ✓ نسبة مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام لدول منظمة الأوبك خلال سنة 2017 تختلف من دولة لأخرى، حيث يفوق الـ 30% في أغلب الدول، وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت 72,43%؛
- ✓ تخصص الدول الأعضاء في منظمة الأوبك جانبا كبيرا من ميزانياتها للإنفاق بمختلف أنواعه سواء كان اسريا، حكوميا أو استثماريا، حيث يفوق الـ 90% في أغلب الدول؛
- ✓ من خلال الجانب النظري تبين أن الدول الأعضاء في منظمة الأوبك تشترك في اعتمادها على الريع النفطي، إلا أنه توجد بعض الاختلافات من حيث مقومات النمو والتقدم التكنولوجي ويخضع حجم الإيرادات النفطية في هذه الدول إلى العديد من العوامل منها نوع النفط بالدرجة الأولى وتكاليف إنتاجه، و نقله وتخزينه، كما يلعب دور الحالة العامة للدولة دورا هاما في مساهمته في النمو الاقتصادي؛
- ✓ يشهد مؤشر تركيز الصادرات في أغلب دول الأوبك مستويات مرتفعة، مما يؤكد اشتراكها في الاعتماد على المورد الوحيد في صادراتها ألا وهو البترول، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 0,94 في العراق كأعلى قيمة بين هذه الدول، في حين نجد أن أفضل الدول هي الإمارات العربية المتحدة الني بلغ فيهما قيمة هذا المؤشر 0,24؛
- ✓ ضعف أداء الدول الأعضاء في منظمة الأوبك في مجالات مكافحة الفساد والشفافية والمساءلة وغيرها من مؤشرات الحكم الراشد، حيث أن أغلبها تقترب من الحالة السيئة (-2,5) إذا ما استثنينا دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة اللتين تخطيتا حاجز الصفر؛
- ✓ يشهد مؤشر التنويع الاقتصادي في أغلب دول الأوبك قيم مرتفعة تبتعد عن الصفر الذي يعبر عن حالة التنويع الاقتصادي التام أو الأمثل، مما يؤكد اشتراك هذه الدول في الاعتماد

على المورد الوحيد في صادراتها ألا وهو البترول، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 0,90 في العراق و 0,86 في نيجيريا، بينما نجد هذه المستويات أقل حدة نوعا ما في باقي الدول؛

- ✓ الأهمية القصوى التي تلعبها الأساليب الإحصائية المختلفة في التعرف على خبايا بيانات الدراسة من جهة ، والتغلب على صعوباتها من جهة أخرى، كطريقة المركبات الأساسية التي مكنتنا من حصر المتغيرات التي تشترك مع المتغيرين التابع والمفسر الرئيسي في تفسير التباين الكلي بمساهمة بعض المتغيرات التي تشترك معهما في تشكيل المركبة الأكبر مساهمة؛
- ✓ التعرف على تقنية الكشف ومعالجة البيانات المفقودة وتطبيقها، الأمر الذي يمكن الباحث من مواصلة الدراسة ببيانات كاملة وموثوقة، ودقيقة إحصائيا بهامش خطأ مقبول يمكن معه الحفاظ على خصائص السلاسل الزمنية وتوزيعها الاحتمالي؛
- ✓ التعريف بتقنية البانل التي لاقت رواجا كبيرا في أدبيات الاقتصاد القياسي نظرا لما لها من خصائص تميزها عن تحليل السلاسل الزمنية أو المقطعية بمفردها مما يسهل دراسة مجموعة من الدول مع إمكانية إظهار الفوارق بينها وكذا الآثار الخاصة بكل مقطع؛
- ✓ من خلال التحليل الساكن للنموذج المقدر، الذي أظهرت نتائجه أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم لهذه الدراسة، بمعنى أن مصدر الاختلاف فيما بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك يرجع أساسا إلى الحد الثابت الذي يختلف من دولة إلى أخرى؛
- ✓ كذلك من خلال التحليل الديناميكي، تبيّن أن طريقة مقدرات وسط المجموعة التجميعي(**PMG**) هي الملائمة لتقدير العلاقة طويلة الأجل؛
- ✓ تبين في الأجل القصير أن الريع النفطي له تأثير معنوي وموجب على النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، حيث عند زيادة نسبة مساهمة الريع النفطي بوحدة واحدة يزيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في دول منظمة الأوبك بـ : 42,2 دولار؛
- ✓ كذلك الشأن في الأجل الطويل، حيث عند زيادة نسبة مساهمة الريع النفطي بوحدة واحدة يزيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في دول منظمة الأوبك بـ: 330,10 دولار؛
- ✓ حد تصحيح الخطأ أظهر معنوية عند مستوى 5%، وكانت إشارته سالبة كما هو متوقع، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية التعديل أو تصحيح الخطأ نحو التوازن من فترة لأخرى 10,79%، أي أن النموذج يصحح 10,79%من الاختلالات في كل سنة، وبذلك تكون المدة اللازمة للوصول للتوازن في الأجل الطويل هي مقلوب هذه النسبة وتقدر بـ : 9,26 سنة؛
- ✓ المدة اللازمة للوصول للتوازن تعتبر مدة طويلة نوعا ما بالنظر إلى طبيعة الريع النفطي الذي لا تظهر ارتداداته سواء الايجابية أو السلبية إلا بعد مرور مدة طويلة نسبيا من وقوع الصدمة أو الطفرة.

توصيات ومقترحات الدراسة

على ضوء النتائج السابقة، وتتويجًا لما جاء في البحث من دراسة وتحليل، يمكن إدراج التوصيات التالية:

- ✓ ينبغي على بلدان منظمة الأوبك انتهاج سياسة اقتصادية متكاملة، وذلك بتنويع مصادر الناتج الداخلي الخام وعدم الاعتماد على الريع النفط فقط لأن هذا الأخير يتأثر كثيرا بتقلبات أسعار البترول في السوق العالمية وسعر الصرف مقابل العملات المحلية؛
- ✓ العمل على تكريس حقيقي للإصلاحات الاقتصادية التي تخص الإطار الاقتصادي الكلي، لتفادي الارتباط الوثيق والقوي بين الريع النفطي والنمو الاقتصادي؛
- ✓ العمل على إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة والسعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية في إطار ما تمليه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والأمني للوصول لاستخدام أفضل للعوائد النفطية؛
- ✓ استغلال فترات الطفرة في الأسعار التي تتحقق معها عائدات مالية ضخمة كمرجع لبناء هيكل اقتصادي متنوع يتم من خلاله القضاء على مشكل تركيز الصادرات؛
- ✓ ضرورة التنسيق الفعال بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك في مواجهة التحديات الخارجية والإستراتيجية للمحافظة على مستويات أسعار ترضي جميع الأطراف وتساهم في تحقيق الموازنة العامة؛
- ✓ تطوير أساليب الإنتاج والتسيير داخل المؤسسات من خلال تطوير التكنولوجيا و تبادلها مما يقلل تبعيتها للدول المتحكمة في هذه التقنيات الباهظة ما من شأنه أن يعود بالفائدة على بلدان منظمة الأوبك؛
- ✓ تشجيع وخلق بيئة مناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، لما لها من دور فعال في تطوير الناتج الداخلي الخام، لأنه كلما زادت قدرة الاقتصاد على التطور والنمو، كلما ارتفعت قدراته على جذب الاستثمارات؛
- ✓ الاهتمام و الاستثمار في الموارد البشرية وذلك لأهميته في تنمية الاقتصاد المحلي، من خلال تطوير قدرات الابتكار والتدريب المستمر لزيادة كفاءة العنصر البشري.

آفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة ونتائجها التي اهتمت بأثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2017)، يتبين أن هناك العديد من المواضيع الدراسات المستقبلية الجديرة بتسليط الضوء عليها لمعالجة إشكاليات أخرى، على هذا الأساس يمكن رؤية الآفاق التالية:

- ✓ تبعا للفوارق الموجودة في هذه الدول في الدراسة الحالية، يمكن استعمال تقنيات التحليل العنقودي لاستخراج مجموعات جزئية تشترك في نفس الخصائص الاقتصادية خاصة وإعادة الدراسة من جديد باستخدام نماذج بانل لكل مجموعة دول على حداً؛
- ✓ استعمال تقنيات تحليل المسار لمعرفة الآثار غير المباشرة لأثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي سواءً لكل الدول مجتمعة، أو لكل دولة على حداً؛
- ✓ محاولة تحليل وقياس أثر الريع النفطي على الإنفاق الحكومي.

قائمة المصادر والمراجـع

المراجع باللغة العربية

I. قائمة الكتب :

01. إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة، 2000.

02. أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997.

03. إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريفات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل، عمان، 1999.

04. أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

05. الحبيب فايز إبراهيم، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، جامعة الملك سعود، 1985.

06. الشمري ناظم محمد، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر، الأردن، 1993.

07. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد –التحليل الكلي-**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

08. خالد المشهداني، **الخصخصة، أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

09. راشد البراوي، **حرب البترول في العالم**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1968.

10. زهدي الشامي، **الأوبك في الاقتصاد العالمي** ، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1985.

11. سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاديات التنمية**، مديرية دار الكتاب للطباعة، بغداد،1988 .

12. سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

13. صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004.

14. صقر أحمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.

15. صواليلي صدر الدين، تحليل المعطيات،دار هومة للنشر، الجزائر، سنة2011.

16. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

17. عبد الرحمن إسماعيل، **الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

18. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2015.

19. عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة، **أساسيات في الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998.

20. عبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

21. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.

22. كولن كمبيل، وآخرون، ترجمة عدنان عباس علي، **نهاية عصر البترول، التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**، مجلس الثقافة والفنون و الأدب، الكويت.

23. محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983.

24. محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية والغذائية والبيئية**، الدار الجامعية، مصر، 2011.

25. محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها- نظرياتها- سياساتها**، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003.

26. محمود عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية- دراسة نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد**، جامعة الإسكندرية، مصر،2000 .

27. محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، كلية الاقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

28. محمد ناجي حسين خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001.

29. محمد يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي،الدار الجامعية، مصر،2001 .

30. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

31. مصطفى دييون، **ما هو البترول؟** ، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر، رقم 80-208، 1981.

32. ميشيل تودارو، ترجمة: محمود حسن حسيني ومحمود حامد محمود ، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، الرياض، 2006.

II. قائمة الأطروحات والرسائل

01. أسماء عدة، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2016.

02. حمودي بن عباس، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الصين-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012.

03. داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000 – 2010**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012.

04. زمال وهيبة، **أثر تقلبات إيرادات النفط على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2018.

05. سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2006.

06. سيدي محمد شكوري، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012.

07. شهيناز بدراوي، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية(1980-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015.

08. شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2015.

09. طه بن الحبيب، **أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية قياسية لحالة الدول العربية خلال القترة1995-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة ورقلة 2017.

10. عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

11. عبد العزيز عبدوس، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011.

12. العمري علي، **دراسة تغيرات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

13. فتيحة بناني، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009.

14. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013.

15. الكرطار فائزة، **التنبؤ بأسعار النفط المرجعية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1999.

16. محمد جبوري، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013.

17. مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني خلال الفترة (1970-2001)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005.

18. مصطفى زيروني، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.

19. مفتاح قياش، **عدم الاستجابة في المسح العنقودي متعدد المؤشرات**، مذكرة ماجستير تخصص ديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البليدة2، 2014.

20. ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران ، 2014.

21. نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط، كتاب الكتروني**، متوفر على الرابط: https://www.arab-oil-naturalgas.com/oil-price-types .

22. نوري محمد عبيد الكصب، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث، الأردن، الطبعة الأولى،2015.

23. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013 .

24. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، حالة الجزائر،مصر، السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014.

III. قائمة المقالات، التقارير والملتقيات

01. أسامة نجوم، **قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر ، مارس 2015.

02. أسعد الوصيبعي، **ذروة إنتاج النفط بين الفرضيات والواقع**، مجلة القافلة، متاح على الموقع: https://qafilah.com.

03. أشرف العربي، **رأس المال البشرى في مصر: المفهوم- القياس والوضع النسبي**، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة العدد 39، 2007.

04. تقرير البنك العالمي، **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعزيز التضمنية و المسائلة**، ترجمة دار الساقي،2004 .

05. حاتم الرفاعي، **ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار**، دار النهضة للطباعة والنشر، مصر، 2009، على الرابط: https://resourcecrisis.com/books/oil-energy/13-4

06. حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، http://fcdrs.com/economical/535 .

07. خالد بن راشد الخاطر ،**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر.

08. دريد محمد السامراني، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

09. رضا الشوك، حيدر علي الدليمي، **عالم البترول وبترول العالم** (كتاب قيد الإصدار)، متوفر على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=244115&nm=1

10. زكريا يحي الجمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، عدد 21، 2012.

11. سلسلة إضاءات مالية ومصرفية، نشرية تصدر عن معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 3، 2011.

12. شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات،**أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على سياسة الدول**، متاح على الموقع، http://diae.net/6739

13. شقبقب عيسى، إبراهيم عدلي، **الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، 2016.

14. شهيناز بدراوي، إلياس بن سبع، **أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية-، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، متاح على: https://giem.kantakji.com/article/details/ID/934

15. صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة**، حالة العراق، ورقة سياسات، الأردن، 2013.

16. ضيف أحمد، وعيل ميلود، **تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر و دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن اليوم الدراسي نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط ،يوم 5 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر.

17. طارق بن قسمي الزهرة فرحاني، **تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مؤتمر السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1، 2015.

18. عابد بن عابد العبدلي، **محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، عدد 1، 2010.

19. عامر العمران، **حتمية التحول: التنوع الاقتصادي لمواجهة تقلبات السوق النفطية على الدول العربية**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،

20. عبد العزيز الدوسري، **ماذا كان يتوقع العالم من منظمة أوبك** ؟ متاح على الموقع،http://www.derasat.org.bh/ar/publications/.

21. عبد الستار موسى، **التطور التاريخي لأسعار النفط للمدة 1862-2010** ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد18.

22. عبد الهادي الرفاعي وآخرون، **تحليل المؤشرات التعليمية الزواجية في المحافظات السورية باستخدام طريقة المركبات الأساسية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد، 3، 2011.

23. علي رجب، تطور **إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وأعاقها المستقبلية**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2008.

24. عماد الدين المصبح، رأس المال البشرى فى سوريا : **قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشرى**، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الاقتصاد السوري،2005.

25. عمار جعفري، الطاهر بعلة، **صناديق الثروة السيادية إدارة الثروات في زمن الأزمات، التجربة الإماراتية نموذجا**، مجلة شعاع للدراسات، المركز الجامعي تيسمسيلت، العدد01، 2017.

26. لياس شوبار، عصام جوادي، الحكم **الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، 2012.

27. مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي العراقي**، الغري للعوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة،2010.

28. مجدي الشوربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013.

29. محمد حسين الجبوري وآخرون، **التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 3 العدد 10.

30. محمد عبد الله الجراح، **مكونات الإنفاق الحكومي والاستثمار في المملكة العربية السعودية : هل هي علاقة طاردة أم جاذبة؟**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 25، عدد2، 2009.

31. مدحت العراقي، **ارتفاع أسعار النفط الأسباب، التداعيات، التوقعات**، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد8، 2006.

32. مصطفى جاب الله، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات – حالة الجزائر -**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 9، جوان 2016.

33. المطوري احمد جاسم، **مدى توافر مؤشرات ادارة الحكم واثارها على النمو الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الخليجي**، جامعة الكوفة، العراق، العدد19، 2011.

34. منال بلقاسم، **أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، العدد 5، 2017.

35. نافز أيوب محمد، **الأهمية التنموية لرأس المال البشرى فى الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه**، مجلة العلوم الإنسانية، هولندا، 2010.

36. وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 01، سنة 2002.

IV .قائمة المواقع الالكترونية.

https://www.government.ae/ar-AE .

http://www.moqatel.com

http://www.unctad.org

http://www.opec.org

http://www.worldbank.com

المراجع باللغات الأجنبية

01. Arnaud DIEMER**, Economie Générale**, archives des cours, économie – gestion, IUFM AUVERGNE, p95.

02. Baltagi, Badi H, **Econometrics Analysis of Panel Data** ,Wiley and Sons, 0^{3rd} Edition,2005.

03. Christophe Hurlin et Valerie Mignon, **Synthèse de test de racine unitaire sur donnée de panel**, Université d'Orléans, janvier 2005.

04. Damodar N. Gujarati, **Basic Econometrics** , The McGraow-Hill, International Edition, 04th Edition, 2004.

05. Dielman, **Pooled Gross-Sectional and Time Series Data Analysis** , Texas Christian University, USA, 1989.

06. Fardmanesh.M. **Terms Of Trade Shocks And Structural Adjustment In A Small Open Economy** , Journal Of Development Economics, n° 34, 1991, North-Holland University.

07. Gylfason T, **Natural Resources, Education, and Economic Development**, European Economic Review 45, 2001.

08. Gylafson Thorvaldur, 2004, **Principles of Economic Growth**, Oxford University.

09. Hsiao C, **Analysis of panel Data**, Cambridge University Press, Cambridge, 2003.

10. I need to know, **an introduction to the oil industry & OPEC**, OPEC secretariat public relations & information department, 2013.

11. Im. K, Pesaran. M, and Shin. Y, **Testing for unit root in Heterogeneous Panels**, Journal of econometrics 115, 2003.

12. International Monetary Fund, **The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom**, Ibid, P23

13. Jacob Mincer , **Investment in Human Capital and the Personal Income Distribution ,** Journal of Political Economy , vol 66,N4, Chicago 1985.
14. Jean Jaques Croutche ; **Pratique del' ADD** ; Edition , ESKA, Paris,1997.
15. Kaufmann, D, & al, **The Worldwide Governance Indicators**, World Bank Policy Research Working Paper No. 5430. Washington, 2010.
16. Levin. A, Lin . c, Chu. C, **Unit Root Test in Panel data** : Asymptotic and Finite Sample Properties, journal of Econometrics, 108, 2002.
17. Little, R. J. A. (1988). "**A test of missing completely at random for multivariate data with missing values"**. Journal of the American Statistical Association, 83(404).
18. Mare Nouchi, **croissance, histoire économique**, édition Hazan, paris, 1990.
19. Pesaran, M.H. and R. Smith**, Estimation of long-run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels**, Journal of Econometrics, 1995.
20. Régis Bourbonnais, **Econométrie : Manuel et exercice Corrigés**, Dunod, Paris,07ème Edition, 2009.
21. Robert J. Barro and Jona – wha lee , **International Data on Educational Attainment : Update and Implications** , Center for International Development at Harvard University (CID) , working papers. April 2000.
22. Sachs J.D. & Warner A.M**. Natural Resource Abundance and Economic Growth**, National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995.
23. Sachs J.D. & Warner A.M**. Natural Resource Abundance and Economic Growth,** Center for International Development and Harvard Institute for International Development, Harvard University, Cambridge, November 1997.
24. Shabsigh Ghilath &Ilahi Nadeem, **Looking Beyond the Fiscal :Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability ?**,International Monetary Fund Working Paper 07/96, 2007.
25. Shapiro Edward, **macroeconomic analysis**, Thomson learning, 1995.
26. The Nine Work Areas of the Nairobi work program ,"**Economic Diversification**", UNFCCC, 1999.
27. William Green, **Econometric Analysis**, 6th Ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2007.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(01):

علاقة المتغيرات الاقتصادية بالنمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك خلال الفترة(2000-2017)

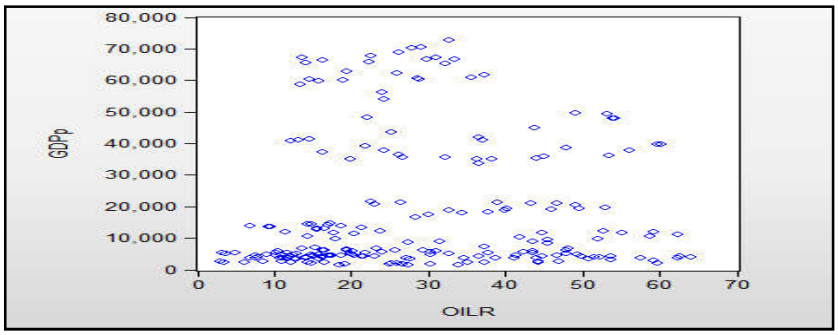

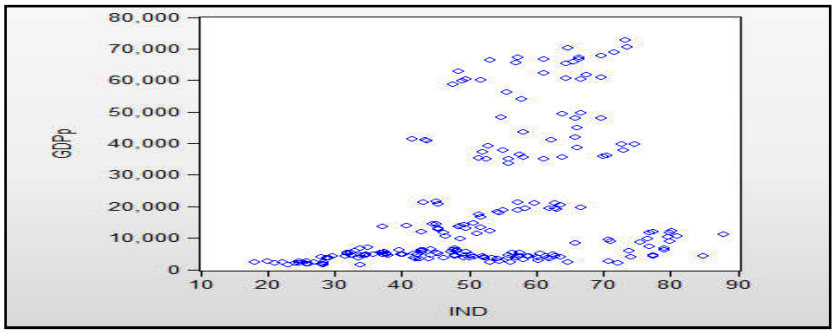

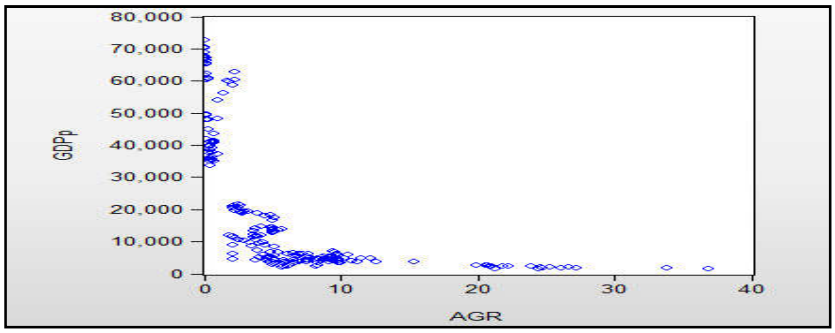

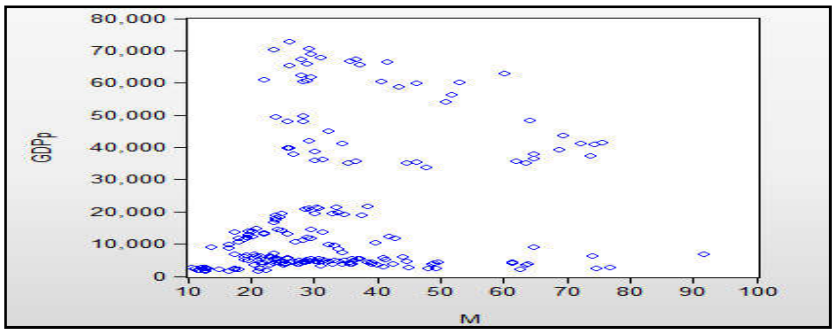

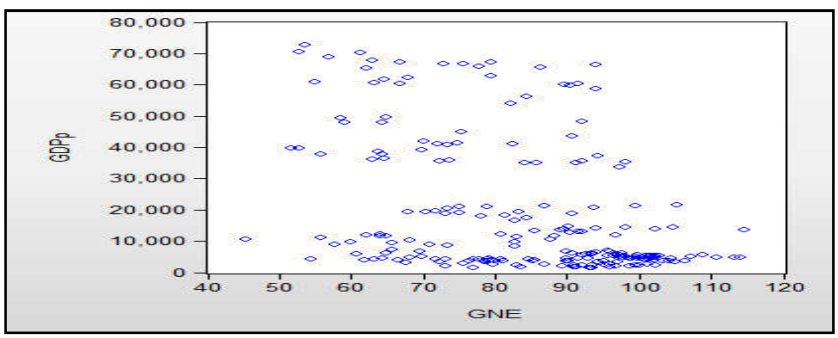

الملحق رقم(02):

01. نتائج تقدير النماذج الرئيسية لأثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي (Eviews)

Dependent Variable: GDPP
Method: Panel Least Squares
Date: 11/17/19 Time: 22:35
Sample: 2000 2017
Periods included: 18
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 216

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	148524.4	17474.24	8.499622	0.0000
OILR	-492.0450	103.6893	-4.745380	0.0000
IND	-545.6348	178.0504	-3.064496	0.0025
AGR	-2067.470	243.8243	-8.479345	0.0000
M	120.7321	74.85384	1.612905	0.1083
GNE	-931.1682	120.3426	-7.737646	0.0000

R-squared	0.515676	Mean dependent var	18302.58
Adjusted R-squared	0.504145	S.D. dependent var	20598.84
S.E. of regression	14505.08	Akaike info criterion	22.02977
Sum squared resid	4.42E+10	Schwarz criterion	22.12353
Log likelihood	-2373.215	Hannan-Quinn criter.	22.06765
F-statistic	44.71885	Durbin-Watson stat	0.185478
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: GDPP
Method: Panel Least Squares
Date: 11/17/19 Time: 22:37
Sample: 2000 2017
Periods included: 18
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 216

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3281.549	5521.931	0.594276	0.5530
OILR	56.25326	40.26945	1.396921	0.1640
IND	134.9953	60.66179	2.225376	0.0272
AGR	99.25099	139.7132	0.710391	0.4783
M	-171.8571	27.57160	-6.233122	0.0000
GNE	135.3871	37.36914	3.622964	0.0004

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.975502	Mean dependent var	18302.58
Adjusted R-squared	0.973532	S.D. dependent var	20598.84
S.E. of regression	3351.223	Akaike info criterion	19.14747
Sum squared resid	2.23E+09	Schwarz criterion	19.41312
Log likelihood	-2050.927	Hannan-Quinn criter.	19.25479
F-statistic	495.2509	Durbin-Watson stat	0.295729
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: GDPP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 11/17/19 Time: 22:38
Sample: 2000 2017
Periods included: 18
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 216
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6782.292	5740.365	1.181509	0.2387
OILR	14.25482	39.59184	0.360044	0.7192
IND	156.1429	59.54365	2.622327	0.0094
AGR	-274.7137	128.0433	-2.145475	0.0331
M	-144.6088	27.16164	-5.324009	0.0000
GNE	112.7817	36.94431	3.052750	0.0026

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	6190.555	0.7734
Idiosyncratic random	3351.223	0.2266

Weighted Statistics

R-squared	0.102373	Mean dependent var	2316.556
Adjusted R-squared	0.081001	S.D. dependent var	4370.263
S.E. of regression	4189.529	Sum squared resid	3.69E+09
F-statistic	4.790036	Durbin-Watson stat	0.187741
Prob(F-statistic)	0.000362		

02 نتائج تقدير النماذج الرئيسية لأثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي (Stata)

```
. reg GDPp OILR IND AGR M GNE

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =       216
-------------+----------------------------------   F(5, 210)       =     44.72
       Model |  4.7044e+10         5  9.4087e+09   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  4.4183e+10       210   210397436   R-squared       =    0.5157
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.5041
       Total |  9.1227e+10       215   424312156   Root MSE        =     14505

------------------------------------------------------------------------------
        GDPp |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        OILR |   -492.045   103.6893    -4.75   0.000    -696.4503   -287.6398
         IND |  -545.6348   178.0504    -3.06   0.002    -896.6301   -194.6396
         AGR |   -2067.47   243.8243    -8.48   0.000    -2548.127   -1586.813
           M |   120.7321   74.85384     1.61   0.108    -26.82913    268.2933
         GNE |  -931.1682   120.3426    -7.74   0.000    -1168.402   -693.9339
       _cons |   148524.4   17474.24     8.50   0.000       114077    182971.8
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtreg GDPp OILR IND AGR M GNE, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       216
Group variable: id                              Number of groups   =        12

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1685                                         min =        18
     between = 0.2730                                         avg =      18.0
     overall = 0.1464                                         max =        18

                                                F(5,199)           =      8.07
corr(u_i, Xb)  = -0.4858                        Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
        GDPp |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        OILR |   56.25326   40.26945     1.40   0.164    -23.15635    135.6629
         IND |   134.9953   60.66179     2.23   0.027     15.37286    254.6177
         AGR |   99.25099   139.7132     0.71   0.478    -176.2573    374.7593
           M |  -171.8571    27.5716    -6.23   0.000    -226.2271   -117.4871
         GNE |   135.3871   37.36914     3.62   0.000     61.69672    209.0774
       _cons |   3281.549   5521.931     0.59   0.553    -7607.459    14170.56
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  22361.644
     sigma_e |  3351.2233
         rho |  .97803389   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(11, 199) = 339.56                     Prob > F = 0.0000
```

```
. xtreg GDPp OILR IND AGR M GNE, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       216
Group variable: id                              Number of groups   =        12

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1285                                         min =        18
     between = 0.0819                                         avg =      18.0
     overall = 0.0762                                         max =        18

                                                Wald chi2(5)       =     23.95
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0002

------------------------------------------------------------------------------
        GDPp |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        OILR |   14.25482    49.4957     0.29   0.773    -82.75497    111.2646
         IND |   156.1429   74.43844     2.10   0.036     10.24628    302.0396
         AGR |  -274.7137   160.0732    -1.72   0.086    -588.4515    39.02408
           M |  -144.6088   33.95609    -4.26   0.000    -211.1615   -78.05608
         GNE |   112.7817   46.18589     2.44   0.015     22.25904    203.3044
       _cons |   6782.292   7176.311     0.95   0.345    -7283.019    20847.6
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  6190.5551
     sigma_e |  3351.2233
         rho |  .77336295   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم(03): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-sectio...	Time	Both
Breusch-Pagan	743.1085 (0.0000)	4.654433 (0.0310)	747.7630 (0.0000)

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: POOLED
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	123.203235	5	0.0000

الملحق رقم(04): نتائج اختبارات المشاكل القياسية لنموذج التأثيرات الثابتة

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: POOLED
Periods included: 18
Cross-sections included: 12
Total panel observations: 216
Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	387.6586	66	0.0000
Pesaran scaled LM	26.95232		0.0000
Bias-corrected scaled LM	26.59938		0.0000
Pesaran CD	4.410284		0.0000

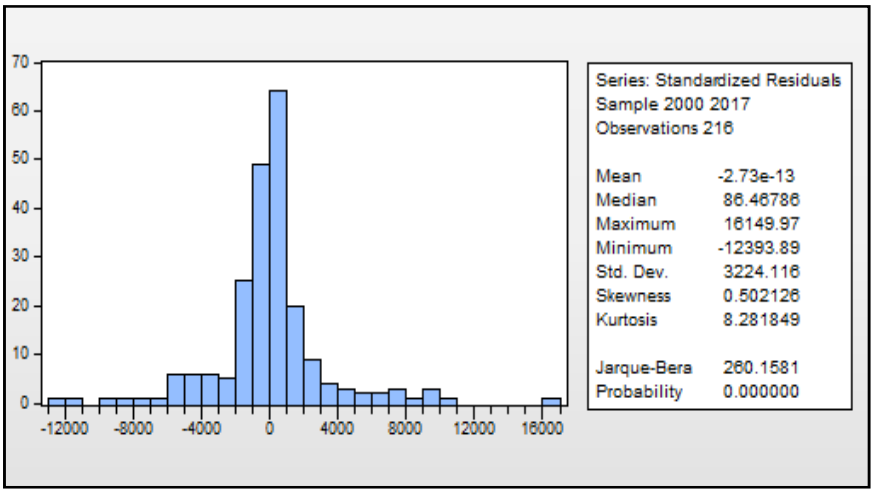

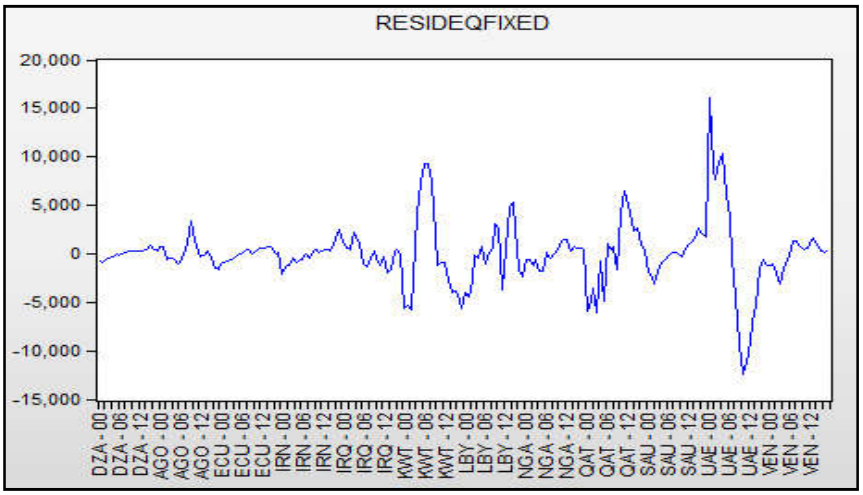

Test for Equality of Variances of RESIDFIX
Categorized by values of RESIDFIX
Date: 11/17/19 Time: 22:55
Sample: 2000 2017
Included observations: 216

Method	df	Value	Probability
Bartlett	3	3.031333	0.3868
Levene	(3, 212)	0.892846	0.4457
Brown-Forsythe	(3, 212)	0.567701	0.6369

الملحق رقم(05): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة المُحسن واختباره

Dependent Variable: GDPP
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 11/17/19 Time: 22:56
Sample: 2000 2017
Periods included: 18
Cross-sections included: 12
Total panel (balanced) observations: 216
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4764.126	727.2968	6.550456	0.0000
OILR	45.80481	4.225256	10.84072	0.0000
IND	124.3568	7.177910	17.32493	0.0000
AGR	83.27865	10.08347	8.258926	0.0000
M	-153.0397	5.592841	-27.36350	0.0000
GNE	121.7796	5.430763	22.42403	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.997800	Mean dependent var	16.90481
Adjusted R-squared	0.997623	S.D. dependent var	26.15365
S.E. of regression	1.012072	Sum squared resid	203.8338
F-statistic	5641.143	Durbin-Watson stat	1.639328
Prob(F-statistic)	0.000000		

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals
Equation: POOLED
Periods included: 18
Cross-sections included: 12
Total panel observations: 216
Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	10.24419	66	1.0000
Pesaran scaled LM	-4.852921		0.0000
Bias-corrected scaled LM	-5.205862		0.0000
Pesaran CD	0.375941		0.7070

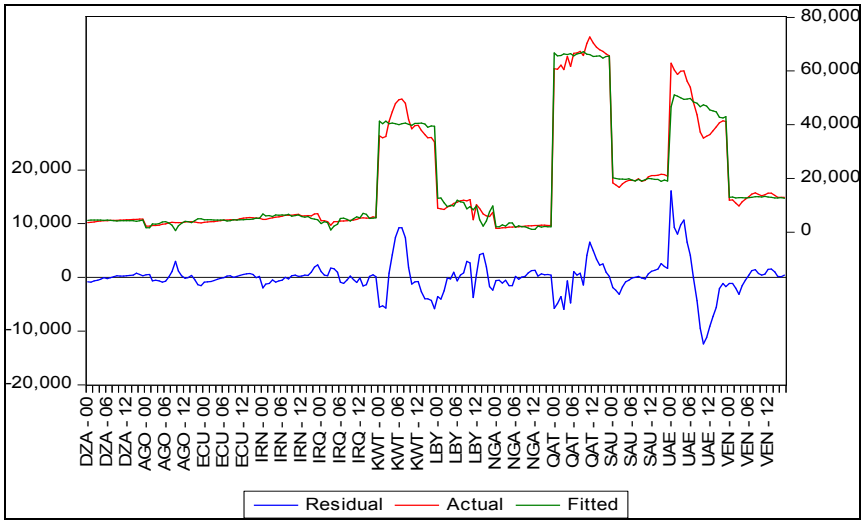

الملحق رقم(06): نتائج اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة الإبطاء المثلى

Panel unit root test: Summary
Series: GDPP
Date: 11/17/19 Time: 23:14
Sample: 2000 2017
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.41619	0.0000	12	198
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.99885	0.1589	12	198
ADF - Fisher Chi-square	27.6582	0.2747	12	198
PP - Fisher Chi-square	22.8570	0.5283	12	204

Panel unit root test: Summary
Series: D(GDPP)
Date: 11/17/19 Time: 23:15
Sample: 2000 2017
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.71175	0.0000	12	188
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.56005	0.0000	12	188
ADF - Fisher Chi-square	81.3905	0.0000	12	188
PP - Fisher Chi-square	92.3125	0.0000	12	192

Panel unit root test: Summary
Series: OILR
Date: 11/17/19 Time: 23:17
Sample: 2000 2017
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.45534	0.0728	12	204
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.02973	0.1516	12	204
ADF - Fisher Chi-square	25.4829	0.3799	12	204
PP - Fisher Chi-square	26.4381	0.3313	12	204

Panel unit root test: Summary
Series: D(OILR)
Date: 11/17/19 Time: 23:19
Sample: 2000 2017
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.9959	0.0000	12	186
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.10994	0.0000	12	186
ADF - Fisher Chi-square	118.743	0.0000	12	186
PP - Fisher Chi-square	141.119	0.0000	12	192

Panel unit root test: Summary
Series: GNE
Date: 11/17/19 Time: 23:21
Sample: 2000 2017
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.24399	0.0124	12	200
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.57803	0.0050	12	200
ADF - Fisher Chi-square	42.4258	0.0116	12	200
PP - Fisher Chi-square	47.2626	0.0031	12	204

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDPP OILR GNE
Exogenous variables: C
Date: 11/17/19 Time: 23:04
Sample: 2000 2017
Included observations: 120

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2296.703	NA	8.88e+12	38.32838	38.39807	38.35668
1	-1830.113	902.0741	4.33e+09	30.70188	30.98063*	30.81508*
2	-1819.180	20.58918	4.19e+09	30.66967	31.15748	30.86777
3	-1813.271	10.83335	4.42e+09	30.72119	31.41806	31.00419
4	-1808.439	8.617406	4.74e+09	30.79065	31.69659	31.15855
5	-1798.386	17.42476	4.67e+09	30.77310	31.88810	31.22591
6	-1783.089	25.75079	4.22e+09	30.66815	31.99221	31.20585
7	-1768.264	24.21308*	3.84e+09	30.57107	32.10419	31.19368
8	-1758.180	15.96657	3.80e+09*	30.55301*	32.29519	31.26051

الملحق رقم(07): نتائج تقدير MG, PMG والمفاضلة بينهما

Dependent Variable: D(GDPP)
Method: ARDL
Date: 11/17/19 Time: 23:24
Sample: 2001 2017
Included observations: 204
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): OILR GNE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 4
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
OILR	333.1023	118.8523	2.802658	0.0057
GNE	105.6611	40.55430	2.605423	0.0100
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.107912	0.049823	-2.165899	0.0317
D(OILR)	6.256534	15.03625	0.416097	0.6779
D(GNE)	-20.55963	17.31542	-1.187359	0.2368
C	570.6876	1301.874	0.438358	0.6617

Mean dependent var	-42.59732	S.D. dependent var	1553.226
S.E. of regression	1421.536	Akaike info criterion	14.33437
Sum squared resid	3.35E+08	Schwarz criterion	15.11569
Log likelihood	-1498.112	Hannan-Quinn criter.	14.65003

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): id
Time Variable (t): DATE

Number of obs = 204
Number of groups = 12
Obs per group: min = 17
avg = 17.0
max = 17

Log Likelihood = -1498.112

D.GDPp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
OILR L1.	333.1043	118.8533	2.80	0.005	100.1561	566.0524
GNE L1.	105.6616	40.5546	2.61	0.009	26.17604	185.1472
SR						
__ec	-.1079115	.0498229	-2.17	0.030	-.2055625	-.0102605
OILR D1.	42.20225	14.46668	2.92	0.004	13.84809	70.55642
GNE D1.	-9.157549	16.57589	-0.55	0.581	-41.64569	23.3306

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

D.GDPp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec						
OILR L1.	238.3702	348.3386	0.68	0.494	-444.361	921.1013
GNE L1.	309.4373	320.5033	0.97	0.334	-318.7376	937.6121
SR						
__ec	-.1593741	.0682548	-2.33	0.020	-.2931511	-.025597
OILR D1.	27.0247	19.07888	1.42	0.157	-10.36921	64.41861
GNE D1.	-32.14645	27.81014	-1.16	0.248	-86.65332	22.36042
_cons	3922.291	2591.791	1.51	0.130	-1157.526	9002.107

```
. hausman mg pmg, sigmamore

                 ---- Coefficients ----
                    (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                     mg          pmg         Difference          S.E.
-------------------------------------------------------------------------------
        OILR
          L1.    238.3702     333.1043       -94.73414        455.3525
        GNE
          L1.    309.4373     105.6616        203.7757         431.099
-------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
                B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =         4.42
                Prob>chi2 =       0.1098
```

الملحق رقم(08): نتائج الآثار الفردية في الأجل القصير باستخدام طريقة PMG

SAU

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	0.009686	0.003872	2.501344	0.0876
D(OILR)	131.3941	2406.848	0.054592	0.9599
D(GNE)	85.61022	1866.369	0.045870	0.9663
C	218.4811	34765.39	0.006284	0.9954

UAE

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.055511	0.005357	-10.36174	0.0019
D(OILR)	-7.031398	40814.40	-0.000172	0.9999
D(GNE)	-79.44002	23948.66	-0.003317	0.9976
C	486.0835	6388572.	7.61E-05	0.9999

VEN

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.217263	0.008690	-25.00032	0.0001
D(OILR)	13.20685	2956.133	0.004468	0.9967
D(GNE)	35.08152	762.2748	0.046022	0.9662
C	-383.3339	1353834.	-0.000283	0.9998

DZA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	0.044387	0.000741	59.91203	0.0000
D(OILR)	6.724479	99.08562	0.067865	0.9502
D(GNE)	-0.818679	20.90853	-0.039155	0.9712
C	562.1117	40108.25	0.014015	0.9897

AGO

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.029750	0.000118	-251.1312	0.0000
D(OILR)	-3.566267	11.77982	-0.302744	0.7819
D(GNE)	-5.089848	8.010145	-0.635425	0.5703
C	-479.5430	15913.17	-0.030135	0.9779

ECU

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.035846	0.000228	-157.0792	0.0000
D(OILR)	11.75205	31.64854	0.371330	0.7351
D(GNE)	7.151643	46.37149	0.154225	0.8872
C	-250.9746	24227.67	-0.010359	0.9924

LBY

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.575654	0.063535	-9.060392	0.0028
D(OILR)	-65.75340	6005.001	-0.010950	0.9920
D(GNE)	-26.30809	3951.561	-0.006658	0.9951
C	-7843.937	21644788	-0.000362	0.9997

NGA

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.012600	3.38E-05	-372.3611	0.0000
D(OILR)	-6.504206	8.131976	-0.799831	0.4823
D(GNE)	-2.124973	3.071520	-0.691831	0.5388
C	-117.4674	4478.041	-0.026232	0.9807

QAT

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.243652	0.013096	-18.60474	0.0003
D(OILR)	-78.58236	21017.54	-0.003739	0.9973
D(GNE)	-126.7515	5726.378	-0.022135	0.9837
C	12572.31	37246093	0.000338	0.9998

IRN

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.000405	0.000956	-0.423867	0.7002
D(OILR)	11.85968	163.1890	0.072675	0.9466
D(GNE)	-23.25523	408.0485	-0.056991	0.9581
C	128.3988	125069.4	0.001027	0.9992

IRQ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.034004	0.002038	-16.68888	0.0005
D(OILR)	25.71504	273.1577	0.094140	0.9309
D(GNE)	0.571975	79.89626	0.007159	0.9947
C	-612.2463	825738.8	-0.000741	0.9995

KWT

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.144330	0.012188	-11.84179	0.0013
D(OILR)	35.86388	12823.54	0.002797	0.9979
D(GNE)	-111.3426	9733.058	-0.011440	0.9916
C	2568.365	5614662.	0.000457	0.9997